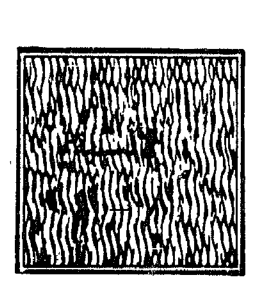
٢٤/٢٥ المكتبة الجامعية

عصام نور الدين

المصطلح الصرفي
مميزات التذكير والتأنيث



الشركة العالمية للكتاب
دار الكتاب العالمي - مكتبة المدرسة

المصطلح الصرفي
مميزات التذكير والتأنيث

المصطلح الصرفي
مميزات التذكير والتأنيث

عصام نور الدين
دكتور فئة أولى في الآداب
أستاذ العلوم اللغوية بالجامعة اللبنانية

الشركة العالمية للكتاب
دار الكتاب العالمي - مكتبة المدرسة

الطبعة الأولى

(١٤٠٩ هـ — ١٩٨٨ م)

المقدمة

تتناول هذه الدراسة موضوع «**صرف الاسم**». ومن المعلوم أن تحديد مصطلح «الصرف» جزء أساسي من كلّ مشروع لغوي علمي، يهدف إلى تقدّم العلوم اللغوية، وتطوّرها، وجعلها إجرائيّة، عمليّة، تطبيقيّة.

وهذا الموضوع كان يجب درسه منذ زمن بعيدٍ، وذلك لأنّ الدراسات اللغوية لم تستطع الّا تكرير أقوال سيبويه، ولم تستطع مخالفة كتابه، كما لم تستطع تطويره، أو تغييره، وكيف تفعل ذلك وقول المازنيّ لا يزال يصمّ الآذان: «**من أراد أن يعمل كتاباً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستَحْيِ**»[1].

إن عبارة المازني تلّخص كلّ الدراسات اللغوية التي جاءت بعد سيبويه، لأنّ اللغويين والنحاة بقوا عيالاً على كتاب سيبويه... فهو «الكتاب»، وصاحبه «الإمام»... وأمّا تقويم يونس علم ابن أبي اسحاق، الذي كان، في زمنه: «هو والنحو

---

(۱) السيرافي (أبو سعيد، الحسن بن عبد الله) (ت ٣٦٨ هـ)، **أخبار النحويين البصريين**، نشر وتهذيب فريتس كرنكو، بيروت: المطبعة الكاثوليكية (١٩٣٦ م) ص: ٥٠.

سواء» ، فقد نسيه الدارسون أو تناسوه ، لأنّ يونس قال ، عندما طلب اليه أن يقارن علمه بعلم الناس في زمنه : «**من كان في الناس ، اليوم ، لا يعلم إلّا علمه ، لضحك به.. ولو كان فيهم أحد له ذهنهُ ، ونفاذهُ ، ونظرَ نظرَهم كان أعلمَ الناس**»[1].

لقد انطلقت ، في بحثي ، من اللغة العربية نفسها بغية بناء قاعدة لغوية منطقية ، أي أنني انطلقت من «لا شعورية» العربيّ المتجسّدة في لغته ، لمعرفة النظام المعرفي الذي أنتج هذه الثقافة... وهو الأتجاه الذي كانت اللغة العربية قد بدأت سلوكه ، وهو الأتجاه الذي كان يمكن أن يستمر لوقيّض للغة العربية أن تستمرّ في تطورّها ، في بيئتها الطبيعية ، في شبه الجزيرة العربية... لكنّ الذي حدث كان قد أوقف التطوّر الطبيعيّ ، وأخضع اللغة العربية ، بل قواعد اللغة العربية ، التي فرضت بدورها ، فيما بعد ، اللغة «الموحدة» ، لمقاييس قد لا تكون من طينتها ، نتيجة خروج العربيّ من شبه جزيرته ، وانتشار لغته على مساحة واسعة جداً من الكرة الأرضية لم تكن خالية من لغات ، ومن حضارات عريقة... أثّرت في اللغة العربية ، كما أثّرت في عقلية المتكلّمين بها ، والمنظّرين لها..

إنّ سبب انطلاقي من «اللغة العربية نفسها» بغية بناء قاعدة لغوية منطقية سببه تبنّي الدراسات اللغوية مرات عدّة ، وابتداء من Herder «هردر» و Von Homboldt فون همبولد» ، على

(١) أخبار النحويين البصريين. ص : ٢٦.

الأقل، الموضوعة القائلة بأنّ منظومة لغوية ما تؤثر في طريقة فهم أهلها للعالم، وفي كيفيّة مفصلتهم له، وبالتالي، في طريقة تفكيرهم، لأننا نفكّر كما نتكلّم، الشيء الذي يعني أنّ اللغة التي تحدّد قدرتنا على الكلام، هي نفسها، التي تحدّد قدرتنا على التفكير. فاللغة، عند «هردر»، ليست أداة تفكير وحسب، بل هي القالب الذي يتشكّل فيه الفكر، لأنّ كلّ أمّة تتكلّم كما تفكّر، وتفكّر كما تتكلّم، وتختزن تجاربها، ومعارفها، سواء أكانت صحيحة أم خاطئة، في اللغة... ودي سوسّير F. De Saussure نفسه، يقرّر أنّ كلّ لغة تحتوي على تصوّر خاص بها للعالم، لأنّ لغة جماعة بشرية ما؛ جماعة تفكر داخل تلك اللغة وتتكلّم بها، هي المنظّم لتجربتها، وهي بهذا تصنع عالمها وواقعها الإجتماعي.

* * *

وتخصيص هذا البحث لدراسة «المصطلح الصرفي» فرض عليّ فصل «صرف الاسم» عن «تصريف الفعل»، وهذا العمل لم يكن آلياً سهلاً، فدون ذلك عملان أساسيّان ومنهجيّان، يمهّدان للموضوع، وينيران جوانبه، ويوضحان مسالكه وميدانه، بل ويحدّدان نتائجه، وهما:

— فصل «الصّرف أو التصريف» — كما عرفها العرب القدامى — عن علم الإعراب،

ــــ وفصل «الصّرف» عن «التصّريف» كما اردناهما في هذه الدراسة ،

فمن المعروف، عند دارسي اللغة العربية ، أنّ «التصريف أو الصّرف» شيء واحد ، لا يفرّق بينهما إلّا بالقول إنّ الصّرف مصدر الثلاثي «صَرَفَ» ، و «التصّريف» مصدر الفعل المضعّف «صَرَّفَ» .

ومن المعروف ، أيضاً ، أن «الصرف أو التصّريف» كان جزءاً من علم النحو ، المشتمل على علميّ الإعراب «والتصّريف أو الصّرف» .

فعلم الإعراب مخصّص ، عندهم ، لمعرفة أحوال الكلمة المتنقّلة ، بينما علم «الصّرف أو التصّريف» مخصّص لمعرفة أنفس الكلمة الثابتة ، أي أن النحو ، بفرعيه ، هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره ، كالتثنية ، والجمع ، والتحقير ، والتكسير ، والإضافة ، والنّسب ، والتركيب ، وغير ذلك .

وكان «المنهج العلمّي» يفرض على دارسي اللغة وقواعدها البدء بدراسة «الصرف أو التصريف» قبل علم الإعراب ، لأنّ معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن تكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقّلة... ولكنّهم ، مع إقرارهم بهذه المسلّمة المنهجية ، أوقفوا المنهج على رأسه ، وبدأوا بدراسة الإعراب ، وأخرّوا «الصّرف أو التصريف» لصعوبة هذا العلم.

ولم يكتفِ النحاة بذلك.. بل نراهم قد خلطوا مباحث «الصرف أو التصريف» مع مباحث علم الاعراب، منذ سيبويه حتى ابن الحاجب الذي استطاع «فصل» العلمين عن بعضهما البعض، وألف مقدّمة في الإعراب، سمّاها «الكافية»، ومقدمة في «الصّرف أو التصّريف، سمّاها «الشافيّة في التصريف والخط»، وجعل علم «التصريف أو الصّرف» يدرس أحوال أبنية الكلمة، أصولها، زوائدها، أبنيتها، أوزانها، وجُعِلَتْ أبنيةُ الكلم وأحوالها شاملة الماضي، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصّفة المشبهة، وأفعل التفضيل، والمصدر، واسمي الزمان والمكان، والآلة، والمصغر، والمنسوب، والجمع، والتقاء الساكنين، والابتداء، والوقف، والمقصور، والمدود، وذا الزيادة، والإمالة، وتخفيف الهمزة، والإعلال، والإبدال، والإدغام، والحذف... فأدخل في هذا العلم ما ليس منه، وأُهمل ما كان يجب أن يدرس فيه...

وقد شعر بعض المحدثين بهذا الاضطراب المنهجي، كالدكتور كمال بشر، والدكتور عبد الصبور شاهين، والدكتور تمّام حسّان، وحاولوا.... ولكن محاولاتهم لم ترق إلى مستوى التقعيد... ولم تستطع التفريق بين الصرف والتصريف، ولم تستطع تحديد ميدان كلّ منهما...

وبقي الأمر كذلك إلى أن جاء الدكتور ريمون طحّان الذي نظر إلى اللغة العربية نظرة بنّيانية Structuralisme وشاملة،

فرأى أنّ الدرس اللغوي يجب أن يتمّ على مستويات عدّة: صوتية، معجمية، ومورفولوجية تضمّ الصّرف والتصّريف، ونحوية، وجملية، وأسلوبية... فكانت محاولته هذه رائدة في مجال الدرس اللغويّ العربي، وفاتحة جديدة للدرس اللغوي...

* * *

يتجلّى هدفي في جعل المصطلح الصّرفيّ مصطلحاً علمياً، أي أن يخضع للنظام العلمي نفسه، الذي يخضع له أيّ موضوع علميّ آخر، بحيث يصبح «الصرف» قابلاً للتعلم بطرق علمية بحتة، وبحيث نستطيع استخدامه في الكومبيوتر من أجل الترجمة الآلية مثلاً... ذلك أن «المصطلح الصرفي»، كما أردته، وكما رسمه الدكتور ريمون طحّان من قبل، يعتمد على فصل «الصّرف» عن «التصّريف»:

— فالتصّريف La conjugaison يعالج الفعل،
— والصّرف La déclinaison يعالج الاسم،

فأكون بذلك قد خصّصت هذا البحث لدراسة الاسم صرفياً، وأهملت الفعل، لأنّه يدرس في حقل آخر، وهو التصريف.

لكنّني لم أتصدّ لدراسة الاسم صرفياً من كلّ جوانبه، فالاسم

يدرس صرفياً على اساس المميز La marque والمميزات التي تلحق الاسم ثلاثة أنواع :

أ — مميز التعريف والتنكير ،

ب — مميز الإفراد والتثنية والجمع ،

ج — مميز التذكير والتأنيث .

لقد كان طموحي ، في البدء ، دراسة المميز الصرفي بأنواعه الثلاثة ، ودراسة الإسم المميز في اللغة العربية تحت عنوان « المصطلح الصرفي وتطوره عند العرب » ، لكنّي اكتشفت أنّ كلّ واحد من هذه المميزات جدير بدراسة مستقلة ، فرأيت أن أبدأ بدراسة مميز الجنس أو النوع Le genre لأنّي أكون ، بذلك ، قد افتتحت البحث في هذا الاتجاه الذي أعطاه العرب أهمية تفوق أهمية معرفة الإعراب ، ولأنهم اعتبروا أنّ الفصاحة هي معرفة التأنيث والتذكير ، ولأنّهم أجمعوا على ترك كثير من الإعراب ، وأما تأنيث مذكر ، وتذكير مؤنث فمن العجمة عند من يعرب ، ومن لا يعرب ، كما سيأتي في هذه الدراسة .

وقد جعلت هذه الدراسة في مقدّمة ، وبابين. وخاتمة .

أما المقدّمة فاشتملت على عناصر تقرير مشكلة « المصطلح الصرفي » ، وعلاقته بالتذكير والتأنيث ، والدرس اللغوي العربي ، ولمحة تاريخيّة عن موضوع التذكير والتأنيث ، والمصطلح الصرفيّ ، ثم دراسة أهم المصادر والمراجع التي بنيت منهادراستي ، أي أنيّ حاولت جعل المقدّمة تحدّد طبيعة عملي ، وتفنّد المنهجيّة التي ستتبّع ، وتقدّم أبوابَ البحث وأجزاءهُ .

— **وأما الباب الأول : «المصطلح الصرفي والمميز»** فله أهميّة خاصة ، لأنّه المفتاح المنهجيّ الذي يحكم معالجتي لقضية «المصطلح الصرفي» في اللغة العربية ، ولقضية المميز بشكل عام ، ومميز التأنيث بشكل خاص ، ثم قضية التذكير والتأنيث. وقد درست فيه تقسيم الكلمة ، وميدان الصرف والتصريف عند القدامى ، والصرف والتصريف لغة ، واصطلاحاً ، ومصطلحي الصرف والتصريف في هذه الدراسة ، والمورفيم Le morphème والمميز ، والفرق بين المميز والعلامة ، ووظيفة المميز.

— **وأما الباب الثاني : «مميزات التأنيث»** فقد عالجت فيه قضيّة التذكير والتأنيث بشكل عام ، ودرست مميزات التأنيث في اللغة العربية ، وهي ثمانية : التاء المربوطة ، والتاء المفتوحة ، والألف والتاء ، والألف المقصورة ، والألف الممدودة ، والكسرة ، والياء ، والنون.

— **وأما الخاتمة** فجعلتها محطة لأطلّ منها على ما توصلت اليه ، ونقطة انطلاق لما آمل أن أدرسه في المستقبل.

— **وأما الفهارس الفنية** فلها أهمية فائقة في بحثي ، لأنّها تساعد على الاستقصاء ، والوصول إلى الغاية والهدف. وقد أدرجتها في الخانات التالية : **فهرس** الآيات القرآنية ، **فهرس** الأحاديث النبوية ، **فهرس** لغات القبائل ، **فهرس** الشواهد الشعرية ، القبائل والأمم ، **فهرس** الأعلام ، مصادر البحث ومراجعه.

* * *

وقد بنيت هذه الدراسة من مصادر ومراجع عدّة، لكن اعتمادي الأساسيّ انصبّ على:

أولاً: كِتَابيّ الدكتور ريمون طحّان: **الألسنية العربية**، **وفنون التقعيد وعلوم الألسنية**. وهذان الكتابان هما اللذان فتحا لي باب البحث، لأنّي أخذت منهما «مصطلح الصرف»، وميزته من «التصريف»، و «مصطلح المميز»، وهذه، كما لا يخفى، هي المنطلقات المنهجية التي سيّرت البحث، وحكمت توجهه من البداية إلى النهاية، وتأثيرها موجود في كلّ صفحة من صفحات هذه الدراسة، وان لم يُشَر إلى الكتابين إلّا في بداية البحث.

ثانياً: كتب التذكير والتأنيث، وأهمّها:

١ ــ **المذكّر والمؤنّث للفراء**، المتوفى سنة ٢٠٧ هـ، والذي طبع في حلب سنة ١٣٤٥ هـ. وكان لهذا الكتاب الأثر الأكبر في دراستي، لأنّي اقتبست منه فكرة «المحايد» في العربية، وحكم المحايد، في التذكير والتأنيث، من خلال جملته المشهورة، والتي ستتكرّر كثيراً في صفحات الدراسة كلّها تقريباً، والقائلة: «**والعرب تجتريء على تذكير المؤنّث إذا لم تكن فيه هاء**» (ص: ١٧)، كما أخذت منه، بالرغم من صغر حجمه، «**لغات العرب**»، في كثير من قضايا التذكير والتأنيث... رغم أنّ الكتاب مضطرب منهجياً، ورغم صغر حجمه، إذ لا تتجاوز صفحاته ٤٧ صفحة.

أما الكتاب فليس له مقدمة، ويبدأ بشرح «علامات» التأنيث الثلاث: الهاء والمدّة الزائدة، والياء، ثم يعالج الوصف على وزن «فَعِيل» المعدول عن «مَفْعُول»، ثم «فَعُوْل» المعدول عن «فَاعِل»، ثم يعالج صيغة «مِفْعَال»، والجمع الذي بينه وبين واحدته «التاء»، وقد عالج هذه «الفصول» الأربعة تحت عنوان «نوع آخر»، ثم عالج المؤنّثات السماعية تحت عنوان «ومن المؤنث الذي يُروى رواية»، ثم لحاق النعت الاسم في التذكير والتأنيث، ثم تحدّث عن الظروف، وحروف المعجم، واكتساب المضاف صفة المضاف اليه من تأنيث وتذكير، ثم تكلّم على الصفات المختصّة بالإناث، ثم الألفاظ التي بنت فيها العرب الأنثى على الذكر، وختم كتابه بـ«ثلاثة وثلاث، وكلاهما مؤنثان لأنهّا جمع».

٢ — **المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني**، المتوفى سنة ٢٥٥ هـ، ويقع في أربع صفحات، وأهميته، بالنسبة لي، أنه أعطاني بعض «لغات العرب» في بعض الكلمات، وأنّه ذكر، أحياناً، أحكاماً مغايرة لأحكام غيره من النحاة واللغويين.

والكتاب خالٍ من المقدمة أو من أي تقسيم أو تبويب، ويبدأه، بعد البسملة، بقوله «اختصار التذكير والتأنيث»، ثم يورد الكلمات، ويعطي أحكامها في التذكير والتأنيث.

٣ — **مختصر المذكر والمؤنث للمفضل بن سلمة**، المتوفى سنة ٣٠٠ هـ، ويقع في ثماني عشرة صفحة، مليئة بهوامش التحقيق

التي قد تبلغ ثلث مساحة الكتاب الإجمالية، ويبدأه على طريقة الفرّاء، بالكلام على «علامات» التأنيث، أو لنقل على الفرق بين التأنيث والتذكير، ثم باب من المؤنث الذي لا تدخله الهاء، ثم درس: فَعِيل، فَعُوْل، مِفْعَال، وأميرنا امرأة، وقد درس هذه الأنواع الأربعة تحت عنوان واحد لكلّ منها، وهو «نوع آخر»، ثم ما يدخله الهاء من المذكر، ونوع آخر من المذكر والمؤنث، وباب ما يذكّر ويؤنّث من الإنسان، وباب ما يذكّر من الإنسان، وباب ما يؤنّث من الإنسان، وباب ما يذكّر من الإنسان، وباب ما يؤنّث من الإنسان، وباب ما يذكّر ويؤنث من سائر الأشياء، وباب المذكّر وباب المؤنّث.

وقد أفدت من هذا الكتاب في اقتباس أسماء بعض الفصول، وبعض الأحكام التي أطلقها على بعض الكلمات، والتي قد يخالف فيها هذا النحوي أو ذاك.

٤ — كتاب ما يذكّر وما يؤنّث من الإنسان واللباس لأبي موسى سليمان بن محمد **الحامض**، والمتوفى سنة ٣٠٥ هـ، ويقع في ثلاث صفحات ليس غير، وليس له أيّ قيمة منهجية، ولكنه لم يخلُ من فائدة في إطلاق بعض الأحكام على بعض الكلمات.

٥ — المذكّر والمؤنّث لأبي بكر الأنباري، المتوفى سنة ٣٢٨ هـ، وهو أضخم كتاب في التذكير والتأنيث، وقد طبع في ٩٠٩ صفحات، وهو أدق كتب التذكير والتأنيث، منهجاً، وأكثرها

إحاطة ، وقد بيّن المؤلف سبب تأليفه ، ولخصه بأنه «من تمام معرفة النحو والإعراب معرفة المذكر والمؤنث ، لأنّ من ذكّر مونّثاً ، أو أنّث مذكّراً ، كان العيب لازماً له كلزومه من نصب مرفوعاً أو خفض منصوباً أو نصب مخفوضاً..» (ص : ٨٧) ، وقد تكلّم فيه على «علامات» التأنيث ، وعلى «النعوت» ، وتذكير الأسماء و تأنيثها ، ثم «النعوت على صيغ مختلفة» ، ثم التذكير والتأنيث اذا توسطت (كان) بين اسمها وخبرها ، ثم نداء المذكّر والمؤنّث ، وملاصقة الفعل لفاعله مذكّراً كان أو مؤنّثاً ، ثم العدد...

وكيفما كان الأمر فالكتاب ليس خالياً من منهجية تأليف واضحة.. وإن كانت مضطربة بعض الاضطراب ، وقد عني بالشواهد القرآنية ، والقراءات ، والحديث النبوي ، واختلاف اللغات ، والتفسير المعجمي ، وكان اعتمادي عليه عظيماً ، فيما يتعلق بـ «المادة اللغوية» التي جمعها بكثير من الصبر والأناة.

٦ ــ **المذكر والمؤنث لابن جني** ، المتوفى سنة ٣٩٢ هـ ، ويقع في خمس صفحات ، وهو عبارة عن معجم صغير ومختصر ، يذكر ما يأتي تحت أبواب حروف الهجاء ، وقد بدأه بالمؤنّث الذي لا يجوز تذكيره ، ثم انتقل إلى حروف الهجاء ، كقوله ، مثلاً : باب الثاء : الثعبان ، الحيّة العظيمة : يقع على الذكر والأنثى.. الخ.

ولم يكن لهذا الكتاب من أثر في بناء دراستي، وقد اقتصر الأمر على معرفة أحكام بعض الكلمات وسهولة الوصول اليها.

٧ — **المذكّر والمؤنّث لابن فارس**، المتوفى سنة ٣٩٥ هـ، ويقع الكتاب في سبع عشرة صفحة، بدأه مؤلفه بقوله «هذا مختصر في معرفة المذكّر والمؤنّث، ولا غنى بأهل العلم عنه، لأنّ تأنيث المذكّر، وتذكير المؤنّث قبيح جداً.. فأوّل ذلك معرفة. «علامات» التأنيث الثلاث، فباب العدد الذي يحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى مرة، فباب الفصل بين الذكر والأنثى بالهاء، وباب ما ورد من مَفْعُول إلى فَعِيْل، باب يغلب فيه التذكير لأن وصفه في الذكران أكثر، باب في صفات المؤنث، باب في الجمع والواحد، باب شذّ عن نظائره، باب عالج فيه «حمار وأتان»، «وشيخ وشيخة»، باب تقديم فعل المونّث، باب عالج فيه المذكّر والمؤنّث من غير الحيوان، وذلك على طريقة سابقيه... فهو يسرد الأسماء كيفما اتفق، ويعطي حكمه فيها.

وقيمة هذا الكتاب كانت في الأحكام التي أخذتها حول بعض الكلمات.. أو في ايراده بعض اللغات، أو بعض أحكام اللغويين والنحويين وبشكل مختصر جداً...

٨ — **البلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث لأبي البركات الأنباري** المتوفى سنة ٥٧٧ هـ، ويقع في أربع وعشرين صفحة، عرّف فيه المذكّر والمؤنّث، وقسم كلاً منهما إلى حقيقي وغير حقيقي، وقسم غير الحقيقيّ إلى مقيس وغير مقيس، فالمقيس ما

كانت فيه إحدى «مميزات» التأنيث.. وغير المقيس ما خلا من هذه «المميزات»، وقد ذكر في بعض الكلمات جواز التذكير أو التأنيث، وخلاف النحويين، وبعض لغات العرب، ثم عالج الصّفات الخاصّة بالمؤنّث.. فتصغير المؤنث، وأكثر فيه من الشواهد الشعرية، والقرآنية، والأحاديث النبوية.. وفي بعض أحكامه التي أطلقها، وفي بعض اللغات التي ذكرها تكمن أهميته بالنسبة لدراستي.

ثالثاً : المعجمات :

لقد أفدت من المعجمات العربية افادات كثيرة، لأن المعجمات التي استعملتها قد حفظت لنا اللغة كما قالها البدويّ قبل الإسلام في معظم الأحيان. وأهمها :

١ — **المخصّص لابن سيدة**، المتوفى سنة ٤٥٨ هـ، فقد خصّص الجزأين السادس عشر، والسابع عشر، لقضية التذكير والتأنيث.. ولكنه، فيما يبدو لي، قد نقل عن أبي بكر الأنباري، بحيث يرى الباحث ذلك التطابق العجيب بينهما، ولكن دون أن يشير اليه أبداً.. ففائدته، إذاً، محدودة، ولكنّه، في الوقت نفسه، كان ينقل، إلى جانب ما يذكره أبو بكر الأنباري، أقوال سيبويه خاصة.

٢ — **لسان العرب لابن منظور** المتوفى سنة ٧١١ هـ، وهو من أضخم المعجمات العربية وأغناها، وتكمن أهميته، بالنسبة

لبحثي ، في نقله ثمانين ألف مادّة لغوية ، لا تخرج عن حياة البدوي،أي انه ينقل إلى قارئه لغة العرب من منبعها الأساسي ، ولا ينسى أن يذكر «اللهجات» العربية ، وأقوال النحاة ، مما يجعله متحفاً رائعاً ، يحتفظ للباحث بالأشياء الكثيرة وكما هي..

٣ ـ**المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي** ، وقد ألفّه أحمد بن محمد بن علي الفيومي ، المتوفى سنة ٧٧٠ هـ ، وهو كلسان العرب ، في ذكر المادة ، ولغات العرب ، وأقوال النحاة ، ولكن باختصار غير مخل ، ولكن للكتاب قيمة في بحثي لا تتوفر في لسان العرب ، وهي تخصيصه ، في آخر الجزء الثاني ، فصلاً تحت عنوان «الاعضاء ثلاثة أقسام : الأول يذكّر ولا يؤنّث ، والثاني يؤنّث ولا يذكّر ، والثالث جواز الأمرين» ، ثم شرح هذه الأقسام الثلاثة مورداً أقوال أئمة اللغة والنحو في بعض كلماتها ، كقوله مثلاً : اللسان مذكّر ، وربما أنّث على معنى الرسّالة أو القصيدة من الشعّر ، وقال الفرّاء : لم أسمع اللسّان من العرب إلّا مذكّراً ، وقال أبو عمرو بن العلاء : اللّسان : يذكّر ويؤنّث» (ص : ٢ / ٨٨٤) ، وكقوله إنّ العين أنثى ، ثم أورد بيتاً شعرياً أُنّثتْ فيه صفةُ العين مذكّرة ، وأورد فيها أقوال أئمة اللغة والنحو ، فقال في «العين مَكْحُوْل» : «فإنّما ذَكَّر مَكْحُوْلاً لأنّه بمعنى كَحِيْل ، وكَحِيْل : فَعِيْل ، وهي إذا كانت تابعة للموصوف لا يلحقها «علامة» التأنيث ، وكذلك ما هو بمعناها ، وقيل لأنّ العين لا «علامة» للتأنيث فيها فحملها على معنى

الطرف، والعرب تجتريء على تذكير المؤنّث إذا لم يكن فيه «علامة» تأنيث، وقام مقامه لفظ مذكر، حكاه ابن السكّيت، وابن الانباري، وحكي الأزهري قريباً من ذلك» (ص: ٢ / ٨٨٤).

* * *

أما جدولة المصادر والمراجع فقد أثبتّها بخانات بحيث تنتقل من العام إلى الخاص، ومن الخاص إلى الأخصّ، فانحصرت البيلوغرافيا في خانات ثلاثة:

أ ــ خانة المسائل المتعلقة بعلوم اللغة بشكل عام،

ب ــ خانة المسائل المتعلّقة بعلوم الصرف والتصريف،

ج ــ خانة المسائل اللصيقة بتصريف الإسم بعامة، وبتذكيره وتأنيثه بخاصّة. وقد أسقطت من هذه البيلوغرافيا كلّ ما لا يندرج في هذه الخانات الثلاث... دون أن يعني ذلك أسقاطها من المتن، حيث يجد الباحث الإحالات كاملة ومفصلة وكما يجب أن تكون.

كما اثبتت المصادر الأجنبية ضمن المصادر. ولم اميّزها من المصادر العربيّة، خدمة لمنهج خانات المسائل الذي اتبعته، ولأنّ الفكر الإنساني مشاع لبني البشر كلّهم... فالتمييز قد يقود، وبشكل ضمني، إلى العنصرية والتعصب، وهذا ما يتنافى وروح البحث العلمي الذيّ نتسلح به.

الباب الأول

المصطلح الصرفي والمميز

— تمهيد.
— تقسيم الكلمة ومميزات كلّ قسم.
— ميدان «الصرف أو التصريف» عند القدامى وجمهور المحدثين.
— الصرف والتصريف لغة.
— الصرف والتصريف اصطلاحاً.
— مصطلحاً الصرف والتصرف في دراستنا.
— المورفيم والمميز.
— العلامة والمميز.
— وظيفة المميز.
— خاتمة الباب الأول.

تمهيد

«لا بدّ لأهل كلّ علم وأهل كلّ صناعة من ألفاظ يختصون بها للتعبير عن مرادتهم، وليختصروا بها معاني كثيرة»، كما يقول ابن حزم الأندلسي[1]. وقد سيطرت فكرة المميز La marque على هذا البحث، واعرضنا عن المورفيم La morphème، مما يسمح للدراسة الصرفية أن تعطي الصرف ما للصرف وأن تنتزع منه ما ليس منه أوله.

ولا يخفى على الباحث أنّ «الكلام على الكلام صَعْب»، «لأنّ الكلامَ على الأمور المعتَمد فيها على صُوَر الأمور وَشُكُولِها التي تنقسم بين المعقول وبين ما يكون بالحِسّ مُمكن، وَفَضَاءُ هذا متّسِع، والمجالُ فيه مختلف.. فأمّا الكلامُ على الكلام فإنَّه يَدُور على نَفْسِه، ويَلْتَبِسُ بعضُه بِبعضِه. ولهذا شَقَّ النَّحْوُ وما أشْبَه النَّحوَ من المَنْطِق». ولهذا قال أعرابيٌّ وقفَ على مجلس الأَخْفَش، فَسَمِعَ كلَامَ أهله في النَّحْو وَمَا يَدْخُل معه، فحارَ

(1) المسدّي (عبد السلام، الدكتور)، **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، طرابلس الغرب: الدار العربية للكتاب (١٩٨١ م)، ص: ٤٥.

وعجب، وَأَطْرَقَ ووَسْوَسَ: «أراكم تتكلمّون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا»، كما يروي أبو حيّان التوحيدي [1].

ولذلك كان لا بدّ من البدء بدراسة أقسام الكلمة، وتحديد ميدان «الصرف» أو التصريف»، عند القدامى، وتعريفهما لغة واصطلاحاً، لكي نحدّد، بعد ذلك، مفهوم كلّ مصطلح من المصطلحات التالية: المميز، المورفيم، العلامة.. ولنستطيع التمييز بين مستويات الدراسة اللغوية بادئين بالمستوى الصوتي، فالمعجمي، فالمورفولوجي La morphologie ومنه الصرف La déclinaison والتصريف La conjugaison فالمستوى النحوي، فالجملي التركيبي، وأخيراً الأسلوبي.

إنّ الانطلاق من تمييز هذه المصطلحات وتلك المستويات يسمح لنا بالكلام على المميز ووظيفته في جدولي الصرف والتصريف، وعلى المميزات الصرفية وهي:

أ ــ مميز العدد الذي يلحق المفرد ليدل على التثنية والجمع.

ب ــ مميز التعريف الذي يلحق الاسم المنكّر ليعرّفه، والكلام على الـ (ن) التي تلحق آخر الاسم.

---

(1) ابو حيان التوحيدي، الامتاع والمؤانسة، تصحيح وضبط وشرح أحمد أمين وأحمد الزين، بيروت: مكتبة الحياة (دون تاريخ)، ص: ٢/ ١٣١و ٢/ ١٣٩.

ج— مميز الجنس.. الذي يلحق الاسم المذكر ليدّل على التأنيث.

لذلك يعتبر هذا القسم من الدراسة المفتاح المنهجي الذي يحكم معالجتي قضية مصطلح الصرف، في اللغة العربية، وقضية المميز بشكل عام، وقضية مميز التأنيث بشكل خاص، ثم قضية التذكير والتأنيث التي خصصت في العنوان لتكون الميدان العملي للكلام على المميز.

١ — تقسيم الكلمة

قسم نحاة العربية الكلمة ثلاثة أقسام، وهي: الإسم، والفعل، والحرف. ويبدو أنّ أوّل من قال بهذه القسمة هو الإمام علّي بن أبي طالب، عندما ألقي إلى أبي الأسود الدؤلي صحيفة (أو رقعة)، فيها: «الكلمة: اسم، وفعل، وحرف.

فالاسم: ما أَنْبَأَ عن المُسَمَّى.

والفعل: ما أَنْبَأَ عن حركة المسمّى.

والحرف: ما أَنْبَأَ عن معنى ليس باسم ولا فعل»[1].

---

(١) الزجاجي (ابو القاسم)، **أمالي الزجاجي**، تحقيق عبد السلام هارون، مصر: المؤسسة الحديثة، الطبعة الأولى، ص: ٢٣٨ — ٢٤٩.

ولن تتعرّض هذه الدراسة لمسألة تأثّر النحو العربي بآراء أرسطو، الذي قسم الكلم ثلاثة أقسام، وهي [1]:

الاسم: Onoma

والفعل: Rhéma

والرابطة: Syndesmoi

فسواء تأثّر النحو العربي بأرسطو أم لا.. فإنّ تقسيم الكلمة قد استقرّ، منذ الإمام علي، على ما تجده في كتب النحو كلّها تقريباً، كقول سيبويه في «باب علم ما الكلم من العربية»: الكلم اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل.

فالاسم: رَجُلٌ، وَفَرَسٌ، وحَائِطٌ.

وأما الفعل فأمثلة أُخِذَتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنِيَتْ لِمَا مَضَى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كَائِنٌ لم ينقطع.

وأمّا ما جاء لمعنى، وليس باسم ولا فعل، فنحو: ثُمَّ، وسوف، وواو القسم، ولام الإضافة، ونحوها [2].

ويلاحظ أنّ سيبويه لم يذكر سبب هذه القسمة الثلاثيّة: في كتابه، وترك ذلك إلى أن جاء المبرّد، الذي قال: الكلام كلّه:

---

(1) الراجحي (عبده، الدكتور)، **النحو العربي والدرس الحديث ــ بحث في المنهج**، بيروت: دار النهضة العربية (١٩٧٩ م)، ص: ٨٩.

(2) **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، مصر: دار القلم (١٣٨٥ هـ ــ ١٩٦٦ م)، ص: ١/ ١٢.

اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى ، **لا يخلو منه الكلام — عربياً كان أو أعجمياً — من هذه الثلاثة**[1] .

وواضح في تعريف المبرّد اعتماده على العقل ، وعلى الأحكام الكليّة الشّاملة للغات كلها . وقد تلقّف ابن هشام الأنصاري هذا التعريف ، وذلك التقسيم ، وقال : **الكلمة : اسم ، وفعل ، وحرف . فالكلمة «جنس تحته هذه الأنواع الثلاثة لا غير ، أجمع على ذلك من يعتدّ بقوله» . ودليل الحصر أنّ المعاني ثلاثة : ذات ، وحدث ، ورابطة للحدث بالذات .**

فالذات : الاسم .

والحدث : الفعل .

والرابطة : الحرف .

فإن دلّت الكلمة على معنى في غيرها **فهي الحرف** .
وإن دلّت على معنى في نفسها .
فإن دلّت على زمان محصّل ، **فهي الفعل** .
وإلّا ، فهي الاسم[2] .

---

(١) المبّرد (ابو العباس ، محمد بن يزيد) ، **المقتضب** ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، بيروت ، عالم الكتب (نسخة مصورة) ، ص : ١ / ٣ .

(٢) ابن هشام ، **شرح شذوذ الذهب** ، تحقيق محمد الدين عبد الحميد ، مصر : مطبعة السعادة ، ص : ١٣ — ١٤ .

ولا يكتفي ابن هشام بذلك، بل يورد قول ابن الخبّاز، مستشهداً به على انحصار الكلم بهذه الأقسام الثلاثة، قال: «قال ابن الخبّاز: **ولا يختصّ انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب، لأنّ الدليل الذي يدلّ على الإنحصار — في الثلاثة — عقلي، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات**»[1].

ويلحّ ابنُ هشام على استعمال المنهج العقلي، والاستقرار، والمنطق، والتعميم فيقول إنّ **الدليل على انحصار أنواع الكلمة في هذه الثلاثة «الاستقراء»، فإن علماء هذا الفّن تتبعوا كلام العرب، فلم يجدوا إلّا ثلاثة أنواع، ولو كان ثمّ نوع رابع لعثروا على شيء منه**[2].

إنّ ما اقتبسناه عن ابن هشام الأنصاري صارخ الدلالة على ثلاثة أشياء، وهي:

الأول: ثبوت التقسيم الثلاثي للكلمة العربية، عند النحاة، وعند غيرهم من أهل الفكر والنظر.

والثاني: الاعتماد على «الدليل العقلي»؛ لأنّ الأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات. وبذلك ينكشف أمام الذّهن العربيّ مجال المقارنة بين خصائص اللغة العربية وغيرها من اللغات.

---

(١) شرح شذور الذهب، ص؛ ١٤.

(٢) ابن هشام، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مصر: مطبعة السعادة (١٣٨٦ هـ — ١٩٦٦ م)، ص: ١٤ — ١٥.

وقد تنبّه الفارابي لذلك، فقال «إنّ ما وقع في علم النحو من أشياء مشتركة لألفاظ الأمم كلّها فإنما أخذه أهل النحو من حيث هو موجود في ذلك اللسان الذي عمل النحو له، كقول النحويين من العرب: إنّ اقسام الكلام في العربية اسم، وفعل، وحرف، وكقول نحويي اليونانيين: أجزاء القول في اليونانية: اسم، وكلمة، وأداة.

«وهذه القسمة ليست إنّما توجد في العربية فقط، أو في اليونانية فقط، بل في جميع الألسنة، وقد أخذها نحويو العرب على أنّها في العربية، ونحويو اليونانيين على أنّها في اليونانية»[1].

والثالث: تسرّب المصطلحات الأرسطية إلى النحو العربي، ولو في عصر متأخر عن عصر وضع النحو العربي ونشأته، وإلّا فماذا يفسّر الباحث دليل حصر ابن هشام المعاني الثلاثة: ذات، وحدث، ورابطة. ثم قوله: إنّ الذات هي الإسم، والحدث هو الفعل، والرابطة هي الحرف؟

ولكن لا بدّ من الإشارة إلى إهمال ابن هشام تقسيم جعفر بن صابر الكلمة أربعة أقسام، وهي: الاسم، والفعل، والحرف، والخالفة؛ وهي اسم الفعل، نحو: هيهات وأفّ، وصه، لأن

---

(١) الفارابي، **احصاء العلوم**، تحقيق وتقديم وتعليق الدكتور عثمان أمين، مصر: دار الفكر العربي، الطبعة الثانية (١٩٤٩ م)، ص: ٦١.

جعفر بن صابر ليس ممن «يعتدّ برأيه» ، كما يفهم من تعريف ابن هشام [1].

ولا بدّ من الإشارة ، أيضاً ، إلى اقتراح الدكتور تمّام حسّان جعل الكلمة سبعة أقسام — بعد إعادة النظر في تقسيم النحاة — ، وهي : الإسم ، والصفة ، والفعل ، والضمير ، والخالفة ، والظرف ، والأداة [2]. ويبدو أنّ الدكتور تمام حسّان قد تأثّر بتقسيم عالم النحو السكندري ، «ثراكس» الكلام ثمانية أقسام ، وهي [3] :

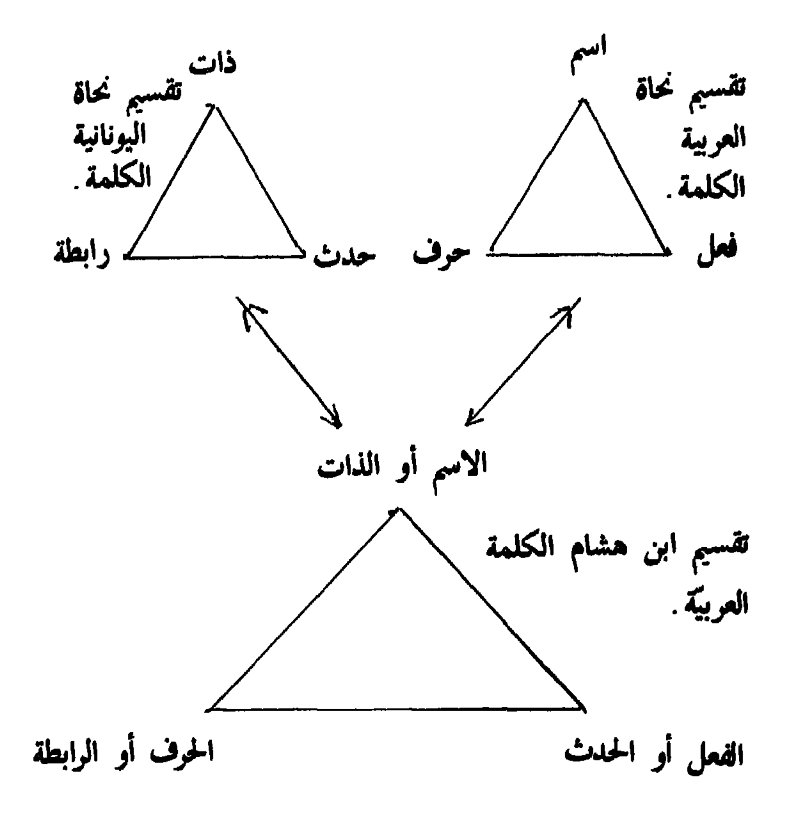
الاسم :	The noun
الفعل :	The verbe
اسم الفاعل :	The participle
الأداة :	The article
الضمير :	The pronoun
أداة الجرّ :	The preposition
الظرف :	The adverbe
أداة العطف :	The conjunction

(١) السيوطي (جلال الدين) ، **الأشباه والنظائر في النحو** ، حيدر آباد (١٣٦٠ هـ) ، ص : ٣ / ٢.

(٢) حسّان (تمّام ، الدكتور) ، **اللغة العربية معناها ومبناها** ، مصر : الهيئة العامة للكتاب (١٩٧٣ م) ، ص : ٨٨ ، ٩٠.

(٣) Dixon Rebert: What is Language? Longman 1966, p. 43.

لكن اقتراح الدكتور تمّام حسّان — سواء أكان متأثراً بتراكس أم غير متأثر بأحد — لم يلزم أحداً من الدارسين، وبقي التقسيم الثلاثي، المنسوب إلى الإمام عليّ، هو المعمول به. وعلى هذا يمكننا رسم تقسيم الكلمة، عند العرب أولاً، وعند أرسطو ثانياً، وعند ابن هشام الذي يمثل مرحلة التوافق ثالثاً، كما يلي:



وقد جعل النحاة لكل قسم «مميزات» يسهل بها تمييز كلّ قسم من القسمين الباقيين، لكنهم لم يستعملوا مصطلح «مميز» و «مميزات»، بل استعملوا «علامة وعلامات». ولذلك سنضع هذا المصطلح بين مزدوجتين كلّما كان منسوباً اليهم، قالوا:

أولاً: يعرف الاسم بـ «المميزات» التالية:

١ — **أل غير الموصولة**، ويفضل ابن هشام استعمال «أل» بدل قول بعضهم «الألف واللام»، لأنه لا يقال في «هل» «الهاء واللام»، ولا في «بل» «الباء واللام»، وذلك كـ: الرجل، والكتاب، والدار، وكقول أبي الطيّب المتنبي (من البسيط):

الخيل والليل والبيداء تعرفني
والسيف والرّمح والقرطاس والقلم[1].

فهذه الكلمات السبع أسماء لدخول «أل» عليها»[2].

وهذا المعيار هو معيار «صرفي»[3].

---

(١) اليازجي، العرف الطيّب في شرح ديوان أبي الطيّب، بيروت: دار صادر (١٣٨٣ هـ — ١٩٦٤ م)، ص: ٢ / ١٢١.

(٢) شرح شذوذ الذهب، ص: ١٥.

(٣) طحّان (ريمون، الدكتور، بالاشتراك مع الدكتورة دنيز بيطار طحّان)، **فنون التقعيد وعلوم الألسنية**، بيروت: دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى، ص: ٢٢٢.

٢ — التنوين، وهو نون ساكنة تلحق آخر الاسم المعرب لفظاً لا خطّاً لغير توكيد، وفي غير الوقف، نحو: رجلٌ، قلمٌ، وصهٍ، وحينئذٍ، ومسلماتٍ، فهذه وما اشبهها أسماء بدليل وجود التنوين في آخرها[1].

والتنوين «مميز صرفي» يلحق آخر الاسم[2].

وقد تنبّه ابن هشام، في شرح قطر الندى وبل الصدى، إلى أنّ، «المميز» «أل» وهو الذي يلحق الاسم من أوله، وإلى أن «مميز» «التنوين» الذي يلحق آخر الاسم، تنبّه إلى أنّهما «مميزان لفظيان» يلحقان بالإسم... وفصلهما عن بقية «المميزات»، مثل «الحديث عن الاسم»، الذي عدّه من «المميزات المعنوية»[3].

٣ — الحديث عن الاسم، أي الإسناد اليه، أي أن يسند اليه ما تتمّ به الفائدة، سواء أكان المسند فعلاً أم اسماً أم جملة.

فالفعل كـ «قَامَ زَيْدٌ»، فقام مسند، وزيد: اسم مسند اليه.

والاسم، نحو: «زيد أخوك»، فالأخ: مسند، وزيد: اسم مسند اليه.

---

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى، ص: ١٥.

(٢) فنون التقعيد وعلوم الألسنية، ص: ٢٢٢.

(٣) شرح شذوذ الذهب، ص: ١٨ — ١٩، وشرح قطر الندى، ص: ١٥ — ١٦.

والجملة، نحو: أنا قمت»، فقام: فعل مسند الى التاء، وقام والتاء جملة مسندة إلى «انا»[1].

ويعتبر ابن هشام هذا «المميز» من أنفع «المميزات» المذكورة للاسم، وبه استدلّ على اسميّة التاء في «ضربت»، ألا ترى أنها لا تقبل «أل»، ولا يلحقها التنوين، ولا غيرها من «المميزات» التي تذكر للاسم، سوى الحديث عنها فقط؟[2].

ولكن، وبالرغم من أنّ هذا «المميز» هو «أنفع» المميزات «المذكورة للاسم»، عند ابن هشام، فإنّ الدكتور ريمون طحّان لا يرى أنّه يدخل ضمن زمر المميزات، ويقول إنّه معيارٌ نحويٌّ[3].

٤ — **«النداء»**، نحو: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾[4]، و﴿يَا نُوحُ اهْبِطْ﴾[5]، و﴿يَا لُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ﴾[6]، و﴿يَا هُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ﴾[7]، و﴿يَا صَالِحُ ائْتِنَا﴾[8]، و﴿يَا شُعَيْبُ

---

(١) شرح شذور الذهب، ص: ١٩، وشرح قطر الندى، ص: ١٦.
(٢) المصدران أنفسها.
(٣) فنون التقعيد وعلوم الألسنية، ص: ٢٢٢.
(٤) سورة الأحزاب ٣٣/١.
(٥) سورة هود ١١ / ٤٨.
(٦) سورة هود ١١ / ٨١.
(٧) سورة هود ١١ /٥٣.
(٨) سورة الاعراف ٧ /٧٧.

أَصَلَوَاتُكَ تَأْمُرُكَ ﴾[1] ، فكلّ من هذه الألفاظ التي دخلت عليها «يَا» اسم ، وهكذا كلّ منادي[2] .

لكن الدكتور طحّان يعتبر أنّ **هذا «المميز» معيار نحوي** ، ولا دخل له بصرف الاسم[3] .

ـــ ٥ ـــ **«الجرّ»** ؛ أي الكسرة التي يحدثها العامل في الإسم ، سواء أكان العامل حرف جرّ ، أم إضافة ، أم تبعيّة ، نحو : ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾[4] .

وهذا «المُمَيِّز» **ليس «مميزاً صرفياً» ، بل هو معيار نحوي**[5] .

ـــ ٦ ـــ **التصغير** ، نحو : رُجَيْل ، وجُبَيْل[6] .

وهذا «المميز» **ليس مميزاً صرفياً ، بل هو معيار معجمي**[7] .

---

(١) سورة هود ١١ /٨٧ .

(٢) شرح شذوذ الذهب ، ص : ١٧ .

(٣) فنون التقعيد وعلوم الألسنية ، ص : ٢٢٢ .

(٤) ابن هشام ، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مصر : المكتبة التجارية الكبرى ، الطبعة الخامسة (١٣٨٦ هـ ـــ ١٩٦٧ م) ، ص : ١ /١٣ .

(٥) فنون التقعيد وعلوم الألسنية ، ص : ٢٢٢ .

(٦) المصدر نفسه ، ص : ٢٢٢ .

(٧) المصدر نفسه ، ص : ٢٢٢ .

ثانياً: مميزات الفعل:

يعرف الفعل بـ «المميزات» التالية:

١ ــ **«تاء الفاعل»**، متكلماً كان كـ «ضربتُ»، أو مخاطباً، نحو: تباركتَ يَا زيد، وتباركتِ يا هند[1].

٢ ــ **«تاء التأنيث الساكنة أصالة»**، كـ «قامتْ، وقعدتْ»، فأما المتحركة فتختصّ بالإسم، كـ «قائمة، وفاطمة»[2].

٣ ــ **«ياء المخاطبة»** كـ «قومي يَا هندُ، وأنتِ يا هندُ تقومين»[3].

٤ ــ **«نون التوكيد شديدة أو خفيفة**[4]**»**، فالخفيفة، نحو: واللّه لأسعين في الخبر، والشديدة، نحو: لينبذنّ الخائنُ والهاربُ.

ثالثاً: «مميزات الحرف»:

يعرف الحرف بعدم قبوله شيئاً من «مميزات» الاسم والفعل،

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص: ١/ ٢٢.

(٢) المصدر نفسه، ص: ١/ ٢٢.

(٣) المصدر نفسه، ص: ١/ ٢٤.

(٤) المصدر نفسه، ص: ١/ ٢٥.

التي تقدّم ذكرُها ، أي أنه لا يحسن فيه شيءٌ من «المميزات» «التسع» – كما يقول ابن هشام –، كـ : هَلْ ، وَفِيْ ، وَلَمْ[1] .

ويلاحظ أنّ محاولات الصرفيين أو التصريفيين القدامى تعيين «مميزات» الإسم والفعل تمّت بالعودة إلى معايير ، منها :

معايير معجمية : الاسم يصغّر ، وينسب اليه .

معايير نحوّيه ، الاسم يصلح في أن يكون منادى ، أو مجروراً ، أو مسنداً اليه .

معايير صرفية : الإسم ينون ، أو يُبدأ به بأل التعريف .

فاستمدّوا ، كما يلاحظ ، معاييرهم تارة من علم النحو ، لا من علمهم الصرفيّ ، وتكلموا طوراً على «مميزات صرفية» ملتبس في أمرها ، بينما كانت الضرورة تدعو إلى ايجاد معايير صرفية شكلية[2] .

هذه المعايير التي ذكرناها ستكون هي هدف دراستنا الصرفية بعد كلامنا على ميدان «الصرف» أو «التصريف» مجتمعَيْن ودالَّيْن على معنى واحد عند القدامى وجمهور المحدثين ، ومنفردين ، عند

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ص : ١ / ٢٥ .

(٢) طحّان (ريمون ، الدكتور) ، **الألسنية العربية** ، بيروت : دار الكتاب اللبناني ، الطبعة الأولى (١٩٧٢ م) ، ص : ١ / ٢٢ — ٢٤ .
ينظر أيضاً ، فنون التقعيد وعلوم الألسنية ، ص : ٢٢٢ .

الدكتور ريمون طحّان وفي دراستنا، لأنّ كلاً منهما متفرّد بخصائص ومميزات تجعله مصطلحاً علمياً يدلّ على ما لا يدلّ عليه الآخر...

٢ — ميدان الصّرف أو التصّريف عند القدامى.

تتّسم معرفة ميدان الصرف والتصريف بأهمية خاصة، لأنّها تساعد الباحث على تحديد مجال كلّ مصطلح، وعلى عزل ما لا يدخل في أحكام الصرف الشكليّة، لأنّ البحث، في مستوى الصّرف والتصّريف، يتخصّص في المفردات التي تقبل التحويل إلى صور مختلفة[١].

لقد حدّد القدامى الحقل «الصّرفي أو التصّريفي» بأنّه لا يتعلّق إلّا بالأفعال المتصرّفة التي لها الأصالة فيه، والأسماء المتمكنّة[٢].

أمّا الحروف وشبهها من الأسماء الموغلة في البناء فلا تعلّق لعلم الصّرف بها، كذلك لا يتعلّق بالأفعال الجامدة، كما لا يتعلّق بالأصوات.

— **فالحروف** لا يصحّ فيها التصّريف لأنّها مجهولة الأصول،

---

(١) فنون التقعيد وعلوم الألسنية، ص: ٢٢٢.

(٢) ابن مالك، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق محمد كامل بركات، مصر: دار الكتاب العربي (١٣٨٧ هـ— ١٩٦٧)، ص: ٢٩٠.

وإنّما هي كالأصوات، نحو صه، ومه، ونحوهما، فالحروف لا تُمَثَّلُ بالفعل لأنها لا يُعْرَفُ لها اشتقاق، فلو قال قائل: ما مِثَالُ «هَلْ»، أو «قَدْ»، أو «حَتَّى»، أو «هَلاَّ»، ونحو ذلك من «الفعل»، لكانت مسألته محالاً، وكنت تقول له: إنّ هذا ونحوه لا يُمَثَّلُ، لأنّه ليس بمشتقّ، إلّا أن تنقلها إلى التّسمية بها، فحينئذٍ، يجوز وزنُها بالفعل، فَأَمَّا وهي ما هي عليه من الحرفيّة فلا تصرّف[1].

— **والأسماء المبنيّة الموغلة في شبه الحرف** — كذلك لا تُصَرَّفُ ولا تُمَثَّلُ — لأن تلك الأسماء في حكم الحروف، ألا ترى أن «كَمْ»، و «مَنْ»، و «إذْ» سواكن الأواخر، كـ «هَلْ»، و «بَلْ»، و «قَدْ»، وإنمّا كان ذلك فيها لمضارعتها الحروف، فهذه الأسماء التي في حكم الحروف لا تُشْتَقّ، ولا تُمَثَّلُ من «الفعل»، كما أن الحروف كذلك[2].

وأمّا ما جاء مُشْتَقّاً من الأسماء المبنيّة، مثل «لبيّك»، من قولهم «ألبّ بالمكان»، ومثل «قطُّ»؛ لأنّها من «قططت»، أي

---

(1) ابن جني، المنصف، تحقيق ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مصر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى (١٣٧٣ هـ — ١٩٥٤ م)، ص: ١ / ٧.

(2) المصدر نفسه، ص: ١ / ٨.

قطعت ، وذلك من قولهم «ما فعلته قطُّ» ، أي فيما انقطع ومضى من عمري ، ومثل «ذا» ، و «ذي» ، «الذي» ، ونحو ذلك ممّا يدخله التحقير ، أو يستعمل استعمال المتصرف ، فليس بالكثير ، وكلّما كان الإسم في شبه الحروف أقعد كان من الاشتقاق والتصّريف أبعد[1] .

— **والأفعال الجامدة** : كـ «عسى» — لا تُصَرَّفُ ولا تُمَثَّلُ في الميزان الصرفيّ — لأنّ الفعلَ الجامدَ هو ما أشبه الحرف ، أيضاً ، من حيث أداؤه معنى مجرداً عن الزمّان والحدث المعتبرين في الأفعال ، فلزم مثله طريقة واحدة في التعبير ، فهو لا يقبل التحول من صورة إلى صورة ، بل يلزم واحدة لا يزايلها ، وذلك ، مثل : لَيْسَ ، وَعَسَى ، ونِعْمَ ، وبِئْسَ[2] .

— **والأصوات** — لا يدخلها التصريف — كـ «غاق» ، ونحوه ، لأنّها حكاية يصوّت بها ، وليس لها أصل معلوم[3] .

---

(١) ابن عصفور ، **الممتع في التصريف** ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، سوريا : المكتبة العربية بحلب ، الطبعة الأولى (١٣٩٠ هـ — ١٩٧٠ م) ، ص : ١/ ٣.
والمنصف لابن جني ، ص : ١/ ١٣.

(٢) الغلاييني ، **جامع الدروس العربية** ، صيدا : المطبعة العصرية ، الطبعة الحادية عشرة (١٣٩١ هـ — ١٩٧١ م) ، ص : ٢/ ٥٢٩.

(٣) ابن عصفور ، الممتع في التصريف ، ص : ١/ ٣.

كذلك لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال ما كان على حرف واحدٍ أو حرفين، إلّا إذا كان محذوفاً منه، فأقلّ ما تُبْنَى عليه الأسماء المتمكّنة والأفعال المتصرّفة ثلاثة أحرف، ثم قد يعرض لبعضها نقص، كـ: «يَد»، و «قُلْ»، و «م الله»، و «ق زيداً»[1].

ويلاحظ القاريء أنّ رأي القدامى كان قريباً من واقع الدراسات الحديثة دون أن يعني ذلك أنّه ارتقى إلى مستواها، أو قال ما قالته حرفيّاً.. لأنّ ما قالوه كان نابعاً من منهج دراستهم.. أما الحالة التجريديّة فقد جاءت على لسان الدكتور ريمون طحّان الذي قال إنّ الدارس يبحث، في مستوى الصّرف، عن المفردات التي تقبل التحويل إلى صور مختلفة، ومن المعروف أنّ أحكام الصرف لا تجري على الحرف؛ لأنّه يلازم صورة واحدة، وأن الاسم والفعل لا غيرهما يتحولان إلى صور مختلفة. وبعد استبعاده الحروف من الجدول الصرفي، سَعَى:

أولاً: إلى فصل الاسم عن الفعل.

فالاسم يخضع لجدول «صرفي»، ولا يصرّف من الأسماء إلّا المتمكّن في الإسمية.

---

(١) ابن عقيل، **شرح ألفية ابن مالك**، مصر؛ مطبعة السعادة، الطبعة الرابعة عشرة (١٣٨٤ هـ — ١٩٦٤ م)، ص: ٢ / ٥٢٩.

والفعل يخضع لجدول «تصريفيّ» ، والأفعال كلّها ، بالتقريب — متصرّفة ، غير أنّه وردت أفعال قليلة بعضها لا يُستعمل إلّا بصورةٍ واحدة ، ويقال له «جامد» ، ولئلّا تشترك مفردة (جامد) في جدولي المعجم والصرف ، سمّاه الدكتور طحّان «**المتصرف تصرّفاً ناقصاً**» ، وقسمه قسمين :

١ — ما يلازم صيغة واحدة ، ومنه :

— ما يلازم صيغة الماضي (عسى — ليس) .

— ما يلازم صيغة الأمر (هب — تعال) .

٢ — ما لا يؤخذ منه إلّا المضارع ، أي :

لا يتصرف وفق الطريق المألوفة ، وهو قليل ؛

— ما برح ، ما انفك ، ما فتيء ؛ وهي من أخوات «كان» الناقصة ، ولا يؤخذ منها غير مضارع فقط .

— أوشك ، كاد ؛ وهما من أفعال المقاربة ، ولا يؤخذ منهما غير مضارع فقط[1] .

---

(١) فنون التقعيد وعلوم الألسنية ، ص: ٢٢٢ — ٢٢٣ .

٣ — الصرف والتصريف لغة.

لم نميّز، حتى الآن، في دراستنا، «الصرف» من «التصريف»، لأنّ العرب القدامى استعملوهما بمعنى واحد، فتراهم يقولون «علم الصّرف أو التصّريف»، دون تمييز، ودون شعور بالحاجة إلى التمييز؛ لأنّ هذه التسمية نابعة من منهجهم التأليفي المنبثق من المادة العربية، والذي يراعي علميّاً سنّة التطور والارتقاء..

ويبدو أنّ عدم تمييزهم بين «الصرف» و «التصريف»، نابع من اعتمادهم على المعنى اللغويّ.. أو لنقل على معنى الحروف الأصول للكلمتين، وهي: الصاد، والراء، والفاء، ولو تتبّع الباحثُ معنى حروف الكلمة، لوجد أنّ:

الصّاد يدل على المعالجة الشديدة.

والرّاء يدلّ على الملكة، ويدلّ على شيوع الوصف.

والفاء يدلّ على لازم المعنى، أي يدلّ على المعنى الكنائي[١].

وإذا عدنا إلى الطريقة العلايلية في فهم اللغة[٢] وجدنا أنّ

---

(١) علي (أسعد، الدكتور)، **تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي**، بيروت: دار النعمان، الطبعة الأولى (١٣٨٨ هـ — ١٩٦٨ م)، ص: ٦٣ وما بعدها.

(٢) المرجع نفسه.

الفعل «صَرَفَ» يفيد مطلق التغيير من حال إلى حال؛ لأنّ المعالجة الشديدة الكامنة في معنى «الصّاد» لا تتمّ إلّا بالتغيير والتحويل مضافة إلى الملكة وشيوع الوصف الكامنة في «الراء»، مخصصّة هذا التغيير وذاك التحويل بدخول «الفاء» الذي يدلّ على لازم المعنى.

وقد وردت أصول هذه الكلمة في القرآن الكريم أكثر من ثلاثين مرة، تفيد كلّها معنى التغيير والتحويل [1]، كقوله تعالى ﴿فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ﴾ [2]، و ﴿يَصْرِفُهُ عَنْ مَنْ يَشَاءُ﴾ [3]، و ﴿تَصْرِيف الرِّيَاحِ﴾ [4] و ﴿فَمَا تَستَطِيْعُوْنَ صَرْفاً وَلا نَصْراً﴾ [5].

وقد وردتْ أصول الكلمة في المعاجم العربية لمعانٍ مختلفة تفيد كلّها التغيير والتحويل والإنتقال [6]، ومنها:

---

(١) الباقي، محمد فؤاد عبد، **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**، بيروت: شركة خيّاط، ص: ٢ / ٤٠٨.

(٢) سورة يوسف ١٢ / ٣٤.، وسورة التوبة ٩ /١٢٧.

(٣) سورة النور ٢٤ / ٤٣.

(٤) سورة البقرة ٢ / ١٦٤، وسورة الجاثية ٤٥ / ٥.

(٥) سورة الفرقان ٢٥ /١٩.

(٦) ابن منظور، **لسان العرب**، بيروت: دار صادر، مادة «صرف»، ص: ٩ / ١٨٩ وما بعدها.

الصّرف: ردّ الشيء عن وجهه، فنقول «صَرَفَهُ صَرْفاً فَانْصَرَف»؛ أي: رجع.

والصرف: أن يصرف الفعل الثاني عن معنى الفعل الأول.

والصرف: أن تصرف انساناً عن وجه يريده إلى مصرف غير ذلك.

وصرّف الشيء: عمله في غير وجهه، وكأنه يصرفه من وجه إلى وجه.

وتصريف الرياح: صرفها من جهة إلى جهة، وكذلك تصريف السيول والخيول والأمور والآيات...

وتصاريف الأمور: تخاليفها.

والصّرف: الحيلة.

وصرفنا الآيات: بيّناها.

وصرف الدهر: حدثانه، ونوائبه، لأنه يصرف الأشياء عن وجوهها.

والصرف: فضل الدرهم على الدرهم. والدينار على الدينار، لأن كلّ واحد منها يصرف عن قيمة صاحبه.

والصرف: بيع الذهب بالفضة، وهو من ذلك لأنه ينصرف به عن جوهر إلى جوهر.

والتصريف: في جميع البياعات انفاق الدراهم، وأصرفت السباع: إذا اشتهت الفحل.

وصريف الأقلام: صوت جريانها.

وأصرف الشاعر شعره، يصرفه اصرافاً: إذا أقوى وخالف بين القافيتين، أي: أكفأ به.

وصرف الكلمة: اجراؤها بالتنوين.

ومع ذلك، يلاحظ الباحث، أنّ الصّرف هو مصدر المجرد الثلاثي، والتصّريف هو مصدر الثلاثي المزيد فيه بالتضعيف... ولا يمكن أن يكون معنى المصدرين واحداً.. لأنّ في معنى الثاني زيادة لا بدّ من ملاحظتها، بالرّغم من أنّ النحاة القدامى لم يميّزوا بينهما لا في اللّغة ولا في الاصطلاح، واستعملوهما بمعنى واحد...

٤ ــ الصّرف والتصّريف اصطلاحاً

كان علم الصّرف جزءاً من علم النحو، لأنّ علم النحو يشتمل على علميّ الإعراب، والتصّريف[١]، فالأول لمعرفة أحوال

---

(١) ابن جماعة (عز الدين محمد بن أحمد) (ت ٨١٦ هـ)، **حاشية على شرح الجاربردي**، (ضمن مجموعة الشافية في التصريف والخطّ)، المطبعة العامرة (١٣١٠ هـ) ، ص: ٦.

الكلمة المتنقّلة، بينما الصّرف لمعرفة أنفس الكلمة الثابتة [1]؛ أي أنّ النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنّسب، والتّركيب، وغير ذلك [2].

يستنتج ممّا سبق أنّ النحو العربيّ يدرس المفردات والتراكيب، وهو ما يهتمّ به النحو الحديث [3]، وقد بقي الصرف، منذ سيبويه الذي تكلّم، في كتابه، على مسائل صرفيّة، في مواضع متفرقة، مروراً بالمازني الذي ألّف كتاباً في التصريف، وهو على رأي بعضهم أوّل من دوّن علم الصرف بعدما كان مندرجاً في علم النحو [4]، وهو من أنفس كتب التّصريف وأرصنها [5]، ومروراً بابن جنّي نفسه الذي سبق أن اقتبسنا منه تعريف النحو، وحتى ابن الحاجب الذي ألّف «الشّافية في التصريف والخطّ»... بقي هذا العلم يشتمل على علم

---

(١) ابن جني، المنصف، ص: ١/ ٤.

(٢) ابن جني، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، مصر: دار الكتب، (١٩٥٢ م)، ص: ١/ ٣٤.

(٣) الألسنية العربية، ص: ١/ ٢٣ و ٢/ ١١.

(٤) حاجي خليفة، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، طهران، مكتبة خيابان، الطبعة الثالثة (١٣٧٨ هـ — ١٩٥٧ م)، ص: ١/ ٤١٢.

(٥) ابن جني، المنصف، ص: ١/ ٥.

المفردات، والتراكيب، أي أنه كان مساوياً للجراماتيكا اليونانية [1]، أو Grammaire الفرنسية.

لكنّ هذا المنهج التأليفيّ في دراسة الصرف، سواء أكان جزءاً من النحو أم منفصلاً عنه، لم يتطوّر ليدرس الكلمة التي تتأهب للدخول في الجملة، ولم يصبح كما كان يجب أن يكون موقعه من الدرس اللغوي عند العرب، إذ «من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأنّ معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة» [2]، بل بقي النحاة ينظرون إلى التصريف، في معظم الأحيان، على أنّه علم عويص صعب، فأخّروا مباحثه في كتبهم، ونظروا اليها، كما لو كانت مستقلة، ولم يربطوا بين مباحث الصرف بعضها ببعض، وبينها وبين علم النحو، بل أوقفوا منهجهم التأليفي على رأسه، وقلبوا الآية، فبدلاً من أن يكون الصرف تمهيداً للنحو، أصبح النحو تمهيداً للصرف، وعلّلوا ذلك بقولهم إنّ «هذا الضرب من العلم لمّا كان عويصاً، صعباً، بُدِيء قبله بمعرفة النحو، ثم جيئ به،

(١) الخوارزمي، ابو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف، **مفاتيح العلوم**، ليدن (١٨٩٥ م)، ص: ٤٢، حيث يقول «هذه الصناعة تسمى باليونانية «غراماطيقي، وبالعربية النحو».

(٢) ابن جني، المنصف، ص: ١/ ٤.

بعد ، ليكون الارتياض في النحو موطّئاً للدخول فيه ، ومعيناً على معرفة أغراضه ومعانيه ، وعلى تصرّف الحال » [1].

إنّ هذا الاضطراب في المنهج التأليفي جعل القدماء ينظرون إلى « التصّريف أو الصّرف » [2] على أنّه دراسة أحوال الكلمة ، أصولها ، زوائدها ، أبنيتها ، وأوزاونها ، كما يقول ابن الحاجب في تعريفه التالي « للصّرف » . « التصّريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب » ، وأحوال الأبنية قد تكون :

أ ــ **للحاجة** ، كالماضي ، والمضارع ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ، والمصدر ، واسمي الزمان والمكان ، والآله ، والمصغر ، والمنسوب ، والجمع ، والتقاء الساكنين ، والابتداء ، والوقف.

ب ــ **أو للتوسع** ، كالمقصور ، والممدود ، وذي الزيادة.

ج ــ **أو للمجانسة** ، كالإمالة.

---

(١) المنصف ، ص : ١ / ٥.

(٢) يلاحظ أننا نضع هذين المصطلحين بين مزدوجتين ، لأننا سنفصّل القول في كلّ مصطلح ، وسنميّز بينهما.. ولكننا نوردهما ، هنا ، على رأي المدرسة اللغوية العربية القديمة.

د ــ أو **الاستثقال**، كتخفيف الهمزة، والإعلال، والإبدال، والإدغام، والحذف»[1].

إنّ هذا المنهج التأليفي جعلهم يدخلون في علم «التصّريف» أو الصّرف» ما ليس منه، ويهملون ما هو منه.. وقد تنبّه إلى هذا الخلط والاضطراب عدد من النحاة واللغويين، لكنّ نظرتهم لم تكن متفّقة على ما هو من علم الصرف، وما هو ليس منه، وإن كانوا متفقين على أنّ هناك شيئاً غير طبيعيّ قد خالط هذا العلم مادة ومنهجاً. قال خالد الأزهري إنّ «التصريف»، في اللغة، تغيير مطلق، وفي الصناعة، تغيير خاص في بنية الكلمة لغرض معنوي، أو لفظي...

فالتغيير المعنوي: كـ:

ــ تغيير المفرد إلى التثنية، والجمع المصحّح، وذلك بتحويل «زيد»، مثلاً، إلى «زيدان وزيدون».

ــ وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف، وذلك بتحويل «الضرب»، مثلا، إلى: «ضَرَبَ» و «ضَرَّبَ ــ بالتشديد ــ

(١) ابن الحاجب، **الشافية في التصريف والخط**، ينظر **أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب»** للدكتور عصام نور الدين، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى (١٤٠٢ هـ ــ ١٩٨٢ م)، ص: ٢١٦.

للمبالغة في الفعل، و «اضطراب» لوجود الحركة مع الفعل، و «اضْرِبْ»، و «ضَارِب»، و «مَضْرُوْب» و «ضَرَّاب»، و «ضِرِّيب»، و «ضَرِب»، للمبالغة في الوصف..

والتغيير اللفظي كـ:

— تغيير «قَوَلَ» من الأجوف، و «غَزَوَ» من الناقص إلى «قال» و «غزا»، بقلب حرف العلة ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله.

— والإبدال في «أُقِّتَتْ».

— والحذفّ في قُلْ».

— والإدغام في «ردّ».

ولشبه التصغير، والتكسير، والنسب، والوقف، والإمالة، بعلم النحو من حيث التعلق بالمركبات ذكرت معه»[1].

وكان الأشموني أكثر وضوحاً من الأزهري، فحاول أن يبرّر دمج علوم «الصّرف أو التصّريف» في علم النحو، وتأخير بعضها الآخر، إلى ما بعد النحو، فقال: التصّريف في اللغة، التغيير، ومنه «تصريف الرياح»، أي تغييرها، وأمّا في الاصطلاح، فيطلق على شيئين.

(١) الأزهري، خالد، الشيخ، **شرح التصريح على التوضيح**، القاهرة: المكتبة التجارية (١٣٥٨ هـ)، ص: ٢ / ٣٥٦.

— **الأول** : تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني ، كالتصّغير ، والتكّسير ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، **وهذا القسم جرت عادة المصنفين بذكره قبل التصريف ، كما فعل الناظم ، وهو في الحقيقة من التصريف.**

— **والثاني** : تغيير الكلمة لغير معنى طارىء عليها ، ولكن لغرض آخر ، وينحصر في الزيادة ، والحذف ، والإبدال ، والقلب ، والنقل ، والإدغام.. **وهذا القسم ، هو المقصود ، هنا ، بقولهم «التصريف»** ، وقد أشار الشارح إلى الأمرين بقوله : تصريف الكلمة هو تغيير بنيتها بحسب ما يعرض لها من المعنى ، كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع ، وتغيير المصدر إلى بناء الفعل ، واسمي الفاعل والمفعول ، ولهذا التغيير أحكام كالصّحة ، والإعلال ، **ومعرفة تلك الأحكام وما يتعلّق بها تسمّى علم التصّريف»** [1] .

يتضح مما تقدم أنّ النحاة قد شعروا بالاضطراب في منهج التأليف، في علم « الصرف أو التصّريف » ، حيث نثرت بحوث منه داخل علم النحو ، وأخرّت بحوث إلى ما بعد النحو ، كما فعل

(١) الأشموني ، **منهج السالك إلى ألفية ابن مالك** ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، بيروت : دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى (١٣٧٥ هـ — ١٩٥٥ م) ، ص : ٣/ ٧٧٩ ، وسنشير اليه بـ «شرح الأشموني».

ابن مالك في ألفيته ، وكما فعل شارحو ألفيته من بعده ، لكنّ أحداً منهم لم يتصدّ لهذا الخطأ المنهجيّ ليقّومه ، على الرّغم من شعورهم به ، ومعاناتهم له... كما رأينا ذلك عند الأشموني الذي عدّ بحوثاً من علم التصريف ، ولكن جرت عادة المصنفين بذكرها قبل التصريف ، وهي في الحقيقة من التصريف.. ومع ذلك فإنّه لم يذكرها مع التصّريف ، وبقيت في مصنّفه قبل التصّريف... فكان نقده نظرياً ، ولم يجسّده عملياً... وهو يشبه ، شكلاً ، قول ابن جني إنّ علم التصريف يجب أن يدرس قبل علم النحو... ثم تراجع عن هذه اللمعة الثاقبة ، ووقع في التبرير ، واعتذر عن تأخير هذا العلم إلى ما بعد النحو نظراً لصعوبته.. غير مبال بما لإيقاف هذا المنهج على رأسه من أضرار فادحة أصابت النحو والصرف معاً في الصميم ، وأخرّت سلوكهما النهج العلمي الذي يتوافق وروح اللغة.

وقد حاول الدكتور كمال بشر أن يقوّم ما اعوّج ، ومهّد لذلك باعتذار عمّا قد يقع فيه المريدون ، لأنّ محاولته ترمي إلى إخضاع النظريات للتّطبيق العمليّ ، ولم يدّعِ الشمّول لنظريته ، كما لم يدّع الصّحة المطلقة لآرائه [1] ، فعرّف الصرف ووظيفته بقوله إنّ الرأي

---

(١) بشر ، كمال محمد (الدكتور) ، **دراسات في علم اللغة — القسم الثاني**، مصر: دار المعارف (١٩٦٩ م)، ص: ٩٦.

المعتمد عليه في هذا الشأن يعدّ الصّرف مقدّمة للنحو، أو خطوة تمهيديّة له، والصّرف ليس غاية في ذاته، إنّما هو وسيلة، وطريق من طرق دراسة التركيب والنصّ، اللّذين يقوم بالنظر فيهما علم النحو. ومعنى هذا أنّه لا يجوز عزل أحد هذين العلمين عن الآخر في النّظر والتّطبيق، لأنّ مسائله متشابكة إلى حدّ كبير. ونتائج البحث في الصّرف لا قيمة لها ولا وزن، في نظره، ما لم توّجه إلى خدمة الجملة والتّركيب. ولهذا جرى التّقليد الغالب الآن على مناقشة هذين العلمين معاً، وعلى التّعرض لمسائلها في إطار عام واحد، مع ملاحظة البدء بقضايا الصّرف بوصفه مقدّمة للنحو. ويعتبر أنّ كلّ دراسة تتصّل بالكلمة أو بأحد أجزائها، وتؤدّي إلى خدمة العبارة والجملة، أو ـــ بعبارة بعضهم ـــ تؤدّي إلى اختلاف المعاني النحويّة ـــ كلّ دراسة من هذا القبيل هي صرف في نظره.

ثم قال: في الصّرف أبواب وبحوث هي من صميم الصّرف بالمعنى الذي نفهمه، ونعني بذلك تلك الدّراسة التي تعرض لدراسة الكلمات وصورها لا لذاتها، وإنّما لغرض معنويّ، أو للحصول على قيم صرفية تفيد في خدمة الجمل والعبارات»[1]، ثم سرد تلك البحوث، وهي:

---

(١) دراسات في علم اللغة ـــ القسم الثاني، ص: ٩٧.

- تقسيم الكلمة من حيث الاسمية والفعلية وغيرهما.
- النظر اليها من حيث العدد (الإفراد، والتثنية، والجمع).
- النظر اليها من حيث النوع (التذكير والتأنيث).
- الكلام على الشخص (المتكلم، والخطاب، والغيبية)[1].
- المشتقات.
- تقسيم الفعل إلى أزمنته المختلفة.
- التعريف والتنكير وأقسامها.
- المتعدّي واللازم.
- المتصرّف والجامد... الخ[2].

ثم استبعد بعض بحوث الصّرف «التقليدية» التي لا تعطي قيماً صرفية تخدم الجملة أو العبارة كالبحث في الكلمة من حيث الزيادة، والأصل، والأوزان، والأبنية، وما إلى ذلك من تغييرات في صور الكلمات[3]؛ **لأن في «الصّرف أو التصّريف، بالمعنى التقليدي، مسائل أولى بمتن اللغة منها بالصرف الحقيقي،**

(١) دراسات في علم اللغة، ص: ٨٥.
(٢) المصدر نفسه، ص: ٩٧.
(٣) المصدر نفسه، ص: ٨٥ و ٩٩.

ومن أوضح أمثلة ذلك أوزان الفعل الثلاثي، وقد عدّوها ستة[1]، وصيغ جمع التكسير، وأبنيته التي قنع الصرفيون بمجرد سردها دون أن يشيروا إلى ما يترتب على استعمالها من وظائف وقيم نحوية في الجمل والعبارات[2]، **ولأنّ في الصّرف انماطاً من الصيغ هي في واقع الأمر أقرب إلى ميدان الأصوات** منها إلى الصّرف، ومن ذلك مثلاً، صيغة «افتعل» وفروعها إذا كانت فاؤها أحد حروف الإطباق (الصّاد، والضّاد، والطّاء، والظّاء)، أو كانت هذه «الفاء» دالا، وذالا وزايا.. الخ[3].

وهناك في الصّرف العربي أمثلة كثيرة متناثرة يمكن معالجتها على أساس صوتي — صرفي بدلاً من العلاج التقليدي الذي طبّقه العرب عليها. ومن اشهر هذه الأمثلة فعل الأمر من الثلاثي الأجوف، نحو «قُلْ». إذ درج الصرفيون على القول بأنّ أصله «قُوْلْ»: التقي ساكنان. فحذفت الواو لالتقاء الساكنين، فصار «قُلْ»[4]، **وكمعالجتهم الفعل المضارع المؤكد المسند إلى ضمير الجماعة**، نحو: لَتَكْتُبُنَّ[5].

---

(١) **دراسات في علم اللغة، ص: ١٠٢.**

(٢) المصدر نفسه، ص: ١٠٥.

(٣) دراسات في علم اللغة — القسم الثاني، ص: ١٠٧ وما بعدها.

(٤) المصدر نفسه، ص: ١٠٩ — ١١٠.

(٥) المصدر نفسه، ص: ١٠٨.

وهناك أبواب في الصرف التقليدي عولجت، فيما يظن، علاجاً خاطئاً، وهي بصورتها المسجلة في آثارهم، لا تفيد متعلم اللغة في شيء، وربّما يفيد بعضها المتخصص في الوقوف على الآثار الواردة عن السلف، وهذه الأبواب ونحوها أشبه بمخلفات علمية تفيدنا في شيء واحد، وهو معرفة منهج التفكير عند هؤلاء اللغويين القدامى. من هذه الأبواب باب الفعلين الأجوف والناقص وما تفرّع عنهما[1].

وبعد هذه الجولة «النقدية» شرح الدكتور كمال بشر كيفية معالجة هذه الأبواب حسب رأيه....

إن محاولة الدكتور بشر، على أهميتها، لم ترقَ إلى مستوى التّقعيد، ولم تستطع التفّريق بين «الصّرف» و «التصّريف»، كما لم تستطع الجزم بحذف ما ليس من الصّرف، وبإدخال ما هو منه بشكل نهائي. وقد بقيت هذه المحاولة أسيرة منهج القدامى، تنتقدهم، وتحاول الخروج على آرائهم... لكن جاذبية هذه النظريات القديمة بقيت مسيطرة على حركة الدكتور بشر، رغم ما فيها من شجاعة المحاولة، ورغم نفاذ نظرته في بعض القضايا..

وقد برزت، بعد جهود الدكتور بشر، جهود الدارسين العرب المبنية على فكرة الفونيم Le phonème والذي سندرسه

(١) دراسات في علم اللغة، ص: ١١٢.

دراسة مفصلة عند مقارنته بالمميز، وأوضح ممثل لهذا الاتّجاه هو الدكتور تمّام حسّان في كتابه «اللغة العربية معناها ومبناها»، حيث جعل اللغة منظمة من مجموعة من الأنظمة: منها: النظام الصوتي، والنظام الصرفي، والنظام النحوي[1]، فالمباني المأخوذة من النظام الصوتي حروف Phonème، وهي في النظام الصرفي «**وحدات صرفية**» Les morphèmes؛ أي انه جعل مصطلح «الوحدات الصرفية» مقابلاً للمصطلح الأوروبي «مورفيم»، ثم جعل النظام الصرفي للغة مكوناً من ثلاث دعائم مهمة، وهي:

١ ــ **مجموعة من «المعاني الصرفية» التي** يرجع بعضها إلى:

أ ــ **التقسيم**، كالإسمية، والفعلية، والحرفية.

ب ــ أو إلى «**التصّريف**»، كالإفراد وفروعه، والتكلم وفروعه، وكالتذكير والتأنيث، والتعريف والتنكير.

ج ــ أو إلى «**مقولات الصياغة الصرفية**» كالطلب، والصيرورة، والمطاوعة، والألوان، والأدواء، والحركة، والاضطراب،

---

(١) حسان (تمّام، الدكتور)، **اللغة العربية معناها ومبناها**، مصر: الهيئة العامة للكتاب، (١٩٧٣ م)، ص: ٣٣.

د — أو إلى **العلاقات النحوية**، كالتعدية، والتأكيد وهلّم جرا....

٢ — طائفة من «**المباني** Les morphèmes»، تتمثل في الصيّغ الصّرفية، وفي اللواصق، والزوائد، والأدوات، فتدلّ هذه المباني على تلك المعاني أحياناً بوجودها ايجاباً، وأحياناً بعدمها سلباً، وهو ما يسمونه Zero morphème ويسميه النحاة «الدلالة العدمية»، وهي نفسها دلالة الحذف، والاستتار والتقدير، والمحل الإعرابي عندهم.

٣ — **طائفة من العلاقات العضوية الإيجابية، وأخرى من المقابلات أو القيم الخلافية بين المعنى والمبنى، وبين المبنى والمبنى**، كالعلاقة الايجابية بين «ضَرْب» و «شَهْم» من حيث تشابها في الصيّغة، فهي «فَعْل» فيهما، وكالمقابلة التي تتمثل في القيمة الخلافية بين أحدهما والآخر من جهة المعنى، فأولها «مصدر» وثانيهما «صفة مشبّهة». وتفرق اللغة بين الكلمة وصاحبتها بمثل هذه المقابلات، كاعتبار:

— التجرّد في مقابل الزيادة،

— والصيغة في مقابل الصيغة الأخرى،

— والتكلم في مقابل الخطاب والغيبة،

— والاسمية في مقابل الفعلية،

— والتذكير في مقابل التأنيث ،

— وكالمذكر في مقابل المؤنث ،

— والمتكلم في مقابل المخاطب والغائب ،

— والإسم في مقابل الفعل..

فالمقابلة كما تكون بين المعنى والمعنى كالتذكير والتأنيث ، مثلاً ، تكون بين المبنى والمبنى ، كالمذكّر والمؤنّث.. وهذه المقابلات هي عصب النظام الصرفي ، فلا يتطوّر نظام بدونها[1] .

ويلاحظ الدكتور تمّام حسّان أنّ المباني الصرفية Les morphèmes تعبّر عن المعاني الصّرفية الوظيفية ، وأن هذه المباني أنفسها أبواب تندرج تحتها «علامات» تتحقق المباني بواسطتها لتدلّ على المعاني.. فالمعاني الصرفية والمباني من نظام اللغة ، ولكن «العلامات» المنطوقة أو المكتوبة تنتمي إلى الكلام[2] ، ثم يضرب أمثلة يوضح فيها الصّلة بين المعاني والعلامات النطقية ، أوجزها في الجدول التالي[3] .

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص : ٣٦ و ٨٢.

(٢) المرجع نفسه ، ص : ٨٢.

(٣) المرجع نفسه ، ص : ٨٢ — ٨٣.

المعنى	المبنى	العلامة
الاسمية	صيغة الاسم	زيد (مثلا)
الفعلية	صيغة الفعل (فعل يفعل افعل مثلاً)	ضرب يضرب اضرب (مثلاً)
الإضمار	الضمير على اطلاقه (هو أو هي مثلا)	هو — هي بخصوصها (مثلاً)
التعّريف	أل (المعرفة) على اطلاقها	(أل) كتاب (مثلاً)
التأنيث	التاء (المؤنث على اطلاقه)	فاطمـ (ة) (مثلاً)
التّثنية	الألف والنون (المثنى) على اطلاقه	الزيد (ان) (مثلاً)
التكّلم	ضمير المتكلم على اطلاقه	(أنا) أخذ(ت) كتابـ (ي) مثلاً
الغيبة	ضمير الغائب على اطلاقه	ضربـ(ه) (هو) في بيتـ(ه) مثلاً

ثم يتكلم على بُعْدَي الصّرف فيقول إنّ النظر في هذه **المباني الصرفية** يبيّن أنّ من بينها ما يعبّر عن معاني التقسيم، كصيغة الإسم إذ تعبّر عن الاسمية، وصيغة الفعل إذ تعبّر عن الفعلية، وكصورة الضمير التي تعبّر عن معنى الإضمار، وهذه الطائفة من المباني التي تعبّر عن معانٍ تقسيمية هي حجر الزاوية في النظام الصرفي للغة العربية الفصحى، وهذه المباني أبواب الكلم، وقد سمّاها النحاة أقسام الكلام أو ما يتألف منه الكلام. فإذا تصورنا

النظام الصرفي في صورة جدول تتشابك فيه العلاقات والمقابلات فإن هذا النوع من المباني سيمثّل البعد الرأسي لهذا الجدول.

وأما المباني التصريفية، أي المباني التي يتمّ التصّريف على أساسها كالمتكلّم وفرعيه، والمفرد وفرعيه، وكالمذكر والمؤنث، والمعرفة والنكرة، فهي التي تمثّل البعد الأفقي لجدول النظام الصرفي. وهذه المباني التصريفية هي المسؤولة عن التفّريع الذي يتمّ داخل المباني التقسيمية كأن ننظر إلى الأنواع المختلفة لتصريفات الاسم، ولإسنادات الفعل، ولفصل الضمائر ووصلها، وذكرها وحذفها، واستتارها، وهلمّ جرّا مما لا يمكن ضبطه إلّا بواسطة مباني التصريف. ولهذا كانت مباني التصّريف هي المسرح الأكبر للقيم الخلافية بين الصّيغ المختلفة التي تعتبر فروعاً على مباني التقسيم[١].

فالدكتور تمّام حسّان، كما يلاحظ، تكلّم على النظام الصرفي وما يتألف منه، وكيف يتألف، ثم تكلم على معاني التقسيم ومبانيه، ومعاني التصريف ومبانيه، وعلى المبنى والمعنى، والعلامة، ثم وضع جدولاً للنظام الصرفي للغة العربية[٢].

ثم تكلّم، بعد ذلك، على **أقسام الكلم**، فذكر تقسيم الأوائل الذي جعل الكلم ثلاثة أقسام، وحاول دراسة هذا

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، ص: ٨٣.

(٢) المرجع نفسه، ص: ٨٢ وما بعدها.

التقسيم دراسة فاحصة ، ثم اعتمد على المعاني والمباني لتقسيم الكلم إلى : اسم ، وصفة ، وفعل ، وضمير ، وخالفة ، وظرف ، وأداة [1].

ثم تكلّم ، بعد ذلك ، **على مباني التقسيم ومباني التصريف ، ومباني القرائن** ، فتكلّم على الصيغ ؛ صيغ الأسماء ، صيغ الصفات ، صيغ الأفعال ، ثم تكلّم على معاني الصيغ الأصول الثلاثة ، وعلى الصيغة والميزان الصرفي ، ثم قال إنّه لا صيغ للضمائر والخوالف والظروف والأدوات ، ثم تكلّم على القيم الخلافية التي تفرّق بين الصيّغ لأمن اللبس ، وتكلّم على المحايد الصرفي ، وعلى إمكان اختراع الصيغة لإثراء اللغة ، وعلى ارتباط الصيغة بحقائق التحليل في الجدول الذي رسمه.

ثم تكلّم على **الإلصاق** ، وعلى المعاني الصّرفية العامة ذات اللواصق ، كـ :

— الشخص : التكلم ، والخطاب ، والغيبة ،
— العدد : الإفراد ، والتثنية ، والجمع ،
— النوع : التذكير والتأنيث ،
— التعيين : التعريف والتنكير ،
— المضارعة ،
— التوكيد ،

(١) اللغة العربيّة معناها ومبناها ، ص : ٨٦ وما بعدها.

— النسب.

ويخلص إلى أن أوسع اللواصق مجالاً هي :

— **الضمائر المتصلة**، لأنّها يمكن أن يستفاد منها ثلاثة معانٍ، هي : الشخص، والعدد، والنوع.

— ثم **حروف المضارعة**، لأنّها يستفاد منها الشخص، والعدد،

— **ولواصق التثنية والجمع**، حيث يستفاد منها العدد والنوع أيضاً،

— **لواصق التأنيث**، وهي تفيد النوع عند مقابلتها بصيغ المذكر، وتفيد العدد عند مقابلة التاء بالنون،

وأضيق اللواصق مجالَ تطبيقٍ هي أداة التعريف.

وأما **التوكيد والنسب**، فلأولها النونان، ولثانيهما الياء، وأحكامهما مفصّلة في المتون[1].

ثم تكلم على **الزيادة**، **والمعاني المفهومة بالزوائد**[2].

ثم تكلّم على **المعنى الوظيفي للمبنى الواحد**، وعلى تعدد معاني وظيفة كلّ قسم بعينه من أقسام الكلم، وتعدد معاني الصيغة الواحدةِ، من صيغ هذا القسم، وتعدد معاني اللاصقة الواحدة،

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، ص: ١٥٦ وما بعدها.

(٢) المرجع نفسه، ص: ١٦٠ وما بعدها.

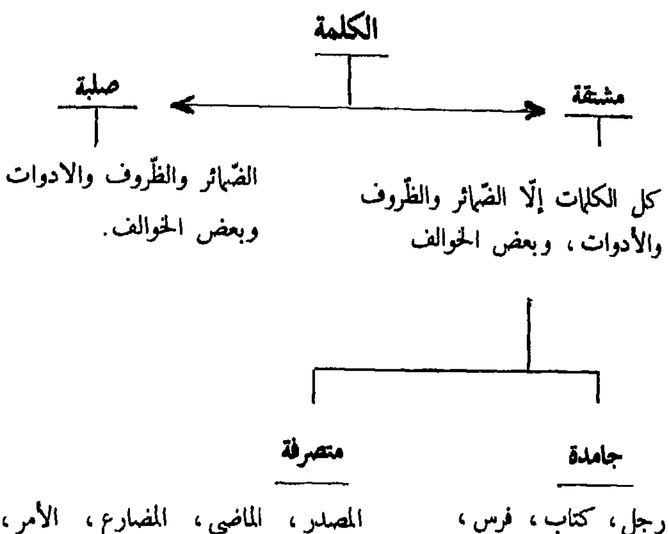
وتعدد معاني المبنى الواحد من مباني القرائن ، وتعدد المعنى لمبنى معين من مباني الجمل[1] .

ثم تكلّم على **الإشتقاق** وأصله ، وعلى معنى جديد للإشتقاق ، إذ يرى أنّ الأجدى دراسة مشكلة الاشتقاق في إطار علم الصرف حسبة لوجه علم المعجم ، مبتعدين بها عن شكلّية الصيغ والزوائد ، والملحقات ذات المعاني الوظيفية ، جانحين بها في اتجاه المعجم بحيث يكون «الاشتقاق» حدوداً مشتركة بين المنهجين ، الصرفي والمعجمي ... فيصبح الاشتقاق ، عنده ، دراسة صرفية مسوقة لخدمة المعجم كما كانت المباني والزيادات والملحقات دراسة صرفية مسوقة لخدمة النحو . ويتبع هذا الفهم الجديد للاشتقاق أمر آخر ، وهو تقسيم الكلمات المشتقة حسب هذا الفهم إلى متصرفة وجامدة . فأمّا الأولى فهي التي تتضح الصّلات بين بعضها وبعض بواسطة تقليب حروف مادتها على صيغ مختلفة كالأفعال والصفات وأمّا الثانية فهي التي لا يمكن فيها ذلك : كرجل ، وفرس ، وكتاب ... ويكون المصدر بهذا الفهم مشتقاً متصرفاً لأنّ صيغته تعتبر إحدى الصيغ التي تتقلب عليها أصول المادة ، وكذلك يعتبر الفعل الماضي مشتقاً متصرفاً[2] .. وبهذا يرسم صورة للمشتقات على الشكل التالي[3] :

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص : ١٦٣ وما بعدها .

(٢) المرجع نفسه ، ص : ١٦٦ وما بعدها .

(٣) المرجع نفسه ، ص : ١٧٠ .



وتكلّم، أخيراً، على «**النبر**»، وصلته بالصيغة الصرفية، وضرورة المقطع في شرح النبر، والنظام النبري للغة العربية، فهو نبر أولّي، ونبر ثانويّ؛

فالنبر الأوليّ يكون في الكلمات والصيغ جميعاً، ولا تخلو منه كلمة واحدة.

والنبر الثانويّ يكون في الكلمة أو الصيغة الطويلة نسبياً،

بحيث يمكن لهذه الكلمة أن تبدو للأذن كما لو كانت كلمتين، أو على وزن كلمتين عربيتين؛

وللنبرين الأوليّ والثانويّ قواعدهما الخاصة،

فالنبر الأوليّ يقع على المقطع الأخير في الكلمة أو الصيغة إذا كان هذا المقطع طويلاً، كما يقع على المقطع الذي قبل الآخر، كما يقع على المقطع الثالث من الآخر، والرابع من الآخر، ضمن شروط حدّدها مع الأمثلة.

أما النبر الثانويّ فيقع على المقطع السابق للنبر الأوليّ مباشرة إذا كان هذا المقطع السابق طويلاً، كما يقع على المقطع الثاني قبل النبر الأوليّ، وعلى المقطع الثالث قبل النبر الأوليّ، ضمن شروط حدّدها، مع الأمثلة [1].

يلاحظ الباحث من هذا العرض أن محاولة الدكتور تمّام حسّان لم تستطع أن تفصل «الصرف» عن «التصريف»، كما لم تستطع أن تأخذ من الصرف ما ليس منه وأن تعطيه ما هو منه وله.. وسنناقش أساس فكرته، وهي المورفيم، في الصفحات التالية عند دراستنا «المميز» ومقارنته بـ «المورفيم».

أما محاولة فصل «الصرف» عن «التصريف»، كما رسمها الدكتور عبد الصبور شاهين، فقد جاءت متواضعة، لأنه لم يستطع تمزيق الشرنقة القديمة التي أحاطت بالمصطلحين.. فبدأ

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، ص: ١٧٠ وما بعدها.

محاولته بالتمييز اللغوي — وهو شيء مشجّع لو أتمّه — فميزّ بين «صَرْف» مصدر المجرد الثلاثي، وبين «تَصْريف» مصدر المزيد الرباعي، وقال إن «القدماء أدمجوا اللفظين في دلالة واحدة، بحيث يتَوَهّم الدارس أنّها دالان لمعنى واحد لا يختلف، وهما مختلفان لغة، واصطلاحاً[1]؛ لأن «الصرف» — كما عرفه العرب القدامى — «علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست باعراب»، وهذا، أيضاً، المراد بـ «التصريف»، عندهم، بالمعنى العلمي، أما المقصود بالمصطلحين بالمعنى العملي فهو: تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلّا بها»[2].

فالدكتور شاهين يحاول التفريق بينهما على أساس «علمي»، و«عملي»، فيقول: «ونحن نرى أن **المقصود بالمعنى العلمي** هو **مدلول الصَّرف، والمقصود بالمعنى العملي هو مدلول التّصريف**... ومن ثمّ **يتخصّص كلّ من المصطلحين لدلالة واحدة**، وبذلك يقترب معنى «الصَّرف» من معنى «المورفولوجيا» في الدراسة اللغوية الحديثة»[3].

---

(١) شاهين (عبد الصبور، الدكتور)، **المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة في الصرف العربي**، بيروت: مؤسسة الرسالة (١٤٠٠ هـ — ١٩٨٠ م)، ص: ٢٣.

(٢) المرجع نفسه، ص: ٢٣.

(٣) المرجع نفسه، ص: ٢٣.

فالدكتور شاهين لا يكتفي بأن يرى «صواب» استعمال «علم الصرف» بمعنى «علم المورفولوجيا» La morphologie [(١)] ، بل نراه يترجم كلمة La déclinaison الفرنسية بـ «الإعراب» [(٢)] ، ممّا يدفع بالباحث إلى الاستنتاج بأن الدكتور شاهين لم يستطع أن يعرّف «علميّاً» و«عمليّاً» بالمصطلحات التالية : «الصّرف» ، «التصّريف» «الإعراب» ، والمورفولوجيا ، كما لم يستطع التمييز بينهما بشكل «علمي» قاطع ، وإن كنا نلمس عنده قلقاً دفعه إلى الإمساك بطرف الخيط الذي لم يلبث أن أفلت من يده ، لذلك تعتبر العودة إلى مؤسس المدرسة «البنيانيّة» Structuralisme العالم فرديناد دي سوسير Ferdinand De Saussure ضرورية لفهم المنهج الذي صدر عنه «البنيانيون» العرب ، فيما بعد ، في معالجتهم الدرس اللغوي لظواهر العربية ، وفي تعريف علومها ، ورسم ميادينها ، ومناهجها... ولأن النحاة الأوائل قد كانوا يتناولون الظواهر اللغوية على أساس «شكلي» ، وهو مبدأ من مبادىء النحو الوصفي ... وقد عالج سيبويه مسائل التذكير والتأنيث ، والتعريف والتنكير ، والإفراد والتثنية والجمع ، على أساس

---

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية : رؤية جديدة في الصرف العربي ، ص : ٢٥.

(٢) فليش (هنري) ، **العربية الفصحى** ، **نحو بناء لغوي جديد** ، تعريب وتحقيق الدكتور عبد الصبور شاهين ، بيروت : دار المشرق (١٩٨٣ م) ، ص : ٥٩ و ٢٢٠.

« الأشكال » ، وليس على أساس « المعاني »[1] ، لكن بمنهجية عربية نابعة من المادة اللغوية العربية ، ومتناسبة مع التقدم « العلمي » لعصره..

فعلم « المورفولوجيا » ، عند فرديناد دي سوسير ، يعالج مختلف طوائف الكلمات (الأفعال ، الأسماء ، الصفات ، الضمائر... الخ) ، ومختلف أشكال التحول La flexion (تصريف الفعل La conjugaison ، وصرف الإسم La déclinaison ولكي نميّز هذه الدراسة من علم التركيب La syntaxe فقد رُئِي أن يكون موضوع هذا الأخير الوظائف المتّصلة الأحداث اللغوية ، بينما لا يتناول المورفولوجيا سوى الأشكال Forme ، فهو يكتفي ، مثلاً ، بالقول بأن مجرور الكلمة الإغريقية "Gardien Phulax هو Phulakos ثم يتولى علم التركيب دراسة استعمال تين الصيغتين... لكن هذه التفرقة وهميّة ، لأن مجموعة الأشكال لا تصبح صيغاً متغيرة إلّا بمقارنة وظائفها مع الأشكال المختلفة[2].

والذي يلحظه الباحث ، من عبارات دي سوسير ، أن المورفولوجيا علم يعالج « طوائف الكلمات » أو أقسامها ، وأشكال التحول فيها ، هي ، تصريف الفعل La conjugaison وصرف الاسم La déclinaison .

---

(١) الراجحي (عبدة ، الدكتور) ، النحو العربي والدرس الحديث ، بحث في المنهج ، ص : ٧٩.

(٢) F. de Saussure, Cour de Linguistique Générale, Paris; édition Payot (1988), pp. 185 - 186.

ولا بدّ من الإشارة إلى أن الدكتور ريمون طحّان قد يكون أول من ترجم Déclinaison بـ «صرف الاسم» ، وأبقى لـ «تصريف الفعل» Conjugaison ، بينما لم يستطع سابقوه ومعاصروه الخروج عمّا رسمه المنهل — وهو معجم غير متخصص — الذي ترجم كلمة Déclinaison بـ «إعراب ، تصريف» ، وترجم كلمة Flexion ، أيضاً ، بـ «إعراب»[1] .

ولكن لماذا جعل الدكتور ريمون طحّان مصطلح «التصريف» أو «الجدول التصريفي» أو «تصريف الفعل» مقابل المصطلح الفرنسي Conjugaison ، وجعل مصطلح «الصّرف» ، أو «الجدول الصرفي» ، أو «صرف الإسم» مقابل المصطلح الفرنسي Déclinaison ؟

هل نتج ذلك من عملية «ترجمة» أو «تعريب» عادية ، أو نتج من التزام منهج لغوي معين التزمه الدكتور طحّان في الدراسة المورفولوجية ، وقاده إلى ذلك؟

إن النظر إلى علم اللغة نظرة كلّية على ضوء البنيانية Structuralisme ، وتقسيم الدراسة اللغوية إلى دراسة صوتية ،

---

(١) عبد النور (جبّور ، الدكتور) (بالاشتراك مع الدكتور سهيل ادريس ، المنهل ، قاموس فرنسي عربي ، بيروت : دار الآداب ودار العلم للملايين ، الطبعة الثانية (١٩٧٢ م) ، ص : ٢٩٣.

عبد النور (جبور ، الدكتور) ، **معجم عبد النور المفصّل** ، بيروت : دار العلم للملايين ، الطبعة الأولى ، ص : ١ / ٢٠٧.

ودراسة معجمية أو لغوية ، ودراسة تصريفية ، ودراسة صرفية ، ودراسة نحوية ، ودراسة جملية أو تركيبية ، ودراسة اسلوبية[1] ، جعله قادراً على التنبّه إلى الفصل بين مصطلحي «الصرف» و «التصريف» المقابلين لمصطلحي دي سوسير La déclinaison et la conjugaison .. كما أن هذه النظرة البنيانية جعلته يركّز على أصل مهم من أصول «البنيانية» ، وهو «المُميَّز» و «غير المُميَّز» Marquée et non marquée ، وذلك في تمييز أقسام الكلام (الاسم ، والفعل ، والحرع) من بعضها البعض ، وفي تمييز المفرد من المثنى والجمع ، وفي تمييز المذكر من المؤنث ، وفي تمييز المعرّف من المنكّر ، لأنّ هذا الأصل يقوم على المبدأ الثنائي «مُميَّز / غير مُميَّز» ، وهذا المبدأ قد صرّح به اللغويون الأوروبيون منذ العقد الثالث من هذا القرن.

إنّ التركيز على مصطلح «المُميَّز» Marque ووظيفته ، يقود إلى التركيز على الوظيفية التي لعبت دوراً هاماً في البنيانية ، التي أخذ عدد كبير من مدارسها يقرن المُميِّز بعمله الوظيفيّ ؛ لأنّ التنظيم اللغويّ يتألف من أجزاء يقوم كلٌ منها بوظيفة حيوية تسهم في بقائه ، وحفظه ، واستمرار عمله ، وتكون أعضاؤه عنصراً نافعاً يقوم بوظيفة معيّنة ، ولا وجود للمُميِّز دون وجود وظيفة ، ولا وظيفة دون وجود هيكل يتألف من جملة ، ومن عناصر مسؤولة عن تأمين العمل وفق اختصاصها . وقد تكون أعضاء

(١) فنون التقعيد وعلوم الألسنية ، والألسنية العربية .

التنظيم ظاهرة فيسهل تفحّصها والنظر في وظائفها، وقد تكون خفيّة فيصعب تفحّصها، ومشاهدتها، ويجب، في هذه الحال، متابعة ما يحدث في الخفاء، واستقراء ما يجري في الستر، وليست الاشارات الصوتية، والمميزات اللغوية صوراً فوتوغرافية عن الواقع بل هي رموز لجأت اليها اللغة لتعبّر عن مفاهيم معينة يتحسسها المتكلّم، أو أنظمة شاملة ومنسجمة واقتصادية قد لا يعيها المتكلّم، إذ يعمل فيها ما فوق الضمير مقارنة وموازنة ومماثلة.. وكلّما قامت الوظيفة بدور هام حاسم جازم ظهرت متواترة. وما التواتر Fréquence إلّا شبه إقرار بسيطرة الوظيفة وشمولها وفعاليتها[1].

ولقد اعتمد الدكتور طحّان على تدخل الألسنية العامة اللغوية لشرح ميكانيكية اللّسان، ولتصنيف عناصر الكلام العربي في مستويات... مما سهّل فصل مستوى «التصّرْيف» و «الصَّرف» من بقية المستويات، لأنّ:

— **المستوى الصوتي، أو الدراسة الصوتية** تعالج الصوت الانساني اللغوي على مستويي الـ «فونتيكا» Phonétique والـ «فونولوجيا» Phonologie، وهما يتكاملان وإنْ اختلافا بعض الشيء، لأن علم الفونتيكا يعالج طبيعة الصوت من حيث مخرجه، وصفته، وتأثيره في غيره، وتأثّره بغيره، ويدرس الآلة

(١) الألسنية العربية، ص: ١/ ١٤ — ١٥.

المصوّته البشرية إلى غير ذلك من الأمور الوصفية [1] التي لا تنظر في وظائف الأصوات، لأنّ الفونولوجيا هو الذي يهتمّ بوظيفتها، كما يهتمّ بتنظيم اللغة، وتحديدها بواسطة شكلها، وبالاعتماد على وظيفتها؛ لأنّها تحمل مدلولاً معيناً ووظيفة خاصة بها [2]، ويتناول الفونولوجيا العناصر الصوتية التي تؤدّي إلى اختلافات في المعنى، كما يحدّد هذا العلم كيفية استخدام الأصوات في المواضع الملائمة، وفي كيفية تأديتها وظائفها الناشئة عن خلافات المفردات الصوتيّة [3]، ويؤلّف هذا التنظيم الفونولوجي وحدة متكاملة، ويخضع إلى نظرية التوزيع، وينظر في الأجزاء، وفي الكلّيات [4].

وأما المستوى الثاني فهو المستوى المعجمي أو اللغوي:

وهي تلي الدراسة الصوتية، وتندرج فيها عمليات الإشتقاق كلها، والنحت، والتركيب، والتعريب، وعمليات التصغير، والنسبة التي ألحقت، سابقاً في الدراسات التقليدية، بالصّرف أو التصّريف، وهي على مستويين:

---

(1) الألسنية العربيّة، ص: ١ / ٢١ — ٢٢ و ١ / ٣٠ — ٧٥، وفنون التقعيد وعلوم الألسنية، ص: ١٣٩.

(2) المصدران أنفسهما.

(3) المصدران أنفسهما.

(4) المصدران أنفسهما.

— **مستوى وصفية بنى الكلمة**، أي البحث عن الكلمة المفردة من حيث اشتقاقها، ومن حيث تجرّدها وزيادتها..

— **ومستوى وظيفة البنية بالنسبة للكلمة المفردة** ، أي التي لم تدخل، بعد، في التركيب، ودور المبنى في تغيير المعنى...

فموضوع الدرس المعجمي، إذاً، هو الكلمة المفردة من حيث معناها وبنيتها ووزنها(٦) .

— **وأما المستوى الثالث فهو الدراسة الصرفية والتصريفية**؛ أي الدراسة المورفولوجية، وسيأتي الكلام على هذا المبحث مفصلاً .

وأمّا المستوى الرابع فهو الدراسة النحوية، وهي دراسة تتعلّق بحركة الكلمة أو ما يعادلها من الأحرف الإعرابية.. وهي على مستويين :

— مستوى وصفيّة الحركة أو ما يعادلها، ويجب ألّا تتعدّى تلك الدراسة الوصفيّة بحال،

— ومستوى وظيفة الحركة أو ما يعادلها ، والتأكيد على

(٦) الألسنية العربية، ص: ١ / ٢٢ — ٢٣، وفنون التقعيد وعلوم الألسنية، ص: ١٨٣ وما بعدها.

أهميّة الحركة التي تبيّن وظيفة الكلمات الإعرابية، والنّظر في أهمية ربط الحركة بالوظيفة[1].

وأمّا **المستوى الخامس فهو الدراسات الجمليّة**، وهي دراسة تتعلق بالجملة التي تتألف من مجموعة متناسقة من الكلمات غايتها أن تؤدي معنى معيناً، وهي على مستويين:

— مستوى دراسة الجملة من حيث ترابط مختلف أجزائها بواسطة مميزات الجنس والعدد والشخص والإعراب، ومن حيث ما يطرأ على أجزائها أثناء التأليف من تقديم وتأخير، وذكر وحذف، وإضمار وإظهار، ومن حيث تغيرها حسب أحوال الانفعال كالاستفهام، والنفي، والتوكيد، والعرض، والتخضيض، والتمني، والترجي، والنهيّ.. ومن حيث كونها بسيطة، ومركبة، ومعقدة.

ومستوى وظيفة أدوات التعبير التي تكون إمّا نبرات صوتية معينة تغيّر معنى الجملة (الإنتقال من الإثبات إلى الإستفهام مثلاً في: سافر أخوك) وإمّا بأدوات التعبير الظاهرة التي تستخدم للتوكيد، والنفي، والتمني، والترجي، وغير ذلك من المعاني التي يعبّر عنها المتكلّم وفق مقتضيات الخطاب ومناسبات القول..

إنّ الروابط الضمنية والظاهرة وأدوات التغيير، ومنسقات

---

(1) الألسنة العربية، ص: ١ / ٢٤ — ٢٥ و ٢ / ١١ — ٤٣، فنون التقعيد، ص: ٢٥٩ و ٢٧٧.

التركيب هي من صميم موضوع الجملة ولا يصحّ إغفالها أو إهمالها[1].

وأما المستوى السادس فهو دراسة الأساليب، وهي تبحث في الكلام وفي اختلافه باختلاف اسلوبيه الأساسيين؛ النظم والنثر، وباختلاف الأجناس الأدبية (الشعر الغنائي، القصّة، المسرحيّة، المقال، الخاطرة...)، وهي، أيضاً، على مستويين، وهما:

— الشكليّة وأسلوباً الكلام الأساسيان: النظم شكل يرى بالعين المجرّدة وموسيقى تسمع، طبيعة الكلام غير المنظوم أو النثر.

— والثاني يتلخّص بأنّ الشكل أو الأسلوب يظهر روح الأثر الأدبي، ويحدد العقلية التي أنتجته، ولا يجوز بحال الحكم على الأثر الأدبي دون العودة إلى الأداة المادية (اللغة) التي أخرجته إلى حيز الوجود[2].

وهكذا يرى الباحث أنّ تحديد مصطلحيّ الصّرف والتصريف يتمّ بالتمايز والتمييز من بقية المصطلحات الصوتية والمعجمية والنحوية الجملية والأسلوبية.. لأنّ «الصّرف» أو

(١) الألسنة العربية، ص: ١/ ٢٤ — ٢٥ و ٢/ ٤٤ — ١١٥ وفنون التقعيد وعلوم الألسنية ص: ٢٨١ — ٣٠٢.

(٢) الألسنية العربية، ص: ١/ ٢٥ — ٢٦ و ٢/ ١١٦ — ١٣٧، وفنون التقعيد وعلوم الألسنية، ص: ٣٠٣ — ٣٢٨.

«التصّريف»، بالتحديد السلبي، لا يقعان في حدود المصطلحات السابقة، ولأنّ تحديد المصطلحات السابقة، وذكر ما يندرج تحتها من بحوث ودراسات ومنهجيات يقودنا، وبشكل سلبي، أيضاً، إلى تحديد مجال «علم الصّرف»: «وعلم التصريف»، ويساعد الباحث على حصر البحوث التي تعالج في الصرف دون غيره.. لنستطيع أن نعطي الصرف ما للصرف وأن نسلبه ما ليس منه وله.

فما الصّرف والتصّريف؟ وما اختصاص كلّ منهما؟

٥ — مصطلحا «الصّرف» و «التصّريف» في دراستنا.

ميّزنا، فيما مضى، مع فرديناد دي سوسير، ومع الدكتور ريمون طحّان، بين مصطلحي:

— **التصّريف** La conjugaison

— **والصّرف** La déclinaison

ثم حدّدنا مجال كلّ منهما:

— **فالتصّريف يختصّ بالأفعال المتصرّفة**،

— **والصّرف يختصّ بالأسماء المتمكّنة**،

واستبعدنا، مع المستبعدين، من «الصّرف» و«التصّريف»:

— **الحروفَ**

— **والأسماءالموغلة في البناء لشبهها بالحروف**،

— **والأفعال الجامدة** لأنّها أشبهت الحروف، وقد سمّاها الدكتور طحّان «**الأفعال المتصرفة تصرفاً ناقصاً**»،

— **والأصوات**، كـ «غاق»، ونحوه، لأنّها حكاية يصوّت بها، وليس لها أصل معلوم.

فـ «الصّرف» و «التصّريف»، في دراستنا، وكما حدّدهما الدكتور طحّان، هما دراسة أحوال الكلمة التي تتأهّب للدخول في التركيب، ونقلها:

— من المفرد إلى المثنى والجمع،

— ومن حالة التنكير إلى حالة التعريف،

— ومن حالة التذكير إلى حالة التأنيث،

— وتضاف اليها دراسة أحوال الفعل في دلالته على الزمان، والهيئة،

والشخص، والجنس، والعدد[1].

ويلاحظ أنّ الدراسة تكون على مستويين اثنين[2]:

المستوى الأول: وصفية بني الكلمة؛ أي البحث عن الكلمة وما يعتريها من تغيير وتبدل في حالات الإفراد، والتثنية، والجمع..

(١) الألسنية العربيّة، ص: ١/ ١٤ — ١٥ و ١/ ١٣٠.

(٢) الألسنية العربية، ص: ١/ ٢٣.

المستوى الثاني : وظيفة الأصوات واتّصالها الوثيق بالدراسات الصرفية. فالأصوات قرينة صالحة في تفسير معظم الظواهر اللغوية.

فالدّراسة «الصرفية و التصرفية»، إذاً، هي الدراسة التي تطلعنا على التغيرات التي تطرأ على بنية مفردات المعجم، وخاصة الأسماء المتمكنة، والأفعال المتصرفة... وذلك بعدما تكون الدّراسة الصوتية، والمعجمية قد أمدّتنا بمعلومات تتعلق بنشوء الكلمة، وهويتها[1].

وعندما نقول «كلمة» فإنّنا نعني «اللفظة المفردة»[2]، لأنّ المراد بـ «اللفظ» الصّوت المشتمل على بعض الحروف، سواء دلّ على معنى كـ «زيد»، أم لم يدّل كـ «ديز» — مقلوب زيد —، والمراد بالمفرد ما لا يدلّ جزؤه على جزء معناه، وذلك نحو «زيد» فإنّ أجزاءه، — وهي: الزّاي، والياء، والدّال — إذا أفردت لا تدلّ على شيء ممّا يدلّ هو عليه، بخلاف قولك «غلام زيد»، فإنّ كلاً من جزئيه — وهما الغلام، وزيد — دالّ على جزء معناه، فهذا يسمى مركّباً، لا مفرداً[3]، ولا بدّ لهذه

---

(١) الألسنية العربيّة، ص: ١ / ١٢٩، وفنون التقعيد وعلوم الألسنية، ص: ٢٢١.

(٢) فنون التقعيد وعلوم الألسنية، ص: ٢٢١.

(٣) شرح شذوذ الذهب لابن هشام، ص: ١١ — ١٣، وشرح قطر الندى وبل الصدى، ص: ١٣ — ١٤.

الكلمة من أن تدلّ على ما وضعت له ، كـ : رجل وفرس[1] ، وهذه الكلمة ، كما مرّ ، ثلاثة أقسام ، وهي : الاسم ، والفعل ، والحرف ، وقد قارن الدكتور طحّان بين معنى كلّ قسم من أقسام الكلمة في العربية والإغريقية ، فقال :

الحرف ، عند الإغريق ، يخلو من كلّ معنى ، والحرف ، عند العرب ، لا يدلّ وحده ، على معنى ممّا يدل عليه الاسم والفعل ما دام منفرداً ، وإنه في حال ارتصافه في كلام مفيد يظهر له معنى لم يكن من قبل ، ويستمدّه من غيره[2] .

والاسم ، عند الإغريق ، يدلّ على الموجود[3] .

ويدلّ ، عند العرب ، على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة[4] ،

والفعل ، عند الإغريق ، يدّل على التلبّس بالحال وعلى وقوع الحدث ، ويدلّ ، عند العرب ، على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة[5].

---

(١) المرجعان السابقان ، وفنون التقعيد وعلوم الألسنية ، ص : ٢٢١.

(٢) فنون التقعيد وعلوم الألسنية ، ص : ٢٢١.

(٣) فنون التقعيد وعلوم الألسنية ، ص : ٢٢١.

(٤) شرح شذوذ الذهب ، ص : ١٤.

(٥) فنون التقعيد وعلوم الألسنية ، ص : ٢٢١ ، وشرح شذور الذهب ، ص : ١٤.

كما حاول الصرفيون القدماء تعيين «علامات» الاسم بالعودة إلى معايير، منها[1] :

معجمية : كالإسم يصغّر وينسب اليه،

ونحويّة، الإسم يصلح في أن يكون منادى، أو مجروراً، أو مسنداً اليه،

ومنها صرفيّة، الاسم ينوّن، أو يبدأ به بـ «أل» التعريف.

كما قسموه إلى ظاهر ومضمر، ومبهم، وحاولوا تعيين «علامات» الفعل، واسم الفعل، وأشباه الفعل، فاستمدّوا تارة معاييره من علم النحو، لا من علمهم الصرفيّ، وتكلموا طوراً على «علامات» صرفيّة ملتبس في أمرها، بينما كانت الضرورة تدعو إلى ايجاد معايير صرفية شكلية.. أي : «**المُمَيِّز**» **فما المُمَيِّز؟ وما تعريفه؟ ما دوره؟ ومن أولّ من قال به في دراسة العربية؟**

— المُمَيِّز La marque والمورفيم Le morphème

يعتبر تحديد المصطلحات العلّمية في أيّ فرع من فروع المعرفة شرطاً أوّلياً وأساسياً لتطوّر العلم وتقدّمه في مجالاته كلّها، وذلك تمشياً مع نزعة الإنسان لتبويب الأشياء وترتيبها.. لأنّ التصنيف العلميّ ليس في نهاية المطاف إلّا اضفاء المنهجيّة الواعية المثابرة على هذه النزعة للجدولة والتعميم، والذي توضح فيه أسباب التجميع

(١) فنون التقعيد وعلوم الألسنية، ص : ٢٢٢، وشرح شذور الذهب، ص : ١٥ وما بعدها وشرح قطر الندى، ص : ١٥ وما بعدها.

معاً لكلّ من الأشياء المتشابهة وغير المتشابهة، وتخضع للفحص المنطقيّ النقديّ[1]، ما دام العلم الحقّ يسعى إلى الكشف، ويستمدّ حركته من الوجود، ويلتحم بتاريخ التيّار الاجتماعي المعاصر، ويهدف إلى التغيير النوعي والجذريّ في آن واحد، ويؤدّي إلى خلق جديد، يتوافق ويتناغم والذهنية المعمول بها في عالمنا الحديث... ومن البديهيّ أنّ وظائف العلم الحقّ أن يجمع الأحكام التي تناثرت في مصنفّات الأقدمين، وأن ينسّق الموضوعات التي عالجوها، وأن يبوّبها، وأن يعيد النّظر في طرق تقعيدها، وأن يسلّط عليها أضواء المعرفة الحديثة، وأن يحيط بكلّية القضيّة اللغويّة والشؤون اللّسانيّة كما عرفت في عهدها، وأن يقدّمها بصورة يتقبّلها المحدثون والمعاصرون[2].

لذلك رأينا أن نستعرض ما قيل عن المورفيم Morphème ونرى إن كان هذا المصطلح المأخوذ من الكلمة اليونانية Morphé بمعنى «شكل» أو «صورة» بالإنجليزية Form[3]، ثم نقارنه

---

(١) ديكنسون (جون. ب الدكتور)، **العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث**، ترجمة شعبة الترجمة باليونسكو، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، رقم ١١٢، شعبان ١٤٠٧ هـ ابريل (نيسان) ١٩٨٧ م، ص: ٦١ وما بعدها.

(٢) فنون التقعيد وعلوم الألسنية، ص: ١١ — ١٢.

(٣) السعران (محمود، الدكتور)، **علم اللغة: مقدمة للقارىء العربي**، مصر: دار المعارف (١٩٦٢ م)، ص: ٢٣٥.

بمصطلح آخر وهو المميز Marque ونرى أيّهما أكثر صلاحية في اللغة العربية.

المورفيم مصطلح من المصطلحات اللغويّة غير المألوفة التي ابتكرها علماء اللغة للحديث بدّقة عن اللغة مثل :الفونيم Phonème والمجموعة الاسمية Nominal group الاحتكاكي الشفوي Bilabial frecative وتلازم الألفاظ Collocation وغير ذلك ممّا أشار اليه دايفيد كريستل [1].

ويمكننا أن نعرّف المورفيم بأنّه «**أصغر وحدة لغويّة ذات معنى في لغة ما**» [2]، أو بأنّه «**أصغر وحدة لغويّة ذات معنى يمكن أن تصلح أساساً لتحليل جميع اللغات**»[3]، ثم أضافوا أنّ «النظر» في «المورفيمات» يسمّى «المورفولوجيا» Morphologie[4] وانطلقوا من مقولة «أن الإنسان يفكر بجمل»، ليحلّلوا العلاقات التي قد تنشأ بين حروف الكلمة الواحدة، وبين الكلمة والكلمات الباقية في الجملة سواء من حيث تأثيرها فيها أو تأثّرها بها..

---

(۱) كريستل (دافيد)، **التعريف بعلم اللغة**، ترجمة الدكتور حلمي خليل، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى (١٩٧٩ م)، ص: ١٦١.

(۲) المرجع نفسه، ص: ١٦٢، هامش ٢.

(۳) خرما (نايف)، **اضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة**، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، رقم (٩)، رمضان / شوال ١٣٩٨ هـ — سبتمبر (ايلول) ١٩٨٧ م ص: ٢٧٦.

(٤) السعران، علم اللغة، ص: ٢٣٤ — ٢٣٥.

ولنأخذ جملة عربية ونحللّها لنصل إلى معرفة العناصر المتميّزة والمُمَيِّزة التي تنتظمها ، وسنجد أن «الصورة اللفظية» تتضمن عنصرين أساسيين ، وهما :

— **عنصر المعنى ، أو المعاني** ؛ أي الحقيقة المدركة أو المتصوّرة ، ويعنى بالتعبير عن عدد ما من المعاني التي تمثّل أفكاراً ، ويسمّى الـ Semantème وقد ترجمه الاستاذان الدواخلي والقصاص بـ «دال الماهية» ، وجمعاه على (دوال الماهية) [1] ، وهو في قولنا «الشّجرة مزهرة» ، يتمثّل في حقيقة «الشّجرة» ، وفي حقيقة «الإزهار» [2] .

— **وعنصر «العلاقة» ، أو «العلاقات»** التي تنشأ بين المدركات (المعاني) ، وهذا العنصر يسمّى في الاصطلاح اللغوي بـ Morphème المورفيم ، وقد ترجمه الاستاذان الدواخلي والقصاص بـ «دال النسبة» ، وجمعاه على «دوال النسبة» [3] ، بينما ترجمه الدكتور محمد مندور بـ «عامل الصيغة [4]» ، فيما استعمل الدكتور تمّام حسان «المباني الصرفية» [5] .

(١) فندريس ، **اللغة** ، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص ، مصر : مكتبة الانجلو المصرية (١٩٥٠ م) ، ص : ١٠٥ ، وعلم اللغة دكتور السعران ، ص : ٢٣٤ .

(٢) علم اللغة للدكتور السعران ، ص : ٢٣٤ ، واللغة لفندريس ، ص : ١٠٤ — ١٠٥ .

(٣) اللغة لفندريس ، ص : ١٠٥ ، وعلم اللغة للدكتور السعران ، ص : ٢٣٤ .

(٤) علم اللغة للدكتور السعران ، ص : ٢٣٤ ، هامش رقم (٢) .

(٥) حسان (تمام ، الدكتور) ، **اللغة العربية معناها ومبناها** ، ص : ٨٢ وما بعدها .

ويتمثّل العنصر المورفيمي في الجملة السابقة «الشّجرة مزهرة»، في العلاقات القائمة بين «الشّجرة» و «الإزهار»:

— فالإزهار مسند إلى الشجرة، وهو مسند اليها بطريق **الاثبات**، ويقابله الإسناد بطريق النفي.

— وهو مسند اليها في زمن التكلم، ويقابله الإسناد في أزمنة غير زمن التكلم، كالماضي، والمستقبل،

— وهو مسند اليها على سبيل الإفراد، ويقابله الاسناد على سبيل التثنية، والجمع

— وهو مسند اليها على سبيل «التأنيث»، ويقابله في العربية الإسناد على سبيل التذكير،

— وهو مسند اليها على سبيل «الخبري التقريري»، ويقابله الإسناد الاستفهامي، والتمني... الخ[1].

ويلاحظ من هذا العرض أن العنصر الأول أي الـ Semantème يدرس عادة تحت اسم «المفردات» أو «الدلالة» أو «علم الدلالة»، فيما يدرس العنصر الثاني «المورفيم» تحت اسم «المورفولوجيا»[2].

---

(١) علم اللغة للدكتور السعران، ص: ٢٣٥، واللغة لفندريس، ص: ١٠٤ — ١٠٥.

(٢) علم اللغة للدكتور السعران، ص: ٢٣٤ — ٢٣٥.

والمورفيات ليست قسماً واحداً، بل جعلها الدّارسون ثلاثة أقسام رئيسيّة، وهي :

القسم الأول :

وهو الأغلب، ويكون فيه المورفيم عنصراً صوتياً، وهذا العنصر الصوتي قد يكون صوتاً واحداً، أو مقطعاً، أو مقاطع، ويشير المورفيم إلى النسب النحوية التي تربط الأفكار الموجودة في الجملة بعضها ببعض[1]، وذلك كقولنا : يعطي، اعطى، الإعطاء، معطون، المعطي، فالتحليل يجد فيها :

— عنصراً دائماً، وهو «ع ط ي»، الذي يصل كلّ هذه الكلمات بفكرة الإعطاء،

— عناصر صوتية تحدّد كون الكلمة اسماً أو فعلاً،

— عناصر صوتية تحدّد نوع الكلمة، هل هي مذكرة أم مؤنّثة ؟

— عناصر صوتيّة تدلّ على العدد (مفرد، مثنى، جمع)،

— عناصر صوتية تدلّ على الشخص (متكلّم، مخاطب، غائب)[2].

ونستطيع أن نحلّل أيّ مجموعة من الكلمات على هدي هذا

(١) اللغة لفندريس، ص : ١٠٥ — ١٠٦.

(٢) المرجع نفسه، ص : ١٠٦.

المنهج، ولنأخذ مثلاً: «ضرب» «يضرب»، «يضربون»، «اضرب»، «اضربي»، «ضارب» «ضاربة»، «ضاربون»، «ضاربات أو ضوارب».. الخ، فإننّا ندرك بسهولة أنّها جميعاً متصلة بمعنى الضرب، فثمة عنصر مشترك بينها، وهو «ض ر ب». ولكننا نجد، فضلاً عن هذا، عدداً من العناصر الصوتية المحدّدة لكون الكلمة فعلاً أو اسماً، والمحددة لفصيلتها النحوية من حيث النوع، ومن حيث العدد ومن حيث الشخص[1].

هذه العناصر الصوتية «مورفيات»، فالمورفيم الذي:

يحدّد أنّ «ضربت»، فعل مسند إلى المفردة الغائبة، هو الصوت «ت»، وفي يضرب مورفيم، هو العنصر الصوتي «يـ»، وهو سابقة Préfixe يحدّد أنّ الفعل مسند إلى المفرد الغائب في مقابل «تضرب»، او ضرب، ونضرب. وكلمة «يضربون»، حدّد أنّها تدلّ على أنّ الضّرب واقع من جماعة المذكرين

المقطع الأخير وهو لاحقة Suffixe واشترك في هذه الدلالة مع هذا المقطع السابقة «يـ»، كما أن ثبوت النون مورفيم دال على علاقة هذا الفعل بسائر الكلمات في الجملة التي يقع فيها.

وكلمة «إضْربْ»، الهمزة المكسورة فيها، مورفيم صوتي يدلّ هو وسكون الباء وحركة الراء على أنّ الكلمة فعل أمر للمخاطب المفرد المذكّر، في مقابل «إضربي» التي تتميز بعنصر مورفيمي

---

(١) علم اللغة للدكتور السعران، ص: ٢٣٧ — ٢٣٨.

جديد، وهو الياء المحدودة المتطرّفة التي حدّدت أن الأمر هنا للمخاطبة المفرد المؤنّثة.

الكلمات السابقة جميعاً، «أفعال»، وتتكون من المادة نفسها «ض ر ب»[1]، كما تحدّد المورفيمات أنّ بعض هذه الكلمات أسماء، فـ:

«ضارب»، يحدّد اسميّها الألف المتوسطة، وكسرة الراء، ، والتنوين، والألف المتوسطة عنصر صوتي زيد في حشو الكلمة، في مقابل الإضافات التي تلحق أوّل الكلمة فتسبقها ونسميها «سوابق»، وتلك التي تلحق آخر الكلمة ونسميها «لواحق»، . ثم إنّ التنوين وهو عنصر صوتي من صوت واحد، يلحق آخر الكلمة (ن) مورفيم يدلّ على أنّ الكلمة «نكرة»، في مقابل «الضّارب»، الذي يدلّ على كونها «معرفة»، المقطع الأول «الـ» الذي أدغم هنا في «الضّاد» ، «فصار» (ا ض)، وخلوا الاسم من التنوين...

ثم تمتاز «ضاربة» من «ضارب»، بأنّ في الأولى «علامتين» (مورفيمين) تحدّدان نوعها، وهو أنّها اسم مؤنّث. هاتان «العلامتان»، هما فتحة الباء، والمقطع (تن) (ـة)، هو لاحقة. ثم إنّ «ضارب» و «ضاربة» من حيث العدد «مفرد»، ويقابل هذا «ضاربان» و «ضاربتان» بزيادة المقطعين الأخيرين «آن» و (تان)، مع فتح الباء، للدّلالة على التثنية مذكّرة فمؤنّثة، كما

(١) علم اللغة للدكتور السعران، ص: ٢٣٨.

يقابل هذا كذلك «ضاربون»، «وضاربات» أو «ضوارب»، بزيادة «و ن»، وضم الباء في الأول، وبزيادة «ا ت»، وفتح الباء في الثانية، أو بإدخال المقطع «وا» حشواً، وفتح الضّاد وكسر الرّاء في «ضوارب»[1]

فالأمثلة السابقة توضح لنا موقع المورفيمات عندما تكون «سابقة»، أو «لاحقة»، أو «حشواً»، أو جزءاً من الكلمة، أو كلمة مستقلة كالضمير «هما» في قولنا: «هما قالتا»[2]. ولا نهتمّ، كذلك، بأن تكون «دالة النسبة» أو المورفيمات مما يعرب أو مما لا يعرب، ففي العربية الفصيحة «كان زيد يغنّي» معناها فقط "Zaïd chantait". وذلك أن المضارع في العربية يسبق بفعل الكون ليدل على الاستمرار في الماضي، ويتصرّف الفعلان كلّ منهما على حدته:

الشخص الأول : كنتُ أغنّي

الشخص الثاني المفرد المذكر: كنتَ تغنّي

الشخص الثالث المؤنّث المفرد: كنتِ تغنّين

الشخص المفرد المذكّر: كان يغنّي

الشخص المفرد المؤنّث: كانت تغنّي

---

(١) علم اللغة، للدكتور السعران، ص: ٢٣٨ — ٢٣٩.

(٢) المرجع نفسه، ص: ٢٣٩.

فالعقل يحسّ الفعلين وكأنهما وحدة رغم انّه يمكن وضع كلمة بينهما، فالفعل الأول من دوال النسبة.. ولا يهمّ أن تكون دالة النسبة المورفيم تشتمل على عنصر واحد أو على عنصرين صوتيين منفصلين، فهناك دوال نسبة تنتج من كلمتين منعزلتين يجمع بينهما العقل، وتكون لهما رغم انفصالهما وحدة لا تقبل التمزيق [1]

القسم الثاني من المورفيمات:

هو المرفيم المتكوّن من طبيعة العناصر الصوتية المعبرة عن «المعنى»، أو «التصوّر»، أو «الماهيّة»، أو من ترتيب هذه العناصر الصوتيّة. وهذه الفصيلة تعد أكثر خفاء من السابقة وإن كانت لا تقلّ عنها أهمية في اللغة[2]، ولهذا النّوع صور عدّة،

(١) اللغة لفندريس، ص: ١٠٧. تستعمل «كانَ فَعَلَ» للدّلالة على أنّ الحدث وقع في الزمان البعيد، فهذه الصيغة تدلّ على «فعل مركب»، يدلّ على زمن خاص، وهو بمثابة حكاية الماضي، فيختلف بهذا الاعتبار عن «الماضي العاديّ»، لأنّ «كتب» من قولنا «كان كتب» يدلّ على ما حدث في الماضي، ولكن «كان كتب» يدلّ على ما حدث في ماضٍ خاص، وفي الماضي الذي نتكلّم عنه ونحكي أحداثه، ويلاحظ ذلك في استعمال الجاحظ في قوله «وكنت جمعت رؤوس أفاعٍ كن عندي لأرمي بها» ومن قول زفر بن الحارث «من الطويل»:

وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة عشية لاقينا «جذاماً وحميراً»

نور الدين (عصام، د) **الفعل والزمن**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى (١٤٠٤ هـ — ١٩٨٤ م)، ص: ٦٧ — ٦٨.

(٢) اللغة لفندريس، ص: ١٠٧ — ١٠٨، وعلم اللغة للدكتور السعران، ص: ٢٤١.

هي : المقابلة بين المفرد وجمع التكسير في اللغة العربية ، والمقابلة بين المعلوم والمجهول ، والمقابلة بين اسم الفاعل واسم المفعول ، والمقابلة بين المفرد والجمع في اللغة الانكليزية ، والتنغيم ، والارتكاز ، والوقف.

أمّا المقابلة بين المفرد وجمع التكسير في اللغة العربية فأمثلته كثيرة ، وتسمى ، أيضاً ، «**تبادل الأصوات الصائتة**» ، كقولنا : حمار وحمير ، جمل وجمال ، طراز وطرز ، خروف وخراف ، كبير كبار ، كريم وكرام ، طرس وطروس ، شمس وشموس ، بيت وبيوت ، قبر وقبور[1] . واللغة الغربية طبّقت هذا القانون الصوتي على كلمات مستعارة ، منذ تاريخ حديث ، من الإسبانية أو الفرنسية ، كـ : رسيبو Resibo «إيصال» ، والجمع : رواسيب ، وبابور والجمع : بوابير ، وشمبيت ، حارس ريفي» ، والجمع «شومبيت» ، وهذا ما يسمّى بجمع التكسير ، أو الجمع الداخلي[2] .

المقابلة بين المفرد والجمع في الإنكليزية والغالية الوسطى . وإذا كنا قد خصّصنا اللغة العربية بالأمثلة فإنّ هذا لا ينفي أنّ هذا النوع من المورفيمات موجود في اللغات الهندية الأوروبية كالإغريقية والسنسكريتية ، بل نجد في تبادل الحركات ، في

---

(١) اللغة لفندريس، ص: ١٠٧ — ١٠٨ ، وعلم اللغة للدكتور السعران ، ص : ٢٣٧ .

(٢) اللغة لفندريس ، ص: ١٠٨ .

اللغات الهندية الأوروبية ، أو في السامية ، خير الأمثلة لتوضيح هذه‌الفصيلة . ولسنا ، هنا ، نضيف عنصراً صوتياً إلى « دالة الماهية » ليخلع عليها قيمة صرفية ، بل يكتفى بالإشارة إلى دور « دالة الماهية » الصرفي بالعناصر الصوتية لهذه الأخيرة نفسها . فالانكليزية ، مثلاً ، تقابل المفرد بالجمع ، في المفردات التالية [1] :

المفرد	الجمع
man	men
foot	feet
goose	geese

وفي الغالية الوسطى ، يقابل المفرد بالجمع ، في المفردات التالية [2] :

المفرد		الجمع
bran	« غراب	brein
mor	بحر	myr
oen	خروف	wyn

— أمّا المقابلة بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول فتتمّ في اللغة العربية ، وفي حالات كثيرة ، عن طريق التغيير في العناصر

(١) اللغة لفندريس ، ص : ١٠٨ وعلم اللغة للدكتور السعران ، ص : ٢٤١ .

(٢) اللغة لفندريس ، ص : ١٠٨ .

الصوتية الصائتة ليس غير، كقولنا: ضَرَبَ وضُرِبَ، حَسَبَ وحُسِبَ، فَتَحَ وفُتِحَ، شَدَّ وشُدَّ، وَعَدَ وَوُعِدَ، قَالَ وقِيلَ، بَاعَ وَبِيعَ، دَعَا ودُعِيَ، رَمَى ورُمِيَ، سَعَى وسُعِيَ، أَكْرَمَ وأُكْرِمَ، انْفَصَلَ وَانْفُصِلَ، اسْتَخْرَجَ واسْتُخْرِجَ[1].

— **وأما المقابلة بين اسم الفاعل واسم المفعول فكقولنا:** مُعْطِي ومُعْطَى، مُذِيع ومُذاع، مُسْتَخْرِج ومُسْتَخْرَج[2].

— **وأما المقابلة بين اسم المفعول والمصدر**، في الإنكليزية، فكقولنا[3]:

اسم المفعول	المصدر
held	hold
struck	strike

— **وأمّا التنعيم أو النبر**، فهو من المورفيمات المُهِمَّة جداً، وهو يشترك، في بعض اللغات، في تحديد القيمة الصرفية للكلمات. ونقصد هنا بالنبر الإرتفاع؛ أي النغمة.

(١) علم اللغة للدكتور السعران، ص: ٢٤٢.
(٢) علم اللغة للدكتور السعران، ص: ٢٤٣.
(٣) اللغة لفندريس، ص: ١٠٨.

فالنّغمة، في الإغريقية والسنسكريتية، عنصر يميّز الكلمة بقدر ما تميّزها اللّاحقة أو اللّاصقة.. وكذلك الأمر في السلافية واللتوانية. فبعض الصّيغ المتماثلة كلّ التماثل لا تتميّز بعضها من بعض، في الغالب، إلّا بالنغمة.. ولكنّها تلعب دوراً أخطر، في لغات الشرق الأقصى، حيث العناصر النحوية قليلة العدد. فهذه اللّغات استغلت مرونة النّغمات التي تحتملها أصواتها واتساعها وتنوعها للغايات الصّرفيّة خير استغلال... وتوجد الظاهرة نفسها في بعض اللغات الإفريقية. ففي الفهلية يعبّر التنعيم عن النفي، مثل Mi warata معناها «سأقتل» أو «اقتل» في الحاضر الدال على العادة إذا نطقت الفتحة النهائية بالنغمة نفسها التي لباقي الجملة،ويصير معناها «لن أقتل» إذا نطقت الفتحة النهائية بنغمة أعلى، فارتفاع الصوت له، إذاً، من القيمة ما للمورفيم [1].

— **وأمّا الصّمت أو القيمة الصّفريّة**، أي عدم وجود النغمة، فتلعب دوراً مهماً في الميدان الصرفي، والقيمة التي تملكها هي قيمة تقابل على وجه الخصوص، ولكن ذلك لا ينقص من خطرها، فكثيراً ما يكون للصّمت في الموسيقى من التعبير ما للميلودية التي يعترض طريقها ويقطع تدرجها، وفي الحديث لحظات من الصّمت البليغ. وفي اللغة يعتبر المورفيم الصفري مورفيماً كغيره من المورفيمات، وتلعب دوراً لا يقلّ عن

---

(١) اللغة لفندريس، ص: ١٠٨ — ١٠٩.

غيره في تبادل الحركات في اللغات الهندية الأوروبية والساميّة[1] .

— **وأمّا الوقف فكالصّمت**، ويعدّ عنصراً مورفولوجياً مهماً، وهو يؤدّي ما تؤدّية النغمة أو الإرتكاز وسوى ذلك من المورفيمات. ونستطيع أن ندرك دلالة الوقف والصّمت، من ملاحظة التّلاوة القرآنية[2] .

— **وأمّا الإرتكاز**، فهو درجة قوة النّفس التي ينطق بها صوت أو مقطع.. ويقع الارتكاز، في العربية مثلاً، على الكلمات التي على وزن فاعل، يقع الإرتكاز القويّ على المقطع الأول، وفي الكلمات التي على وزن مستفعل، يقع الإرتكاز على المقطع «ت»، وفي الكلمات التي على وزن «مفعول»، يقع الارتكاز القويّ على المقطع المقابل لـ «عـ»[3] .

والقسم الثالث: الموضع الذي تحتله الكلمة

يعتبر هذا المورفيم أقلّ تشخّصاً من المورفيم السابق، ويتكّون فقط من المكان الذي يحتلّه في الجملة كلّ واحد من «دوال الماهية» أو المعنى، أو التصور.

وهذا المورفيم لا يوجد في اللاتينية التي تعتمد على اللواحق في مثل قولنا Regis domus «بيت الملك»، أو Domus

---

(١) اللغة لفندريس، ص: ١١٠.

(٢) علم اللغة للدكتور السعران، ص: ٢٤٤.

(٣) المرجع نفسه، ص: ٢٠٦ وما بعدها.

regis «الملك بيت»، بينما لا يسمح نظام الموقعية بمثل هذا التقديم والتأخير في اللغة الفرنسية، فيقال La maison du roi ولا يكاد يسمح بالقلب Du roi la maison إلّا في الشّعر [1].

ويبدو أن اللّغات التي فقدت إعراب الحالات، على وجه العموم، استعاضت في تأدية العلاقات التي كان يعبّر عنها بالإعراب إمّا بكلمات مساعدة (حروف جر، أدوات... الخ).. وإمّا بوضع كلّ كلمة بالنسبة للكلمات الأخرى.. فإذا قلنا في الفرنسية Pierre frappe Paul كان المورفيم الوحيد المعبّر عنه صوتيّاً، هنا، هو الصفر:

— فالصيغة الفعلية frappe تنفرد في الواقع بعدم وجود اللاصقة، وبذا تتميّز من الصيغ الفعلية الأخرى مثل، frappant, frappons, frappez, فعدم وجود اللّاصقة، هنا، يبيّن أنّ لدينا فعلاً إخبارياً حاضراً مسنداً إلى الشّخص الثالث المفرد.

— لكن نسبة الفاعل إلى الفعل، والفعل إلى المفعول لا تدلّ عليها «علامة» خارجية: وذلك ما يميّز الفرنسية من اللاتينية حيث ترى اللاصقتين Us «علامة» الرفع، و Um «علامة» النصب في جملة Petros caedit Pauluim تكشفان عن الدور

(١) اللغة لفندريس، ص: ١١٠ — ١١١.

الذي يلعبه الاسمان في الجملة، دالتين على أيّهما الفاعل، وأيّهما المفعول.

— أما القرينة الوحيدة التي تقدّمها الفرنسية فهي في ترتيب الكلمات، فترتيب الكلمات، هنا، دالة من دوال النسبة. لذلك يمكننا أن نغيّر في اللاتينية وضع كل كلمة من الكلمات الثلاث كما نشاء دون أن نمسّ وضوح الكلمة بأدنى ضرر، أمّا في الفرنسية فيستحيل أن نمسّ نظام الكلمات دون أن نغيّر المعنى، فلو قلنا في الفرنسية Paul frappe Pierre بدلاً من Pierre frappe Paul لارتكبنا الغلطة نفسها التي نرتكبها في اللاتينية لو أخطأنا في استعمال الإعراب فقلنا Paulus caedit Petrom بدلاً من Paulum caedit Petrus[1].

بقي أن أشير إلى أنّ اللغة العربية تعتمد الموقعية لتدلّ على الفاعل والمفعول في الكلمات التي لا يظهر عليها الإعراب كقولنا: ضرب عيسى موسى.. فإنّنا نعتبر الأول «عيسى» هو الفاعل، و«موسى»، أي الثاني هو المفعول به... ولا نستطيع إذا كنا نقصد هذا المعنى أن نقول: ضرب موسى عيسى.. لأنّ الفاعل في هذه الجملة سيكون الأول، أي «موسى»، أما الثاني أي «عيسى» فسيكون مفعولاً به..

— لكن ما علاقة المورفيات مع دوال الماهية أو علم الدلالة

يتركّب العنصران في بعض اللغات بشكل يجعل كلّ كلمة

(١) اللغة لفندريس، ص: ١١١ — ١١٢.

تتضمّن التعبير عن قيمتها المعنوية، وعن دورها الصرفي في آن واحد.. وكانت الساميّة، والهندية الأوروبية لغات من هذا القبيل.. وتصريف الفعل في الساميّة يقدّم لنا أمثلة على ذلك، فما دمنا قد تحققّنا من السواكن الثلاثة الأصلية في كل الصيغ المشتقة من أصل واحد، لم يبق علينا إلّا النّظر في اختلاف الحركات واللواصق «والعلامات»[1].

فالصّيغة العربية «قتل»، صيغة واحدة كما في الإغريقية.. إذ انها تشتمل:

— دالة ماهية أو دلاليّة، وهي الأصل «ق ت ل»،

— دوال نسبة أو مورفيمات تميّز صيغة «قتل» من جميع الصيغ المأخوذة من الأصل نفسه: قاتل وتقاتلا، ومقتول، واقتل، ويقتل، وقاتل .. الخ.

— ويزيد على ذلك أنّ تصريف الفعل في الساميّة يعبّر عن الجنس أيضاً: فقاتلتَ للمذكّر في مقابلة: قاتلتِ للمؤنّثة، وفي الشخّص الثالث، أيضاً، مثل «قَتَلَ» في مقابلة «قَتَلَتْ»[2] وتركب اللغاتُ الهندية الأوروبية والساميّة نوعين من دوال النسبة أو المورفيمات:

— تبادل الحركة،

---

(1) اللغة لفندريس، ص: ١١٢ — ١١٣.

(2) المرجع نفسه، ص: ١١٣.

— والإلصاق.

ولكن بدرجات مختلفة، فتبادل الحركة يلعب، في الساميّة، دوراً أوسع ممّا في الهنديّة الأوروبيّة. فخاصة هذه اللغات في تعبيرها بالسواكن عن أساس الفكرة وعن تفرعاتها الثانوية بالحركات يجعلنا في حل من القول بأنّ التصريف في هذه اللغة يقع داخل الكلمات، كما يقول رينان[1]، والأصل في العربية لا يتميّز إلّا بسواكنه، أمّا عن الحركات فكلّ ساكن من سواكن الأصل يمكن أن يتبع بالفتحة القصيرة، أو الطويلة، أو بالكسرة القصيرة أو الطويلة، أو بالضمة القصيرة، أو الطويلة، أو بالصفر، فعندنا سبع صور، وكلّ واحدة من هذه الصور السبع تستخدم للدلالة على الوظيفة النحوية كما يقول مييه[2]، وذلك يسمح للغات السامية بصياغة عدد من الكلمات المشتقة دون حاجة إلى لواصق: ففي العربية كتب، وكاتب، وكتاب... الخ، كما يقول فندريس[3].

توليد الكلمات على هذا النحو في الهندية الأوروبية لا يقع دون التجاء إلى لواحق. ولكن من أثر تبادل الحركات في الهندية الأوروبية والسامية كلتيهما، أن تعطى قيمة خاصة لما يسمّى الأصل بتخليصه من شبكة اللواصق، إذا أردنا أن نركّز عليه أعلى درجة

(١) اللغة لفندريس، ص: ١١٣.

(٢) المرجع نفسه، ص: ١١٣.

(٣) المرجع نفسه، ص: ١١٣ — ١١٤.

من التعبيرية ، إن صحّ لنا هذا التعبير ، الأصل حقيقة حساسة بالنسبة للمتكلم من جهة أنه ينتظم حالات مختلفة من الحركات ، كل منها تقابل استعمالاً مختلفاً. وحقيقة الأصل ترجع إلى قبوله للتنوع ، وبمبدأ التبادل يجعل هذه العناصر تلعب دور التعارض. وهو لعب في غاية اللطف والدقة اعتادته عقول الساميين والهنديين الأوروبيين [1].

ومع ذلك فالهندية الأوروبية بل والسامية تضيف عادة إلى التبادل في الحركات استعمال لواصق (لواحق أو علامات) ، ومن النادر جداً في الهندية الأوروبية أن يكون تبادل الحركات وحده هو المميز للكلمة. وإذا وقع ذلك فإنّ على العالم اللغوي أن يسلّم بأنّ الكلمة مزودة باللاحقة الصفر [2].

— **واللاحقة** ، أيضاً ، ليس لها وجود مستقلّ ، وإنمّا تستمدّ كيانها جميعه كالأرومة من تبادل الحركات ومن المعنى الذي يسند اليها ، وهو معنى محدّد في غالب الأحيان. نرى تبادل الأصوات في كلمة عربية مثل : كاتب وكاتبون ، يحدد معنى اللاحقة (ـُ و ن في كاتبون) في جميع الحالات التي يمثل فيها [3].

أما «**العلامات**» فيمكن مقارنتها «باللواحق» من كلّ وجه ،

(١) اللغة لفندريس ، ص : ١١٤.

(٢) المرجع نفسه ، ص : ١١٤.

(٣) المرجع نفسه ، ص : ١١٥.

فهي ، أيضاً ، عناصر تضمّ إلى الأرومة ، ولا يمكن تمييزها من اللواحق إلّا بالاستعمال.

فاللاحقة تشير إلى النوع العام الذي تنتسب اليه الكلمة (اسم فاعل ، اسم آلة ، مكّبر ، مصغّر.. الخ). بينما **تشير « العلامة »** إلى مجرد الدور الذي تلعبه الكلمة في الجملة.

« فالعلامات » تقوم بدور مخالف لدور « اللواحق » ، ولكنّها جميعاً ، من جهة بناء الكلمة ، دوال نسبة ، أي مورفيمات من طبيعة واحدة في الهندية الأوروبية وفي الساميّة على السواء[1].

ولا ينبغي لنا أن ندهش إذا قابلنا لغات أخرى يجري فيها التغيير من الأمام على عكس الهندية الأوروبية. فالفرنسية مثلاً تعطينا فكرة ما يجمعها الذي يعبّر عنه ، في الكلمات التي تبدأ بحركة ، بصوت صفيري يضاف من الأمام.

ولكنّ هذه الحالة في الفرنسية استثنائية معدومة الأثر. وهناك ، على العكس من ذلك ، لغات ساميّة كاللغة العربية تملك نظاماً حقيقياً من التغيير الذي يضاف إلى أول الكلمة. وهكذا نرى الأشخاص في أحد الزمنين اللذين يصرف اليهما الفعل ، في العربية ، وهو المضارع ، يشار اليهما بلاصقة تضاف إلى أول الكلمة :

---

(١) اللغة لفندريس ، ص : ١١٥.

الشخص الأول المفرد ، أقتل ، الجمع ، نقتل .

الشخص الثاني المذكّر المفرد ، تقتل ، الجمع ، تقتلون ، المثنى : تقتلان .

الشخص الثاني المؤنّث المفرد : تقتلين ، الجمع تقتلن

الشخص الثالث المذكّر المفرد : يقتل ، الجمع ، يقتلون ، المثنى يقتلان.

الشخص الثالث المؤنّث المفرد : تقتل ، الجمع ، يقتلن ، المثنى : تقتلان .

يستنتج من هذا أنّ مسلك الإلصاق ينحصر في إضافة عناصر صرفية إلى الأصل توضع تارة في رأس الكلمة ، وتارة في ذيلها دون تفريق [١] .

يمكننا ، بعد هذه الجولة ، أن نلخّص تعريف المورفيم بأنّه أصغر وحدة لغوية ذات معنى [٢] ، وبينما نجد النحو التقليديّ يصف كلمة "Dogs" أنّها تشتمل على أصل» هو : "Dog" ، ونهاية تصريفيّة تفيد الجمع هي « s » ، يصف علم اللغة التركيبي الحديث «dog» و « S » كليهما على أنّهما مورفيمان ، أو وحدتان

---

(١) اللغة لفندريس ، ص : ١١٥ — ١١٦ .

(٢) الخولي (محمد علي ، الدكتور) ، **معجم علم اللغة النظري** ، بيروت : مكتبة لبنان (١٩٨٢ م) ، ص : ١٧٤ . وباي (ماريو) ، **أسس علم اللغة** ، ترجمة الدكتور أحمد مختار عمر ، منشورات جامعة طرابلس (١٩٧٣ م) ، ص : ٥٣ — ١٠١ وما بعدها.

ذواتا معنى ، تحمل إحداهما المعنى الأساسي للكلمة وتحمل الثانية فكرة الجمعية الإضافية ، وعلى كلّ حال فالتفرقة بين اللفظتين ربّما تتمّ عن طريق تسمية الأول dog باسم المورفيم الحر Free morphème أي الذي يمكن أن يستعمل بمفرده ، والثاني (S) باسم المورفيم المتّصل Bound morphèmeأي الذي لا يستعمل منفرداً ، وإنّما متّصلاً بمورفيم آخر(١) .

وكيفما كان الأمر فإنّ التصورات التقليديّة لعلم القواعد النحوية قد أقيمت — أساساً — على ذلك النظام الذي بدعه النحاة اليونان حين وصفوا لغتهم الخاصة التي تعتبر من اللغة الإعرابية إلى حد كبير. وتتضمّن الأقسام التي وضعها النحاة اليونان لأنواع الكلمة أشياء مثل العدد ، والجنس (التذكير والتأنيث) ، والحالات التي تتعاورعلى الكلمة سواء كانت اسماً أو صفة أو ضميراً. كذلك تتضمّن الفعل من حيث الزمن والصيغة والبناء للمعلوم أو المجهول ، ومن حيث اسناده إلى عدد ما من الأفراد أو شخص من الأشخاص ، وان تركيب كثير من اللغات الهندية الأوروبية القديمة مثل السنسكريتية واليونانية واللاتينية ، وعدد لا بأس به من اللغات الحديثة مثل السلافية Slavie واللتوانية Lithuanian ، إلى حد كبير ، ومثال الألمانية — إلى درجة أقل — يسمح بتصنيف أقسام الكلام تصنيفاً علمياً خالصاً إلى أسماء ، صفات ، ضمائر ، أفعال ، ظروف ، أدوات ،

(١) أسس علم اللغة لماريو باي ، ص : ٥٣ — ٥٤.

حروف جر، روابط، حروف نداء، وهو تقسيم لا يتبّع معنى الكلمة، ولكن وظيفتها وسلوكها وصيغتها. إن الاسم له صيغته الخاصة ووظيفته المعينة التي تميزه بوضوح من الصفة، وكلاهما، بدوره، متميز من الفعل. وهذه الحدود الحاسمة بين أنواع الكلام ترجع — لدرجة كبيرة — إلى قابلية أواخر الكلمات لأنواع معينة من التصريفات، وللتغيرات الداخلية التي يتميّز كلّ من أقسام الكلام بنوع خاص منها.

ولم يُكْتَشَفْ أن نظام التقعيد للغات الهندية الأوروبية القديمة ليس عالمياً، وأنه لا يسري على كلّ اللغات بلا تمييز، إلّا بعد أن طبق على لغات من عائلات مختلفة، مثل الصينية، واللغات الهندية الأميركية، أو حتى على لغات من العائلة الهندية الأوروبية نفسها، ولكنها ابتعدت عن أصلها الأول مثل اللغة الانكليزية. وقد حاول علم اللغة الوصفي — وما زال يحاول وإن لم تكن كل محاولاته تتمّ بنجاح حتّى الآن — وضع نظام جديدٍ لتقعيد القواعد، وتصنيف الأنواع النحوية والتي ربّما تشمل اللغات جميعاً أو على الأقل تعطي نتائج مرضية في وصف معظم اللغات التي تدخل كلّ نوع من الأنواع الأربعة التي وصفت بها: اللغات التصريفية، واللاصقة، والمفردة، والمركبة[1].

وقد تعرض «المورفيم» للنقد الشديد في الآونة الأخيرة، وقد برزت بعض الصعوبات في تطبيقه على الأنواع المختلفة من

---

(١) أسس علم اللغة لماريو باي، ص: ٩٩ — ١٠٠.

اللغات، وحتى على اللغة الانكليزية نفسها، التي اخترع هذا المفهوم لخدمتها[1]، كذلك تعرّض للنقد في مجال تطبيقه على اللغة العربية، فرأينا الدكتور ريمون طحّان يعرض عن استعمال كلمة «مورفيم» التي روّجت في الآونة الأخيرة؛ لأنّ المورفيم يصلح في دراسة اللغات الإلصاقية، أمّا اللغات التي تلجأ إلى الكسوع وإلى التغير الداخلي كاللغة العربية فالأحسن أن نتكلم على مميز، وعلى كلمات مميزة، وذلك أقرب إلى الواقع اللغويّ[2].

وهذا الواقع مخالف في بنائه لبناء اللغات الهندية الأوروبية، ففي الفرنسية، مثلاً، يكون التكوين، غالباً، على أساس الإلصاق، فتضاف سوابق أو لواحق إلى الجزء «**الثابت**» ولنأخذ مثلاً الثابت (sabl) الذي نجده في الكلمة : sable = رمل، إنّنا نستطيع، بواسطة **الإلحاق** أن نكوّن منه الكلمات :

sabl-er, sabl-erie, sabl-eur, sabl-eux sabl-ier, sabl-ière, sabl-on, sabl-onn-er, sabl-onn-eux, sabl-onn-ier, sabl-onn-ière.

كما نستطيع بالسوابق أن نكوّن الكلمات

en-sabl-er, en-sabl-ement
des-en - sabl-er, des-en-sabl-ement

وهذه المفردات جميعها تكوّن ما يطلق عليه «أسرة الكلمة» إذ انّ لها جميعاً «ثابتاً» مشتركاً.. والتغيير الوحيد الذي يمكن أن

---

(١) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة للدكتور نايف خرما، ص: ٢٧٧.

(٢) الألسنية العربية، ص: ١ /١٢٩، هامش رقم (١).

يحدث (والواقع أنّه لا تغير مطلقاً) يكون غالباً، بسبب الإشتقاق، فيرجع بالكلمة إلى ثابتها في صيغته اللاتينية..

أمّا النّظام العربي فهو على نقيض ذلك تماماً، إنّه يستخدم «**أصلا**» Racine لا جزءاً ثابتاً Radicale . والأصل يكون من صوامت ليس غير، تتصل بمجموعها فكرة عامة أقل أو أكثر تحديداً، ويتمّ تحويل هذه الفكرة إلى الواقع في كلمات مستقلّة بواسطة الموصوتات Voyelles التي توضع داخل الأصل. فالموصوتات، إذاً، هي التي تعطي «صيغة» الكلمات في هذا النوع من المادة المبهمة؛ أي في نطاق تلك الفكرة العامة التي يعبّر عنها الأصل. «**والأصل**» ليس سابق الوجود، ولا يوجد بذاته، إنّه جزء من الكلمات المختلف بعضها عن بعض، وإنّما ينكشف وجوده بواسطة التحليل، وهو في هذا يشبه «**الثابت**»، ولكن هذا «الثابت» ليس سوى «**وحدة**» نحوية، أمّا «**الأصل**» فهو واقع لغويّ حقيقي مكّون من: دالّ Signifiant : وهو مجموعة صوامت Consonnes معينة، **ومدلول** Signifie : وهو الفكرة العامة المرتبطة بهذه المجموعة من الصوامت، وفضلاً عن ذلك فإنّ المتكلم على وعي بهذا الواقع اللغويّ، وإن كان وعيه غير قائم على تفكير[1] .

إنّ الأساس في النظام العربي قائم على فكرة «**نظام التحول الداخلي**» و «**نظام تعاقب المصوتات**» التي تعني أن يؤخذ من

---

(١) فليش (هنري)، **العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد**، ص: ٥١ — ٥٣.

الأصل المكون من أصوات صامتة فحسب كلمات متميزة بإضافة المصوتات داخل هذا الأصل، وإضافة هذه المصوتات ليست اعتباطية، وإنّما هي مقيّدة بطابع الصّوت وكميته، وتضعيف الصامت الثاني أو الثالث من الأصل يعتبر إضافة لعنصر آخر أساسي إلى امكانيات هذه التغيرات الداخلية. فهل يعني التركيز على نظام التحول الداخلي أنّ العربية تحمل نظام اللواحق والسوابق؟ كلاّ.. فإن لديها عدداً قليلاً من كلا النوعين، وهذا الإلصاق يمنحها وسائل إثراء ذات بال، ولكّنها خاضعة لتأثير التغير الداخلي[1].

فإذا كان المورفيم يلاقي صعوبة في اللغات التي وضع لخدمتها — فكيف يكون في اللغة العربية التي تختلف بنيتها وخصائصها عن بنية وخصائص اللغات الهندية الأوروبية؟

إنّ المورفيم، كما مرّ، قد يكون صالحاً لتفسير بعض الظواهر في العربية لأنّها تعتمد على جزء محدود من السوابق واللواحق.. ولكن هذه السوابق واللواحق خاضعة لنظام التغير الداخلي.. لذلك فالأحسن أن نتكلّم على مميز Marque، وعلى كلمات مميزة marquées وغير مميزة Non marquées.

إذ من الضروري أن يعير الصرف المميِّز ذلك الإهتمام الذي هو جدير به، لأنّ «المميز يستوعب جميع أحوال المسألة

(١) فليش (هنري)، العربية الفصحي، نحو بناء لغوي جديد، ص: ٥١ — ٥٣.

الصرفية ، ويعدّها اعداداً محكماً مستقلاً ، ويلفظ بحقها أحكاماً عامة ، ويعرضها عرضاً حديثاً ، ويستخلص قواعدها وفروعها ، ويستصفي أحوالها النافعة ، مما يجعلنا نستغني عما ليس من الصرف ، ونقنع بما هو منه »[1] ، لأنّ اللغة تنظيم وظيفي ،يتألف من مجموعة وسائل التعبير الصوتية أو الكتابية التي تنسجم مع غايات الفهم والإفهام والتواصل.. ولا وجود للمميز دون وجود وظيفة ، ولا وظيفة دون وجود هيكل يتألف من جملة ومن عناصر مسؤولة عن تأمين العمل وفق اختصاصها[2] . والجدول الصرفي والجدول التصريفي ، كلاهما ، يشتركان بسمات معينة نسميها المميزات[3] .

— «المميز» La marque «والعلامة» .

ينفرد الدكتور طحّان باستعمال مصطلح المميز La marque لأنّه ينطلق من معايير شكليّة لم يخصّها الأقدمون أو المحدثون من دارسي العربية بتسمية معينة ، كذلك قالوا :

— يثنى الاسم بزيادة ألف ونون ، أو ياء ونون ،

ويجمع الاسم جمعاً مؤنّثاً سالماً بزيادة ألف وتاء.

---

(١) فنون التقعيد الألسنية ، ص : ٢٢٣.

(٢) الألسنية العربية ، ص : ١/ ١٤ — ١٥ .

(٣) فنون التقعيد وعلوم الألسنية ، ص : ٢٢٣.

وأطلقوا اصطلاح «**علامة**» على حالات الاعراب، وحاروا في أمر جدول الصرف[1].

ويلاحظ أنّ الألفاظ المُميَّزة Marquées قليلة العدد في اللغات الأجنبية، وكثيرة في اللغة العربية التي تلجأ إلى وسائل معينة لإدخال المُميِّز Marque على ألفاظها، وتعود دراسة المميز والألفاظ المميزة إلى علمي الصرف والنحو. إذ يحمل المُميِّز، في بعض الأحيان، إشارات ذات مدلول صرفي ونحويّ في آن واحد (جاء المؤمنان — ان= مثنى مرفوع،

رأيت المؤمنين — ين= مثنى منصوب).

ولم يفصل النحاة القدماء بين منهاج الصرف ومنهاج النحو، وذلك للصلات الوثيقة القائمة بين هذين البابين المهمّين.

لذلك فمهمّة اللغويّ هي فصلها من بعضها عبر دراسة كل منهما دراسة مستقلة[2].

فالمُميِّز La marque «علامة صوتيّة»، تدخل على الصيغة المميزة التي تتحلّى بجميع سمات الصيغة غير المميزة، مع زيادة سمة واحدة أو أكثر[3]. وقد يقول قائل وما الفرق بين المُميِّز

---

(١) فنون التقعيد وعلوم الألسنية، ص: ٢٢٣.

(٢) الألسنية العربية، ص: ١ / ١٢٩.

(٣) - **Dictionnaire de linguistique**, Paris, Larousse, 1973, pp. 309 - 310.

- George MOUNIN, **Dictionnaire de la linguistique**; Paris 1974, Presse Universitaire de France, pp. 209 - 210.

وفنون التقعيد وعلوم الألسنية، ص: ٢.

وبين «علامة التأنيث» ، مثلاً ، التي استعملها القدماء؟

قال القدماء بدخول «علامة التأنيث» «الهاء» ، كما سمّاها بعضهم ، أو التاء المربوطة ، كما سمّاها بعضهم الآخر ، أو ألف التأنيث ، على الاسم المذكّر ، لتنقله من التذكير إلى التأنيث ، ثم تكلموا على «علامات» العدد ، كألف الأثنين وواو الجماعة.. الخ. ولكنهّم لم يتوصّلوا إلى عملية التجريد التي توصّل اليها الدكتور طحّان.. وفي التجريد يكمن فضله وتجديده. وهذا ما سندرسه بعد قليل.

ولا يكتفي الدكتور طحّان باستعمال المصطلح «المميز» Marque بل يرفض استعمال المصطلح Morphème الذي روّجه بعض الدارسين ، كالدكتور كمال بشر ، الذي يعرّف الصرف بأنّه البحث في الوحدات الصرفية Morphème وأهمّ أمثلتها الكلمات وأجزاؤها ذات المعاني الصرفية كالسوابق ، واللّواحق ، وما إلى ذلك من عناصر. ويعرض الصرف كذلك للصيغ اللغوية ، ويصنفها إلى أجناس وأنواع بحسب وظائفها ، كأن يقسمها إلى أجناس الفعل ، والاسم ، والأداة مثلاً ، أو ينظر اليها من حيث التذكير والتأنيث ، ومن حيث الإفراد والتثنية ، والجمع ، إلى غير ذلك من كلّ ما يتّصل بالصيغ بوصفها صيغاً مفردة[1]. ثم يحدّد فيقول :أمّا مادة علم الصرف فهي الوحدات الصرفية Morphèmes وربّما تكون الوحدة الصرفية كلمة ، أو جزءاً من كلمة في بدايتها ،

(١) بشر ، كمال (الدكتور) ، دراسات في علم اللغة — القسم الثاني ، ص : ١١.

أو وسطها ، أو نهايتها ، وقد تكون المغايرة بين الصيغ ، كالمغايرة بين فَعَلَ (المبني للمعلوم) ، وفُعِلَ (المبني للمجهول) ، وقد تتكوّن الوحدة الصرفية من وحدة صوتية Phonème أو أكثر [1].

ويشعر الدكتور طحّان بأنّه ينفرد «باستعمال مصطلح «مميز» ، لأنّه ينطلق من معايير شكليّة لم يخصّها بتسمية معينة لا الأقدمون ولا المحدثون الذين قالوا : يثنى الاسم بزيادة ألف ونون ، أو ياء ونون ، ويجمع الاسم جمعاً مؤنّثاً سالماً بزيادة ألف وتاء ، وأطلقوا اصطلاح «علامة» على حالات الاعراب ، وحاروا في أمر حالات جدول الصرف» [2].

فما الفرق بين «المميز» و «العلامة» وهل لذلك من أثر في توضيح علم الصّرف ، ورسم حدوده؟

قد يكون الدكتور طحّان أول من شقّق الكلام على المميز والعلامة ، لأنّه أول من تكلم على المميز. إذ قد «امترج مفهوم المميز ، كما تتعارف عليه اليوم الدراسات المتطورة ، بمفهوم علامات تعود إلى خليط من القرائن المعجمية ، والصرفية والنحوية. وعلينا أن نحلّ هذا الاشكال وأن نوضح :

١ — أنّ عمليات الإشقاق ، والتشقيق ، ومزيدات الأفعال ، والمصدر ، والمصدر الميمي ، واسم المصدر ، والمرّة ،

---

(١) دراسات في علم اللغة ، ص : ٨٤ — ٨٥.

(٢) طحان ، ريمون (الدكتور) ، فنون التقعيد وعلوم الألسنية ، ص : ٢٢٣.

والنوع ، واسمي الفاعل والمفعول ، والصّفة المشبّهة ، وأفعل التفضيل ، وأوزان المبالغة ، واسمي الزمان والمكان واسم الآلة ، ولا سيما النسبة والتصغير ، هي بالحقيقة عمليات اشتقاقية معجمية ، لا عمليات صرفية تصريفية».

٢ ــــ «أنّ الأفعال وتعديتها هما عاملا نحو ، ولا علاقة لهما بالجدول التصريفي».

٣ ــــ أنّ المنصرف من الأسماء مسألة هي من صميم الحركة الاعرابية ومن صلب النحو».

٤ ــــ «أنّ اختلاط المميز الصرفي التصريفي بشبه المميز يدفعنا إلى التذرع بالمعجم ، لإقصاء الصيغ التي تحاول أن تتسرب إلى الصرف ، والتي تعود بالواقع إلى أوزان المعجم :

حالة :

معلمان ــــ وزيدان ــــ العلم...

قولان ــــ ويرقان ــــ الآفة...

مؤمنون ــــ وبنون ، وخلدون ، ومجنون...

رهين ، وأنين ، وسنين.

صيغة تفعل التي تدل على الفعل المضارع ، وعلى العلم في آن واحد (تغلب وتغلبُ).

٥ ــــ ان المميز يحمل ، أحياناً ، في طياته ، مؤشرات صرفية ونحوية في آن واحد :

جاء المؤمنان — (ان= مثنى في مستوى الصرف،
... ومرفوع في مستوى النحو،
رايت المؤمنين — (ين= مثنى في مستوى الصرف،
... ومنصوب في مستوى النحو[1].

وقد تنبّه النحويون واللغويون لذلك، فقال ابن خالويه، مثلا، في اعراب قوله تعال: ﴿فَمَهِّلِ الكَافِرِيْنَ﴾[2]، إنّ الكافرين مفعول به منصوب، «علامة» النصب الياء التي قبل النون، **وفي الياء ثلاث «علامات»**:

١ — «علامة» النصب،
٢ — «علامة» الجمع،
٣ — «علامة» التذكير[3].

أمّا النون فعوض من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد[4].

وقال في إعراب كلمة «ساهون»، في قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ

---

(١) فنون التقعيد وعلوم الألسنية، ص: ٢١٣ — ٢٢٥، وانظر الألسنية العربية، ص: ١/ ١٢٩.

(٢) سورة الطارق، الآية ٨٦/ ١٧.

(٣) ابن خالويه، **اعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم**، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، (١٣٦٠ هـ/ ١٩٤١ م)، ص: ٥٣.

(٤) المصدر نفسه، ص: ٢٠٧.

لِلْمُصَلِّيْنَ الَّذِيْنَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُوْنَ ﴾[1] : خبر الابتداء ، **«وعلامة» الرفع الواو التي قبل النون ، وفيها ثلاث «علامات» :**

١ — «علامة» الرفع ، وهي علامة من يعقل ،

٢ — «علامة» الجمع ،

٣ — «علامة» التذكير ،

والنون عوض من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد[2] .

أرأيت كيف يجعل في «ياء» الكافرين ، في الآية الأولى ، ثلاث «علامات» فالـ : ي

جمع في مستوى الصرف ،

ومذكر في مستوى الصرف أيضاً ،

ونصب في مستوى النحو.

كما أن الواو في «ساهون» ، في الآية الثانية ، فيها ثلاث «علامات» ، وإن شئت «مميزات» ؛

و........جمع في مستوى الصرف ،

و........ومذكر في مستوى الصرف ،أيضاً ،

و........ ورفع في مستوى النحو

وفيها مستوى رابع ، هو المستوى المعجمي أو الدّلالي ، وهو دلالة الواو على من يعقل.

---

(١) سورة الماعون ١٠٧ / ٥.

(٢) ابن خالويه ، اعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، ص : ٢٠٧.

فاللغويون والنحاة قد وعوا هذه «العلامات» ، ووعوا وظائفها الصرفية والنحوية والدلالية ، بل وعوا ، أيضاً ، دلالاتها السياقية والأسلوبية .. ولكنهّم لم يرتقوا إلى مستوى التجريد الذي تتطلّبه الدراسات اللغوية المعاصرة.

— وظيفة المميِّز

تظهر وظيفة المميز في القضايا الصرفية بشكل واضح ، وعلى الشكل التالي :

١ — تظهر وظيفة المميز على شكل «**رمز جبري**» كما يسميه الدكتور طحّان.

مؤمن ... مؤمنان .. (ان= ٢)
مؤمنون .. (ون= ٣)

فَعَلَ ... فَعَلاَ .. (ا = ٢)
فَعَلُوا .. (و= ٣ أو أكثر)

هنا ..... هناك .. (كـ= متوسط»
هنالك .. (ل ك= بعيد)

كتاب ..... كتابي .. (ي= متكلم مفرد)
كتابكَ .... (كَ= مخاطب مفرد ومخاطبة)

كتابنا.... (نا= متكلم جمع)[١] .

٢ — يلحق المميز عادة الأفعال ، والأسماء العربية على حد سواء[٢] .

٢ — يتم توزيع الاشارات المميزة على شكل تنظيمات ثلاثية[٣] :

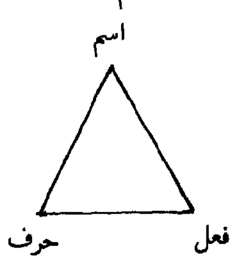
— اسم ، فعل ، حرف ،

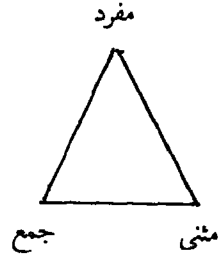
— مفرد ، مثنى ، جمع ،

— قريب ، متوسط ، بعيد ،

— ماضٍ ، مضارع ، أمر ،

— متكلم ، مخاطب ، غائب .



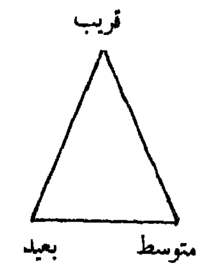


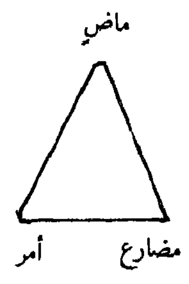
---

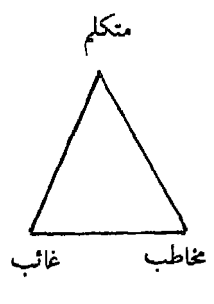
(١) فنون التقعيد وعلوم الألسنية ، ص : ٢٢٥ ، والألسنية العربية ، ص : ١ / ١٣٠ .

(٢) الألسنية العربية ، ص : ١ / ١٣٠ ، وفنون التقعيد وعلوم الألسنية ، ص : ٢٢٥ .

(٣) فنون التقعيد وعلوم الألسنية ، ص : ٢٢٥ والألسنية العربية ، ص : ١ / ١٣٠ .







٤ — يلاحظ أنّ المميز يحمل الدلالات التالية :

أ — **العدد** (المفرد ، مثنى ، جمع) ،

ب — **الجنس** (مذكّر ، مؤنّث) ،

التعريف والتنكير، (ن= ال في معظم الحالات) ،

د — **الحيز المكاني** (قرب ، توسط ، بعد) ،

هـ — **الحيز الزماني** (للماضي ، والحال ، والاستقبال) ،

و — **الهيئة** (المشاركة ، التعدية ، المطاوعة ، الطلب ، المبالغة ، الحدوث ، الثبوت.. الخ)

ز — **الشخص** (المتكلم ، المخاطب ، الغائب) »[1] .

٥ — تظهر بعض الخلافات بين مميزات الأفعال ومميزات الأسماء ، ولكنها تبدو طفيفة إذا قورنت بتلك التي تشترك في هذين النوعين من الكلمة ، فالفرق طفيف بين مميزات الأسماء والأفعال .

---

(١) الألسنية العربية ، ص : ١ / ١٣١ .

وجود التاء الممدودة في الفعل الماضي «أخذت» مثلاً على غرار «بنت وأخت»، فالفرق طفيف بين مميزات الأسماء والأفعال في اللغة العربية، والاسم والفعل يتحليان عادة بمميزات متماثلة[1].

٦ ـــ الألفاظ المميزة Marquées قليلة العدد في اللغات الأجنبية، وكثيرة في اللغة العربية التي تتبع قواعد معينة لصرف الاسم وتصريف الفعل[2].

٧ ـــ الألفاظ العربية تكون غير مميزة (طالب)، ومميزة (طالب+ ة= مؤنّث)[3].

٨ ـــ الألفاظ العربية قد تكون محيّدة، فتقول مثلاً:

فَعَلَا≠ فَعَلَتا، الألف مشتركة لتثنية الذكور والإناث ولكن التاء للتمييز بين الذكور والإناث.

افعَلَا... جرى فيها التحييد، وتصلح للمثنى المذكّر والمؤنّث على السواء[4].

٩ ـــ لا يظهر المميز في الحروف، لأنّها تلازم صيغة

---

(١) فنون التقعيد وعلوم الألسنية، ص: ٢٢٥، والألسنية العربية، ص: ١ / ١٣٠.

(٢) المرجعان أنفسهما.

(٣) المرجعان أنفسهما.

(٤) فنون التقعيد وعلوم الألسنية، ص: ٢٢٦.

واحدة ، فلا تجري عليها أحكام الصرف[1] ، ولا يطعن في ذلك إلّا دخول التاء ، مثلاً ، على بعض الحروف كـ : رُبَّت .

١٠ — **يظهر المميز في الأفعال المتصرّفة التي لها الأصالة في علم التصريف**[2] .

أمّا الأفعال الجامدة ، مثل : «عسى» ، فإنّها لا تصرف ، ولا تمثّل في الميزان الصرفي ، لأنّ الفعل الجامد هو ما أشبه الحرف من حيث أدواءه معنى مجرداً عن الزمان والحدث المعتبرين في الأفعال ، فلزم مثله طريقة واحدة في التعبير ، فهو لا يقبل التحوّل من صورة إلى صورة ، بل يلزم صورة واحدة لا يزايلها ، وذلك مثل : ليس ، عسى ، نعم ، بئس[3] .. لذلك اقترح الدكتور طحّان أن نسميّ **الفعل الجامد : المتصرف تصرفاً ناقصاً** ، لئلا تشترك مفردة (جامدة) في جدولي المعجم والصرف ، وقد جعله قسمين :

أ — ما يلازم صيغة الماضي (عسى ، ليس) ، أو يلازم صيغة الأمر (هب ، تعال) ،

---

(١) ابن جنّي ، المنصف ، ص : ١ / ٧ ، وفنون التقعيد وعلوم الألسنية ، ص : ٢٢٢ .وأبنية الفعل في شافية ابن الحاجب ، ص : ٨٨ .

(٢) فنون التقعيد وعلوم الألسنية ، ص : ٢٢٢ ، والألسنية العربية ، ص : ١/ ١٣٠ .

(٣) الغلاييني ، **جامع الدروس العربية** ، صيدا : المطبعة العصرية (١٣٩١ هـ ١٩٧١ م) ، ص : ١ / ٥٣ .

ب ـــ ومنه ما لا يتصرّف وفق الطريقة المألوفة ، وهو قليل (ما برح ، ما انفك ، ما فتىء) وهي من أخوات كان الناقصة ، ولا يؤخذ منها غير مضارع فقط .و (أوشك) نادر ،وهما من أفعال المقاربة ، ولا يؤخذ منهما غير مضارع فقط .

١١ ـــ يظهر المميز الصرفي في الأسماء المتمكنة في الاسمية فقط ، أما الأسماء الموغلة في البناء فلا تعلّق لعلم الصرف بها ، ولأنّها تشبه الحرف ، فهي في حكم الحروف[١] .

١٢ ـــ كلّ لغة يتحقّق فيها مميز الجنس يتحقّق فيها مميز العدد ، والعكس صحيح ، وكلّ لغة يتوافر في أفعالها مميّزات تدلّ على الشخص (المتكلم المخاطب ، الغائب) ، **يتوافر فيها مميزات العدد والجنس** (بحديه الأدنيين : المذكر والمؤنّث)[٢] .

وتنطبق هذه المباديء الألسنية العامة على اللغة العربية التي

---

(١) ابن جنّي ، المنصف ، ص : ١ / ٨ ، وابن عصفور (الأشبيلي ،علي بن مؤمن) **الممتع في التصريف والخط** ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، سوريا : المكتبة العربية بحلب ، الطبعة الأولى (١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م) ، ص : ١ / ٣٥. وابن مالك ، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** ، تحقيق وتقديم محمد كامل بركات ، مصر : دار الكتاب العربي ، (١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م) ، ص : ٢٩٠ ، وانظر فنون التقعيد وعلوم الألسنية ، ص: ٢٢٢ ، وأبنية الفعل في شافية ابن الحاجب ، ص : ٨٨.

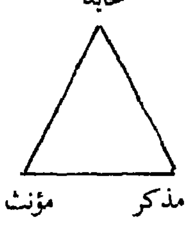
(٢) علوم الألسنية وفنون التقعيد ، ص: ٢٢٦.

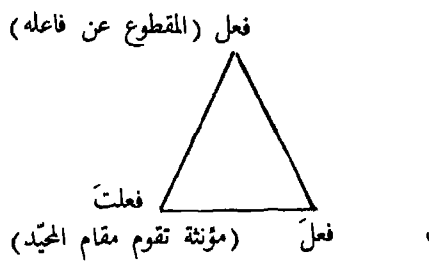
تستعين للدلالة على الجنس والعدد بمميزات يشترك فيها الجدول الصرفي والجدول التصريفي[1].

وهناك مُميِّز ثالث خاص بالعربية، وهو **التنوين**، والتنوين في الأسماء، تضارعه النون التي تلحق أفعال المضارع الخمسة التي تضارع الاسم بثبوت نونها وبحذفها في حالات معينة[2].

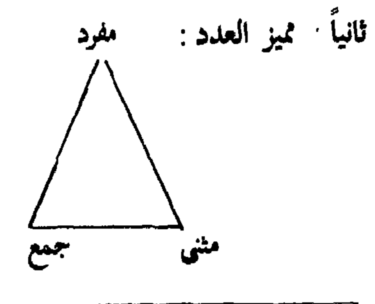
فالمميزات المشتركة، إذاً، في جدولي الصرف والتصريف، هي:

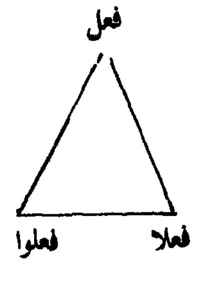
أولاً: مميز الجنس





ثانياً: مميز العدد:



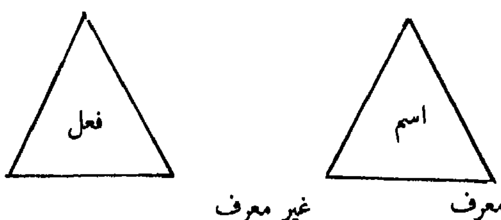


---

(1) علوم الألسنية وفنون التقعيد، ص: ٢٢٧.

(2) المرجع نفسه، ص: ٢٢٧.

ثالثاً: التعريف والتنكير:



ولكن بحثنا، هنا، ينصّب على المميزات الخاصة بتأنيث الإسم.

خاتمة الباب الأول

إنّ دراسة «المصطلح الصرفي» و «المميز» أتاحت لهذا البحث أن يعرض عن تقسيم بعض المحدثين الكلمة إلى اسم ، وفعل ، واسم فعل ، وأداة ، وضمير ، وأداة جرّ ، وظرف ، وأداة عطف... الخ ، وأن يثبت تقسيم القدماء الذين جعلوا الكلمة اسماً ، وفعلاً ، وحرفاً ليس غير.. كما سمحت لنا بمعالجة كلّ قسم من أقسام الكلمة الثلاثة على ضوء جدولي الصّرف والتصّريف.. وأعرضنا عن بقيّة مميزات القدماء كالجرّ ، والنّداء ، والإسناد ، والتصغير ، وأعدنا كلّ مميز منها إلى مستواه في الدّرس اللغويّ.

واستطعنا تحديد مجال الصّرف في دراستنا ، بعدما درسنا «الصّرف أو التصّريف» ، عند القدامى ، وبيّنا أنّهم قد أدخلوا في هذا العلم ما ليس منه ، وأهملوا ما كان يجب أن يدرس فيه... ثم حدّدنا مصطلح «الصّرف» Déclinaison بعدما فصلناه عن مصطلح «التصّريف» Conjugaison ، ثمّ بيّنا أن الدرس الصرفي المتعلق بالاسم وحده دون غيره من بقية أقسام الكلمة يرتكز ، في دراستنا ، على مفهوم «المميز» Marque الذي يلائم اللغة العربية ، ورفضنا استعمال مفهومي المورفيم Morphème والعلامة ، لأنّها لا ينهضان منهجياً بالدرس الصرفي ، ولأنّها يختلط فيهما مفهوم الصرف بمفهوم النحو.

ثم تكلمنا على «المميز» ووظيفته في الجدول الصرفي، لتمييز المثنّى والجمع من المفرد، لأنَّ العربية لم تعرف المثنى، كما فرضه النحاة، وأن العربية، لو تركت تسير سيرتها الطبيعية، في رحلة التطور والإرتقاء، لألغت التثنية تماماً كما فعلت اللهجات العربية الحديثة، وكما فعلت اللغات الأوروبية أيضاً.

وأشرنا إلى مميز التعريف والتنكير، وحصرناه بـ«ألـ» الذي يلحق أول الإسم لنقله من التنكير إلى التعريف، كما أشرنا إلى الـ (ن) التي تلحق آخر الإسم.

ثم تكلّمنا على مميز التأنيث، بشكل عام، على فكرة التأنيث والتذكير، وسنبيّن أنّ العربيّ لم ينظر إلى الأنثى على أنّها «الأدنى / الأقل قيمة»، كما سنرفض فكرة ربط التأنيث بالخرافة والسحر، ونرى أنّ التأنيث، عند العرب، قد يكون مساوياً للّين والإخصاب... فكأنّ التأنيث هو الإخصابُ.. أو الحياةُ واستمرارُها، وفي ذلك لفتةٌ إلى مكانة المرأة المميَّزة، عند العرب، ورفعٌ لمستواها... خلافاً لكلّ الفرضيات المخالفة.. وما جنوح الفكر العربيّ إلى تسمية الآلهة.. والقبائل في الجاهلية، بأسماء مؤنّثة، إلّا دليل على ما ذهبنا اليه..

وقد شكلّ هذا الباب مقدمة منهجية لدراسة مميزات التأنيث التي ستعالج في الباب الثاني.

الباب الثاني

مميزات التأنيث

- تمهيد................
- المذكر والمؤنث
- تاء التأنيث............

أ ـ التاء المربوطة......

ب ـ التاء المفتوحة....ـ الألف والتاء....

- الألف المقصورة..... ....
- الألف الممدوة..........
- الكسرة............
- الياء..............
- النون.............
- خاتمة الباب الثاني.......

تمهيد

الكلام على «مميز» الجنس، أو «مميز» التأنيث في اللغة العربية، بعد الكلام على «المميز»، بشكل عام، وعلى وظيفته في الاسم والفعل، وعلى وظيفته في تمييز الاسم المعرّف من المنكّر، والمثنى والمجموع من المفرد، والمؤنّث من المذكّر، يقودنا إلى الكلام على ثمانية مميزات صرفية لحقت بالاسم المذكّر، الذي يعتبره النحاة الأصل، لتعطيه معنى إضافياً، هو معنى التأنيث. وهذه المميزات، هي: التاء المربوطة، والتاء المفتوحة، والألف والتاء، والألف المقصورة، والألف الممدودة، والكسرة، والياء، والنون...

ولا يخفى أنّ دراسة هذه المميزات تفرض على الباحث التفريق بين اللغة المنطوقة، أي اللغة كأصوات، وبين اللغة «المكتوبة»... ومن ثمّ التفريق بين اللهجات العربية، ودراسة سير كلّ لهجة في طريق التقدّم والتطوّر.. ودور اللغة الموحّدة في الأخذ من هذه اللهجة أو تلك، وفي طمس بعض اللهجات أيضاً... وإمَاتَتِهَا.. كما يجب أن لا يغفل الباحث عن «تداخل اللغات العربية» و «اندماجها» في لغة واحدة، واضطرار النحاة إلى التنظير للغة موحدة.. مما جعلهم يقعون، أحياناً، في

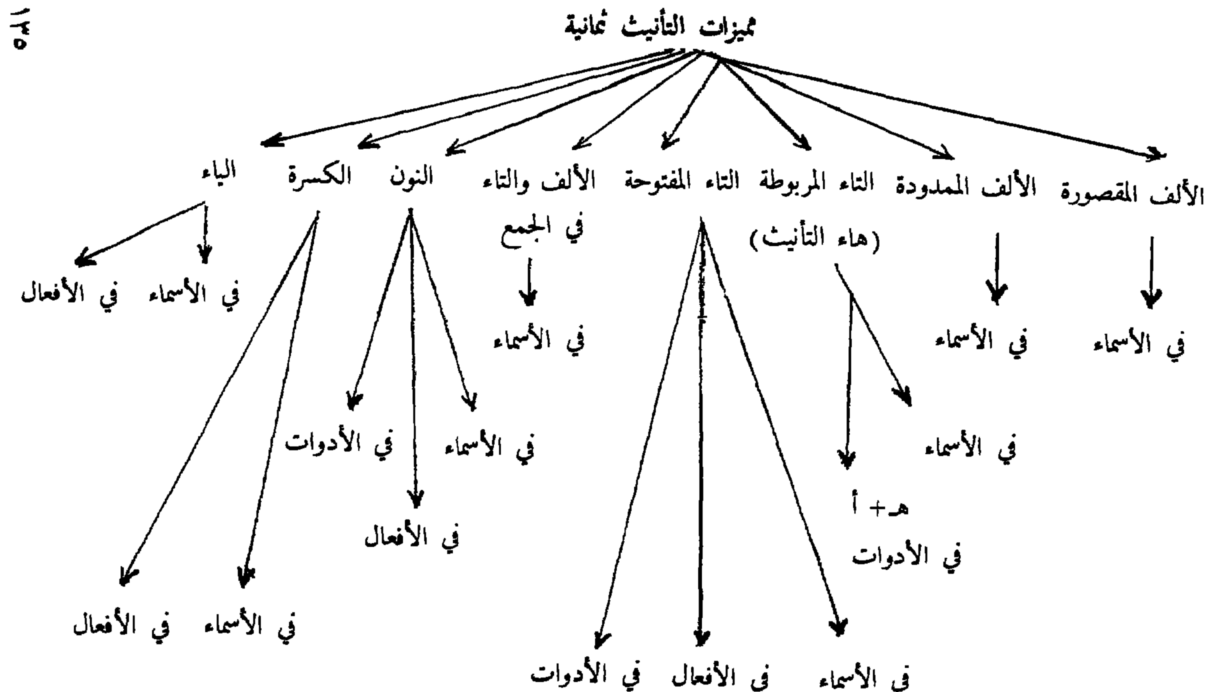
التناقض، فبينما يجزم أحدهم بتذكير كلمة، نرى ثانياً يجزم بتأنيثها، ويأتي ثالث ليجوّز الأمرين.. ويأتي، أحياناً، رابع ليفرّق بين اللهجات وينسب التذكير إلى قبيلة، والتأنيث إلى قبيلة ثانية..

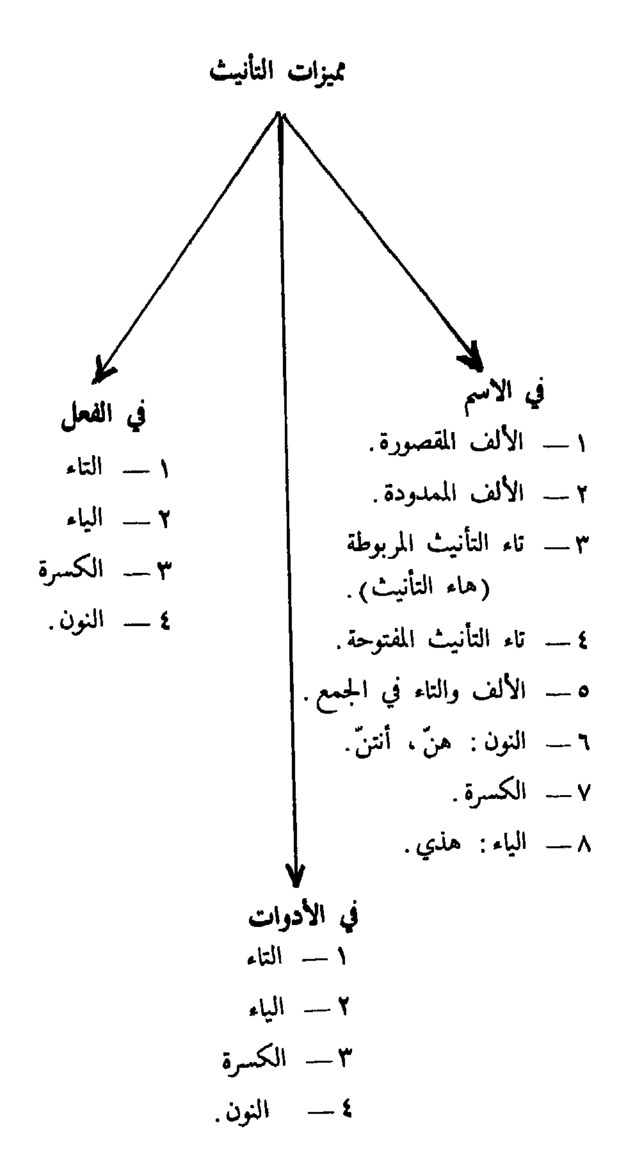
إنّ النظر في مشجّر مميزات التأنيث على ضوء علم «الأصوات» يوضح أن القضية ليست قضية تاء مربوطة أو مفتوحة.. أو هاء.. أو قلب التاء هاء أو العكس... وليست ألف ممدودة أو مقصورة.. وليست قضية ياء.. أو كسرة.. أو نون.. إنّما القضية قضية «أصوات» تتداخل وتتحوّل وتتطوّر.. وتؤدي إلى ما يعرف باللهجات.

وقضية جنوح اللغة العربية إلى إلحاق مميز التأنيث بالكلمات المذكّرة لتأنيثها، تكاد تنحصر بمميز التأنيث «التاء»، لأن هذا المميز هو الأكثر انتشاراً، وهو المميز القياسيّ الوحيد، الذي اقتحم، رغم «حصون» النحاة، كلمات، قال النحاة إنّ المميز لا يلحق بها.

أما بقيّة المميزات فتكاد تكون مسموعة، تحفظ، ولا يقاس عليها، وذلك في كلمات وصيغ احتفظت بها الكتب والمعجمات.

وقد يكون تطوّر اللهجات العربية الحديثة، واعتمادها مميز التأنيث «التاء» لتأنيث المذكر دليلاً على ما ذهبنا اليه.


مميزات التأنيث ثمانية
الألف المقصورة
في الأسماء
الألف الممدودة
في الأسماء
التاء المربوطة
(هاء التأنيث)
في الأسماء
هـ + أ
في الأدوات
التاء المفتوحة
في الأسماء
في الأفعال
في الأدوات
الألف والتاء
في الجمع
في الأسماء
النون
في الأسماء
في الأفعال
في الأدوات
الكسرة
في الأسماء
في الأفعال
الياء
في الأسماء
في الأفعال


مميزات التأنيث
في الاسم
١ — الألف المقصورة.
٢ — الألف الممدودة.
٣ — تاء التأنيث المربوطة (هاء التأنيث).
٤ — تاء التأنيث المفتوحة.
٥ — الألف والتاء في الجمع.
٦ — النون : هنّ ، أنتنّ.
٧ — الكسرة.
٨ — الياء : هذي.
في الفعل
١ — التاء
٢ — الياء
٣ — الكسرة
٤ — النون.
في الأدوات
١ — التاء
٢ — الياء
٣ — الكسرة
٤ — النون.

المذكّر والمؤنّث

الذكر خلاف الأنثى ، والأنثى خلاف الذكر من كلّ شيء والتأنيث خلاف التذكير، والجمع ذُكُورٌ وذُكُورَةٌ، وذِكَارٌ، وذِكَارَةٌ ، وذُكْرانٌ وذِكَرَةٌ[1] ، ولا يجوز جمعه بالواو والنون، فإنّ ذلك مختصّ بالعلم العاقل، والوصف الذي يجمع مؤنّثه بالألف والتاء، وما شذّ من ذلك فسموع لا يقاس عليه[2] .

وقد ورد اللفظان في القرآن الكريم بهذا المعنى، قال تعالى : ﴿ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّي إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ ، وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَى ﴾[3] ، والله ﴿ يَهَبُ لِمَن يَشَاء إِنَاثاً وَيَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذُّكُورَ ﴾[4] .

وفي التوراة قيل : «فخلق اللهُ الانسان على صورتِهِ. على صورةِ اللهِ خَلَقَهُ. ذكراً وأنثى خلقهم»[5] .

أمّا الأنثى فتجمع على إنَاث ،وَأُنُث : جمع إناث . ويقال للموات الذي هو خلاف الحيوان : الإناث . ويقال للرجل :

---

(١) لسان العرب المحيط ، مادة «ذكر» و «أنث» ص : ٢ / ١١٢ و ٤ / ٣٠٩.

(٢) الفيومي (احمد بن محمد بن علي المقري) ، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي** ، بيروت : دار الكتب العلمية ، مادة (أنث).

(٣) - آل عمران ٣ / ٣٦.

(٤) الشوري ٤٢ / ٤٩.

(٥) سفر التكوين ، الاصحاح الأول ٢٨.

أَنِثَ تأنيثاً ، أي لِنْتَ له ولم تتشدّد. وبعضهم يقول تأنّث في أمره وتخنّث. وأرض مِئنات وأنيثة: سهلة منبتة، خليقة بالنبات، ليست بغليظة. وبلد أنيث: لين، سهل. **وزعم ابن الأعرابي أنّ المرأة إنّما سميت أنثى من البلد الأنيث. قال لأن المرأة ألين من الرجل، وسميت أنثى للينها**. قال ابن سيدة: فأصل هذا الباب على قوله، إنّما هو الأنيث الذي هو اللين. والمؤنّث كالأنيث. وسيف أنيث: غير قاطع [1].

والذّكَر، في اللغة، يعني القوّة والشجاعة والأنفة والاباء، إذ الذّكر من الحديد: أيبسه وأشدّه وأجوده، وهو خلاف الأنيث، وبذلك يسمى السيف مذكراً [2].

والذكر من الإنسان والحيوان: ما كان له فرج الذكر، نحو: الرجل» و «الجمل» فهو المذكر الحقيقي.

وأمّا المذكّر المجازي أو غير حقيقي، فما لم يكن له فرج الذكر، نحو «الجدار» و «العمل».

والمؤنّث من الإنسان والحيوان: ما كان له فرج الأنثى، نحو: «المرأة»، و «الناقة».

---

(١) لسان العرب، مادة «أنث»، ص: ٢ / ١١٢ وما بعدها.

(٢) ابن الأنباري (أبو البركات)، **البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنّث**، مصر: مطبعة دار الكتب المصرية (١٩٧٠ م)، تحقيق وتقديم الدكتور رمضان عبد التواب، ص: ٦٣.

وأما المؤنّث المجازي، أو غير الحقيقي، فما لم يكن له فرج لأنثى، نحو «القدر» و «النار»[1].

ويبدو من هذا التعريف اللغوي، الذي يجعل الذّكر أقوى ن الأنثى ومقابلاً لها، أنّ العربيّ شأنه في ذلك شأن الساميّ، ند لفت الجنس Genre نظره، فقسم العالم الحيواني — وغير لحيواني — منذ البداية إلى ذكر وأُنثى، بل إنّه جعل الذّكر ساساً للجنس البشري كما يفهم من قصة آدم التي وردت في التوراة، إذ بعدما خلق الله آدام ووضعه في جنة عدن، «قالَ الرَّبُّ الإِلَهُ لَيْسَ جَيِّداً أَنْ يَكُوْنَ آدَمُ وَحْدَهُ. فَأَصْنَعَ لَهُ مُعِيْناً نَظِيْرَهُ»[2] ... «فَأَوْقَعَ الرَّبُّ الإِلَهُ سُبَاتاً على آدَمَ فَنَامَ. فَأَخَذَ وَاحِدَةً مِنْ أَضْلَاعِهِ وَمَلَأَ مَكَانَهَا لَحْماً. وَبَنَى الرَّبُّ الإِلَهُ الضِّلْعَ الَّتِي أَخَذَهَا مِنْ آدَمَ امْرَأَةً وَأَحْضَرَهَا إِلى آدَمَ. فَقَالَ آدَمُ هَذِهِ الآنَ عَظْمٌ مِنْ عِظَامِي، وَلَحْمٌ مِنْ لَحْمِي. هَذِهِ تُدْعَى امْرَأَةً لِأَنَّهَا مِنْ أمرءٍ أُخِذَتْ»[3].

من هذا الفهم جعل النحويون العرب التذكير أصل الأشياء

---

(١) البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، ص: ٦٣.

(٢) سفر التكوين، الاصحاح الثاني، ١٩.

(٣) سفر التكوين، الاصحاح الثاني، ٢٢ — ٢٤.

كلّها، لأنّ كلّ مؤنّث شيء، والشيء يذكّر، فالتّذكير أوّل، وهو أشدّ تمكّنا، لأنّ الأوّل أشدّ تمكّنا عندهم. والشيء يختصّ بالتأنيث فيخرج من التذكير[1]، ولذلك استمرّ المذكّر بغير «علامة» للتذكير. بل ليست للتذكير «علامة»، لأنّه الأول، وألحقوا في أكثر المؤنّث من الأسماء والصفات إحدى «علامات» التأنيث[2].

ويخدم هذا الافتراض افتراض آخر يقول إنّ «علامات» التأنيث أو مميزاتها جاءت متأخرة في تاريخ اللغة، إذ الأصل أن يوضع لكلّ مؤنّث لفظ غير لفظ المذكّر، كما قالوا «عير» «وأتان»، و «جدي» و «عَنَاق» و «حَمَل» و «رخيل» و «حصان» و «حِجْر»، إلى غير ذلك.. ثم خافوا أن يكثر عليهم الألفاظ، ويطول عليهم الأمر، فاختصروا ذلك بأن أتوا بـ «علامة»، فرّقوا بها بين المذكّر والمؤنّث، تارة في الصفة كـ «ضارب وضاربة»، وتارة في الاسم كـ: «امرء وامرأة»، ومرء ومرأة، في الحقيقيّ، ثم إنّهم تجاوزوا ذلك إلى أن جمعوا في الفرق

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مصر: الهيئة العامة للتأليف والنشر (١٣٩١ هـ ١٩٧١ م)، ص: ٣/ ٢٤١ و٣/ ٢٤٤.

(2) الأنباري، أبو بكر بن القاسم (سنة ٣٢٨ هـ)، **المذكّر والمؤنّث**، تحقيق الدكتور طارق الجنابي. بغداد: مطبعة العاني، الطبعة الأولى. (١٩٧٨ م)، ص: ٤٨.

بين اللفظ و «العلامة» ، للتوكيد ، وحرصاً على البيان ، فقالوا : كبش ونعجة ، وجمل وناقة ، وبلد ومدينة[1] .

وهذه النظرة العربية شبيهة بنظرة العبريين في التفريق بين المذكّر والمؤنّث ، إذ ان اللغة في بدايتها لم تكن تفرّق بينهما «بعلامة» ، بل وضعت لكل منهما لفظاً خاصاً به ، مثل : אָב (أب) ، אֵם (أم) ، בֵּן (ابن) בַּת (ابنة) ، חֲמוֹר (حمار) אָתוֹן (أتان) ، עֶבֶד (عبد) ، אָמָה (أمة) ، חָתָן (عريس) ، כַּלָּה (عروس) ، אַרְיֵה (أسد) לְבִיאָה (لبوة)[2] .

وتتّفق ، أيضاً ، مع النظرة السريانية التي جعلت gadyā «جدي» في مقابل ézzā «عنز» . وهما في الآشورية gadû «جدي» و enzu «عنز»[3] .

---

(1) ابن النحاس (بهاء الدين ، الشيخ) ، **التعليقة على المقرب** ، بالاقتباس عن **الأشباه والنظائر في النحو** للشيخ جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، حيدر آباد : مطبعة دائرة المعارف العثمانية (١٣٥٩ هـ) ، المطبعة الثانية ، ص : ١ / ٣١ .

(2) كمال (ربحي) ، **دروس اللغة العبرية** ، بيروت : دار العلم للملايين (١٩٦٣ م) ، ص : ٩٦ .

(3) عبد التواب (رمضان ، الدكتور) ، **ظاهرة التذكير والتأنيث في اللغة العربية** ، أنظر تقديمه لكتاب أبي البركات الأنباري ، **البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنّث** ، مصر : مطبعة دار الكتب (١٩٧٠ م) ، ص : ٣٧ .

يستنتج من كلّ ما تقدّم أنّ اللغة العربية لم تكن تميّز في بدايتها بين المذكّر والمؤنّث، بل أطلقت لفظة معيّنة على نوع الحيوان سوّاء أكان ذكراً أم أنثى مثل: إنسان للذكر والأنثى، ثم قالوا: رجل وامرأة، ثم قالوا: رجل ورجلة، كما قالوا: امرأ وامرأة.. ثم إنسان وإنسانة، وكقولهم أسد للمذكر والمؤنّث، ثم: أسد ولبوة، أسد وأسدة، ولبوء ولبوءة.

ويلاحظ أنّ مرحلة التطوّر هذه لم تخل من الفوضى والارتباك. وقد عزا اللغويون والنحاة هذه الفوض إلى الاختلاف القبلّي حيناً، وإلى حسّ العربيّ تارة أخرى، وقد يكون ذلك صحيحاً. ولكننا نقف مذهولين أمام اختلافاتهم المربكة.. إذ قد يجزم أحدهم بتذكير كلمة، ويجزم الآخربتأنيثها،ويجوّز ثالث فيها الأمرين.. وأرجعوا ذلك إلى القبائل العربيّة التي يجوز الاستشهاد بما نقل عنها، وكلها حجّة.. وإن كان بعض الكلام مناقضاً لبعض.. كما سنبيّن بعد ذلك.. كلّ ذلك يدلّ على حالة الارتباك والفوضى التي أوقعنا فيها اللغويون والنحاة الذين لم يستطيعوا التقعيد بشكل علميّ وحاسم لظاهرة التذكير والتأنيث لأنّهم فرحوا بالنقول الكثيرة وخلطوا بينها.. وابتعدوا، نتيجة ذلك، عن منهج اللغة التطوريّ.

فإذا كان ما رأيت في عالم الحيوان الذي يقسم إلى مذكّر ومؤنّث حقيقة، فما قولك فيما ليس بذكر أو أنثى؟

لم يعطِ القدماء جواباً شافياً في هذه المسألة ، قال ابنُ رشد «التذكير والتأنيث في المعاني إنّما يوجد في الحيوان ، ثم قد يتجوز في ذلك في بعض الألسنة ، فيعبّر عن بعض الموجودات بالألفاظ التي أشكالها أشكال مؤنّثة ، وعن بعضها بالتي أشكالها أشكال مذكّرة. وفي بعض الألسنة ليس يلفى فيه للمذكر والمؤنّث شكل خاص ، كمثل ما حكي أنه يوجد في لسان الفرس ، وهذا يوجد في الأسماء والحروف. وقد يوجد في بعض الألسنة أسماء هي وسط بين المذكّر والمؤنّث ، على ما حكي أنّه يوجد كذلك في اليونانية»[1] . إنّ في اللغات الهندية الأوروبية جنساً ثالثاً غير الذكّر والأنثى ، ويسمى المبهم أو المحايد Neutre ، كالجمادات ، والمعاني ، بل إنّ بعض اللغات تميز بين جنس حيّ وجنس غير حيّ ، كلغة الألجونكين Algonquin [3] ، ومثلها مجموعة لغات «البانتو» في جنوب أفريقيا ، ففي هذه اللغات يراعي المتكلم في صيغ الأسماء التفرقة بين الحيّ والجماد ، كما نرى أنّ لغة التوش Tush ، إحدى لغات القوفاز ، تتخذ أنواعاً من اللواحق يتصلُ بعضها بالأسماء حين التأنيث الحقيقيّ ، وأخرى حين التذكير

---

(١) ابن رشيد ، **تلخيص الخطابة** ، تحقيق الدكتور محمد سليم سالم ، القاهرة (١٩٦٧ م) ، ص : ٥٦٩ / ٥ .

(٢) ج. فندريس **اللغة** ، **ص** : ١٣١ .

الحقيقيّ ، وثالثة تتصل بغير العاقل حياً كان أو جماداً[1] .

وقد سلكت اللغات الحاميّة مسلكاً غريباً بهذا الصدد إذ قسمت الأسماء إلى طائفتين : الأولى تتضمّن أسماء الأشخاص وما يدلّ على أشياء ضخمة ذات أثر واضح ، وأخيراً تلك التي رأوها تعبّر عن المذكّر. أما الطائفة الأخرى فتشمل أسماء الأشياء الصغيرة القليلة الأهمية ومعها تلك التي تعبّر عن المؤنّث[2] .

ويقول بروكلمان إنّه ليس في اللغات البدائية نوعان فحسب من الجنس ، كما في اللغات السامية ، ولا ثلاثة أنواع كما في اللغات الهند أوروبية ، بل فيها غالباً أنواع كثيرة ، يفترق بعضها عن بعض نحوياً ، وتتوزّع فيها كلّ أشياء العالم المحسوس ، ويرجع هذا التوزيع في الأساس ، إلى تأملات لاهوتية ، أو بتعبير أحسن تأملات خرافية ، وعلى قدر ما يبدو للرجل البدائي أنّ العالم كلّه من الأحياء[3] .

وقد حاول بعض المستشرقين أن يتلمّس النوع المحايد في الفصيلة السامية ، وحدّثونا أنّه من الممكن أن نلحظ بقاياه وآثاره في «ما» الموصلة ، غير أنّ آخرين منهم قد وصفوها على أنّها في الأصل الساميّ مؤنّث «من»[4] .

---

(1) أنيس (ابراهيم ، الدكتور) ، **من أسرار اللغة** ، مصر : مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الثالثة (١٩٦٦ م) ، ص : ١٤٤ .

(2) المرجع نفسه ، ص : ١٤٤ .

(3) بروكلمان (كارل) **فقه اللغات السامية** ، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب ، مطبوعات جامعة الرياض (١٣٩٧ هـ — ١٩٧٧ م) ، ص : ٩٥ .

(4) من أسرار اللغة ، ص : ١٤٥ .

وقد قال رايت W. Wright وغيره من المستشرقين بأنّ الخيال السامي الخصيب قد أخضع ، في نهاية الأمر ، جميع الكلمات إلى أحد أمرين : إمّا التذكير وإمّا التأنيث ، وأنه شخّص الأشياء وجعل منها أناساً ، ثم تصوّر في بعض تأنيثاً وفي البعض الآخر تذكيراً[(1)] ، وكذلك فعل Wensinck فقال بأنّ ما يسمّى «بعلامات التأنيث» كالتاء ، والألف المقصورة ، والممدودة ، ليست في الحقيقة إلا «علامات» للمبالغة تفيد الكثرة ، ولذا نراها في كلمات مذكّرة من مثل علّامة وفهّامة ، كما نراها في بعض الجموع مثل قتلى وجرحى ، إلى آخر ما جاء في بحثه. فهو يرى تلك «العلامات» ترتبط بفكرة الجمعية أكثر من ارتباطها بفكرة التأنيث... ويرى أنّ اللغات السامية حين خلعت على بعض الأسماء فكرة التأنيث قد تأثرت في هذا بعوامل دينية ، وبأخرى مرجعها التقاليد والمعتقدات العامّة التي جعلت الساميين ، في قديم الزمان ، يرون في المرأة غموضاً وسحراً ، وينسبون لها من القوى الخارقة ما لم يخطر ببال من جاءوا بعدهم ، ثم ضمّوا إلى المرأة كلّ ظواهر الطبيعة التي خفي عليهم تفسيرها ودقّ على أذهانهم فهمها ، بجامع الغموض والسحر. وأدّت تلك المعتقدات الخرافية إلى اعتبار بعض الأسماء مؤنّثة ، لأنّها تعبر عن ظواهر غامضة ليس من السهّل عليهم تفسيرها ، وأشبهت لهذا في أذهانهم ما أحاطوا به المرأة من سحر وخرافة ، ومن تلك الكلمات كلّ ما عبّر عن

(1) **Lectures of the comparative grammar of the Semitic languages,** Cambridge (1890), pp. 131.

الأرض وأجزائها كالطريق، والبئر، ثم الجهات الأربع، ومعظم مظاهر الطبيعة من ريح، وسحاب ومطر، وأخيراً تلك الأسماء التي تدلّ على الممالك والمدن، وأجزاء الجسم، والأسلحة، والحجارة، وبعض الحيوان[1].

والواقع أنّ هذا التفسير الاستشراقيّ الذي يتحدّث عن تأملات لاهوتية أو خرافية، وعن فكر بدائي يجسّد كلّ شيء، يتطابق مع تفسير الغربيين لظاهرة التذكير والتأنيث، في اللغات الغربيّة، لأنّ الجنس فيها، كما يقول فندريس، ليس إلّا طبقة على طريقة «البنطو» الإفريقية التي يسيطر عليها وجود الطبقات التي تمتاز كلّ منها بلاصقة خاصّة، وعليها توزع جميع الكلمات الموجودة في اللغة.. «فالجنس في اللغات الأوروبية محاولة قام بها العقل لتصنيف المعاني المتنوّعة التي يعبّر عنها بواسطة الأسماء. وأغلب الظّن أنّ هذا التصنيف يقوم على التصوّر في أذهان أسلافنا الغابرين عن العالم، وقد ساعدت عليه بواعث غيبية ودينية. وقد احتفظ بهذا التقليد حتى بعد أن عجز من يستعملونه عن فهم علّته[2].

ويرجع الأب فليش ظاهرة التذكير والتأنيث، في العربية، إلى فكرة «الطبقات» و «الأقل قيمة» «الأدنى» بقوله: «إنّ

(١) A. J. Wensinck, Some Aspects of gender in the Semetic languages
بالاقتباس عن أسرار اللغة، ص: ١٤٨.

(٢) فندريس، اللغة، ص: ١٣٢ — ١٣٣.

لواحق التأنيث (التاء المربوطة. الألف الممدودة، والألف المقصورة، والكسرة الطويلة) تجرّنا إلى تصوّر حالة من حالات اللغة ضاربة في القدم، حيث كانت هذه اللواحق تصدق على طبقات، ويبدو أنّها التقت في طبقة يمكن تمييزها: طبقة الأقل قيمة أو الأدنى، وهي التي يمكن أن تفسّر فصائل الكلمات المختلفة التي قد تضمها: كالتصغير، والتحقير، واسم الجماعة، وكلمات المعاني المجردة».

«وتبعاً لهذا التخمين (الأقل قيمة — الأدنى) تلقت هذه الفصائل لواحقها (موزعة دون شكّ تبعاً لدرجات وألوان لم يعد في وسعنا أن نبلغها) وربّما حدث بعد ذلك أن بقيت هذه الفصائل من الكلمات بلواحقها، ثم تحوّلت عن معناها الأول إلى تنظيم من التأنيث النحويّ»[1].

ويدعم الأب فليش تخمينه هذا، بواقع آخر، وهو عدم إضافة اللغة العربية الأسماء المحايدة إلى جانب المذكر والمؤنّث.

وعليه فإنّ هذا المؤنّث النحويّ (مفرداً أو جمعاً) هو الذي كان — في بعض الحالات وسيلة للتعبير عن المحايد، من مثل: الصّالحات، السّيئات، من لغة القرآن. وكثيراً ما تستخدم اللغة الحديثة ذاتها — تقليداً لطريقة قديمة — جمعاً مؤنّثاً بالألف

---

(١) فلش (هنري)، العربية الفصحى — نحو بناء لغوي جديد، ، تعريب وتحقيق الدكتور عبد الصبور شاهين، بيروت: دار المشرق، الطبعة الثانية، ص: ٧٠.

والتاء، كما تعين بعامة طائفة من الأشياء، فتقول: المشروبات، والمنسوجات.

ولعلّ من اليسير أن تكون للمحايد أصوله في طبقة (الأقل قيمة)[٣].

واعتقد أنّ العودة إلى المعنى اللغويّ لكلمتي تذكير وتأنيث مفيدة في فهم قضية الجنس في اللغة العربية.

فالتذكير، في اللغة، كما سبق وبيّنّا، يفيد القوة والشجاعة والأنفة والاباء، بينما يفيد التأنيث السهولة، واللين، والإنبات.. إذ ان أصل الباب كلّه إنّما هو الأنيث، أي اللّين.

بمثل هذا الفهم اللغويّ نستطيع أن نقول إنّ العربي أطلق الألفاظ المذكّرة على كلّ ذي قوّة وشجاعة وإقدام.. **بينما أطلق على الأنثى ما يعتقده سهلاً، وليناً، وخصباً، لأنّ الأنثى إذا لم تكن كذلك فكيف يتسنّى لها أن تخصب وتنبت؟؟**

فتأنيث العربي لبعض الألفاظ، حسب هذا الفهم، بعيد كلّ البعد عن القوى الغيبية، والسّحر، والغموض، والخرافة، والدونية المتمثلة بالطبقة الأقل قيمة — الأدنى.. بل هو وضع للأمور في نصابها.. وإلّا فكيف توصّل إلى تشبيه الأرض المنبتة بالمرأة.. فسمّاها «الأنيث» إذا لم تكن منهجية الإخصاب

(١) فليش، هنري، العربية الفصحي، ص: ٧٠.

والإنبات والتطوّر هي التي حكمت تفكيره منذ القدم؟ **ألا نستطيع ربط هذه «اللواحق»** (التاء المربوطة ، الألف الممدودة ، والألف المقصورة ، والكسرة الطويلة) **بالزيادات التي كانت المرأة تحققها في المجتمع عن طريق الاخصاب والتكاثر؟ ألا تشبه هذه اللواحق أولاد المرأة يلحقون بها أينما ذهبت وكيفما اتجهت؟**. ألم تحكم المرأة المجتمع في فترة الأمومة زمناً طويلاً جداً لأنّها كانت تتحكم بـ «اللواحق» والأصول معاً؟

أليس من المعقول أنّ إضافة التاء أو «لواحق» التأنيث إلى الألفاظ الخاصة بالإناث نوع من تعظيمهنّ وتبجيلهنّ، والخوف منهنّ؟ والتوق اليهنّ؟

وهل نستطيع أن نعتبر تأنيث العربي لأسماء آلهته ، قبل الاسلام ، مثل: ﴿ اللّات ، والعُزَّى ، وَمَنَاة الثّالثة الأُخرَى ﴾[1] حطّاً من قيمتها ، ووضعها في الطبقة الأقل قيمة؟ أم أنه أنثّها لعظمتها ، ولاعتقاده أنّها قادرة على كلّ شي بما فيه الإخصاب والإنبات؟.

وهل نستطيع أن نعتبر تأنيث العربي لأسماء القبائل العربية حطّاً من قيمتها أم أنّه أنثّها لعظمتها ولإيمانه بقدرتها؟

---

(١) سورة النجم ٥٣ / ١٩. «أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ ، والعُزَّى ، وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَىٰ ، أَلَكُمُ الذَّكَرُ ولهُ الأُنثَى؟ ، تِلكَ إذاً قِسْمَةٌ ضِيزَى».

أهمية معرفة المذكّر والمؤنّث :

جعل العرب لمعرفة المذكّر والمؤنّث أهمية قد تفوق أهمية معرفة الإعراب ، لأنّ أوّل الفصاحة معرفة التأنيث والتذكير في الأسماء ، والأفعال ، والنعت ، قياساً وحكاية. ومعرفة التأنيث والتذكير ألزم من معرفة الإعراب وكلتاهما لازمة ، غير أنّ العرب أجمعت على ترك كثير من الاعراب في مثل بنات الياء ، والواو ، في الأسماء ، والأفعال المضارعة للأسماء ، وأما تأنيث المذكّر وتذكير المؤنّث فمن العجمة عند من يعرب ، ومن لا يعرب[1] .. بل إنّ من تمام معرفة النحو والإعراب معرفة المذكّر والمؤنّث ، لأنّ من ذكّر مؤنّثاً أو أنّث مذكّراً كان العيب لازماً له كلزومه من نصب مرفوعاً أو خفض منصوباً أو نصب مخفوضاً[2] . لأنّ الخطأ في التمييز بين المذكّر والمؤنّث قبيح جداً[3] .

وأهمية تمييز المذكّر والمؤنّث ليست حكراً على العرب. فالفرنسيون ، مثلاً ، يشاركون العرب في ذلك. يقول فندر يس «وليس عناك من غلطة تصدم السامع من فم أحد الأجانب أكثر

---

(١) السجستاني (أبو حاتم) (ت ٢٥٥ هـ) ، المذكّر والمؤنّث ، بالاقتباس عن دراسة الدكتور طارق عبد عون الجنابي التي قدم بها لكتاب المذكّر والمؤنّث لأبي بكر بن القاسم الأنباري ، بغداد : مطبعة العاني ، الطبعة الأولى (١٩٧٨ م) ، ص : ٤٨.

(٢) المذكّر والمؤنّث لأبي بكر القاسم الأنباري ، ص : ٨٧ .

(٣) ابن فارس ، المذكّر والمؤنّث ، تحقيق وتقديم وتعليق الدكتور رمضان عبد التواب ، القاهرة : الطبعة الأولى (١٩٦٩ م) ، ص : ٤٦ .

من الخلط في الجنس «فإذا ما تجاوز تكرارها تعذّر فهم الكلام»[1] . إذ بالجنس وحده نستطيع أن نميّز في الفرنسية » ، Le poids «الوزن» من Lapoix «القار»، و Le père «الأب» La paire «الزوج» التي لا تختلف عن قرينتها إلّا بالرسم ، ومن باب أولى Le livre «الكتاب» و la livre الروبل أو الجنيه أو الليرة ، أو Le poêle «بساط الرحمة»و la poêle «الموقد أو المقلاة» التي يرسم كلّ زوج منها بصورة واحدة. وكذلك في الالمانية Die kiefer «البلوط» و Der keifer «الفلك»[2] .

ففصيلة الجنس ، كما توجد في الهندية الأوروبية والساميّة منذ أقدم عهدهما ، تفرض نفسها بدرجة من الصرامة تجعل العقل لا يكاد يستحضر اسماً حتى يبدو الاسم أمامه مزوداً دائماً بنوع يميّزه بجلاء ، بل كثيراً ما يكون النّوع هو المميز الوحيد الذي يملكه هذا الإسم[3] .

لكن هل تسلك اللغات كلّها سبيلاً واحداً في التفريق بين المذكّر والمؤنّث؟

---

(١) فندريس ، اللغة ، ص : ١٢٧ .

(٢) المرجع نفسه ، ص : ١٢٧ .

(٣) L. Adam, **Le Genre dans les diverses languages,** Paris 1883, pp. 43.

وهل هناك تطابق دائم في اللغات بين المذكّر الحقيقي وبين المذكّر اللغويّ أو بين المؤنّث الحقيقيّ والمؤنّث اللغويّ؟.

وهل حافظ الجنس اللغويّ على مفرداته فبقيت الكلمة المذكّرة مذكّرة والمؤنّثة مؤنّثة؟

إنّ دراسة الجنس، في اللغة العربية، تظهر بما لا يقبل الجدل أنّ الجنس قد تغيّر خلال العصور التي قطعتها اللغة. فانتقلت كلمات عدّة من الدلالة على المذكّر إلى الدلالة على المؤنّث، أو من الدلالة على المؤنّث إلى الدلالة على المذكّر، أو من الدلالة على أحد الجنسين إلى الدلالة على الجنسين مجتمعين، الذكر والأنثى... وإلّا فكيف نفسّر أنّ كلمات مثل: إنسان، عقرب، ضبع، جيأل، أفعى، عقاب، برذون، بعير، أسد، أرنب، خرنق، سنور، ضيون، هرّ، قطّ، فرس، ثعلب، ذئب، قنفذ.. أطلقت على المذكّر والمؤنّث في مرحلة تاريخية موغلة في القدم حيث يعتقد أن اللغة لم تكن تميز بين الذكر والأنثى.. ثم اندفعت اللغة، فيما بعد، بعدما كسرت حاجز الصحراء في شبه الجزيرة العربية، وانطلقت في كل أرجاء الكون لتصبح لغة الدين الجديد، والحضارة الجديدة التي تتفاعل فيها حضارات العالم القديم، ولغة السياسة، والإقتصاد، والفنّ، والعمران، والعلوم.. انطلقت، بعد هذه الرحلة المثيرة، والغنية، باتّجاه التقعيد.. فدخلت تاء التأنيث كلمات لا يزال نفر من الدارسين المتحجّرين يعتبرونها مقدّسة لا يدخلها التغيير ولا يمسّها روح

التطوّر.. فتراهم يزلزلون الأرض صراخاً إذا سمعوك تلفظ بعض هذه الأسماء بمميز التأنيث أو «بعلامته» مثل: إنسان وإنسانة، وعقرب وعقربة، وضبع وضبعة وجيأل وجيألة، وعقاب وعقابة، وبرذون وبرذونة، وبعير وبعيرة، وأسد وأسدة، وسنّور وسنّورة، وهرّ وهرّة، وقطّ وقطّة، وثعلب وثعلبة، وفرس وفرسة، وذئب وذئبة.

فماذا يمثّل مميز التأنيث في مثل هذه الأسماء غير القفزة المدنية التي قفزتها اللغة؟

وبماذا نفسّر دلالة بعض الكلمات التي تحمل مميز التأنيث أو «علامته» على المذكّر والمؤنّث، مثل: شاة وجرداة، وبقرة، غير تغيّر الجنس عبر العصور؟

بل كيف نفسّر لحاق مميز التأنيث بعدد من الكلمات التي لا نزال نعتبرها مذكّرة مثل: راوية، علّامة، مطرابة، ضحكة، هلباجة، فقاقة، داهية، مجذامة، معزابة، سبة، نومة؟

مما تقدم نستطيع الحكم أن الجنس الصرفيّ، في اللغة العربية، لا يدلّ دلالة قاطعة على الجنس الطبيعي، مثله في ذلك مثل الجنس في لغات عدة. فكما أنّه لا يوجد برهان عقلي مقبول يقول لماذا ذكّرت العربية ألفاظاً مثل الرّاوية: العلّامة، الرأس، الدماغ، والشعر، والصدغ، والحاجب، والجبين، والأنف، والمنخر، والخدّ، والثدي، والبطن.. الخ.. لا يستطيع أحد أن يقول لماذا أنّثت العربية العين، والأذن، والأسنان، والكتف،

والعضد ، والكف ، واليد ، والكرش ، والكبد ، والضلع ، والفخذ ، والساق ، والقدم ، والرجل .. الخ ..

كذلك لا يستطيع إنسان كائناً من كان ، أن يقول لماذا كانت salière, table, chaise مؤنّثة في حين كانت fauteuil, tabouret, sucrier مذكّرة[1] .

بل إنّ أحداً لا يستطيع أن يقول لماذا كانت لفظة soleil مذكّرة في الفرنسية بينما كلمة « شمس » مؤنّثة في العربية ، ولفظة parapluie مذكّرة في الفرنسية بينما كلمة « مظلّة ، ومَطَرِيّة ، وشمسية مؤنثة في العربية .

لذلك فقد جعل فندريس الجنس في اللغات الهندية الأوروبية ينحصر في مسألة الإتفاق والتواطوء والتواضع ، ويصف محاولات بعض اللغويين الذي أصدروا أحكاماً قاطعة عن أصل الجنس النحويّ في الهنديّة الأوروبيّة بأنّها محاولات غير مرضية ، لأنّ المسألة تتعدّى نطاق النحو الهندي الأوروبي ، إذ انها مسألة من مسائل علم اللغة العام .. كذلك نراه يسخر من بعض علماء الانتروبولوجيا مثل (فريزر) الذي زعم بأنه حلّ المسألة بتصوره أنّ الخلاف بين الجنسين يتّصل بلغة النساءخصوصاً ،فعند هؤلاء العلماء أنّ الاسم كان على صيغتين : صيغة تتكلّمها المرأة ، وصيغة

---

(١) Van GENNP, **Religion, Moeurs et légendes,** Paris (1908— 1909), pp. 65.

يتكلّمها الرجل... ثم يصف هذا الاستنتاج بأنّه تبسيط ساذج للمسألة : فالأجناس لا تنحصر في المقابلة بين المذكّر والمؤنّث فحسب ، إذ ان الهندية الأوروبية فيها جنس ثالث هو المبهم أو المحايد neutre [١] .

وإذا كان الفرنسيون يشكون ، حتى اليوم ، من قلّة صلاحية الجنس النحويّ عندهم للتعبير عن الفرق بين الجنسين الحقيقيين كما هي الحال في professeur, médecin ، وهما في الفرنسية مذكّران لا مؤنّث لها. إذ أنّ الفرنسي لا يستطع القول médecine (بنهاية مؤنّثة).. ولا يستطيع في الوقت عينه أن يقول professeuse, médecine لأنّ ذلك يصدم آذانهم ، فيضطرون إلى قول La femme professeur La femme médecin معتبرين كلمة femme دالة نسبة تشير إلى الجنس ، ويقولون .أيضاً cocher «حوذيّ» cochère la femme cochère «امرأة حوذية» متمسكين إلى هذا الحدّ بدالة النسبة «امرأة ، واذا قالوا : cochère » حوذية دون لفظة femme بدا ذلك مستهجناً [٢] .

ونستطيع أن نخمّن بأنّ العربية مرّت بمرحلة مشابهة للمرحلة الفرنسية الراهنة ، ولا تزال آثارها باقية في بعض الصيغ ،

---

(١) فندريس ، ص : ١٣١ .

(٢) المرجع نفسه ، ص : ١٢٨ .

كقولهم : «أميرنا امرأة» و «وصيّ بني فلان امرأة» و «وكيل بني فلان ورسوله امرأة» ، وكذلك «شاهد» و «مؤذّن»[1] . وكذلك «كفيل» ، ونقول رجل عدل وامرأة عدل ، ورجل جنب وامرأة جنب[2] ، فلم يدخلوا في شيء من هذا الهاء ، وليس بمصروف عن جهته ، وإنّما حملهم على ذلك أنّ هذا الوصف إنّما يكون في الرّجال دون النساء ، فلما احتاجوا اليه في النساء أجروه على الأكثر من موضعيه[3] .

وكما فعل الفرنسيون في أيامنا ، باستعمالهم مميز التأنيث ، قبل professeur, médecin [4] بعدما أصبح عدد النساء اللاتي يعملن في تين المهنتين موازياً تقريباً لعدد الرجال العاملين فيهما ، كذلك فعل العرب منذ أكثر من ألف عام ، قالوا : وربّما جاء في الشعر بالهاء واسقاطها أكثر ، وأنشد الفرّاء لعبد الله بن همام السلولي (الوافر) :

---

(١) الفرّاء ، أبو زكريا ، يحيى بن زياد المتوفى سنة ٢٠٧ هـ ، **المذكّر والمؤنّث** ، نشر مصطفى أحمد الزرقا ، بيروت / حلب :المطبعة العلمية ،الطبعة الأولى (١٣٤٥ هـ) ، ص : ٥.

(٢) ابن فارس ، **المذكّر والمؤنّث** ، ص : ٥٢.

(٣) المذكّر والمؤنّث للفرّاء ، ص : ٤. وابن سلمة (المفضل) ، **مختصر المذكّر والمؤنّث** ، تحقيق وتقديم وتعليق الدكتور رمضان عبد التواب ، القاهرة (١٩٧٢) ، ص : ٥٠.

(٤) أجاز اساتذة في السوربون ان يقال :

le professeur, la professeuse.

فَلَوْ جَاءُوا بِرَمْلَةَ أَوْ بِهِنْدٍ
لَبَايَعْنَا أَمِيـرَةَ مُؤْمِنِيـنَا [1]

وقال ابن أحمر (من الوافر):

فَلَيْتَ أَمِيـرَنَا، وَعُـزِلْتَ عَنَّا،
مُخَضَّبَةٌ أَنَامِلُهَا كَـعَـابُ [2]

بل إنهم قالوا: كفيلة، ووصيّة، وجريّة، وأميرة، ونحوها — بالهاء — على القياس على شركة المذكّر [3].

وكذلك تستعمل العرب الضمير «هو» أو «هي» كَمُمَيِّز للجنس أمام عدد من الكلمات شأنها في ذلك شأن اللغة الانكليزية واللغة الإرلندية، إذ ان اللغة الانكليزية تستعمل الضميرين he للمذكّر و she للمؤنث، فتقول he-goat أي هو عنز؛ أي جدي، و she-goat أي هي عنز، أي عَنَاق. وتستعمل اللغة الارلندية السابقة ban، ماخوذة من ben «امرأة»، فتقول، .ban-dia «آلهة» ban-file «شاعرة»

(1) المذكّر والمؤنّث للفرّاء، ص: ٥، ومختصر المذكّر والمؤنّث، للمفضل بن سلمة، ص: ٥٠، ابن سيدة الاندلسي (علي بن اسماعيل النحوي) توفي سنة ٤٥٨ هـ، المخصص، تحقيق لجنة احياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ص: ١١ / ٣٦.

(2) المذكّر والمؤنث للفرّاء، ومختصر المذكّر والمؤنّث للمفضل بن سلمة، ص: ٥٠.

(3) المذكّر والمؤنّث لأبي بكر الانصاري، ص: ٧٤٨و السجستاني، المذكّر والمؤنّث، ص: ١٢٢.

ban-tuath «ساحرة»[1]. ونقول في العربية: هو إنسان وهي إنسان، هو عقرب وهي عقرب، هو ضبع وهي ضبع، هو أفعى وهي أفعى، هو عقاب وهي عقاب، هو برذون وهي برذون، هو بعير وهي بعير، هو أسد وهي أسد، هو أرنب وهي أرنب، هو خرنق وهي خرنق، هو سنّور وهي سنّور، هو ضيّون وهي ضيّون، هو هرّ وهي هرّ، هو قطّ وهي قطّ، هو فرس وهي فرس، هو ثعلب وهي ثعلب، هو ذئب وهي ذئب، هو قنفذ وهي قنفذ... الخ.

بل إنّ الضميرين «هو» و «هي» يستعملان كمميزين للجنس حتى في الكلمات المنتهية بمميز التأنيث، مثل: هو جرادة وهي جرادة، هو بقرة وهي بقرة، هو شاة وهي شاة.

بقي أن نشير إلى أنّ النحاة واللغويين لم يتطرّقوا إلى ظاهرة الخنثى androgine الذي له ما للرجال والنساء جميعاً. والجمع الخناثى[2].

فالخنثى في النباتات المزهرة، هي الزهرة التي تحمل أعضاء الذكورة والأنوثة[3].

---

(١) فندريس، اللغة، ص: ١٢٨.

(٢) لسان العرب، مادة خنث، ص: ٢/ ١٤٥.

(٣) الجوهري، **الصحاح في اللغة والعلوم، تجديد صحاح العلاّمة الجوهري، والمصطلحات العلمية والفنيّة للمجامع العربية**، تقديم عبد الله العلايلي، اعداد وتصنيف نديم مرعشلي واسامة مرعشلي، بيروت: دار الحضارة، الطبعة الأولى (١٩٧٤ م)، مادة «خنث».

والخنثى في الحيوان، هو فرد تتكون فيه أمشاج الذكر وأمشاج الأنثى، كما في الدّودة الكبدية، وقد تظهر خناث اتفاقاً في الحيوانات وحيدة الجنس.

والانسان قد يكون ذا خنوثة صادقة hermaphrodite vrai وهو انسان له خصية ومبيض، أو جزء منهما.

وقد يكون ذا خنوثة كاذبة pseudo-hermaphrodite أي أنّ أعضاءه التناسلية الخارجية عكس أعضائه التناسلية الداخلية. وهو على نوعين:

أ — ذكر وله مبيضان،

ب — أنثى ولها خصيتان[١].

فكيف نعامل الخنثى؟ أنقول هو أم هي؟ أم نقولها كيفما اتفق؟

لم يتعرّض اللغويون مباشرة لهذه المسألة، ولكن فقهاء الاسلام تعرضوا لها في قضية الميراث، وحاولوا أن يجعلوا من العضو التناسلي عند الخنثى مقياساً يصنّفون على أساسه حصة هذا الانسان في الميراث فقالوا:

إنْ بَالَ فرجُ الرجل دون فرج الأنثى يأخذ ميراث الذكر،

(١) الصحاح في اللغة والعلوم، تجديد صحاح العلامة الجوهري، والمصطلحات العلمية والفنية للمجامع العربية، مادة «خنث».

وإنْ بَالَ من فرج النساء، يأخذ ميراث الأنثى،

وإنْ بَالَ منهما تعتبر الفرج الذي يخرج البول منه أولاً، فإنْ سبق من فرج الرجل فله ميراثه، وإنْ سبق من فرج المرأة فله ميراثها، فإنْ خرج منهما جميعاً فمن حيث سبق.

وإنْ بَالَ منهما من غير سبق، بل نزل البول من المخرجين في آن واحد اعتبر الذي ينقطع أخيراً لا أولاً، وورث بحسبه، فإنْ تأخر فرج الرجل فله ميراثه، وإنْ تأخر فرج المرأة فله ميراثها.

أما إنْ تساويا في السبق والإنقطاع فقد ذهب المشهور إلى أنّه يعطى نصف نصيب الذكر، ونصف نصيب الأنثى(١).

وواضح أنّ إشارتنا إلى الخنثى قصد بها تسليط الضوء على العقلية العربية في معالجتها لقضية إنسانية تتعلّق بالجنس، ويبرّر هذه الإشارة تقارب المنهج بين النحاة والفقهاء من جهة، ولأنّ معظم الفقهاء كانوا نحاة ولغويين، ومعظم النحاة واللغويين كانوا فقهاء شريعة من جهة ثانية. ألم يقل الجرميّ الفقيه «أنا منذ ثلاثين سنة أفتي الناس من كتاب سيبويه»، لأنّ كتاب سيبويه، كما يقول الشاطبي، «يتعلم منه النظر والتفتيش». والمراد بذلك أنّ سيبويه وإنْ تكلّم في النحو، فقد نبّه في كلامه على مقاصد العرب وأنحاء تصرفها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان

---

(١) مغنية، محمد جواد، **فقه الإمام جعفر الصادق**، بيروت: دار الجواد الطبعة الرابعة، (١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢ م)، ص: ٦/ ٢٤٤ — ٢٤٦.

أنّ الفاعل مرفوع ، والمفعول به منصوب ، ونحو ذلك ، بل هو يبيّن في كلّ باب ما يليق به ، حتى احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ في المعاني »[1] .

والذي دعانا إلى هذا الاستشهاد الطويل بنصّ الشاطبي الذي أشار من خلاله إلى علاقة الفقيه بالنحوي ، علاقة النحوي بالفقيه وتداخل العلمين منهجاً ومادة في كثير من المسائل.

وكيفما كان الأمر ، فإنّ اشارتنا إلى مسألة الخنثى في الفقه ، تكشف لنا عن الذهنية العربية في التعاطي مع «النوع» أو الجنس.. فالعربي يعمد إلى تصنيف الأحياء إلى مذكّر ومؤنّث ، من منطلق القوة للذكر ، والأنوثة للمرأة ، أي اللين الذي قد تفوق فيه الذكر.

وبعد ،

إذا قلنا ما قاله براجستراسر : «إنّ التأنيث والتذكير من أغمض أبواب النحو ومسائلها عديدة مشكلة ، ولم يوّفق المستشرقون إلى حلّها حلاً جازماً ، مع صرف الجهد الشديد في ذلك »[2] ، فإننّا لا نكمل البحث ؛ لأنّ الإحباط يفقدنا الرغبة في الحركة ، والقدرة عليها...

---

(1) الشاطبي (أبو اسحق ، ابراهيم بن موسى) ، **الموافقات في أصول الشريعة** ، القاهرة : المكتبة التجارية (دون تاريخ) ، ص : ٤/ ١١٦.

(2) براجستراسر ، **التطور النحوي** ، القاهرة (١٩٢٩ م) ، ص : ٧٣ .

لذلك ، سنحاول ، من خلال هذه الدراسة ، انارة أبواب التذكير والتأنيث في اللغة العربية لحلّ مسائلها ، والوصول إلى نتيجة أوّلية قد تكون مدخل الحلّ الذي يفتش عنه ، وذلك عبر دراستنا مميزات التأنيث ، في اللغة العربيّة ، وفي كتب اللغويين والنحاة لنصل إلى نتيجة يرضاها البحث.

I — تاء التأنيث

ينقسم الكلام في تاء التأنيث ثلاثة أقسام :

١ — تاء التأنيث المربوطة ،

٢ — تاء التأنيث المفتوحة أو الطويلة .

٣ — الألف والتاء .

١ — تاء التأنيث المربوطة :

تاء التأنيث قديمة جداً ، وهي موجودة في اللغات السامية — الحامية[١] ، وهي من أكثر مميزات التأنيث استعمالا ، في اللغة العربية ، وفي اللغات السّامية .

وقد أجمع النحاة على أنّ ما فيه تاء التأنيث يكون في الوصل تاء ، وفي الوقف هاء ، على اللغة الفصحى ،ولكنّهم اختلفوا أيّهما الأصل ، وبالتالي أيّهما بدل من الأخرى . فذهب البصريون إلى أن التاء هي الأصل ، وأن الهاء في الوقف بدل منها ، وذهب الكوفيون إلى عكس ذلك . لذلك سنعرض أقوال كلّ فريق علّنا نصل إلى ما يرضي البحث .

أمّا البصريون فقالوا ، على لسان سيبويه ، إنّ « الهاء » تكون بدلاً من « التاء » التي يؤنّث بها الإسم في الوقف ، كقولك

(١) H. Fleisch, taite de philologie Arabe, V. 2, p. 312.

«طلحة»[1] ، وتابع المبرد سيبويه ، وقال «وأمّا الهاء فتبدل من التاء الداخلة للتأنيث نحو نخلة ، وتمرة ، إنّما الأصل التاء ، والهاء بدل منها»[2].

وقد برّر البصريون رأيهم بقولهم إنّ التاء هي الأصل ، لكنها تقلب في الوقف هاء ، ليكون فرقاً بين التاءين : الإسمية ، والفعلية ، أو بين الإسمية التي للتأنيث كـ «عفرية» والتي لغيره كما في عفريت وعنكبوت ، وإنّما قلبت «هاء» لأنّ في الهاء همساً وليناً أكثر مما في التاء ، فهو بحال الوقف الذي هو موضع الاستراحة أولى[3] ، كما استدلوا بقول «بعض العرب» التاء في الوصل والوقف ، كقوله (من الرجز المشطور) :

اللهُ نَجَّاكَ بِكَفَّيْ مَسْلَمَتْ
مِنْ بَعْدِمَا وَبَعْدِمَا وَبَعْدِمَتْ
صَارَتْ نُفُوسُ القَوْمِ عِنْدَ الغَلْصَمَتْ
وَكَادَتِ الحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ[4]

---

(1) سيبويه ، **الكتاب** ، ص : ٤/ ٢٣٨ .

(2) المبرد (أبو العباس ، محمد بن يزيد) ، المتوفى سنة ٢٨٥ هـ ، **المقتضب** ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، بيروت : دار الكتب (تصوير) : ص : ١/ ٦٠ و ١/ ٦٣ و ٣/ ٣٦٦ .

(3) رضي الدين الاستراباذي ، **شرح شافية ابن الحاجب** ، تحقيق وضبط وشرح محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاق ، ومحمد محي الدين عبد الحمد ، بيروت : دار الكتب العلمية (١٣٩٥ هـ/ ١٩٧٥ م) (تصوير) ، ص : ٢/ ٢٨٨ .

(4) الفراهيدي (الخليل بن أحمد) ، **الجمل في النحو** ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى (١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م) =

وليست «الهاء» كذلك، فَعُلِمَ أنَّ التاء هي الأصل، وأن الهاء بدل منها، وبأن هناك موضعاً، قد ثبتت الهاء فيه، بالإجماع، وهو في الفعل، نحو: «قامت» و «قعدت» وليس هناك موضع قد ثبتت الهاء فيه، فالمصير إلى أنّ التاء، هي الأصل أولى، لما يؤدّي قولهم من تكثير الأصول، واستدلوا، أيضا، بأنّ التأنيث في الوصل الذي ليس بمحل التغيير (بالتاء)، والهاء إنّما جاءت في الوقف الذي هو محل التغيير، فالمصير إلى أنَّ ما جاء في محل التغيير هو البدل، أولى من المصير إلى أنّ البدل ما ليس في محل التغيير[1].

أمّا الكوفيون فقالوا إنّ الهاء تكون فرقاً بين المؤنّث والمذكّر، مثل: فلان وفلانة، وقائم وقائمة[2] وطلحة وحمزة، وتمرة، وتكون في الوقف عليها وفي الخط هاء، وفي الدّرج تاء، وإنّما قلبت تاء في الوصل إذ لو خليت بحالها هاء لقيل رَأَيْتُ شَجَرَهَاً، بالتنوين، وكان التنوين يقلب في الوقف ألفاً، كما في «زَيْدَا» فيلتبس في الوقف بهاء المؤنّث، فقلبت في الوصل تاء لذلك، ثم لمّا جيء إلى الوقف رجعت إلى أصلها، وهو الهاء، كما قال الفرّاء[3]، وأضاف أبو بكر الأنباري سبباً آخر، وهو: «إنّما

ص: ٢٧٢. والخصائص، ص: ١/ ٣٠٤، وشرح المفصل، ص: ٥/ ٨٩، وشرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي، ص: ٢/ ٢٨٩، وسيأتي الكلام عليه مفصلاً في مكان آخر، والبيت لأبي النجم.

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي، ص: ١/ ٤٦ — ٤٧.
(٢) الفرّاء، المذكّر والمؤنّث، ص: ١.
(٣) شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي، ص: ٢/ ٢٨٩.

وقفوا عليها بالهاء ليفرّقوا بينها وبين التاء التي هي من الكلمة نفسها، كقولهم: ألقتّ، والسّبت، وما أشبه ذلك، وكتبوهن بالهاء، لأنّ الخطّ مبنيّ على الوقف[1].

كما أنّ أبا بكر الأنباري ميّز بين «الهاء» الفاصلة بين المذكّر والمؤنّث، وبين «تاء التأنيث في الأسماء»، والتي «تكون في الوصل والوقف تاء، كقولك: بنت وأخت، ثم أورد تعليل الفرّاء الذي قال: إنّما وقفوا في أخت وبنت على التاء ولم يقفوا على الهاء؛ لأنّ الحرف الذي قبل التاء ساكن، وكل حرف يسكن ما قبله ينوى به الابتداء والاستئناف، فلمّا كان فيه هذا المعنى أخرج على أصله، لأنّ التاء هي الأصل، والهاء داخلة عليها، والدليل على هذا أنّك تقول: قامت وقعدت، فتجد هذا هو الأصل الذي يبني عليه قائمة وقاعدة، وترى التاء ثابتة في الأصل، والهاء ثابتة في الفرع، فلذلك وقفوا على التاء في أخت، لأنّها أخرجت على الأصل لما سكن ما قبلها، ووقفوا على الهاء في طلحة، لأنّها لما تحرك ما قبلها كانت فرعاً. قال الفرّاء: والطائيّون يقفون على كلّ تاء للمؤنّث بالتاء ولا يقفون بالهاء، فيقولون: هذا طَلْحَتْ، وهذا حَمْزَتْ، وهذه أَمَتْ، وأنشد لبعضهم (الرجز):

حَدَّاءَ غَبْرَاءَ كَظَهْرِ الجَحْفَتْ[2].

---

(1) أبو بكر الأنباري، المذكّر والمؤنّث، ص: ١٧٩.

(2) المصدر نفسه، ص: ١٧٩ — ١٨٠. والبيت موجود في الخصائص، ص: =

وقد انعكس خلاف البصريين والكوفيين حول أصل مميز التأنيث ، أهو التاء المربوطة التي تقلب هاء في الوقف أم هو الهاء التي تقلب تاء في الوصل على طريقة كتابته في الخط العربي ، وآثار هذا الخلاف موجودة في القرآن الكريم ، حيث كتبت بعض الكلمات المؤنّثة بالتاء المفتوحة في بعض التراكيب ، وبالهاء ، أو بالتاء المربوطة في بعضها الآخر ، ككلمة **رحمة** التي وردت تسعا وسبعين مرة في القرآن الكريم ، مرة بالتاء المربوطة ، ومرة بالتاء المفتوحة ، فقد كتبت «**رحمت**» في البقرة ٢ / ٢١٨ ، والأعراف ٧ / ٥٦ ، وهود ١١ / ٧٣ ، ومريم ١٩ / ٢ ، والروم. ٣٠ /٥٠ ، والزخرف ٤٣ /٣٢.. وكتبت في بقية المرات بالتاء المربوطة ، وكذلك كلمة : **نعمة** : فقد وردت أربعاً وثلاثين مرة في القرآن الكريم ،

---

١ / ٣٠٤. و**الانصاف في مسائل الخلاف ، بين النحويين البصريين والكوفيين**، لأبي البركات الأنباري ، المتوفى ٥٧٧ هـ ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، بيروت : دار الفكر ، ص : ١ / ٣٧٩ ، وهذا الرجز موجود ، أيضاً ، في **معاني القرآن** للأخفش الأوسط المتوفى ٢١٥ هـ ، تحقيق الدكتور فائز فارس : الطبعة الثانية (١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م) ، ص : ٢ / ٢٧١ ، وهو مع ما سبقه حسب رواية الأخفش :

مَا بَالُ عَيْنٍ عَنْ كَرَاهَا قَدْ جَفَتْ
مُسْبِلَةٍ تَسْتَنُّ لَمَّا عَرَفَتْ

دَاراً لِلَيْلَي بَعْدَ حَوْلٍ قَدْ عَفَتْ
بَلْ جَوْزِ تَيْهَهَ كَظَهْرِ الحَجَفَتْ

فيمن قال «طلحت» ، معاني القرآن للأخفش ، ص : ٢ / ٢٣١ . ويلاحظ أنه قال : الحجفت ، ولم يقل الجحفت .

لكنّها كتبت بالتاء المفتوحة «نعمت» ، في عشرة مواضع ، كما أن كلمات مثل ، امرأة ، معصية ، غيابة ، مرضاة ، فطرة ، ابنة ، بقية . الخ فهذه كلمات كتبت بالتاء المربوطة أكثر مما كتبت بالتاء المفتوحة ، ولكن هناك كلمات كتبت بالتاء المفتوحة أكثر مما كتبت بالتاء المربوطة ، مثل : سنة ، كلمة ، لعنة ، شجرة ، قرة ، جنة [١] .

فهل نستطيع أن نقول ، مع الدكتور رمضان عبد التواب ، إنّ هذه التاء رسمت ، في الإملاء العربي ، على صورة الهاء ، لأنّ هذه التاء تقلب هاء في الوقف ، ولأنّ كل كلمة تكتب في الخطّ العربي ، كما ينطق بها في الابتداء والوقف [٢] ، إذ الأصل في رسم اللفظ ، أي كتابته بحروف هجائية ، يلفظ بها مع تقدير الابتداء به ، والوقف عليه ، فمن ثمّ كتب نحو : رِه زيداً ، وَقِهِ زيداً ، ومه أنت — بالهاء — كما يقول ابن الحاجب [٣] ؟ .

لا أعتقد أنّ القضية قضية رسم الحروف ؛ لأنّ الإملاء هو محاولة رسم أصوات اللغة . وكلّ لغات العالم تشكو من عدم

---

(١) رمضان عبد التواب ، **ظاهرة التذكير والتأنيث في اللغة** ، انظر البلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث لأبي البركات الأنباري ، ص : ٤٣ ، هامش (٢) .

(٢) المرجع نفسه ، ص : ٤٣ .

(٣) ابن الحاجب ، **مقدمة في التصريف والخط** ، انظر أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب ، ص : ٤٣ .

دقة الإملاء فيها ، إنّما القضية قضية أصوات اللغة التي يعبّر بها كلّ قومٍ عن أغراضهم حسب تعريف ابن جنّي[1] .

وعلى كلّ حال ليست ظاهرة التاء في الوصل ، والهاء في الوقف ، في الإسم المؤنّث ، مختصّة باللغة العربية ، لقد سبق وأشرنا إلى قول بروكلمان باحتفاظ الآشورية والحبشية ، بنهاية التأنيث العادية : (aT) و (T) غير مغيرة . أما العربية فقد تحولت فيها هذه النهاية ، في الوقف ؛ أي في نهاية الجملة الواقع عليها النبر بشدة ، إلى (ah) ، وقد انتقلت هذه الصيغة ، الخاصة بالوقف ، إلى الكلام المتصل ، أيضاً ، في الآرامية والعبرية ، ثم تحولت فيهما إلى (ā) ، على حين لم تبق النهاية (at) ، إلّا عند الاتصال بمضاف اليه ، وفي اللغة الآرامية قبل أداة التعريف ، التي تتعلق بآخر الكلمة (a)[2] .

لم تنحصر ظاهرة الوقف على الهاء المبدلة من تاء التأنيث باللغة العربية وحدها ، بل نراها في كل من الآرامية والعبرية ، كما قال بروكلمان ، بل نراها ، أيضاً ، في اللهجات العربية الحديثة ، ثم تطورت «الهاء» في الآرامية ، والعبرية إلى ألف المد ، كما رأينا عند بروكلمان ، فيقال في الآرامية « bišā » ، «رديئة» ، وفي العبرية «Yaldā» «بنت» ، وفي اللهجات العربية الحديثة Sāgara

(١) ابن جنّي ، الخصائص ، ص : ١ / ٣٣ .

(٢) بروكلمان ، كارل ، **فقه اللغات السامية** ، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب ، ص : ٩٦ .

kbira شجرة كبيرة ، ولم تبق التاء المفتوح ما قبلها إلّا عند الاتصال بمضاف اليه ، والتراكيب الإضافية من التراكيب التي تحتفظ بالعناصر اللغوية القديمة ، مثال ذلك في العبرية : Yaldat mōše وفي الآرامية : malkạt hōm «ملكتهم» ، وفي العربية الحديثة : «جنية البحر» ، «وشجرة الجميز» . كما بقيت هذه التاء في الآرامية قبل أداة التعريف التي تلحق آخر الإسم مثل Šappīrtā بمعنى «الجميلة»[1] .

لكنّ السؤال الذي يفرض نفسه ، هو : هل عوّض العرب التاء المحذوفة بما سمّوه بـ «هاء السكت» ، أم أنهم لم يعوّضوا : المحذوف بأيّ شيء؟

رأى الدكتور رمضان عبد التواب أنّهم قد أتوا بهاء السكت ، إذ من الملاحظ أنّ قولنا إنّ التاء تقلب هاء ، إنّما هو بالنظر إلى النتيجة النهائية ، وإلا فإنّه لا توجد علاقة صوتية بين التاء والهاء ، وإنّما تطور المسألة ان التاء سقطت حين الوقف على المؤنّث فبقي المقطع السابق عليها مفتوحاً ذا حركة قصيرة . وهذا النوع من المقاطع تكرهه العربية في أواخر الكلمات ، فتتجنّبه بإغلاق المقطع عن طريق امتداد النفس بهاء السكت[2] .

---

(١) رمضان عبد التواب ، ظاهرة التذكير والتأنيث في اللغة ، ينظر كتاب البلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث لأبي البركات بن الأنباري ، ص : ٤٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ص : ٤٣ .

فالدكتور رمضان يقول بحذف التاء، وبأنهم أتوا بهاء السكت، عوضاً من التاء المحذوفة، وهذا الرأي لا يخالف رأي الدكتور ابراهيم أنيس، الذي كان له فضل السبق، في كتابيه «في اللهجات العربية» و «من أسرار اللغة» [1]، وكان له أيضاً، فضل الشرح، والتوضيح، والتبرير، حين علّق على قول النحاة «إنّ قبيلة طيّء كانت تؤثر الوقف على تاء جمع المؤنث السالم بقلبها «هاء»، فقد سمع بعضهم يقول: «دفن البناه من المكرماه»؛ أي «دفن البنات من المكرمات»، فليست الظاهرة عنده ظاهرة قلب صوت «التاء» إلى صوت آخر «الهاء»، بل هي حذف التاء من الكلمة، وما ظنّه القدماء «هاء» متطرفة، هو في الواقع امتداد في التنفس حين الوقف على صوت اللين الطويل، أو كما يسمّى عند القدماء ألف المدّ. وهي الظاهرة نفسها التي شاعت في الأسماء المؤنثة المفردة التي تنتهي بما يسمى بالتاء المربوطة، فليس يوقف عليها بالهاء، كما ظن النحاة، بل يحذف آخرها، ويمتد التنفس بما قبلها من صوت لين قصير (الفتحة)، فيخيّل للسامع أنّها تنتهي بالهاء... لأنّ تاء التأنيث قد تطوّرت في اللغات السامية على مراحل، يمكن الإشارة اليها بما يلي:

---

(١) أنيس (إبراهيم، الدكتور)، **في اللهجات العربية**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الرابعة (١٩٧٣ م)، ص: ١٣٦ — ١٣٧. و «**ومن أسرار اللغة**، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية ،الطبعة الثالثة (١٩٦٦)، ص: ٢١٩ — ٢٢١.

١ ـــ الأصل في «مميز» التأنيث هو التاء المتطرفة، وقد ظلت على حالها في الفعل الماضي، وجمع الإناث في اللغة العربية،

ب ـــ تطورت في الأسماء المؤنّثة المفردة إلى حال وسطى وهي النطق بها تاء في حالة الوصل، وحذفها في حالة الوقف،

ج ـــ التطور الثالث لهذا «المميز» هو حذفه مطلقاً، وصلاً ووقفاً، في كل اسم مفرد مؤنّث. وقد شاع هذا الطور الأخير في معظم اللغات السامية كالعبرية، وفي اللهجات العربية الحديثة، فحين نسمع كلمة مثل «الشَّجَرَة»، في لهجات الكلام الآن، يخيل إلينا أن التاء المربوطة قد قلبت «هاء»، والحقيقة أنّها حذفت من النطق، وامتد التنفس مع صوت اللين قبلها فسمع كالهاء.

وعلى هذا فإذا روي لنا أنّ من القبائل من كانوا يقفون على هذه التاء المربوطة «بالتاء»، مثل الحميريين الذين سمع عنهم من قال «يا أهل سورة البَقَرَتْ، «فأجابه الآخر «ما أحفظ منها من آيَتْ»، فليس هذا إلّا إحتفاظاً بالأصل في ظاهرة التأنيث[1].

وقد احتفظت بعض اللهجات العربية الحديثة بهذا الأصل، كما هو حاصل عندنا في لبنان، حيث لا يزال من يحتفظون بهذه

(١) في اللهجات العربية، ص: ١٣٧، وأنظر المصباح المنير، ص: ٨٨٦.

الظاهرة يقولون ، «قرأت آيتْ» ، «وإن الكنيستْ الشرقيتْ والغربيتْ»... الخ .

أمّا امتداد التنفس الذي يخيّل للسامع أنّه هاء متطرفة فهو ، في الحقيقة ، ما سمّاه القدماء «هاء السكت» ، كما شرحها النحاة ، ونراها تنحصر في الوقف على الكلمة التي تنتهي بصوت لين طويل ، كما في مثل «البناه ، والمكرماه» أو صوت لين قصير ، كما في الوقف على الاسم المفرد المؤنّث بعد حذف تاء التأنيث منه ، وكما في الوقف على الفعل المجزوم بحذف حرف العلة و«ما» الاستفهامية [1] .

ان هذا الشرح الإجمالي قد وضع البحث على طريق متقدم ، لكن السؤال ، الآن ، هو : لماذا حذف بعض العرب آخر الإسم المختوم بتاء التأنيث ، ولم يحذف بعضهم الآخر؟

قد يكون الجواب الأسهل هو أن نقول «القول ما قالت العرب» وليس لنا أن نعلل أو نستفسر، بل علينا أن ندرس الظاهرة كما هي.. وهذا صحيح ولكن هذه الصّحة توقف البحث ، وتضع الباحث في مأزق حرج. وقد وفّق الدكتور ابراهيم أنيس ، مرة ثانية ، في تعليل هذه الظاهرة ، فقال إنّ «الوقف على تاء التأنيث يتّخذ في اللهجات العربية أحد طريقين :

---

(١) في اللهجات العربية ، ص : ١٣٧.

أ ـــ طريق من ينتظرون ، وهم أولئك الذين يحافظون على صوت التاء ، ويبقون عليها ،

ب ـــ وطريق الذين لا ينتظرون فتسقط التاء في وقفهم ، مثلها في هذا مثل معظم الحروف الشديدة المهموسة حين تتطرف في الكلمة الموقوف عليها[١] .

وقد مرّ معنا أنّ من يقول «يا أهل سورتْ البقرتْ» و «ما أحفظ منها من آيتْ» ، و «الغلصمتْ» و «أمتْ» ، و «الجحفتْ» ، «وبَعْدِمَتْ» ، «مسلمتْ» ، ... الخ ، هم أولئك الذين ينتظرون ، ويبقون على التاء في حالة الوقف ، وهم : الطائيون عند الفرّاء[٢] ، وهم الحميريون ، أيضاً ، وبعض بني أسد بن خزيمة ، عند الخليل بن أحمد الفراهيدي[٣] . وليس هؤلاء الناس من العرب وحدهم ممن يبقى التاء.. إذ قد بقيت التاء ، كما هي ، في الآشورية والحبشية ، في حالتي الوصل والوقف ؛ أي أنّ نهاية التأنيث العادية (AT) و (T) بقيت غير مغيرة[٤] .

---

(١) من اسرار اللغة ، ص : ٢١٩ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي ، ص : ٤ / ٢١٨ .

(٣) الجمل في النحو ، للخليل بن أحمد الفراهيدي ، ص : ٢٧٢ .

(٤) بروكلمان (كارل) ، **فقه اللغات السامية** ، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب ، الرياض : مطبوعات جامعة الرياض (١٣٩٧ هـ ـــ ١٩٧٧ م) ص : ٩٦ .

وقد تعرّض ابن جنّي لهذه القضية، فقال: «والتاء للتأنيث في مثل تمرة، وما أشبهها وهي التي تبدل منها الهاء في الوقف: هذا قول، كما تراه صحيح، ولمعترض أن يقول: ما تنكر أن تكون الهاء هي الأصل، وأن التاء في الوصل إنّما هي بدل من الهاء في الوقف؟

فالجواب عن ذلك أنّ الوصل من المواضع التي تجري فيها الأشياء على أصولها، وأن الوقف من مواضع التغيير والبدل، فلّما رأينا «هاء» التأنيث في الوصل «تاء»، علمنا أنّ أصلها «التاء» وأنّ «الهاء» في الوقف بدل من الوصل، وإنّما أبدلت «هاء» لانفتاح ما قبلها، وأنّها من الحروف المهموسة، والهاء مهموسة، وقريبة من الألف، ولم تبدل ألفاً لانفتاح ما قبلها لئلّا يلتبس بالألف المقصورة في «حبلى وبشرى» والهاء قريبة من الألف فأبدلت هاء. فأمّا التاء في «مسلمات»، ونحوها فليس يحتاج فيها إلى دلالة، لأنّها تاء على كلّ حال... وهذا، أيضاً، ممّا يدلّ على أنّ التاء هي الأصل في باب «طلحة وحمدة»، وأنّ الهاء بدل منها. ألا تراها في «هندات» تاء ثابتة، ولم تبدل في الهندات هاء لسكون ما قبلها؟

إنّما ذكر تأنيث الواحد؛ لأنّ تأنيث الجمع ليست له قوة الواحد. ألا ترى أنّه لك في الجمع التذكير والتأنيث، فتقول: قام الهندات، وقامت الهندات، وليس لك أن تقول: «قام هند»، لأنّ تأنيث الواحد أشدّ تمكناً؟»[1].

---

(١) ابن جنّي، المنصف، ص: ١ / ١٥٩ و ١ / ١٦١ — ١٦٢.

ويبدو لي أنّ هذا الصّراع الفكريّ كان يدور خارج موضوع النّقاش ؛ لأنّ النحاة ، سواء أكانوا بصريين أم كوفيين ، لجأوا إلى التبريرات العقلية التي أبعدتهم عن روح اللغة ؛ لأنّ دراسة اللغة يجب أن تجري على اللغة نفسها ، أي على أصوات اللغة ، وليس على حروف اللغة المكتوبة .. فما العلاقة الصوتية بين «الهاء» وبين «التاء»؟ وقد اقترب من هذه النقطة رضي الدين الاستراباذي دون أن يمسك بطرف الخيط بشكل مباشر ، عندما قال «وإنّما قلبت التاء هاء لأنّ في الهاء همساً وليناً أكثر مما في التاء ، فهو بحال الوقف الذي هو موضع الاستراحة أولى ، **ولذلك تزاد الهاء في الوقف فيما ليس فيه — أعني هاء السكت — نحو : أنه ، وهؤلاه»**[1] .

لو تابع الاستراباذي هذه اللمعة الذكية التي رأت أن العرب يزيدون «الهاء» في الوقف فيما ليس مؤنثاً أساساً ، وفيما لم يدخله مميز التأنيث ، لأدرك أنّ القضية ليست قضية قلب التاء هاء ، أو الهاء تاء ، بل القضية قضية حذف التاء مطلقاً من النطق ، وليس من الكتابة — ومن قال إنّ الكتابة صورة أمينة لرسم الصوت ؟؟ . —

وأمّا من يقول «أنه» بدل «أنا» ، و «دفن البناه من

(١) الاستراباذي ، شرح شافية ابن الحاجب ، ص : ٢ / ٢٨٩ .

المكرماه » ، فهم ، حسب هذه النظرية ، من لا ينتظرون ، وهم ، في هذه القضية ، بعض من طيّء[1] .

وقد سلك القرآن طريقاً وسطاً بين الذين ينتظرون وبين الذين لا ينتظرون ، ففرّق بين التاء في المفرد ، وبينها في الجميع ، فهي تسقط من المفرد في حالة الوقف ، وتبقى مع الجمع الموقوف عليه ، ولذا يمثل الوقف القرآني ، هنا ، أيضاً ، طريقة قريش والحجازيين من الميل إلى من لا ينتظرون ، أكثر من ميلهم إلى من ينتظرون . وذلك لأنّ الوقف على الاسم المفرد المتّصل بتاء التأنيث أكثر شيوعاً من الوقف على جمعه ... وقد جمعت الفواصل القرآنية بين هاء الضمير وهاء السكت ، أو بينها وبين تلك الهاء التي قيل عنها إنّها عوض من تاء التأنيث[2] ، في سورة واحدة مثل :

﴿كُلُوا واشْرَبُوا هَنِيئاً بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الأَيَّامِ الخَالِيَه ، وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَا لِيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهْ ، وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ ، يَا لَيْتَهَا كَانَتِ القَاضِيَه﴾[3] .

وجاء في سورة أخرى :

---

(1) من أسرار العربية ، ص : ٢١٩ .

(2) المرجع نفسه ، ص : ٢١٩ — ٢٢١ .

(3) الحاقة ٦٩ / ٢٤ — ٢٧ .

﴿وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ ، الَّذِي جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُ ، يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ ، كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الحُطَمَةِ﴾[1] .

أما تاء جمع المؤنّث السالم فلا تتغير في الوقف القرآني ، وليس بين آيات القرآن الكريم ما تنتهي بهذه التاء ، غير أنّا نلحظها في كلمات عدة ، من آية واحدة ، وردت في سورة الأحزاب ، وهي :

﴿إنّ المُسْلِمِيْنَ وَالمُسْلِمَاتِ ، والمُؤْمِنِيْنَ والمُؤْمِنَاتِ ، والقَانِتِيْنَ والقَانِتَاتِ ، والصَّادِقِيْنَ والصَّادِقَاتِ ، والصَّابِرِيْنَ والصَّابِرَاتِ ، والخَاشِعِيْنَ والخَاشِعَاتِ ، والمُتَصَدِّقِيْنَ والمُتَصَدِّقَاتِ ، والصَّائِمِيْنَ والصَّائِمَاتِ ، والحَافِظِيْنَ فُرُوْجَهُمْ وَالحَافِظَاتِ ، والذَّاكِرِيْنَ اللهَ كَثِيْراً والذَّاكِرَاتِ﴾[2] .

ومثلها هنا ، مثل تاء التأنيث التي تلحق آخر الفعل ، كما في قوله تعالى :

﴿إذا الشَّمسُ كُوِّرَتْ ، وإذا النُّجُوْمُ انْكَدَرَتْ ، وإذا الجِبَالُ سُيِّرَتْ ، وإذا العِشَارُ عُطِّلَتْ ، وإذا الوُحُوْشُ حُشِرَتْ ، وإذا البِحَارُ سُجِّرَتْ ، وإذا النُّفُوْسُ زُوِّجَتْ ، وإذا المَوْءُوْدَةُ سُئِلَتْ ،

---

(1) الهمزة ، ١٠٤ / ١ — ٤.

(2) الأحزاب ، ٣٣ / ٣٥.

بأيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ؟ وإذا الصُّحُفُ نُشِرَتْ، وإذا السَّمَاءُ كُشِطَتْ، وإذا الجَحِيْمُ سُعِّرَتْ، عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا أَحْضَرَتْ ﴾[1].

نلّخص ما تقدم بأنّه ترتّب على سقوط التّاء في المفرد أن انتهت الكلمة بفتحة قصيرة، هي، هنا، جزء من بنية الكلمة، وسقوطها، أيضاً، من الكلمة، يجعل صيغة المؤنث تلتبس بصيغة المذكّر، فأبقوا عليها، ولكنهم، كعادة كثير من العرب، نفروا من الوقف على الفتحة، وامتدّ تنفّسهم معها، فظهر امتداد التنفس كأنّما هو صوت الهاء، وخيّل للنحاة أنّ تاء التأنيث قد قلبت إلى هاء. وهذه الهاء هي ما سمّاه النحاة في مواضع أخرى بهاء السكت، التي حين نستعرض ما ذكره النحاة عنها، لا نكاد نرى أحوالها تخرج عن الفرار من الوقف على حركة بنية الكلمة[2]، مثل: رَهْ، قِهْ، ومثل: «مَهْ»، وهي «ما» الاستفهامية حين تقصر ألفها، وتصبح «مَ» فقط. ومثل الوقف على «هُوَ، هِيَ»، يقولون: هُوَهْ، هِيَهْ، ومثل ياء المتكلم التي تحرك بالفتح، نحو: «مَالِيَهْ»، «سُلْطَانِيَهْ»[3].

وهكذا، يرى، أنّ الهاء في الوقف على الاسم المفرد المختوم

---

(1) التكوير، / ٨١/ ١ — ١٤.
(2) من أسرار اللغة، ص: ٢٢٠.
(3) المرجع نفسه، ص: ٢٢٠.

بتاء التأنيث لا تعدوا أن تكون هاء السكت. ويؤيّد ما ذهب اليه الدكتور ابراهيم أنيس ما ذهب اليه سيبويه، في باب الترخيم، من أن المختوم بتاء التأنيث يرخّم بحذفها، فإذا وقف عليه وهو مرخّم، فالغالب أن تلحقه الهاء، واعتبر هذه الهاء «هاء» السكت، فقال في ترخيم «مرجانة» «يا مرجان»، ويقال، في الوقف عليها، «يا مرجانهْ» [1].

ويلاحظ أنّ محاولة دراسة اللهجات العربية قد فتحت نافذة مطلّة على الدرس اللغوي، عبر هذه المسألة، ولكنّ الدارسين، لم يعطوا، حتى الآن، مسألة اللّهجات حقّها من الدرس، كما لم يتسلّحوا بالأدوات العلميّة التي تساعدهم على الخوض في مثل هذا الموضوع... لذلك أرى أنّ دراسة اللهجات العربية القديمة التي وردت في القرآن الكريم، وفي الشعر الجاهلي، وربطها باللهجات العربية المعاصرة، قد تكشف كثيراً من مسائل الدرس اللغوي، التي بقيت خاضعة، حتى الآن، للتخمينات، ولتكرار ما قاله السّلف فيها... وقد رأينا كيف استفدنا من اللهجات المعاصرة، في لبنان، مثلاً، عند من ينطق بالتاء وصلاً وفصلاً، ورأينا، أيضاً، عبر اللّهجات المعاصرة، كيف يتعامل «ناس من العرب»، مع المؤنّث المختوم بتاء في حالة الوقف فيقولون «الشّجَرَ» [2] بدل «الشّجَرَة»، وربطنا هذه اللهجة بلهجة «ناس

(١) المرجع نفسه، ص: ٢٢٠.

(٢) المرجع نفسه، ص: ٢٢٠، والكتاب لسيبويه، ص: ٢ / ٢٤٤.

من العرب» قبل الإسلام. ثمّ رأينا كيف أنّ النطق بالتاء هو لهجة من يتمهّل في الكلام، وينتظر نهايته، وأنّ الذين يحذفون التاء هم ممن لا ينتظر..

إن انقسام اللغويين بين قائل بأنّ «التاء» هي الأصل، وقائل بأنّ «الهاء» هي الأصل؛ أي انقسامهم بين بصريين وكوفيين، في هذه المسألة، لدليل على الغموض المحيط بتاريخ مميزات التأنيث كلها، لذلك فلا بدّ من استعراض أقوال الدارسين الذين تعرّضوا لهذه المسألة لنستطيع الاهتداء إلى فرضية مقبولة في هذا المجال.

لقد رأى بروكلمان أنّها كانت **أداة إشارة**[1]، ورأى C. Meinhof **أنّها كانت تدلّ على المفعولية أو اشارة نصب**[2]، ورأى A.J. Wensinck أن تاء التأنيث **كانت في الأصل علامة الكثرة أو الجمعية أو المبالغة**[3]، ورأى بعضهم أنّها، في

---

(1) BROCKLMAN, **Grundrise der vergleichen den grammatik der semitischen sprachen**. I. bund. laut und formen lehre, Berlin, 1906, V. 1, p. 405.

- H. FLEISCH, Traite de philologie Arabe, V. 1, p. 312.

(2) c; MEINHOF, **Die sprachen derchen der hamiten**, Homburg, 1912, p. 23 - 24.

- H. FLEISCH, traite de philologie Arabe, V. 1, p. 312.

(3) H. FLEISCH, traite de philologie Arabe, V. 1, p. 312.

والواقع أن «فنسك» في كتابة «بعض ظواهر الجنس في اللغات السامية»

= "Somme aspects of gender in Semitic langage"

الأصل ، **علامة تصغير وتحقير** (شمسية ، وأذنية ، ونعلية ، تصغر بالتاء) ،

— هذرة ، وسخرة ، وحمزة ، تحقر بوجود التاء ،

— تمرة ، وبقرة ، وثمرة ، تدل بوجود التاء على وحدات أقل من الكل أو من المجموعة ،

— سيئة تجرد بوجود التاء ، والعقول البدائية تعزف عن المجرد ولا تقيم وزناً له ، وتولي جل اهتمامها للعالم الحسيّ»[1] .

والواقع أنّ ما ذكره الدارسون ليس إلّا بعض ما تدل عليه «التاء» مع الاسم الذي تلحق به ، فقد ذكر اللغويون العرب أنّها :

١ — تمييز الاسم المذكّر والمؤنّث الحقيقي الذي لأنثاه ذكر ، كقولهم : امرؤ وامرأة ، ورجل ورجلة ، وغلام وغلامة ،

والذي اقتبس منه الأب فليش. يذهب بعيداً في نظريته ، فيعممها على مميزات التأنيث كلها ، فيقول : ان ما يسمى بمميز التأنيث كالتاء ، والألف المقصورة ، والممدودة ، ليست في الحقيقة ، إلّا علامات للمبالغة تفيد الكثرة ، فهي ترتبط بفكرة الجمعية أكثر من ارتباطها بفكرة التأنيث ، وإن فكرة التأنيث إنمّا دخلت اللغة تحت تأثير بعض المعتقدات الدينية ، وبعض التقاليد الموروثة. ويرفض الأب فليش نظرية «فنسك» ، بل يرفض هذا التعميم ، لأن معنى الكثرة الذي يصاحب التاء أحياناً ليس إلا حالة خاصه في تطورها.

(١) طحان ، ريمون (الدكتور) ، فنون التقعيد وعلوم الألسنية ، ص : ٢٢٩ ، وانظر كتابه ، الألسنية العربية ، ص : ١٤١.

وانسان وانسانة ، وحمار وحمارة ، وأسد وأسدة ، وبرذون وبرذونة ، وشيخ وشيخة [1] .

۲ ــ **تمييز الصّفات التي تجري على فعلها** ، مثل : قائم وقائمة ، ومفطر ومفطرة ، منطلق ومنطلقة ، وظريف وظريفة ، وضارب وضاربة ، ومضروب ومضروبة [2] .

۳ ــ **تمييز الواحد من الجنس** ، ويكون ذلك في المخلوقات دون المصنوعات ، كقولك : تمر وتمرة ، بسر وبسرة ، شعر وشعرة ، شعير وشعيرة ، بقر وبقرة ، حمام وحمامة ، جراد وجرادة ، سحاب وسحابة ، نخل ونخلة ، ونلاحظ هنا أنها تلحق الواحد للفرق بينه وبين الجمع ، أي أنهّا تفيد القلة .

وأضاف ابن مالك في شرح الكافية أنّ مجيئها لتمييز الواحد من الجنس الذي يصنعه المخلوق قليل ، نحو : جرّ وجرة ، لبن ولبنة ، قلنس وقلنسوة ، وسفين وسفينة [3] .

---

(۱) ابن السراج ، **الأصول في النحو** ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، (١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م) ، ص: ٢ / ٤٠٧ .

(۲) الأصول في النحو ، ص: ٢ / ٤٠٧ ، وهمع الهوامع ، ص: ٦/ ٦٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ، ص : ٥ / ٩٧ ، والأشباه والنظائر ، ص : ٢ / ١٢٢ . ابن الشجري أبو السعادات ، صفاء الدين ، **الأمالي الشجرية** ، حيدر أباد (١٣٤٩ هـ) ، ص: ٢ / ٢٨٧ .

(۳) الأشباه والنظائر ، ص : ٢ / ١٢٢ ، والأصول في النحو ، ص : ٢ / ٤٠٧ ، والأمالي الشجرية ، ص: ٢ / ٢٨٨ ، وهمع الهوامع ، ص : ٦ / ٦٢.

ومن تمييز الواحد من الجنس قولهم : ضرب وضربة ، وقتل وقتلة ، إذا الضرب جنس يعم الكثير والقليل ، وضربة وقتلة للمرة الواحدة [1].

٤ — **تمييز الجنس من الواحد** ، أي عكس الحالة السابقة ، **وهو قليل** ، كقولك : كمأ — للواحد — وكمأة للجمع ، وجبء — للواحد ، وجبأة للجمع [2].

وهذا القول الذي يجعل وظيفة التاء لتمييز الجنس من الواحد هو رواية أبي زيد عن فنجع ورؤبة العجاج ... لكن رواية أخرى وردت عن أبي خيرة الأعرابي تقول إنّ الكمأة للواحد والكمء للجميع ، فكمأة ، على هذه الرواية ، وكمء مثل نخلة ونخل [3] ، أي أنّ وظيفة التاء بقيت كما كانت ، وهي الدخول على الواحد من الجنس لتفيد التمييز بين الواحد الذي تلحقه ، وبين الجمع الذي يتجرد منها .

٥ — **أن تلحق التاء الجمع** ، كقولهم : رجل جمال ، ورجال جمالة ، وبغال وبغالة ، وحمار وحمارة ، وسيار وسيارة [4].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ، ص : ٥ / ٩٨ .

(٢) الأشباه والنظائر ، ص : ٢ / ١٢٢ ، **وهمع الهوامع في شرح الجوامع** ، للسيوطي ، تحقيق عبد السلام هارون ، والدكتور عبد العال سالم مكرم ، الكويت : دار البحوث العلمية (١٣٩٤ هـ / ١٩٧٥ م) ، ص : ٦ / ٦٢ .

(٣) الأمالي الشجرية ، ص : ٢ / ٢٨٩ .

(٤) الأمالي الشجرية ، ص : ٢ / ٢٨٩ .

٦ ـــ **ما تدخله التاء للمبالغة في المدح أو الذم ، أي للمبالغة في الصفة** ، وذلك كقولك : رجل راوية ، وعلّامة ، ونسّابة ـــ تأكيد المبالغة ـــ ورجل لحّانة وهلباجة ـــ الأحمق ـــ ومثله جَخَابَة ـــ على غزالة ـــ وفقاقة ـــ الأحمق ـــ المخلط في كلامه ـــ وخليفة [1] .

لكني رأيت أنّ الأب فليش يعدّها مما يدلّ على المهن [2] ، وهو رأي ليس بعيداً عن الصواب في الكلمات الدّالة على مهن ، مثل : راوية لمن يروي الحديث ، ونسّابة : لعالم النسب ، وخليفة ـــ للحاكم ، ... ولكن ماذا نفعل ببقية الأمثلة مثل : هلباجة ، وجخابة ، وفقاقة ؟

لذلك أرى أن يقسم هذا الباب قسمين :

أ ـــ ما يدلّ على المهن ،

ب ـــ ما تدخله التاء للمبالغة في المدح والذم ،

فيستوي ، في هذه الحالة البحث ، ويستقيم .

٧ ـــ **ما دخلته التاء لتأكيد الوحدة** [3] ، كقولهم : غرفة ،

---

(١) الأصول في النحو ، ص : ٢ / ٤٠٨ ، والأمالي الشجرية ، ص : ٢ / ٢٩٠ ،

وهمع الهوامع ، ص : ٦ / ٦٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ، ص : ٥ / ٩٨ .

(٢) H. FLEISCH, traité de philologie Arabe, V. 1, p. 311.

(٣) السيوطي ، همع الهوامع ، ص : ٦ / ٦٢ .

وبرمة ، وعمامة ، وأداة ، وقرية ، وكلبة ، وبهيمة ، ومدينة ، وبرية ، وعلبة ، ومواساة ، ومرضاة.

وقد ارتضينا ما ورد ، هنا ، عند السيوطي ، أي القول إنّ التاء لتأكيد الوحدة ، ولم نأخذ بما قاله ابن السّراج النحوي ، من أنّ ما «دخلته التاء ، وهو مفرد ، لا هو من جنس ، ولا ذكر له ، وذلك : بلدة ، مدينة ،قرية ، غرفة»[1]. كما لم نأخذ بما ورد في الأمالي الشجرية من أنّ هذا النوع هو مما تلحقه التاء «لغير فرق بل لتكثير الكلمة ، وذلك نحو : غرفة...»[2].

٨ ــ ما تلحقه التاء لتأكيد التأنيث ، «وهو قليل» ، كنعجة ، وناقة[3] ، وذلك أنّ الناقة مؤنّثة من جهة المعنى ، لأنّها في مقابلة جمل ، وكذلك نعجة في مقابلة كبش ، فهو بمنزلة عناق وأتان ، فلم يكن محتاجاً إلى علم التأنيث ، وصار دخول العلم على سبيل التأكيد ، لأنه كان حاصلاً قبل دخوله[4].

٩ ــ ما تلحقه لتأكيد تأنيث الجمع ؛ لأنّ التكسير يحدث في الاسم تأنيثاً ، ولذلك يؤنّث فعله ، نحو : «قالت الأعراب» ،

---

(١) الأصول في النحو ، ص : ٢ / ٤٠٨.

(٢) الأمالي الشجرية ، ص : ٢ / ٢٨٩.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ، ص : ٥ / ٩٨ ، وهمع الهوامع للسيوطي ، ص : ٦ / ٦٢ ، والأمالي الشجرية ، ص : ٢ / ٢٩٠.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ، ص : ٥ / ٩٨.

فدخلت لتأكيده ، نحو : حجارة ، وذكارة ، وصقورة ، وخؤولة ، وعمومة ، وصياقلة ، وقشاعمة [1] .

١٠ — **ما تدخله التاء للتعريب** ؛ أي للدلالة على أنه عجميّ عرّب [2] ، نحو : جواربة ، وموازجة ؛ لأنّ الجوارب أعجميّ ، والموازجة جمع موزج ، وهو كالجورب ، وهو معرّب ، وأصله بالفارسية موزه [3] ، وهو الخف ، وكيالجة جمع كيلج — مكيال [4] والكرابجة جمع الكربج وهو الحانوت ، وأصله بالفارسية كربة [5] .

١١ — **أن تلحق الجمع الذي على وزن «مفاعل»** ، وبابه ينقسم ثلاثة أقسام :

أ — **ما يراد به النسب** ، نحو : الأشاعثة ، والمهالبة ، والمناذرة ، والأزارقة في النسب ، إلى : الأشعث ، والمهلب ، والمنذر ، والأزرق ؛ أي : الأشخاص المنسوبون إلى ما ذكر ، دلّت التاء على أنه جمعٌ بطريق نسب ، لا جمع بطريق الاسم كسائر الجموع ، وعبّر بعضهم عن ذلك بأنّها عوض من يائه [6] .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ، ص : ٥ / ٩٨ ، وهمع الهوامع ، ص : ٦ / ٦٢ ، والأمالي الشجرية ، ص : ٢ / ٢٩٠ .

(٢) الأصول في النحو ، ص : ٢ / ٤٠٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ، ص : ٥ / ٩٨ ، وهمع الهوامع للسيوطي ، ص : ٦ / ٦٢ .

(٣) شرح المفصل ، ص : ٥ / ٩٨ .

(٤) همع الهوامع مع للسيوطي ، ص : ٦ / ٦٢ .

(٥) الأمالي الشجرية ، ص : ٢ / ٢٩١ .

(٦) الأصول في النحو ، ص : ٢ / ٤٠٨ ، وهمع الهوامع ، ص : ٦ / ٦٢ ، والأمالي الشجرية ، ص : ٢ / ٢٩١ .

ب — **ما يراد به الأسماء الأعجمية المعربة** ، أي تدل على النسب والعجمة ، وذلك كـ : الجواربة ، والموازجة ، والسابجة ، والبرابرة ؛ أي الجوروبيون ، والموزجيون ، والسبحيون ، والبربريون[1] .

ويرى أبو حيان التوحيدي أنّ التاء فيهما ليست للنسب وحده ، وليست للعجمة وحدها ، إذ ليس أحد المعنيين أولى بها من الآخر بل جعلت للمعنيين[2] .

ج — **أن تقع الهاء في الجمع عوضاً من ياء محذوفة فلا بدّ منها أو من الياء** ، وذلك في الجمع الذي على وزن «مفاعيل» ، مثل فرازنة — فرازين فيفرزان ، جحجاج ، جحاجيج ، جحاجحة ، زنديق ، زناديق ، زنادقة ، تنبال ، تنابيل ، تنابلة[3] .

١٢ — أن تلحق تاء التأنيث أسماء المعاني المنسوبة ، مثل :

أسم ، أسميّ ، أسميّة ،

وصف ، وصفيّ ، وصفيّة ،

---

(١) الأصول في النحو ، ص : ٢ / ٤٠٨ ، وهمع الهوامع ، ص : ٦ / ٦٢ ، الأمالي الشجرية ، ص: ٢ / ٢٩١ .

(٢) همع الهوامع للسيوطي ، ٦ / ٦٢ .

(٣) الأصول في النحو ، ص: ٢ / ٤٠٨ ، شرح المفصل ، ص : ٥ / ٩٨ ، والأمالي الشجرية ، ص : ٢ / ٢٩٢ ، وهمع الهوامع . ص : ٦ / ٦٢ .والجحجاح : السيد... والتنبال : القصير.

هُو ، هُويّ ، هُويَّة ،

جُمْهور ، جُمهوريّ ، جُمهوريّة ،

وقد أكثر العرب ، هذه الأيام ، من استعمال هذه الصيغة[1] ، وقال ابن يعيش إنّ المنسوب قد يؤنّث على إرادة الجماعة ، كالبصريّة. والكوفيّة ، والمروانيّة ، المنسوب إلى مروان بن الحكم ، والزبيريّة : المنسوب إلى الزبير[2] .

يلاحظ ، من كل ما تقدم ، أنّ الخوض في محاولة الوصول إلى المعنى الأول للتاء المربوطة لا يعدو أن يكون ضرباً من التخمين ، الذي لا يصمد أمام أيّ نقد علميّ جاد ، وقد أورد الأب فليش بعضاً من نقد الدارسين نظريات بعضهم[3] ، كما أنه أورد ملاحظةً قيّمة عن إضافة التاء للدلالة على التأنيث في أسماء المعاني المنسوبة ، في اللغة المصرية القديمة ، مثل :

ǧw-t → "le mal" — nfr-t → "le bien".

وكيفما كان الأمر ، فإنّ التاء ، هي مميز التأنيث الأكثر شيوعاً في اللغة العربية ، فهي تدخل على الكلمة المراد تأنيثها كالمنفصلة ، لأنّها تدخل على اسم تام الفائدة ، فتحدث فيه معنى آخر ، وهو التأنيث ، فكانت كإسم ضم إلى إسم آخر تماماً كما تضم «موت»

---

(١) Traité de philologie arabe, V. 1, p. 328 - 329.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ، ص : ٦ / ١٠٠.

(٣) Traité de philologie arabe, V. 1, p. 312 - 313.

إلى «حضر» ، فتصبح «حضر موت» ، وكما تضاف «بك» إلى «بعل» فتصبح «بعلبك» ، ويدلّ على ذلك أمور منها :

١ — أنّك تفتح ما قبل التاء ، كما تفتح ما قبل الإسم الثاني من الاسمين، فتقول : قائِمَة ، وطَلْحَة ، كما تقول : حضرَ موت ، فتفتح ما قبل الآخر.[1]

٢ — ومنها أنّك إذا صغرّت ما في آخره تاء التأنيث ، فإنّك تصغّر أولاً الصّدر ، ثم تأتي بالتاء ، نحو : طلحة ، وطُلَيْحَة ، وتَمْرَة .. وتُمَيْرَة ، كما تصغّر الصّدر من الأسمين المركبين ، ثم تأتي بالآخر ، نحو «حُضَيْرَ موت»

٣ — ومنها أنّك تحذفها في التكسير ، فتقول في تكسير «جفنة» «جفان» ، وقصعة ، قصاع ، وليست الألف كذلك ، بل تصمد في التكسير ، فتقول في حبلى حبالى ، وفي سكارى ؛ لأن الكلمة بنيت عليها[2].

كل ما تقدم كان يبحث في التاء المربوطة ، التي تنقلب «هاء» في الوقف على المذهب البصري ، أو «هاء» التأنيث التي تنقلب «تاء» في الدرج على المذهب الكوفي ، أو التي تحذف دون أن

---

(١) Traité de philologie arabe, V. 1, p. 328.
هامش رقم (١).

(٢) الكتاب ، ص : ٣ / ٢٢٠ ، و ٤ / ١٦٦ وشرح المفصل لابن يعيش ، ص : ٥ / ٩٠ و ٥ / ٩٩.

تقلب فيظن السامع أنّها هاء.. على ما وصلت اليه هذه الدراسة مع الدكتور ابراهيم أنيس. لكن بقيت مسألة «التاء المفتوحة» التي تلحق «بعض الأسماء»، دون أن يفتح ما قبلها، فكيف نعالجها؟ وأين نضعها؟ وهل نعتبرها مستقلة بنفسها أم أنها هي التاء التي مرّ ذكرها؟

سندرس هذه الأسئلة في البحث التالي:

٢ ــ تاء التأنيث المفتوحة:

تلحق التاء المفتوحة بعض الأسماء، ويبقى ما قبلها ساكناً، بينما يكون ما قبل التاء المربوطة مفتوحاً.. وهذه التاء المفتوحة قليلة الاستعمال، أو بعبارة أدق إنّ الكلمات التي وصلت الينا مما تلحقه هذه التاء قليلة العدد، فهي موجودة في «أخْت، وبنْت، وثِنْتَيْن، وكِلْتَا، وكذلك في: هَنْت، في الوصل، ومَنْت، تريد: هَنَهْ ومَنَهْ[1].

وهذا التاء تكون في الوصل والوقف، كقولك: أخْت وبنْت؛ لأنّ التاء فيها ــ عند البصريين ــ مشبهة بالأصلية،

(١) سيبوية، الكتاب، ص: ٤ / ٣١٧،.. الهَنت: الشيء، والمَنْت: تأنيث من الاستفهامية. راجع لسان العرب، مادة منن، حيث يقول: إنك تستطيع أن تقول من للمذكر، وتقول في المرأة: منه، ومنتان، ومنات ــ كله بالتكسين ــ.

وذلك أنّ «أخت» ملحقة بـ «عُمْر» ، «وبِنْت» ملحقة بـ «عِدْل» ، فصارت كأنّها لام الفعل» [1].

وسبب وقوفهم على التاء دون الهاء في مثل هذه الكلمات — على رأي الفرّاء — أنّ الحرف الذي قبل التاء ساكن ، وكل حرف يسكن ما قبله ينوى به الابتداء ، والاستئناف ، فلمّا كان فيه هذا المعنى أخرج على أصله ؛ لأنّ التاء هي الأصل ، والهاء داخلة عليها ، والدّليل على هذا أنّك تقول : قامت ، وقعدت ، فتجد هذا هو الأصل الذي يبني عليه : قائمة ، وقاعدة ، وترى التاء ثابتة في الأصل ، والهاء ثابتة في الفرع ، فلذلك وقفوا على التاء في أخت ، لأنّها أخرجت على الأصل لما سكّن ما قبلها ، ووقفوا على الهاء في طلحة ، لأنّها لما تحرك ما قبلها كانت فرعاً [2].

ويلاحظ الفرّاء أنّ الطائيين يقفون على كل تاء للمؤنّث بالتاء،ولا يقفون بالهاء ، فيقولون : هذا طلحتْ ، وهذا حمزتْ ، وهذه أمتْ [3].

فالتاء ، كما يُلاحظ ، ترسم مربوطة في معظم الحالات ، وترسم مفتوحة أو طويلة في جمع المؤنّث السالم ، وحين يسبقها ساكن

---

(١) الكتاب ، ص: ٤/ ١٦٦ ، ٣/ ٢٢٠.

(٢) أبو بكر الأنباري ، المذكّر والمؤنّث ، ص: ١٧٩ — ١٨٠ ، وانظر الكتاب ص: ٤/ ١٦٦ و ٤/ ١٦٧ ، وشرح المفصل ، ص: ٣/ ١٣١.

(٣) المصادر أنفسها.

(بِنْت ، أُخْت ، ذات ، هَنْت) ، وحين يتحلّى بها الفعل الماضي الغائب المؤنّث (كَتَبَتْ)[1] .

ويلاحظ ، أيضاً ، أنّ التاء تكتب وتلفظ مفتوحة على مذهب الطائيين ، في حالات الوقف مهما كان أصلها : طلحت ، حمزت ، فاطمت ، بنت ، أخت ..

ماذا يعني هذا الكلام للباحث؟

لقد اضطرب موقف سيبوية في هذه القضية ، فقال فيها قولين متضادين ومتناقضين ، فهي مرة للتأنيث ، ومرة أخرى ليست للتأنيث .

١ — **تاء بنت وأخت للتأنيث**: قال ذلك في غير موضع من كتابه ، قال : «وأما بِنْتٌ فإنَّكَ تقول : بَنَوِيّ ، من قبل أنّ هذه التاء هي للتأنيث ، لا تثبت في الإضافة ، كما لا تثبت في الجمع بالتاء»[2] .. وقال في موضع آخر «وكذلك تاء أُخْتٍ وبِنْتٍ ، وثِنْتَيْنِ ، وكِلْتَا ؛ لأَنَّهُنّ لحقن التأنيث ، وبنين بناء ما لا زيادة فيه»[3] .

٢ — **تاء بنت وأخت ليست للتأنيث**: قال ذلك مرة واحدة ، في باب ما ينصرف وما لا ينصرف ، في كتابه ، لأنّك

---

(١) طحان ، ريمون ، (الدكتور) ، الألسنية العربية ، ص: ١/ ١٤١.

(٢) الكتاب ، ص: ٣/ ٣٦٢.

(٣) الكتاب ، ص: ٤/ ٣١٧.

«إن سمّيت رجلاً ببنت أو أخت صرفته ، لأنّك بنيت الاسم على هذه التاء ، وألحقتها ببناء الثلاثة ، كما ألحقوا : «سنبتة» بالأربعة ، ولو كانت الهاء لما أسكنوا الحرف الذي قبلها ، فإنّما هذه التاء فيها كتاء «عفريت» ، ولو كانت كألف التأنيث لم ينصرف في النكرة ، وليست كالهاء لما ذكرت لك ، وإنّما هذه زيادة في الإسم بني عليها ، وانصرف في المعرفة . ولو أنّ الهاء التي في دجاجة كهذه التاء انصرف في المعرفة[1] ، لأنّ «كل هاء كانت في اسم للتأنيث فإنّ ذلك الاسم لا ينصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة»[2] .

وقد شرح السيرافي قول سيبويه ، بقوله «التاء في بنت وأخت منزلتها ، عند سيبويه ، منزلة التاء في «سنبته ، وعفريت» ؛ لأنّ التاء في «سنبتة» زائدة للإلحاق بـ «سلهبة ، وحرقفة» وما أشبه ذلك ، وكذلك بنت وأخت ملحقتان بـ «جذع وقفل» ، والتاء فيهما زائدة للإلحاق ، فإذا سمينا بواحدة منهما رجلاً صرفناه ، لأنّه بمنزلة مؤنّث على ثلاثة أحرف ليس فيها علامة تأنيث ، كرجل سميناه بـ «فهر وعين» ، والتاء الزائدة للتأنيث هي التي يلزم ما قبلها الفتحة ، ويوقف عليها بالهاء ، كقولنا : دجاجة وما أشبه ذلك»[3] .

---

(١) الكتاب ، ص: ٣/ ٢٢١.

(٢) الكتاب ، ص: ٣/ ٢٢٠.

(٣) الكتاب ، ص: ٣/ ٢٢١ — ٢٢٢ ، هامش رقم (٣).

فكيف يتعامل الباحث مع هذين القولين المتضادين، في مسألة واحدة، لاستاذ النحاة، الذي قيل فيه، وفي كتابه: «مَنْ أراد أن يعمل كتاباً في النحو بعد كتاب سيبويه فَلْيَسْتَحي»[1].

لقد دفع هذا التناقض الصارخ في أقوال سيبويه بابن جنّي إلى محاولة الخروج من هذا المأزق بتبريرات، وتأويلات لغوية، ليثبت فيها أنّ التاء المفتوحة في الأسماء التي في مثل بنت وأخت وهنت، لَيْست إلّا لام الأسم، وأنّها مبدلة من الواو والياء لامين، وأنها ليست للتأنيث؛ لأنّ تاء التأنيث، هي التاء المربوطة المفتوح ما قبلها، فقال: أخْت، وبِنْت، وهَنْت، وكِلْتا، أصل هذا كله: أخَوَة، وبَنَوَة، وهَنَوَة، وكِلْوَا، فنقلوا: أُخوَة، وبَنَوَة، ووزنها «فَعَل» إلى «فُعْل وفَعْل» وألحقوهما بالتاء المبدلة من لامها بوزن «قُفْل» و «جِلس» فقالوا: أُخْت، وبِنْت، وليست التاء فيهما علامة تأنيث، كما يظن من لا خبرة له بهذا الشأن، لسكون ما قبلها، هكذا مذهب سيبويه، وهو الصحيح، وقد نصّ عليه في باب ما لا ينصرف، فقال: لو سميّت بهما رجلاً لصرفتهما معرفة، ولو كانت للتأنيث لما انصرف الاسم[2].

---

(١) السيرافي، ابو سعيد الحسن بن عبد الله، ت سنة ٣٦٨ هـ، **أخبار النحويين البصريين**، اعتنى بنشره فريتس كرنكو، بيروت: المطبعة الكاثوليكية (١٩٣٦ م)، ص: ٥٠.

(٢) ابن جنّي، الخصائص، ص: ١ / ٢٠٠، **وسر صناعة الاعراب** لابن جنّي، تحقيق مصطفى السقا، ومحمد الزفزاف، وابراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، =

ثم يقول : على أنّ سيبويه قد تسمّح في بعض ألفاظه ، في الكتاب ، فقال هما «علامتا تأنيث» ، وإنما ذلك تجوّز منه في اللفظ ، لأنّه أرسله غُفْلاً ، وقد قيّده وعلّله في باب ما لا ينصرف ، والأخذ بقوله المُعَلَّل أولى من الأخذ بقوله الغُفْل المُرْسَل.. ووجه تجوّزه أنّه لمّا كانت «التّاء» لا تبدل من الواو فيهما إلّا مع المؤنّث صارتا كأنّهما «علامتا تأنيث» ؛ أي إنّ التاء لم توجد في الكلمة إلّا في حال التأنيث ، لذلك استجار سيبويه لنفسه أن يقول : إنّهما «علامتا تأنيث» ، ألا ترى أنّك إذا ذكّرت قلت «ابن» ، فزالت التاء ، كما تزول من قول «ابنة» ، فلما ساوقت «تاء» «بنت» «تاء» «ابنة» ، وكانت «تاء» «ابنة» للتأنيث ، قال في تاء «بنت» ما قال في تاء «ابنة» ، وهذا أقرب ما يتسمّح به في هذه الصناعة[1]

فإن قيل فما «مميز» التأنيث ، إذاً ، في بِنْت وأُخْت؟

فالجواب — يقول ابن جنّي — أنّ الصيغة فيهما عَلَم تأنيثهما ؛ أي أنّ الصيغة فيهما «علامة» تأنيثهما ، ويعني بالصيغة فيهما بناءهما على «فُعْل» ، و «فِعْل» ، وأصلهما «فَعَل» ، وإبدال الواو فيهما

مصر : شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، الطبعة الأولى (١٣٧٤ هـ — ١٩٥٤ م)) ، ص : ١ / ١٦٥. والكتاب لسيبوية ، ص : ٣ / ٢٢١.

(١) ابن جنّي ، الخصائص ، ص : ١ / ٢٠٠ ، وسر صناعة الاعراب ، ص : ١ / ١٦٥ — ١٦٦.

لاماً ، لأنّ هذا عمل اختصّ به المؤنّث ، ويدلّ ، أيضاً ، على ذلك ، إقامتهم إيّاه مُقام «العَلامة» الصريحة ، وتعاقبهما على الكلمة الواحدة ، نحو : «ابنة ، وبنت» ، فالصيغة في «بنت» قامت مُقام الهاء في «ابنة» ، فكما أنّ الهاء عَلَم تأنيث لا محالة ، فكذلك صيغة «بنت» عَلَم تأنيثها ، وليست «بنت» من «ابن» كـ «صَعْبَة» من «صَعْب» ، إنّما نظير «صَعْبَة» من «صَعْب» «ابنة» من «ابن» ، كما قال أبو علي الفارسي[1] ، ويدلّ على أنّ «أخ» و «ابن» ، «فَعَل» . فهي : «بَنَو ، وَأَخو» — مفتوحة العين — جمعهم إيّاهما على «أفعال» ، نحو : «أبناء وآخاء» ، حكي سيبويه ، آخاء ، عن يُونُس ، وأنشد أبو علي الفارسي لبشر بن المهلب (من الطويل) :

وَجَدْتُمْ بينكم دونَنا إذْ نُسِبْتُم
وَأَيُّ بني الآخاءِ تنبو مناسِبُهْ[2]

فلمّا عُدِلا عن «فَعَلٍ» إلى «فَعْلٍ» و «فُعْلٍ» فأبدلت لاماهما تاء ، فصارتا : بنتا وأختاً ، كان هذا العمل ، وهذه الصيغة عَلَما لتأنيثهما . ألا تراك إذا فَارَقْتَ هذا الموضع من التأنيث رفضت

---

(١) الخصائص ، ص : ١/ ٢٠١ ، وسر صناعة الاعراب ، ص : ١/ ١٦٦ .

(٢) الخصائص ، ص : ١/ ٢٠١ ، وسر صناعة الاعراب ، ص : ١/ ١٦٦ — ١٦٧ ، وقد ذكر البيت في الخصائص ، مرة ثانية ، ص : ٣/ ٣٣٨ ، حيث بني الفعل «نُسِبَ» للمعلوم ، بينما بني ، في المرة الأولى ، للمجهول .

هذه الصيغة البتَّة، فقلت بالإضافة اليهما: بَنَويّ، وأخَوي، كما انك إذا أضفت إلى ما فيه «علامة» تأنيث أزلتها البتة، نحو: حمراويّ، وطلحي، وحبلويّ، فأما قول يونس: بنتيّ وأختيّ، فمردود عند سيبويه، وليس هذا الموضع موضعاً للحكم بينهما، وإن كان لقول يُوْنُس أصول تجتذبه وتسوغه[1]

وكذلك إن قلت: إذا كان سيبويه لا يجمع بين ياءي الإضافة وبين صيغة «بِنْت»، وأُخْت»، حيث كانت الصيغة عَلَماً لتأنيثهما، فَلِمَ صرفهما عَلَمَين لمذكّر، وقد أَثْبَتَ فيهما «علامة» تأنيث بفكّها ونقضها مع ما لا يجامع «علامة التأنيث»: من مبادي الإضافة في بَنَويّ وأخَويّ؟ فإذا أثبت في الأسمين بها «علامة» للتأنيث، فهلا منع الأسمين الصرف مع التعريف، كما تمنع الصرف باجتماع التأنيث إلى التعريف في نحو طلحة وحمزة، وبابهما؟[2].

وينهي ابن جنّي قوله في تاء بِنْت وأُخْت بقوله: ويدلّ على أنّ «اللام» منها «واو» قولهم في الجمع: أَخَوات، فأمّا البنوّة، وكذا الأخوّة فلا دلالة فيها، عندنا، لقولهم: الفُتُوَّة، وهي من

---

(1) الخصائص، ص: ١ / ٢٠١، ويلاحظ أن ابن جنيّ قد خالف سيبويه في هذا الموضوع، فبينما يعتبر سيبويه سقوط تاء التأنيث من «بنت وأخت»، في الإضافة كما لا تثبت في الجمع بالألف والتاء — دليلاً على أن التاء هي مميز التأنيث. نرى ابن جنيّ يستعمل المادة نفسها ليجادل في أنّ هذه التاء ليست للتأنيث.

(2) الخصائص، ص: ١ / ٢٠١.

قولهم فَتَيان، وقولهم بِنْت، وإبدال التاء من حرف العلة يدلّ على أنّه من الواو، لأنّ إبدال التاء من الواو وأضعاف إبدالها من الياء، وعلى الأكثر ينبغي أن يكون القياس [1].

وأما هَنْتٌ فيدلّ على أن «التاء» فيها بدل من «واو» قولهم في الجمع هَنَوَات، قال (من الطويل):

أَرَى ابنَ نِزَارٍ قد جفاني ورابني
على هَنَوَاتٍ شأنها مُتَتَابِعُ [2]

وَأَمّا «كِلْتَا» فذهب سيبويه إلى أنّها «فِعْلَى» بمنزلة الذِّكرَى، والحفرَى، أصلها (كِلْوَا) فأبدلت الواو تاء، كما أبدلت في أُخْت وبِنْت، والذي يدلّ على أنّ لام «كِلْتَا» معتلّة قولهم في مذكرها «كلاَ»: «فِعَلٌ»، ولامه معتلة بمنزلة حِجًا وَرِضًا، وهما من «الواو»، لقولهم: حَجَا يَحْجُو، والرِّضْوَان، ولذلك مثلّها سيبويه بما اعتلت لامه، منقلبة: فقال: هي بمنزلة «شَرْوَى». وأمّا أبو عُمَر الجَرْمي فذهب إلى أنها «فِعْتَل»، وأن التاء فيها عَلَمُ تأنيثها، وخالف سيبويه، ويشهد بفساد هذا القول أنّ تاء التأنيث لا تكون «مُمَيِّز» تأنيث الواحد إلّا وقبلها فتحة، نحو: طَلْحَة، وَحَمْزَة، وَقَائِمَة، وَقاعِدَة، أو يكون قبلها ألف نحو: سعْلاة وعِزْهاة.

---

(1) سرّ صناعة الاعراب، ص: ١ / ١٦٧، والخصائص، ص: ١ / ٢٠١.

(2) سرّ صناعة الاعراب، ص: ١ / ١٦٧، ولسان العرب، مادة (هنا)، ص: ١٥ / ٣٦٩، حيث قال انّ الكلمة واويّة ويائية.

واللّام في «كِلْتَا» ساكنة ، كما ترى ، فهذا وجه[1] .

ووجه آخر أن «مميز» التأنيث لا يكون أبداً وسطاً ، وإنّما يكون آخراً لا محالة ، وكلتا «اسم مفرد يفيد معنى التثنية ، بإجماع من البصريين، فلا يجوز أن يكون «مميز» تأنيثه التاء وما قبلها ساكن ، وأيضاً ، فإن «فِعْتَلاً» مثال لا يوجد في الكلام أصلا ، فَيُحْمَل هذا عليه ، فإن سمّيت بـ «كِلْتَا» رجلاً لم تصرفه ، في قول سيبويه ، معرفة ولا نكرة ، لأنّ ألفها للتأنيث بمنزلة ألف (ذِكْرَى) ، وتصرفه نكرة في قول أبي عُمَر ، لأنّ أقصى أحواله ، عنده ، أن يكون كقائمة وقاعدة ، وَعَزَّة ، وحَمْزَة[2] .

وَأَمّا إبدالهم «التاء» من «الياء» لاماً ، فقولهم : ثِنْتَان ، ويدلّ على أنّه من الياء أنّه من ثَنَيْتُ ، لأنّ الاثنين قد ثُني أحدهما على صاحبه ، وأصله ثَنْيٌ ، يدلّ على ذلك جمعهم إيّاه على «أثناء» بمنزلة «أبناء ، وأخاء» ، فنقلوه من «فَعَل» إلى «فِعْل» ، كما فعلوا ذلك في بنت ، وكذلك تاء ذَيْتَ ، وَكَيْتَ

---

(١) سرّ صناعة الاعراب ، ص : ١ / ١٦٧ — ١٦٨ ، والخصائص ، ص : ١ / ٢٠٣ ، ولسان العرب ، مادة (كلوى) ص : ١٥ / ٢٢٧ — ٢٢٨ ، حيث قال ان اصلها (كلوا) بدل (كلوى) .

(٢) سرّ صناعة الاعراب ، ص : ١ / ١٦٨ ، والخصائص ، ص : ١ / ٢٠٣ ، ولسان العرب ، مادة (كلوا) ، ص : ١٥ / ٢٢٨ . وأبو عمر هو الجرمي صالح بن اسحق ، أخذ عن الأخفش ، ويونس ، والاصمعي ، وأبي عبيدة ، ومات سنة ٢٢٥ .

وكِلْتَى ــ كتاء «ثنتان»، أي «التاء» في جميع ذلك بدل من حرف علّة، وليست للتأنيث[1].

وأمّا التّاء في «اثنتان» فتاء التأنيث، بمنزلتها في «ابنتان» تثنية ابنة، وإنّما ثِنْتَان بمنزلة «بِنْتَان»، «واثنتان» بمنزلة «ابنتان»، وكذلك التاء في ذَيَّة وَكَيَّة، للتأنيث[2].

ومع ذلك لا نستطيع الإطمئنان التام لكلام ابن جنّي، لأن التاء المفتوحة التي تلحق ببعض الأسماء النادرة، في العربية، ليست نادرة في اللغات الساميّة الأخرى، كما يقول بروكلمان[3]، ويلاحظ أيضاً أن التاء المربوطة، التي تلحق الأسماء، لتضيف اليها معنى التأنيث، لا تتحول هاء، في الوقف، عند كلّ العرب، لأنَّ الطّائيّين يقفون على كلّ تاء للمؤنّث بالتاء، ولا يقفون بالهاء، فيقولون هذا طَلْحَتْ، وهذا حَمْزَتْ[4]، وعليك السّلام والرَّحْمَتْ[5] ووضعته في المِشْكَات، وهذه جَمْرَتْ،

---

(١) الخصائص، ص: ١/ ٢٠٢، وسرّ صناعة الاعراب، ص: ١/ ١٦٩.

(٢) الخصائص، ص: ١/ ٢٠٢، وسرّ صناعة الاعراب، ص: ١/ ١٦٩.

(٣) Traité de philologie arabe, V. 1. p. 313.

(٤) الخليل بن احمد الفراهيدي، **الجمل في النحو**، ص: ٢٧٢. وينظر الكتاب لسيبويه، ص: ٤/ ١٦٧، والمذكّر والمؤنّث لأبي بكر الأنباري، ص: ١٨٠.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش، ص: ٥/ ٨٩، والخصائص لابن جنّي، ص: ١/ ٣٠٤.

وَجِنْتْ[1]، قال الله تعالى: ﴿إنّ شجرت الزقوم﴾[2]، وقال: ﴿جنت نعيم﴾[3]، وقال: ﴿إنّ رَحْمَتَ الله قريب من المحسنين﴾[4]، وقال الشاعر (من الرّجز):

اللهُ نَجّاكَ بِكَفّي مَسْلِمَتْ
مِن بَعْدِمَا وَبَعْدِمَا وَبَعْدِمَتْ
صَارَتْ نُفُوسُ القومِ عِندَ الغَلْصَمَتْ
وكادت الحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ[5]

فقال: «مَسْلِمَتْ» وغلصمت «وأمت» ولم يقل «مسلمة، غلصمة، أمة». وقال الآخر (من الرّجز المشطور):

بل جَوْزِ تيهاء كظهر الحَجَفَتْ
قطعتها إذا المها تجوفت[6].

---

(1) الجمل في النحو للفراهيدي، ص: ٢٧٢.

(2) الدخان ٤٤/ ٤٣.

(3) الواقعة ٥٦/ ٨٩.

(4) الاعراف ٧/ ٥٦.

(5) الجمل في النحو للفراهيدي، ص: ٢٧٢، والخصائص، ص: ١/ ٣٠٤، وشرح المفصل، ص: ٥/ ٨٩ ويلاحظ في هذه الأبيات شاهد آخر، وهو ابدال الألف هاء، ثم ابدال الهاء تاء، وقيل إنّ هذا الشعر لأبي نجم العجلي، كما في شرح المفصل، ص: ٥/ ٨٩، هامش (٢).

(6) الخصائص، ص: ١/ ٣٠٤، شرح المفصل لأبن يعيش، ص: ٥/ ٨٩، =

فهذه لغة، كما يرى الباحث، لم يستطع ابن جنّي تبريرها لأنّها وردت عن «بعض العرب» صراحة نَصّاً، كما مرّ، على ذلك سيبويه، بقوله «وزعم أبو الخطّاب **أنّ ناساً من العرب** يقولون في الوقف: طَلْحَتْ، كما قالوا في تاء الجميع قولاً واحداً في الوقف والوصل» [1]، وأبو الخطّاب من مشايخ سيبويه [2]، وهؤلاء: «**الناس من العرب**» هم: **الطائيون عند الفرّاء** [2]، وهم الحميريون، ويقال بعض بني أسد بن خزيمة عند الخليل بن أحمد الفراهيدي [3].

إنّ هذه الملاحظات تطرح قضية التذكير والتأنيث على مستوى آخر.. فهل نبعد عن الصّواب إذا قلنا إنّ جزءاً من بحوث النحويين يدور حول اللغة المكتوبة.. ولا يمسّ اللغة كما حددها ابن جنّي «بأنّها أصوات»؟ وهل الكتابة القرآنية للتاء ليست قضية تطور قواعد الاملاء أو عدم تطورها؟ وهل تمسّ أصلاً

شرح شافية ابن الحاجب للرضي، ص: ٢/ ٢٧٧، و ٤/ ٢٢٠، وهذا البيت من الرجز المشطور.. والجوز — بفتح الجيم — الوسط، والتيهاء — بفتح التاء —: المفازة التي يتيه فيها السالك، والجَحَفَتْ — بفتح الجيم والحاء والفاء — الترس، والمخصص لابن سيده، ص: ١٦/ ٨٣ — ٨٤، وقال آخر «ليس عندنا عَرَبِيَّتْ».

(١) الكتاب، ص: ٤/ ١٦٧.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب، ص: ٤/ ٢١٨.

(٣) الجمل في النحو، ص: ٢٧٢.

هاماً لم يعالجه اللغويون كما يجب، وعلى مستوى الصوت، وليس على مستوى الحرف الذي هو «صورة» الصوت؟.

سننطلق في معالجة مميز التأنيث «التاء» أو التاء المفتوحة، الساكن ما قبلها من محطات عدة:

أولاً: قول سيبويه، في غير موضع من كتابه، إنّ «تاء» بِنْت، وأُخْت، وهَنْت، وكِلْتَا، ومَنْت، وذَات، وثنتان، هي للتأنيث[1].

أمّا مناقشة ابن جنّي، وادّعاوءه أنّ قول سيبويه بأنّ التاء للتأنيث قول مرسل، بينما قوله إنّ التاء ليست للتأنيث قول معلّل، وأنه يجب الأخذ بالرأي المعلّل، وتأوّل المرسل، فكلام بعيد عن روح اللغة، وعن منهج الدرس اللغوي، ونستطيع الردّ عليه بقولنا إنّ الأخذ برأي سيبويه الذي ذكره في غير موضع في كتابه أولى من قوله الذي ذكره مرة واحدة.

ثانياً: يؤيد ما نذهب إليه من الأخذ بقول سيبويه انّ التاء في بِنْت وأُخْت.. للتأنيث، جزم غير واحد من النحاة القدامى بأنّها للتأنيث، فقد جزم **أبو عمر الجرميّ**، (صالح بن اسحاق،

---

(1) الكتاب، ص: ٣/ ٣٦٢، و ٤/ ٣١٧.

المتوفى سنة ٢٢٥ هـ) بأنّ التاء في «كِلْتا» ملحقة، والألف فيها «لام» الكلمة، وتقديرها، عنده، في الميزان الصرفي، «فِعْتَل». فالتاء فيها علم تأنيثها(١).

ثالثاً: يبدو أنّ رأي الجرمي السابق قد أثار نقاشاً بين النحاة، فزعم مخالفوه أنّه لو كان الأمر كما قال، لقالوا، في النسبة إلى «كِلْتا»، «كِلْتَوِيّ»، فلما قالوا «كِلْوِيّ»، وأسقطوا التاء دلّ ذلك على أنهّم أجروها مُجْرَى التاء التي في أُختْ، التي إذا نسبت اليها قلت «أَخَوِي»(٢).

لكن ابن بريّ رفض هذا الاعتراض، وقال: **كِلْوِيّ» قياس من النحويين إذا سمّيت بها رجلاً، وليس ذلك مسموعاً فيحتج به على الجرمي**(٣).

إنّ قيمة رأي ابن بريّ تكمن في دحضه «قياس النحويين» بـ **ما سمع عن العرب**»..

رابعاً: يؤيد ما ذهب إليه سيبويه والجَرمي وابن بريّ ما قاله

---

(١) الخصائص، ص: ١/ ٢٠٣، وسرّ صناعة الاعراب، ص: ١/ ١٦٨. ولسان العرب، مادة كلوا، ص: ١٥/ ٢٢٨ و ١٥/ ٢٢٩.

(٢) لسان العرب، مادة كلوا، ص: ١٥/ ٢٢٩.

(٣) لسان العرب، مادة «كلوا»، ص: ١٥/ ٢٢٩.

أبو بكر الأنباري قال: فأمّا تاء التأنيث في الأسماء فهي التي تكون في الوصل والوقف تاء كقوله: بِنْت وأُخْت[1].

فهذه آراء غير واحد من النحاة القدامى المشهورين تثبت، بما لا يترك مجالاً للشكّ، أنّ التاء في «بِنْت وأُخْت»... للتأنيث، أي هي، مميز تأنيث منفصل عن الكلمة، وليس حرفاً مبدلاً من الواو أو الياء، أي ليس مبدلاً من لام الكلمة.

ويؤيّد ما ذهب إليه غير واحد من نحاة العرب من أنّ «التاء» في بنت وأخواتها للتأنيث، وليست لام الكلمة، اجتهادات المستشرقين في هذا المجال، وأرى أنّ البحث لا يستقيم إلّا إذا عدنا إلى كلامهم في هذه المسألة:

أولاً: يرى بواجشتراسر أنّ خطأ النحاة العرب القائلين بأن التاء في بنت وأخت ليست للتأنيث ناتج من:

أ ــ اعتقادهم أنّ أخت وبنت... ثلاثية الأصول، وأنّ التاء فيها أبدلت من الواو أو من الياء، لأنّهم ظنّوا أنّ مادّتها: أخو، وبنو، أي أنّهم ظنّوا أنّ التاء من حروف الكلمة الأصول.

ب ــ إن الخطأ الأول ناتج من جهل النحويين العرب باللغات الساميّة، إذ من المعروف «أنّ الأخ والإبن من الأسماء

(١) أبو بكر الأنباري، المذكّر والمؤنّث، ص: ١٧٩.

القديمة جداً ، التي مادتها مركّبة من حرفين فقط ، لا من ثلاثة حروف ، وأنّ التاء وإن لم تسبقها فتحة هي تاء التأنيث ، فهي في غير اللغة العربية وخصوصاً في الاكادية والعبرية ، كثيراً ما لا فتحة قبلها »[1] .

ثانياً : ان التاء (T) مميز تأنيث ، وهو قديم جداً ، وموجود في كلّ اللغات السامية الحامية كما قال بروكلمان[2] .

ثالثا : إذا كانت (T) نادرة في اللغة العربية فهي ليست نادرة في اللغات الساميّة الأخرى[3] .

رابعاً : تأكيد عدد من المستشرقين ، مثل Noldeke, Stade, Barth Zimmern أنّ التاء المربوطة (-at) والتاء المفتوحة (T) ، صيغتان ، قديمتان ، مستقلتان ، ومتوازيتان من ناحية الإشتقاق .

بينما أكّد آخرون وعلى رأسهم بروكلمان أنّ (T) التاء المفتوحة ، ناتجة عن تحوّل صوتي حدث لـ (at) ، التاء المربوطة ، وذلك بحذف الفتحة التي قبلها[4] .

---

(١) براجستراسر ، التطور النحوي ، ص : ٣٣.

(٣) المرجع نفسه ، ص : ١ / ٣١٣.

(٢) Traité de philologie arabe, V. 1, p. 312.

(٤) المرجع نفسه ، ص : ١ / ٣١٣.

لقد استند بروكلمان إلى «النبر» ليصوغ نظرية صوتية عامة في اللغة السامية المشتركة، حلّل فيه زوال الفتحة (a) من اللاحقة (at)، التاء المربوطة ـــ، وقد عزا ذلك إلى زوال مصوت قصير Voyelle brève من مقطع لفظي مفتوح وغير محرّك[1].

خامساً: يعتقد بعض الدّارسين المحدثين أنّ الفتحة قبل التاء المربوطة جاءت من أجل الوزن الشّعريّ والإيقاع، ويُستغنى عنها في الحالات التي لا يُحتاج اليها في الوزن أو في الايقاع[2].

ما النتيجة التي ينتهي اليها البحث؟

إنّ تاء التأنيث، سواء أكانت مربوطة وما قبلها مفتوح، أم مفتوحة وما قبلها ساكن، أم اعتبرناهما من أصل واحد، وأنّ إحداهما قد تطوّرت عن الثانية في مرحلة موغلة في القدم، أم أنّ كلّ واحدة منهما مستقلّة بنفسها..... فهي مميز تأنيث، أو هما مميزا تأنيث، ونميل إلى اعتبارهما مميزاً واحداً يتلّون صوتياً، عندما يلحق بالكلمة المراد تأنيثها، حسب اللهجة، وطريقة النّبر، والامالة وقوتها، والصّيغة (ثنائيّة أو ثلاثيّة)، وبالكلمة المفردة، أو المجموعة جمع المؤنّث سالم، أو المجموعة بالألف والتاء كما يسميّه ابن هشام[3].

(١) المرجع نفسه، ص: ١/ ٣١٤.

(٢) Traité de philologie arabe, V. 1, p. 314.
هامش رقم (١).

(٣) شرح قطر النّدى، ص: ٦٩.

٣ — الألف والتاء

كان من الممكن أن لا يتطرق البحث لهذا النوع من التأنيث ، لأنّ التاء ، كما مرّ ، من مميزات التأنيث .. ولكني عثرت على ملاحظة قيّمة للأب فليش ، تنسب إلى العربية التعبير ، في بعض الحالات ، عن «المحايد» ، في اللغة العربية التي «لا تضيف إلى جانب المذكّر والمؤنّث مجموعة الأسماء المحايدة . وعليه فإنّ هذا المؤنّث النحويّ (مفرداً أو جمعاً) ، هو الذي كان — في بعض الحالات — وسيلة للتعبير عن المحايد ، من مثل : الصّالحات ، السيّئات ، من لغة القرآن ، وكثيراً ما تستخدم اللغة الحديثة — تقليداً لطريقة قديمة — جمعاً مؤنّثاً بالألف والتاء كما تعين بعامة طائفة من الأسماء ، فتقول : المشروبات ، والمنسوجات»[1] .

«فالألف والتاء» مميز تأنيث عند أبي بكر الأنباري ، وهي ، عنده ، بمنزلة الواو والنون للمذكّر ، وتكون **للجمع القليل** ، كقولك : الهندات ، والدّعوات ، والجُمْلات ، والزينبات[2] .

ولكنّ ادّعاء النحاة هذا ، في دلالة الألف والتاء على الجمع

---

(١) فليش ، **العربية الفصحى ، نحو بناء لغويّ جديد** ، ص : ٧٠ .

(٢) المذكّر والمؤنّث لأبي بكر الأنباري ، ص : ١٨١ .

القليل، لا يستند إلى استقراء لغويّ دقيق، مما دفع بسيبويه إلى القول: «وقد يجمعون بالتاء، وهم يريدون الكثير، وقال الشاعر، وهو حسّان بن ثابت (من الطويل):

لَنَا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحَى
وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا[1]

فلم يُرد أدنى العدد[2] فالجفنات ها هنا معناها الكثرة؛ لأنّه لم يُرد أن لنا جفنات قليلة، لأنّه لو أراد ذلك لم يكن مبالغاً في المدح[3]، وقرأت القُرّاءُ: ﴿وَصَلِّ عليهم إنَّ صَلَوَاتِكَ سكنٌ لهم﴾[4]، فليس معنى الصّلوات القلّة، إنّما معناها الكثرة[5].

---

(1) ديوان حسّان بن ثابت، ص: ٣٧١. وسيبويه، الكتاب، ص: ٣ / ٥٧٨، والمقتضب، ص: ٢ / ١٨٨، والمذكّر والمؤنّث لأبي بكر الأنباري، ص: ١٨١، والخصائص لابن جنّي، ص: ٢/ ٢٠٦، وشرح المفصل لابن يعيش، ص: ٥/ ١٠ وللبيت قصة.. تقول فيها الخنساء لحسّان «ضعّفت افتخارك وانزرته، فقلت «لنا الجفنات»، والجفنات ما دون العشر، فقلّلت العدد، ولو قلت «الجفان لكان أكثر»...

(2) الكتاب، ص: ٣/ ٥٧٨.

(3) المذكّر والمؤنّث لأبي بكر الأنباري، ص: ١٨١.

(4) سورة التوبة ١٠٣ / ٩. أي قراءة «صلوات» على الجمع، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ونافع، وابن عامر، وعاصم، برواية أبي بكر بن مجاهد (٢٤٥ هـ — ٣٢٤ هـ)، **كتاب السبعة في القراءات**، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، مصر: دار المعارف، الطبعة الثانية، ص: ٣١٧.

(5) المذكّر والمؤنّث لأبي بكر الأنباري، ص: ١٨١، وكتاب السبعة في =

ويلاحظ أنّ سيبويه قال: «يجمعون بالتاء»، ولم يقل «بالألف والتاء».. فهل لهذه العبارة قيمة في البحث؟ وهل يستطيع الباحث ردّ هذا المميز إلى «تاء» التأنيث، كون هذه الأخيرة قد استعملت، كما مرّ، للدلالة على الكثرة، ولو قليلاً، على رواية بعض النحاة؟

لاحظ النحاة أنّ الجمع يكسب الاسم تأنيثاً، لأنّه يصير في معنى الجماعة، وذلك التأنيث «الجمعي» ليس بحقيقيّ، لأنّه تأنيث الإسم، لا تأنيث المعنى، فهو بمنزلة الدّار والنعل ونحوهما[1]، ولذلك فقد أصرّ ابن هشام على تسمية هذا النوع «ما جمع بألف وتاء مزيدتين» سواء كان:

— جمعاً لمؤنّث، نحو: «هندات»، و «زينبات»،

— أو جمعاً لمذكّر، نحو: «اصطبلات»، و «حمّامات»،

وسواء كان سالماً، كما مثّلنا، أو إذا تغيّر، كـ: «سَجَدَات»، — بفتح الجيم — و «غُرُفَات — بضم الراء وفتحها — و «سِدِرَات» — بكسر الدال وفتحها[2].

القراءات، ص: ٣١٧، وشرح المفصل لابن يعيش، ص: ٥/ ١٠ — ١١.

(١) شرح المفصل لابن يعيش، ص: ٥/ ١٠٣.

(٢) ابن هشام، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مصر (دون تاريخ) ص: ٣٩.

وواضح ان ابن هشام لا يفرّق بين ما كان :

ـــ جمعاً مؤنّثاً بالمعنى ، كـ : « هند ، وهندات » ،

ـــ أو جمعاً مؤنّثاً باللفظ ، كـ : « طلحة وطلحات » .. ومميز التأنيث هنا هو التاء ،

ـــ أو جمعاً بالتاء والمعنى جميعاً كـ : « فاطمة وفاطمات » ،

ـــ أو جمعاً لمؤنّث بالألف المقصورة كـ « حبلى وحبليات » ،

ـــ أو جمعاً لمؤنّث بالألف الممدودة كـ « صحراء وصحراوات ،

ـــ أو يكون مسمّاه مذكّراً كـ : « اصطبل واصطبلات » ، و « حمّام وحمّامات » ، وكذلك لا فرق بين أن يكون :

ـــ قد سلمت بنية واحده كـ : « ضخمة وَضَخْمَات » .

ـــ أو تغيّرت ، كـ : « سجدة وسجدات » ، و « حبلى وحبليات » ، وصحراء وصحراوات[1] .

ولذلك يقول ابن هشام ـــ متابعاً في ذلك ابن مالك[2] ـــ

---

(١) ابن هشام ، شرح قطر الندى وبل الصّدى ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مصر ، الطبعة الثانية عشرة ، ص : ٦٨ ـــ ٦٩ .

(٢) يقول ابن مالك في الفيته :

وَمَا بِتَا وألفٍ قد جُمِعَا

يُكْسَرُ في الجرِّ وفي النصبِ معاً .

«عدلتُ من قول اكثرهم: «جمع المؤنّث السالم»، إلى أن قلت: «الجمع بالألف والتاء»، لأعمَّ جمع المؤنّث وجمع المذكّر، وما سلم فيه المفرد وما تغير» (١).

وكيفما كان الأمر، فإنّ هذا النوع من الكلمات، سواء أكان مفرده مؤنّثاً حقيقياً أم لا، فقد اتّصل به مميز التأنيث «التاء المفتوحة»، الساكن ما قبلها، وتُعَدُّ، حسب منهج البحث المتّبع، كلمات مؤنّثة، لأنّها اتّصلت بمميز التأنيث التاء... ولا يتنافى هذا مع ما ذهب اليه الأب فليش من أنّ هذا الجمع.. يدلّ على الكلمات المحايدة، من مثل: الصالحات، والسّيئات، ومن أنّ اللغة الحديثة ذاتها تستخدم — تقليداً لطريقة قديمة — الجمع بالألف والتاء لتعيين طائفة من الأشياء كالمشروبات والمنسوجات (٢).. ولكننا نضيف، أيضاً، أنّها تدلّ على ما ذكر، وتدلّ، في الوقت نفسه، على المؤنّثات الحقيقيّة، كـ: فاطمة: فاطمات.. فهي مؤنّثة معنى، لأنّها تدلّ على مؤنّث في المفرد والجمع، ولفظاً، لأنّ مميز التأنيث قد اتّصل بها في حالتي الإفراد والجمع.

وقد اتصل مميز التأنيث «التاء» بكلمات اللغة العربيّة، لينقلها

---

(١) شرح قطر الندى، ص: ٦٩.

(٢) العربية الفصحى، نحو بناء لغوي جديد، ص: ٧٠.

من حالة التذكير إلى حالة التأنيث ، ولم يقتصر ذلك على نوعٍ محدّد ، بل اقتحم الكلمات كلّها ، تقريباً .

وسنحاول أنّ نبيّن ذلك بإيجاز شديد.. لأنّنا فصّلنا القول فيه حيث لم نترك أيّ نوعٍ من الكلمات إلّا ودرسناه ، وبيّنا أن هذا المميز يتصل به .

لذلك سأورد أمثلة موجزة عن اتصال هذا المميز بـ :

١ — الأسم الواقع على المذكر من الحيوان.
٢ — المحايد؛ أي ما ليس بمذكر حقيقي.
٣ — الصيغ المحيّرة.

* * *

— **منهج العربية في استعمال المميز «التاء» :**

إنّ دراسة المذكّر والمؤنّث من الحيوان ؛ أي المذكّر الحقيقيّ والمؤنث الحقيقيّ ، تعتبر المفتاح المنهجيّ لدراسة سير اللغة العربية في تقبل فكرة المميّز ، وإلحاقه بكلمات كانت دون مميّز ، في فترة زمنية ما ، كـ : إنسان ، عجوز ، زوج ، رجل ، غلام ، وبعير ، وعقرب... الخ... كما تكشف ارتباط تطوّر اللغة بتطور أصحابها... فالعربيّ لم يكن يستطيع التمييز ، في بداية تكونه اللغوي ، بين المذكر والمؤنث ، ولم يكن بحاجة إلى هذا التمييز...

فأطلق لفظة لتدلّ على «الحمار»، و «الأسد»، و «الجراد»... الخ... ثم تطوّرت اللغة بتطوّر أصحابها، وارتقت بارتقائهم، بعدما امتلكوا الوسائل العقلية والمادية التي تمكنهم من التمييز... ثم جاءت الحاجة المفجّرة لعبقريتهم، فصنّفوا الحيوانات وميّزوا مؤنثها من مذكرها بلفظة للمذكر، وبأخرى للمؤنث، فأطلقوا، في البدء، كلمة «إنسان» على الرجل والمرأة، وكلمة «بعير» على الجمل والناقة، ثم قالوا في مرحلة ثانية بعير: للذكر (وبقيت الكلمة تحتفظ بدلالتها على المؤنث)، وناقة للأنثى، ثم جمل: للذكر... كما اطلقوا، ربّما من قبل، كلمة رجل على الذكر، وامرأة على الأنثى، ثم ارتقوا، في مرحلة ثالثة، إلى التمييز بين المذكر والمؤنث بمميز، فقالوا: بعير: للذكر، وبعيرة: للأنثى، بعدما قالوا: إنسان وإنسانة، رجل ورجلة، امرأة وامرأة، زوج وزوجة، شيخ وشيخة، عجوز وعجوزة... الخ...

ويرى الباحث أنّ اللغة العربية قد سلكت منهجين متقابلين لتأدية غرض واحد، وهو استعمال المميز، وللتفريق لغوياً بين المؤنّث والمذكر، بعدما لجأت إلى وضع لفظة للمذكر وأخرى للمؤنّث..

المنهج الأول: السير من التذكير إلى التأنيث، كقولهم: رجل ورجلة، غلام وغلامة، زوج وزوجة... الخ.

والمنهج الثاني : السير من التأنيث إلى التذكير، كنزعهم مميز التأنيث من مثل : «بقرة» ، التي كانت تدلّ على الذكر والأنثى ، وقولهم : بقرة (للأنثى) ، وبقر (للذكر) ، وجرادة للذكر وللأنثى ، وجراد (للذكر).

وهذا لا يعني أنّ الكلمة التي جنحت من التذكير إلى التأنيث أو التي جنحت من التأنيث إلى التذكير قد فقدت معنى من المعنيين اللذين كانت تدلّ عليهما قبل دخول المميز أو نزعه... بل إنّنا نجدها تدلّ على ثلاثة معان ، فكلمة «بقرة» ، مثلاً ، كانت تدلّ على المذكر والمؤنث ، ثم صارت تدلّ على المؤنث ، بعدما جرّدت من التاء لتدلّ على المذكر.. وهذا يفرض على الباحث الصّبر والاناة والدقة في معالجة هذه القضية... كما يفرض عليه دراسة الإسم الواقع على المذكر والمؤنث دون أن يلحقه مميز التأنيث مرة ، وحين يلحق به طوراً آخر ، والاسم الذي وضع للتأنيث ولفظه مخالف لفظ مذكره ، واستغناء الاسم المؤنث عن مميز التأنيث لقيام معنى التأنيث فيه... ثم تتويج ذلك كلّه بدراسة الاسم المتصل بمميز التأنيث.

* * *

١ ــ دخول التاء على المؤنث من الحيوان

التاء هو «المميز» القياسيّ الوحيد الذي لحق بالكلمات كلّها، تقريباً، لينقلها من حالة التذكير إلى حالة التأنيث.

يتضح ذلك بقولنا إنّ العربيّ قد يكون قال في أول الأمر:

إنسان، عجوز، بعير، عقرب، ضَبُع، جيأل، بِرْذَون، أسد، أرنب، سِنّور، ضَيْون، هِرّ، قِطّ، فرس، ثعلب، ذئب، قنفذ، وعنكبوت للدلالة على الذكر والأنثى؛ لأنّه لم يكن يملك، في بداية الأمر، القدرة، العقلية والثقافية والحضارية، على التمييز بين الذكّر والأنثى، بل ربّما كان لا يبالي أذكراً كان هذا الحيوان أم أنثى؛ لأنّه لم يكن بحاجة إلى هذا التمييز، ولم يكن يملك وسائل التمييز.. فكان أن أطلق اسماً على كلّ حيوان.. ثم تطوّرت اللغة بتطوّره، وارتقت بارتقائه؛ لأنّ اللغة أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم ــ كما يقول ابن جنّي[1] ــ وعن حاجاتهم. كما يمكن أن نقول: انّ العربيّ وضع اسماً آخر بجانب الاسم الأول للدّلالة على الذكر أو الأنثى.. ثم، في مرحلة ثالثة، استطاع فكره أن يسمو إلى نوع من التجريد والقياس فعاد إلى الأسماء الأُوَل سواء أكانت مذكّرة أم مؤنّثة، وميّز بينها بمميز التأنيث، فأدخل على الأسماء التي مرّ ذكرها (تاء التأنيث

---

(١) الخصائص، ص: ١/ ٣٣.

المربوطة). فقال: إنسان وإنسانة، عجوز وعجوزة، بعير وبعيرة، عقرب وعقربة، ضبع وضبعة، جيأل وجيألة، برذون وبرذونة، أسد وأسدة، أرنب وأرنبة، سنّور وسنّورة، ضيّون وضيّونة، هرّ وهرّة، قطّ وقطّة، فرس وفرسة، ثعلب وثعلبة، ذئب وذئبة، قنفذ وقنفذة، وعنكبوت وعنكبوتة.

كما يقال — عن قطرب — جرذ وجرذة، خنفس وخنفسة، وحرباء وحرباءة، ونَسْر ونَسْرَة، غراب وغرابة[٢].

وإذا احتجّ بعض اللغويين بأنّ التأنيث، والتذكير — دون مميز — لغة بعض العرب، والتذكير والتأنيث (بمميز) لغة بعضهم الآخر، فإنّ من حقّ اللغة على أبنائها أن تأخذ بالأقيس، والأيسر، والأقرب إلى الفطرة.. علماً أنّ كلّ ما ورد عن العرب جاز القياس عليه، وانتحاء سمته، وعلماً أنّ القرآن الكريم نفسه، وهو أوثق نص يستطيع الباحث الركون اليه، يعكس بإيراده ألفاظاً عدّة — سنبنيها في الفصول الآتية — مذكّرة تارة ومؤنّثة تارة أخرى.. مما يجيز للباحث الاحتجاج باللغات جميعاً، أو ببعضها، وكلّها حجة، كما يقول ابن جنّي، سواء استعمل الباحث «الأكثر شيوعاً» أو «أقلها تداولاً وانتشاراً»، فالباحث لو استعمل أيّ اللغتين، أو اللغتين معاً، أو اللغات جميعاً»، لم يكن مخطئاً لكلام العرب، لكنّه يكون مخطئاً لأجود اللغتين، فأما إن

---

(١) الفرّاء، المذكّر زالمؤنّث، ص: ٤٧.

احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنّه مقبول منه، غير منعيّ عليه، وكذلك أن يقول: على قياس مَنْ لغته كذا كذا، ويقول على مذهب من قال كذا كذا. وكيف تصرّفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطيء، وإن كان غيرُ ما جاء به خيراً منه[1].. هذا بالنسبة لمن احتاج شيئاً في شعر أو سجع.. فكيف يكون الحال لمن احتاج شيئاً من أجل تقعيد القواعد، ورسم سننها، والتركيز على ما يوافق سنّة التّطور، وطبيعة اللغة؟[2].

٢ — نزع مميز التأنيث من الكلمات التي تدل على المذكر والمؤنث.

سلكت اللغة العربيّة منهجاً مقابلاً للمنهج السابق الذي يلحق مميز التأنيث بالكلمة المذكرة المراد تأنيثها، كقولهم: رجل ورجلة.. أما هنا.. فإنها أسقطت التاء من الكلمة التي تدل على المذكر والمؤنث كقولهم: بقرة، لتدلّ بعد ذلك على المذكر (بقر).

(١) الخصائص، ص: ١ / ٤١١.

(٢) نور الدين، (عصام، الدكتور)، **الإنسان والحيوان تذكيرهما وتأنيثهما (مخطوط)**.

وهذه الألفاظ أكثر من أن تحصى[1] ، والتاء المربوطة فيها ليست ، عند بعضهم ، مميز التأنيث ، لأننا نقول : الدابة اشتريته ، والعظاءة رأيته ، والشاة أعجبني[2] ، «فالهاء» — عند الفرّاء — أو «التاء المربوطة» ، كما اصطلحنا على تسميتها ، لا يراد بها التأنيث المحض ، إنّما أرادوا الواحد ، فكرهوا أن يقولوا : عندي شاء وبقر وجراد ، وهم يريدون الواحد ، فلا يقع بين الواحد والجمع فصل ، فجعلت «الهاء» دليلاً على الواحد[3] .

هذه الحالة ألفاظها أكثر من أن تحصى ، والتاء المربوطة التي تلحقها ليست دلالة التأنيث ، إنّما جعلت دليلاً على الواحد.. وهي تدل ، في الوقت نفسه ، على المذكّر والمؤنّث ، ممّا يشير إلى مرحلة الاضطراب والفوضى التي سادت اللغة العربية ، وإلّا فكيف تكون تاء التأنيث غير دالة على التأنيث إنّما تدلّ على الوحدة؟ وكيف يستطيع أبناء اللغة أن يميّزوا ، في استعمالاتهم اللغوية ، بين المذكّر والمؤنّث؟ .

إنّ المتتبع لتطوّر استعمال بعض هذه الألفاظ يلاحظ بسرعة أنّ الناطقين باللغة العربية قد كفوا عن استعمال البقرة والشاة

---

(١) أبو بكر الأنباري ، المذكّر والمؤنّث ، ص : ١٤١ .

(٢) المصدر نفسه ، ص : ١٤١ .

(٣) الفرّاء ، المذكّر والمؤنّث ، ص : ٩ ، وانظر المذكّر والمؤنّث لأبي بكر الأنباري ، ص : ٩٣ .

والجرادة ، والسخلة ، والبهمة ، والجداية ، والعسبارة ، والحيّة ، والبطة ، والحمامة ، والنعامة ، والدجاجة ، والقبجة ، والنحلة ، والدرّاجة ، والجرادة ، والبومة ، والفأرة ، والدبرة ، والجشرمة ، والعظاءة ، والناقة ، والأرويّة ، وما جاء على مثالها للدلالة على المذكّر والمؤنّث والوحدة في الوقت عينه.

وإنّ المتتبع لكلام العرب يلاحظ أنّ القبائل العربية لم تتفق كلّها على أنّ هذه الكلمات المنتهية بالتاء تدلّ دائماً على التذكير والتأنيث ، بل إنّ بعضها قد أسقط التاء منها للدلالة على المذكّر ، وأبقى التاء للدلالة على المؤنّث ، وتعدّ هذه الخطوة مرحلة من تطور اللغة ذات شأن عظيم ، لأنّ أصحابها يعبّرون بها عن أغراضهم ، وحاجاتهم ، وهذا هو تفسير قول الفرّاء الدقيق : «وربّما جعلت العرب عند موضع الحاجة الأنثى مفردة بالهاء ، والذكّر مفرداً بطرح الهاء ، فيكون الذكّر على لفظ الجمع ، من ذلك قولهم : رأيت نعاماً أقرع ، ورأيت حماراً ذكراً ، ورأيت جراداً على جرادة ، وحماماً على حمامة ، يريدون ذكراً على أنثى»[1].

بل إنّ الكسائي لم يقف عند ألفاظ منها ، بل وقف عليها جميعاً ، بطرح «الهاء» للدّلالة على المذكّر ، قال الفرّاء «سمعت الكسائي ، يقول سمعت كلّ هذا النوع من العرب بطرح الهاء مِنْ ذَكَرِهِ إلّا قولهم : رأيت حيّة على حيّة ، فإنّ الهاء لم تطرح من

(١) الفرّاء ، المذكّر والمؤنّث ، ص : ٩.

ذكرِهِ، وذلك أنّه لم يقل: حيّة وحيّ كثير، كما قيل: بقرة وبقر» كثير[1].

ومع ذلك يستنتج من كلام الكسائي أنّ العرب قالت حيّة وحيّ.. لكنها لم تكثر من استعمالها.

إنّ الفرّاء والكسائي قد كانا عبقريين عندما لاحظا بدقة أنّ العرب قد أسقطوا «الهاء» من مثل هذه الكلمات، عندما أرادوا «الذّكر».. وجسدا هذه العبقرية بتسجيل ما سمعاه، وبالتنظير له. وبهذا تخلصت اللغة من مرحلة الفوضى والإرتباك ودخلت عالم التجريد والتقعيد والقياس..

فالتاء المربوطة لم تعد تدلّ على التذكير والتأنيث مجتمعين، وما نجده، في كتبنا القديمة، لا يعدو أن يكون معرضاً لما كانت عليه اللغة، في يوم ما، موغل في القدم.. بل تخصّصت التاء لتدلّ على التأنيث، وإن كانت تدلّ على الوحدة، في الوقت عينه، وقد تكون حركة اللغة في هذا النوع هي الاتجاه من التأنيث إلى التذكير.

(١) الفرّاء، المذكّر والمؤنّث، ص: ٩.

٣ — دخول التاء الألفاظ المخصصة للذكر وذهابها من الكلمة المتصلة بها والدالة على المذكر.

لقد لعب مميز التأنيث «التاء» دوراً في تقعيد اللغة العربية وفي تخليصها من حالة الفوضى والإرتباك التي سادتها ردحاً طويلاً من الزمن،عندما كانوا يضعون اسماً للمذكر واسماً ثانياً للمؤنث ، وقد يكونون وضعوا ، قبل ذلك ، اسماً واحداً للذكر وللأنثى ، كقولهم :

رجل وامرأة.. ثم رجل ورجلة... وامرأة وامرؤ..

غلام وجارية.. ثم غلام وغلامة...

شيخ وعجوز.. ثم شيخ وشيخة... وعجوز وعجوزة..

حمار وأتان.. ثم حمار وحمارة... وأتان وأتانة..

حَمَلٌ ورَخْلٌ.. ثم حمَلٌ وحملة... ورَخْلٌ ورَخْلة..

وعلٌ وأرويّة.. ثم وعلٌ ووعلة... وأرويّ وأرويّة :

لكنّ ما نشاهده ، في المعجمات العربية ، قد يكون من باب تداخل اللغات.. أو من باب الخطأ.. أو من باب التّشابه ؛ لأنّ العرب كانت تعطي ، أحياناً ، للشيء اسم ما يشبهه.

يستنتج الباحث ، من كل ما تقدم ، أنّ اللغة قد جنحت إلى التقعيد ، مرة من التذكير إلى التأنيث ، ومرة أخرى من التأنيث إلى التذكير ، وبذلك حاولت التخلص من الفوضى.. وما الأمثلة التي سقناها في هذا المجال إلّا إشارة إلى ذلك ،على الرغم من أنّ

هناك كلمات لم نعثر لها على مثل هذا الجنوح إلى التقعيد مثل: جَدْي وعَنَاق.. فإني لم أعثر، فيما وصل إلى من مصادر ومراجع، على قولهم «جدية وعناقة».. وكذلك «تيس وعنز»، «حمل وناقة»، وإن يكن الاستعمال اليومي للناس، وهو في رأيي الميزان والمؤشّر، يقول جَدْي وَجدْية، تيس وتيسة، عنز وعنزة... الخ.

اتّجاه اللغة إلى التقعيد.. وَأَمّا ما تبقّى من آثار اللهجات المختلفة، أو مراحل التطوّر الغابرة فيحفظ، كما يقول النحويون، ولا يقاس عليه. وقد لحظ أئمة اللغة هذا المنحى، منذ الفرّاء، المتوفي سنة ٢٠٧ هجرية، الذي قال، بشكل جازم: «**وقد قالت العرب حروفاً بنت فيها الأنثى على الذكر وقد كانت الأنثى في ذلك مسماة باسم يؤدّي عن تأنيثها، فقالوا: غلام وجارية، وشيخ وعجوز، فأدّت الجارية عن نفسها، ثم قالوا: غلام وغلامة، وشيخ وشيخة، (ورجل) ورجلة (...) فلا تنكرنّ أن يبنى مؤنّث على مذكّر قد كان له اسم سواه مثل ما وصفت لك**»[٢].

وقد درسنا ذلك دراسة مفصلة في كتابنا «الإنسان والحيوان، تذكيرهما وتأنيثهما».

---

(١) المرجع، مادة: أُرْوِيّة، ص: ١١٩.

(٢) الفرّاء، المذكّر والمؤنّث، ص: ٤٤.

٤ — دخول التاء على الأسماء المؤنثة التي يقوم فيها معنى التأنيث عن المُمَيِّز.

لقد دخل مميز التأنيث «التاء» على الأسماء التي قيل انها تستغني عنه لقيام معنى التأنيث فيها، كقولهم: زينب، نُوَّار، هند، دعد. لكنّ الباحث لا يلبث أن يجد قولهم:

نُوَّار — بالضم والتشديد — واحدته نُوَّارة؛ أي الزّهر والزهرة.

زينب — وواحدته زينبة.. وهي شجرة طيّبة الرائحة.. وبه سميت المرأة..

وقد ذهب ابن الحاجب، ورضيّ الدين الاستراباذي إلى أنّ هذا النوع من الأسماء المؤنّثة، سواء أكان حقيقي التأنيث أم لا، يتصل به مميز التأنيث «التاء».. وضربا لمجازيّ التأنيث مثلين: النّار والدّار.. وكما ضربا مثلين لحقيقيّ التأنيث، وهما زينب وسعاد.. لكنّ اتصال مميز التأنيث ليس ظاهراً.. بل مقدّراً.. وهو التاء.. دون غيرها من مميزات التأنيث التي تتصل بالأسماء[1].

وقد دافع رضيّ الدين الاستراباذي عن نظرية تقدير مميز التأنيث في مثل هذه الأسماء بقوله إنّه لا يقدّر من جملة مميزات

---

(١) ابن الحاجب، الكافية في النحو، (ضمن مجموعة: مجموع مهات المتون)، مصر: مكتبة ومطبعة مصطفى الباي الحلبي وأولاده، الطبعة الرابعة (١٣٦٩ هـ/ ١٣٤٩ م)، ص: ٤١٠.

التأنيث إلّا التاء، لأنّ وضعها على العروض، والانفكاك، **فيجوز أن يحذف لفظاً ويقدّر**، بخلاف الألف، ودليل كون التاء مقدّرة دون الألف رجوعها في التصغير في نحو: هنيدة وقديرة، وأمّا الزائدة على الثلاثي فحكموا فيه أيضاً بتقدير التاء قياساً على الثلاثي إذ هو الأصل، وقد يرجع التاء فيه، أيضاً، شاذاً، نحو: قديديمة، ووريئة، ووريّة[1].

يلاحظ القاريء أن مميز التأنيث «التاء» موجود.. لكنّه حذف لفظاً.. وبقي مقدّراً.. وبذلك تستقيم فرضيتنا القائلة باتّصال هذا المميز: بالأسماء لتأنيثها..

بيّنت لنا دراسة المذكر والمؤنّث من الإنسان والحيوان انّ المؤنث الحقيقي؛ أي المؤنث الذي له فرج الأنثى، يعتبر لغوياً مؤنثاً، سواء اتصّل به مميز التأنيث أم لم يتصل، كقولهم: إنسان، عجوز، وبعير... الخ.. أي أن العربيّ لم يملك، في فترة تاريخية ما، القدرة العقلية والحضارية التي تؤهله التمييز بين الذكر والأنثى، بل ربّما كان لا يبالي أذكراً كان هذا الحيوان أم أنثى، لأنه لم يكن بحاجة إلى هذا التمييز، ولم يكن يملك وسائل التمييز، فكان أن أطلق اسماً على كلّ حيوان، ثمّ تطوّرت اللغة بتطوّره، وارتقت بارتقائه، فميّز بين الذكر والأنثى بمميز التأنيث «التاء»، فقال: إنسان وإنسانة، عجوز وعجوزة، بعير وبعيرة... الخ.

---

(١) شرح رضيّ الدين الاستراباذي على الكافية، بيروت: دار الكتب العلمية (نسخة مصورة)، ص: ٢/ ١٦٠.

وإذا احتجّ بعض اللغويين بأنّ التأنيث والتذكير دون مميز لغة بعض العرب، وأن التمييز بين المذكر والمؤنّث بمميز لغة بعضهم الآخر، فإنّ من حقّ اللغة على أبنائها أن يأخذوا بالاقيس، والأيسر، والأقرب إلى الفطرة والكمال... ومنهج التطور... منهج الحياة.

أما الأسماء التي وجدناها متصلة بمميز التأنيث، وتدلّ على المذكر والمؤنث، كقولهم: بقرة، وجرادة.. الخ.. فإنّ العربيّ لم يلبث أن أسقط المميز منها، عندما أراد الذكر دون الأنثى، في فترة ما من تاريخ تطوّره ورقيه، فقال: بقرة (للأنثى)، وبقر (للذكر)، أي أن الذهن العربي قد أسقط مميز التأنيث عندما أراد الذّكر دون الأنثى، وفي ذلك رحلة للغة من التأنيث إلى التذكير، وهي عكس الرحلة السابقة المتجهة من التذكير إلى التأنيث.

وأما الأسماء التي يكون لفظ مؤنثها مخالفاً للفظ مذكرها؛ أي الاسم الذي صيغ للتأنيث دون التذكير، وتلك المختصة بالمذكر دون المؤنث، كقولهم: رجل وامرأة، غلام وجارية، شيخ وعجوز، ... فإنّ اللغة لم تلبث أن فرضت عليها مميّز التأنيث، لتفرّق بين المذكر والمؤنث، فقالت: رجل ورجلة، غلام وغلامة، شيخ وشيخة، عجوز وعجوزة.. الخ.

وخلاصة القول أنّ اللغة العربية قد أخذت بمميّز التأنيث «التاء» لتدلّ به على المؤنث، ولكنها سلكت في ذلك سبيلين

مختلفين، فمرة أدخلت المميز لتدلّ على الأنثى ومرة نزعت المميز لتدلّ على الذكر وتميزه من الأنثى..

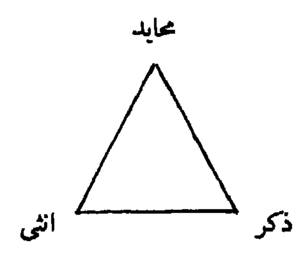
وكيفما كان الأمر، فإنّ فكرة المميز هي التي جعلت اللغة تنزع المميز أو تضيفه، لأنّها كانت قد ارتقت بارتقاء عقول أبنائها.. فأصبح ما يحمل مميز التأنيث مؤنثاً، وما سلب منه مميز التأنيث، أو لم يحمله، مذكراً.

فهل تصدق هذه الفرضية على «المحايد» كما صدقت على الحيوان؟

٥ ــ دخول مميز التأنيث على المحايد للدلالة على التأنيث

«المحايد»
أو المذكّر والمؤنّث من غير الحيوان

اتبعت بعض اللغات منهجاً بسيطاً وواضحاً في تقسيم موجودات العالم على شكل المثلث التالي:



أي انّها قسمت الانسان والحيوان إلى ذكر وأنثى ، وأمّا غيرهما فهو المحايد Neutre ، ثم وضعت مميزاً لكلّ صنفٍ منها ، فتطابق ، إذاك ، الجنس النحويّ أو الصرفيّ مع الجنسِ الطبيعيّ[1] .

لكنّ الجنس النحوي قليل الصلاحية للتعبير عن الجنس الطبيعيّ ، حتّى عند الأوروبيّين. وإنّنا لا نجد ، في أغلب الأحيان ، أيَّ وسيلة للتعبير ، بواسطة الجنس النحويّ ، عن الفرق بين الجنسين الحقيقيّين... وحال الفرنسية الراهنة كانت هي الحال في الهندية الأوروبية ، حيث لم يكن يعبّر عن الجنس الحقيقيّ فيها بوسيلة صرفية. ويبدو أنّ الجنس المحايد أو المبهم في الهندية الأوروبية في سبيله إلى الإنقراض[2] .

وقد حاول بعض المستشرقين أن يتلمّس هذا النوع المحايد في الفصيلة السامية ، وحدّثونا أنّه يمكن أن نلحظ بقاياه وآثاره في **«ما» الموصولة** ، غير أنّ آخرين منهم قد وصفوها بأنّها ، في الأصل الساميّ ، مؤنّث **«من»**[3] .

ويذهب الأب فليش إلى أنّ اللغة العربية لا تضيف إلى جانب المذكّر والمؤنّث مجموعة الأسماء المحايدة ، ويفترض ، أيضاً ، أنّ المؤنّث النحويّ (مفرداً أو جمعاً) هو الذي — كان في

---

(١) فندريس ، ص : ١٢٨ — ١٢٩ ،

(٢) من أسرار اللغة ، ص : ١٤٥ .

(٣) المرجع نفسه ، ص : ١٤٥ .

بعض الحالات — وسيلة للتعبير عن المحايد، من مثل: الصالحات، السيئات، من لغة القرآن، وكثيراً ما تستخدم اللغة الحديثة — ذاتها — تقليداً لطريقة قديمة — جمعاً مؤنثاً بالألف والتاء كيما تعين بعامة طائفة من الأشياء، فنقول: المشروبات والمنسوجات.

ثم يقرّر بأنّه «من اليسير أن تكون للمحايد أصوله في طبقة الأقل قيمه»[1].

أمّا نحن اليوم فلا نقع إلّا على صنفين من الأسماء؛ أسماء مذكّرة، وأسماء مؤنّثة، مع تنبيه النحاة واللغويين، بشكل دائم، أن ما كان من غير الحيوان فلا حقيقة لتذكيره أو تأنيثه.

وسنحاول تصنيف ما تيسّر لنا من الأسماء غير الحيوانية لنقف على ما أدعوه من تذكيرها المجازي أو تأنيثها، إذ انّ الخيال الساميّ الخصب، عند رايت W. Wright قد أخضع، في نهاية الأمر، جميع الكلمات إلى أحد أمرين. إمّا التذكير وإمّا التأنيث، وإنّه شخّص الأشياء وجعل منها اناساً، ثم تصوّر في بعضها تأنيثاً، وفي بعضها الآخر تذكيراً[2]، وقد تأثّرالساميّ أثناء ذلك، كما يقول فانسك Wensinck، بعوامل دينية، وبأخرى

---

(١) فليش هنري، العربية الفصحي، ص: ٧.

(٢) هذه الدراسة، ص:

مرجعها التقاليد والمعتقدات العامة ، التي جعلتهم ينسبون كلّ ما خفي عنهم إلى التأنيث ، لأنّهم رأوا في المرأة غموضاً وسحراً[1] .

أمّا نحن فسنحاول ، قبل الخروج «برأي نهائيّ» ، أو لنقل «باقتراض علميّ» ، أن نستعرض الأسماء غير الحيوانية ، المستعملة في لغة العربيّ ، والمعبّرة عن تفكيره ، ونظرته إلى العالم وأشيائه .. وعن المنهج الذي صدر عنه في النظر إلى هذه أو تلك ، وسنستعرض أسماء أعضاء الإنسان ، أولاً ، وأدواته وأشياءه ، ثانياً ، وما أثار انتباهه أكثر من غيره .

إن استعراض أسماء أعضاء الإنسان التي يتحسّسها كلّ يوم ، وكلّ ساعة ، وربّما كلّ لحظة ترينا كيف يختلف اللغويون في تأنيث بعض هذه الكلمات وفي تذكيرها ، أو في تذكيرها وتأنيثها معاً ، فبينما يجزم أحدهم بتذكير كلمة ، قد نرى آخر منهم يجزم بتأنيثها ، وقد نرى ثالثاً يجزم بجواز التذكير والتأنيث... دون أنْ ينسوا الإشارة ، أحياناً ، إلى لغات العرب .

لكنّ الباحث لا يلبث أنْ يتخلّص من كلّ هذه الفوضى ، ومن ذلك الإرباك .. يتخلّص من كلّ ذلك عندما يقرأ قولهم :

«والعرب تجتريء على تذكير المؤنّث إذا لم يكن فيه علامة

---

(١) هذه الدراسة ، ص :

تأنيث» حكاه الفرّاء[1] ، وابن السكيت ، وابن الأنباري ، وحكي الأزهري قريباً من ذلك ، وحكاه الفيومي[2] ، ومعنى ذلك أنّ اللغة العربية تميل إلى تذكير كلّ الأسماء التي لا تحمل مميز التأنيث .

باستطاعة الباحث ، إذاً ، أنْ يذكّر كلّ اسم لا يحمل مميز التأنيث تمشيّاً مع منهج اللغة التطوريّ ، ولا تسألنّ كم يخفف ، إذ ذاك ، عن نفسه أولاً ، وعن أبناء لغته ثانياً من الوقت والجهد .

فكل ما ليس بمؤنث حقيقي ، ولا يحمل مميز التأنيث هو مذكّر لغوياً . فإذا أردنا تأنيثه أدخلنا عليه مميز التأنيث ، كقولنا : هذا العُنُق ، وهذا العَضُد ، وهذا الفؤاد ، وهذا اللّسان ، وهذا العَاتِق ، وهذا القَفَا ، وهذا المِعي ، وهذا الذِّراع ، وهذا المَتْن ، وهذا العَجُز ، وهذا البَطن ، وهذا الرَّحِم ، وهذا الحَال ، وهذا الطِبّاع ، وهذا اللّيِّت ، وهذا العِلْباء ، وهذا الإِبْط ، وهذا الإبهام .

أمّا ما نسب إلى بعض القبائل ، أو بعض العرب ، أو بعض هذه القبيلة أو تلك ، من تأنيث الألفاظ السالفة الذكر فليس قائله بمخطىء .. وإنْ كنّا ندعو إلى حفظه دون القياس عليه .. لأنّ الوجه القياسيّ هو تذكيرها .. لأنّها ليست بمؤنث حقيقي ولا تحمل مميز التأنيث .

---

(١) المذكّر والمؤنّث للفرّاء ، ص : ١٧ .

(٢) المصباح المنير للفيومي ، ص : ٢ / ٨٨٤ .

فإذا أضفنا إلى الأسماء السابقة أسماء أعضاء الإنسان التي تذكر ولا تؤنث لأدركنا بسهولة أنّ اللغة العربية تعامل المحايد جنسياً معاملة المذكر... فتذكّرة لغوياً.

أمّا الأسماء التي قالوا بتذكيرها فهي[1] :

الوجه ،الرّأسِ ، الحلْق ، الشّعَر ، الفَمُ ، الحَاجبَان ، الجَبين، الصّدْغ ، الصّدْر ، اليافوخ الدِّمَاغ ، الخدّ ، الأَنف ، المنخَر ، الفُؤاد ، اللّحى ، الذّقن ، البَطْن ، القَلْبُ ، الطِّحَال ، الخَصْر ، الحَشَى ، الظَّهْر ، المِرْفَق ، الزَّنَد ، الظّفر ، قُصَاصُ الشّعر ، نِجَار الإنسان ، الثّدي ، الأَنيْـاَب ، والأَضْرَاس ، والنَّاجذِ — هو آخر ضرس — والضّاحك — وهو الملاصق للنّاب — ، والعَارض — وهو الملاصق للضّاحك — كلّ اسم للفرج من الذكّر والأنثى ، والرَّكَب : وهو من أسماء الفرج ، الكُوعْ ، الكُرْسُوّع ، العُصْعُص ، المَنْكَب ، النَّحرْ ، الشُّفر ، الجَفْن ، الهُدّب ، المُحْجَر : وهو فجوة العين ، الحِمْلاق : باطن الأجفان ، الحجاج : العظم المشرف على غار العين ، الماق : مخرج الدمع ، النُّخاع ،المصير : من مصران البطن ، الصّلب ، الأشجع : واحد الأشاجع ،

وأمّا دراسة الأسماء التي قال اللغويون والنحاة إنّها : تؤنّث ولا

(١) مختصر المذكر والمؤنث لابن سلمة ، ص : ٥٤ — ٥٥ ، وأبو بكر الأنباري ، المذكر والمؤنث ، ص : ٢٦١ — ٢٧٠ .

تذكّر، وهي خالية من مميزات التأنيث، فتثبت أنّ العربي قد نطق ببعض أعضاء الإنسان مؤنّثة حيناً ومذكّرة حيناً آخر، فقال: هذه العين وهذا العين، وهذه الكَبِد وهذا الكَبِد، وهذه الإصبع وهذا الإصبع، وهذه العَضُد وهذا العَضُد، وهذِه الكفّ وهذا الكف، وهذِهِ الضِّلع وهذا الضِّلع، وهذه العَجُز وهذا العَجُز، وهذه الكُرَاع وهذا الكُرَاع، وهذه النَّفس وهذا النّفس، وهذه الذِرّاع وهذا الذِّراع... وذلك **لأنّ العرب تجتريء على تذكير كلّ مؤنّث مجازي غير متصل بمميز التأنيث**.. وقياساً على هذه القاعدة، وانطلاقاً منها، نجوّز تأنيث وتذكير بقية أسماء أعضاء الإنسان التي قيل بتأنيثها دون تذكيرها.. فيقال، ايضاً: هذه الأُذن وهذا الأُذن، هذه العَقِب وهذا العَقِب، هذه الساق وهذا السَّاق، هذه الفَخِذ وهذا الفَخِذ، هذه اليَد وهذا اليَد، هذه الرِّجل وهذا الرِّجل، هذه القَدَم وهذا القدم، هذه السِّنّ وهذا السِّن، هَذه الوَرِك وهَذا الوَرِك، هذه الأَنمل وهذا الأَنمل، هذه البرجم وهذا البرجم، هذه القِتْب وهذا القِتْب، هذه اليمين وهذا اليمين، هذه اليسار وهذا اليسار، هذه الشّمال وهذا الشّمال، هذه الكَرش وهذا الكَرش هذه الفَحث وهذا الفَحث، هذه اليد وهذا اليد، هذه الاست وهذا الاست، هذه القدّ وهذا القدّ... الخ.

ويؤيد ما نذهب اليه، أيضاً، تطوّر اللهجات العامية الحديثة، وميلها الدائم إلى تذكير هذه الأسماء دون تأنيثها..

وكأنها تجنح إلى الأصل.. أو إلى ما ينبغي أن يكون. فاتّجاه اللغة العربية إلى تذكير «المؤنّثات» المجازية ظاهرة لغوية تشير بوضوح إلى التطور.. وهذا التطور أجاز تذكير الأسماء «المؤنّثة» المتصلة بمميزات تأنيث كقولهم: «**الهامة أنثى وربّما ذكّرت**»[1]، والقحدوة: أنثى وذكر»[2]...

فهل يتردد الباحث في إجازة ما جوّزه العرب.. وما رسمته تطوريّة اللغة العربية نفسها؟!.

وكذلك إذا استعرضنا ما يذكّر ويؤنّث من سائر الأشياء دون أن يتصل به مميز التأنيث «التاء» لأدركنا كيف تسير اللغة نحو تذكير كلّ ما ليس بمؤنث حقيقي وغير متصل بمميز التأنيث، كقولهم: السّلطان، السّراويل، السُّلَّم، السَّلْم، السِّلْم، السّكين، الطّسْت، القِدْر، المُلْك، السَّبيل، الطَّريق، الهُدَى، السّرى، الموسى، الحانوت، الدّلو، القمطر، القليب، الذُّنُوب، الخَمْر، الذَّهَب، المَال، الصِّراط، العُرُس، العرس، العسل، الضَّرَب، النَّعَم، الأَنْعَام، السِّلَاح، دِرْع المرأة، دِرْع الحديد، اللَّبُوس، السُّوق، الصَّاع، الصّواع، سقط النار، الإزار، السَّمَاء، الفِرْدَوس، الجَحِيم، السَّمُوم، الحَرُور، الآل، المِسْك، العَنْبَر، المِسْوَاك، فُوق السّهم، الأَشُدُّ، الغَوْغَاء، رَسَل الحوضِ، الأَضحى، اليوم،

---

(1) ما يذكّر ويؤنّث من الإنسان واللباس لأبي موسى الحامض، ص: ١٠٥.

(2) المصدر نفسه، ص: ١٠٦.

أسماء الأيام كلّها ؛ الأثنين ، الثلاثاء ، الأربعاء ، الخميس ، الجمعة ، السبت ، الأحد ، والشّهور كلّها ، الغداة ، الظّروف كلّها ، الأدوات كلّها ، الحروف كلّها ، أسماء القبائل كلّها .. يجوز فيها التذكير والتأنيث .. فلماذا لا نتّبع التّذكير في كلامنا دون أن نخطّىء المؤنّث ؟ !

وكذلك إذا درسنا اسم الجنس من سائر الأشياء لعرفنا أن اللغة تتجه إلى تذكير كلّ ما ليس بمؤنث حقيقي وغير متصل بمميز التأنيث

واسم الجنس لفظ يقع على القليل والكثير بلفظ واحد[1] ، وهو ليس بينه وبين واحده إلّا الهاء ، ويجري «على سنّة الواحد ، وإنْ عنيت به جمع الشيء ، لأنّه جنس»[2]، ويجوز فيه التذكير والتأنيث ، فقد وصفوه بالواحد المذكّر ، وبالواحد المؤنّث ، ووصفوه بالجمع[3] .

والواقع أنّ القضية أبعد من تجويز التذكير والتأنيث ، لأنّ الفرّاء يخبرنا **أن أهل الحجاز يقولون** : هي النّخل ، وهي البُسْرُ ، وهي التّمر ، وهي الشعير ، **فهم** يؤنّثون كلّ جمع كان واحده بـ «الهاء» ، وجمعه بطرح الهاء ،

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الاسترابادي ، ص : ٢ / ١٦٢ .

(٢) المبرّد ، **المقتضب** ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، بيروت : عالم الكتب ، ص : ٣٦ / ٣٤٦ .

(٣) الأمالي الشجرية ، ص : ٢ / ٢٨٨ .

وربّما ذكّروا ، والأغلب عليهم التأنيث[1] ، وأمّا أهل نجد فيذكّرون ذلك ، وربّما أنثوا ، والأغلب عليهم التذكير»[2] .

نحن ، إذاً ، أمام لغتين من لغات العرب ، تختلفان في التذكير والتأنيث ، بل تسلك كلّ واحدة منهما منهجاً مخالفاً لمنهج الثانية ، فبينما نرى أنّ أهل الحجاز يؤنّثون هذه الألفاظ ، ويجوّزون تذكيرها على قلة «وربّما ذكروا» ، نرى أهل تميم ونجد يذكّرونها ويجوّزون التأنيث على قلة «وربّما أنثوا»...

ومع ذلك لا يتّفق كبار اللغويين على منهج اللغتين في التذكير والتأنيث ، فبينما نرى الفرّاء[3] ، وأبا حيّان [4] ، وابن سيده[5] يذهبون إلى أنّ الحجازيين يؤنّثون ، والتميميين وأهل نجد يذكّرون ، نرى رضي الدين الاستراباذي[6] يذهب إلى عكس ما ذهبوا اليه ، فيقول : «والجنس المميز واحده بالتاء يذكّره الحجازيون ويؤنّثه غيرهم» .

فبأي الرأيين نأخذ؟ وكيف نفّسر هذه الظاهر اللغوية؟

---

(١) المذكّر والمؤنّث للفرّاء ، ص: ٣٠ .

(٢) المذكّر والمؤنّث للفرّاء ، ص: ٣٠ .

(٣) المذكّر والمؤنّث للفرّاء ، ص: ٣٠ .

(٤) أبو حيّان التوحيدي ، البحر المحيط ، مطبعة السعادة ، الطبعة الأولى (١٣٢٨ هـ) ، ص: ١ / ٨٣.

(٥) المخصص ، ص: ١٦ / ١٠٠ .

(٦) شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي ، ص: ٢ / ١٦٢ .

الأرجح، عندي، أن يكون التأنيث لغة أهل الحجاز، والتذكير لغة تميم، وقد جاءت اللغتان في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿تنزع الناس كأنهم **أعجاز نخل منقعر**﴾[1]، وقال تعالى: ﴿فترى القوم فيها صرعى كأنّهم **أعجاز نخل خاوية**﴾[2]، **فذكّر في الآية الأولى، وأنّث في الثانية.**

وقد حاول المبّرد تفسير ذلك، فقال إنّ التذكير على أساس أنّ النخل جنس، ومن أنّثه فليس إلى الاسم يقصد، ولكنه يؤنّثها على معناه؛ لأنّ: «نخل» جمع «نخلة»، فهو على المعنى جماعة»[3]، وقال: فأمّا ما يكون لأجناس فإنّما يقع واحده، من جنس: نحو قولك: تمرة، وبرّة، وشعيرة، وبقرة... فحقّ هذا إذا خرجت منه الهاء أن يجوز فيه التأنيث والتذكير، فتقول: هو التّمر، وهو البّر، وهو العنب، وكذلك كلّ ما كان في منهاجه، قال تعالىٰ: ﴿تنزع الناس كأنّهم أَعْـجَازُ نَخْلٍ منقعر﴾[4] فهذا لمن جعل هذه الأشياء أجناساً، ومن جعلها محمولة على معنى الجماعة أنّث، فقال: هي التّمر، وهي الشّعير، وكذلك ما كان مثلها.

لكنّ أبا حاتم السجستاني لا يتفّق مع غيره في أنهّما سواء في

---

(١) القمر ٥٤/ ٢٠.

(٢) الحاقة ٦٩/ ٧.

(٣) المقتضب، ص: ٣/ ٣٤٦.

(٤) القمر ٥٤/ ٢٠.

الاستعمال والكثرة، بل يذهب إلى أنّ **أكثر العرب يجعلون هذا الجمع مذكّراً، وهو الغالب على أكثر كلامهم، وربّما أنّث أهل الحجاز وغيرهم بعضَ هذا، ولا يقيسون ذلك في كل شيء**، ولكن في خواصٍّ، فيقولون: هي البقر، والبقر في **القرآن مذكّر، قال: والنخل: مذكّر وربما أنّثوه(...) وما علمنا أحداً يؤنّث الرّمان، ولا الموز، ولا العنب، والتذكير هو الغالب والأكثر في كلّ شيء**»[1].

لقد اختصر أبو حاتم السجستاني الطريق على الدارسين، فقال إنّ الأصل التذكير، وهو الغالب، وهو الأكثر. وهذا الافتراض أقرب إلى الفرضية التي ارتضيناها والقائلة، مع الفرّاء، **إنّ العرب تجتريء على تذكير كل ما ليس بمؤنّث حقيقي إذا لم يلحق به مميز تأنيث**، لذلك فإنّ الوجه أن يقال: هو البقر، وهو النّخل، وهو الرّمان، وهو الموز، وهو التّمر، وهو الشعير، وهو الجراد، وهو الشّجر، وهو الشّاء، وهو الحمام، وهو البطّ، وهو الدّجاج، وهو البسر، وهو النّخل... الخ.. كلّ ذلك مذكّر، وأمّا التأنيث فيحفظ ولا يقاس عليه، لأنّ التذكير، هو الأصل، هو الأغلب، وهو الأكثر في كلامهم، وهو ما تذهب اليه اللغة العربية في رحلتها التطورية عبر الزمان والحضارات.

إنّ دراسة «المحايد»، أو المذكر والمؤنث من غير الحيوان تلعب دوراً كبيراً في كشف اتّجاه اللغة العربية نحو تقبل فكرة

---

(١) نور الدين (عصام، الدكتور)، **المحايد: تذكيره وتأنيثه**، (مخطوط).

المميز.. لأن الحيوان يفرض نفسه على الناطقين باللغة، أيّ لغة، فهم مضطرون، عندما يبلغون مرحلة تطورية ما، أن يصنّفوا الحيوانات للانتفاع بها، فتفرض قضية التذكير والتأنيث نفسها على اللغة وعلى أصحابها.

أما «المحايد» فليس بمذكر حقيقي، وليس بمؤنّث حقيقي، إنّه لا هذا ولا ذاك، فدراسته تسهم في ابراز فكرة المميز، بعيداً عن هيمنة المذكر الحقيقي الذي له فرج الذكر، والمؤنث الحقيقي الذي له فرج الأنثى، وتعطي البحث بعداً آخر..

لذلك رأيتني أدرس أعضاء الإنسان أولاً، ثم سائر الأشياء القريبة منه؛ ما يذكّر منها وما يؤنّث دون أن يلحق به مميز التأنيث، في البداية، وما يذكر منها ولا يؤنّث، وما يؤنّث منها ولا يذكّر.

وقد أفدت كثيراً من دراسة اللهجات العربية للخروج «بنظرية» تكاد تكون علمية، منطلقاً من جنوح بعض اللهجات إلى تذكير كل ما ليس بمؤنّث حقيقي وغير متصل بمميز التأنيث... مما سمح لي اعتبار ما تجرّأ عليه العرب، منذ الجاهلية، قانوناً أساسياً، وقياسياً، وتطورياً، اتّبعه العرب، ونستطيع نحن، اليوم، أن نتّبعه دون أن نخطّىء أحداً... إذ ليس من حقّ أحد أن يخطّىء هذه القبيلة أو تلك، كما أنّه لم يعد بوسع أحد، بعد الذي بيّناه، أن يتصدّى لناطق بتذكير ما ليس بمؤنث

حقيقي، وغير متصل بمميز التأنيث، ليقول له «أخطأت» أو «أصبت»

فالمؤنث من الأسماء المحايدة ما اتّصل بمميز التأنيث،

والمذكر من الأسماء المحايدة ما لم يتّصل بمميز التأنيث،

أما ما ورد في الكتب القديمة على أنه مذكّر ومؤنّث، ولا يحمل مميز التأنيث فلا نخطّىء من يؤنّثه، كما لا يخطّىء من يذكّره، لأن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب..

مميز التأنيث، إذاً، هو الذي ينقل الاسم «المحايد» من التذكير إلى التأنيث، شأنه في ذلك شأن أسماء الحيوانات، فهل ينطبق ذلك على الصيغ المحيّرة التي قال النحاة إنّها لا تكون إلّا مؤنّثة وإن لم يتصل بها مميز التأنيث؟

٦ ـــ اتصال مميز التأنيث التاء بالصيغ المحيّرة.

تكلّم الصرفيون على تذكير صيغ أو أوزان معينة وتأنيثها، عندما تكون وصفاً، كـ: فَعِيْل، فَعَول، مُفْعِل، مِفْعَال، مِفْعَل، فَعْلُوْل، فَعْل، وفِعْل، ... الخ.

وقد درست الصيغ والاوزان المنتهية بألف ممدودة، والمنتهية

بألف مقصورة في كتابي «**الصيغ المحيِّرة: تذكيرها وتأنيثها**»، وفي دراستي مميزات التأنيث، في هذا البحث، وبقي أن أتكلّم على صيغ «جزم» النحاة أنّها لا تتصل بمميز التأنيث «التاء» إذا كانت وصفاً خاصاً بمؤنّث؛ أي إذا كانت وصفاً لأنثى بحالة لا تشترك الأنثى فيها مع الذكر، كالحيض، والطهارة، والحمل... الخ.. وقالوا إنّه إذا حذف الموصوف وبقيت الصفة فإنّ مميز التأنيث يتصل مباشرة بالصفة التي حلّت محل موصوفها، وقالوا إنّ مميز التأنيث يلحق بهذه الصفات — التي ذُكر موصوفها — إذا لم يقصد بها الحدوث.

ولا نريد أن نستبق نتائج البحث.. ولكن هذه الفرضية النحوية أو لنقل الصرفية باطلة من وجهين:

الأول سلبي، وهو أنّ مميز التأنيث «التاء» قد سقط من صفات لم تأت خاصة بالأنثى، كعاشق، وعانس.. الخ، وهي تقال للذكر والأنثى، ولا يتصل بها مميز التأنيث، وبذلك يسقط شرط الاختصاص.

الثاني أن الاستعمال قد حفظ لنا، ومنذ الجاهلية، صفات قصد بها الحدوث، ولحقها مميز التأنيث.

ومن المعروف، عند كلّ من آلمّ بالعربية، أن الصفة تتبع الموصوف في جميع حالاته، ومنها التذكير والتأنيث...

فوصف الكلمة المذكرة.... مذكر، كـ: جاء **رجل مجتهد**.

ووصف الكلمة المؤنثة.... مؤنّث، كـ: جاءت **امرأة مجتهدة**.

ويبدو أن هذا المستوى من التقعيد ليس قديماً إذا ما قيس بعمر اللغة العربية المديد، لأنّ هناك صفات تلحق الاسم المؤنث دون أن تتصل بمميز التأنيث في كثير مما روي، أو مما نقل الينا في الكتب.

لكن الباحث المدقق لا يلبث أن يجد أن مميز التأنيث قد لحق بهذه الصيغ في استعمالات عربية فصيحة حفظتها لنا متون أمّات الكتب اللغوية.

إنّ دراسة استعمال هذه الأوزان دراسة «استقصائية» من جهة، و «تحليلة» من جهة أخرى تدفع إلى القول بأن خلو هذه الصفات من مميز التأنيث دليل على مرحلة ما من مراحل تطور اللغة العربية حيث لم يكن هناك مميز تأنيث، لأنه لم تكن هناك حاجة إلى التمييز... وعندما ارتقى العرب، وتطورت العربية، بدأ الناطقون بالعربية باستعمال مميز التأنيث مع كلّ مؤنث.. ولنا في اللهجات العربية الحديثة خير دليل على ذلك.

وتثبت دراسة الصيغ أنْ التأنيث قد لحق بها، في فترة زمنية ما، ليشير إلى تطورية اللغة العربية، وارتقائِها، وإلّا فماذا يفسر الباحث قولهم: إمرأة مَغْصٌ ومغصة، ورهو ورهوة، وركبة ذمّ

وذمّة ، وأرضٌ قَفْرٌ وقفرة ، بعير نِقْض ، وناقة نِقْض ونِقْضَة ، رجل نِضْو ، وامرأة نِضْو وَنِضْوَة ، وناقة هِرْطٌ وهِرْطَة ، وريحٌ صِرٌّ وَصِرَّةٌ ، وشهدٌ هِفٌّ وهفة . كما سمع منهم : امرأة حَائِض وَحائِضَة ، وطَالِق وَطالِقَة ، ومُرْضِع ومُرْضِعَة ، وحَامِل وحَاملة ... الخ .

وسمع منهم ، أيضاً ، بِئْر زَغْرَب وَزَغْرَبَة ، وامرأة سَلْفَع وسَلْفَعَة ، وبَلْقَع وبَلْقَعَة ، وَرَعْبَل وَرَعْبَلَة ، ... الخ .

وسمع منهم ، أيضاً ، امرأةٌ عُطْبُوْل وعُطْبُولَة ، ورُعْبُوْب ورُعْبُوبَة ، وشُغْمُوْم وشُغْمُومَة ، ورُهْشُوش ورُهْشُوْشة ... الخ .

وسمع منهم ، أيضاً ، امرأة ملول وملولة ، وفروق وفروقة ، وصرور وصرورة ، ولجوج ولجوجة ، وعروف وعروفة ... الخ .

وسمع منهم ، أيضاً ، امرأة قَتِيل وقَتِيلة ، ونعجة ذَبِيْح وذَبِيْحَة ، وامرأة سَتِيْر وَسَتِيْرَة ، وَرقِيق وَرقِيْقَة ... الخ .

وسمع ، أيضاً ، قوس مِطْحَر ومِطْحَرَة ، وبعير مِشْفَر وناقة مِشْفَرَة ومِشْفَر ، وامرأة مُحْمِق ومُحْمِقة ، ومُرضِع ومُرضِعَة ، ومُكْيِس ومُكْيِسَة ... الخ .

وسمع ، أيضاً ، امرأة مِنْجَاب ومِنْجَابَة ، ومِفْضَال ومِفْضَالة ، ومِعْطَار ومِعْطَارَة... الخ .

وسمع ، أيضاً ، امرأة مِغْلِيْم ومِغْلِيْمَة ، ومِسْكِين وَمِسْكِينة ... الخ .

يرى الباحث أن مميز التأنيث «التاء» قد دخل هذه الأوزان والصيغ التي جاءت وصفاً للأنثى ، والتي قال بعض اللغويين والنحاة إنّ مميز التأنيث لا يتصل بها ، وبذلك تكون هذه الدراسة قد سهّلت قضية التذكير والتأنيث ، ولفظت بحقها حكماً علمياً يقول بدخول مميز التأنيث على كلّ الكلمات العربية لنقلها من التذكير إلى التأنيث ، حتى وا لم يسمع ذلك عن العرب ، لأن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب[1] .

II ــ الألف المقصورة

ليست التاء ــ سواء أكانت مربوطة وما قبلها مفتوح ، أم طويلة وما قبلها ساكن ــ هي مميز التأنيث الوحيد ، في اللغة العربية ، وفي اللغات السامية ، بل يوجد ، أيضاً ، نهايات أخرى ، يعدّها الذوق اللغوي الآن مترادفات مع تلك ، غير أنه يحتمل أنّها كانت تدلّ ، في الأصل ، على معنى آخر ، وهذه

---

(١) نور الدين (عصام ، الدكتور) ، **الصيغ المحيّرة** ، تذكيرها وتأنيثها (مخطوط) .

النّهايات هي، في العربية، الألف الممدودة، والألف المقصورة[1].

وهاتان اللّاحقتان لها معنى التأنيث نفسه، لكنّهما متغايرتان، وتوجدان، في اللغات السامية، بطريقة مختلفة، وهما بقايا أكيدة لنظام طبقات قديم ومتطوّر[2]، وتوجدان، في اللغة العربية، وفي اللغة العبرية، وفي اللغة الآرامية، وفي اللغة السريانيّة[3].

أما الألف المقصورة، فتوجد في اللغة العربية، على الأخص في صيغة: «فُعْلَى»، مؤنّث «أَفْعَل»، الدّال على التفضيل، مثل «كُبْرَى»، مؤنّث «أَكْبَر»، وهي تطابق في العبرية: (ay) في: Sâray إلى جانب Sârâ كما تطابق، في العبرية، كذلك (é) في issé «أنثى» esre «عشرة»، وتطابق في الآرامية: (ay) في الكلمة السريانية: (Tu'yay) «ضلالة» وما أشبهها، كما تطابق (e) و (i) في السريانية: « (hrecta) »، وفي آرامية العهد القديم (ohori) «أخرى»[4].

فكيف تعامل النحاة العرب مع هذا المميز؟

---

(١) بروكلمان (كارل)، **فقه اللغات السامية**، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب، ص: ٩٥.

(٢) Traité de philologie Arabe, V. 1, p. 316.

(٣) بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص: ٦٩.

(٤) المرجع نفسه، ص: ٩٦.

اعتبر النحاة العرب أن «تاء» التأنيث منفصلة عن الكلمة، أما الألف فإنّه لا ينوى بها الانفصال عن الاسم الذي هي فيه، كما ينوى ذلك في الهاء، ألا ترى سيبويه يجعل الهاء في «طلعة» إزاء «موت» من «حضرموت» فيعاملها معاملة هذا الاسم الأخير من هذين الاسمين المركبين، فيجريه مجراه، كنحو تمثيله له به في باب التحقير، والنسب، والترخيم، وأمّا الألف فالاسم مبني عليها، فهي جزء منه، كما لا ينوى بجزء من أجزاء الاسم انفصال من الاسم، كذلك لا ينوى بالألف انفصال من الاسم الذي هي فيه، وهذا «المميز» الذي هو الألف على ضربين، الألف المقصورة، والألف الممدودة[1].

والعرب تزيد الألف المقصورة في الأسماء والنعوت للتأنيث ويمنعون الاسم والنعت بها الصرف.

فأمّا الاسم، فكقولهم: ليلى، سلمى، سعدى، واحدى، وبشرى، وحبارى،

وأمّا النعت، فكقولهم: حبلى، والحسنى، والفضلى، والغضبى.

تقول: قامت ليلى، وأكرمت ليلى، ومررت بليلى، فلا تنوّنها لأنّها ممنوعة من الصرف، — أو لا تجرى حسب تعبير أبي بكر الأنباري —، لأنّ فيها «ياء التأنيث»، وإنّما لم يتبين الاعراب فيها، لأنّه كان يجب أن يكون في الياء، ثم تجعل الياء ألفا

---

(١) ابن سيدة، المخصص، ص: ١٦ / ٨٤.

لا نفتاح ما قبلها ، والدّليل على أنّك إذا أضفت إلى نفسك خلصت ألفا ، فقلت : ليلانا ، وسعدانا ، وإنّما صارت في الإفراد ياء للإمالة ، وكتبت ياء ، لوقوعها متطرفة [1] .

وسبب منعهم هذه الأسماء والصّفات من الصرف أنّهم أرادوا أَنْ يفرّقوا بين الألف التي تكون بدلاً من الحرف الذي هو من الكلمة نفسها ، والألف التي تلحق ما كان من بنات الثلاثة ببنات الأربعة ، وبين هذه الألف التي تجيءُ للتأنيث [2] .

وتدخل الألف المقصورة الصيغ التالية :

أولاً : «فُعْلَى» ، وهي قسمان :

أ ـــ الـ «فُعْلَى» ، مؤنّث الـ «أَفْعَل» ،

ب ـــ «فُعْلَى» ، لا يكون مذكّرها «أَفْعَل» [3] .

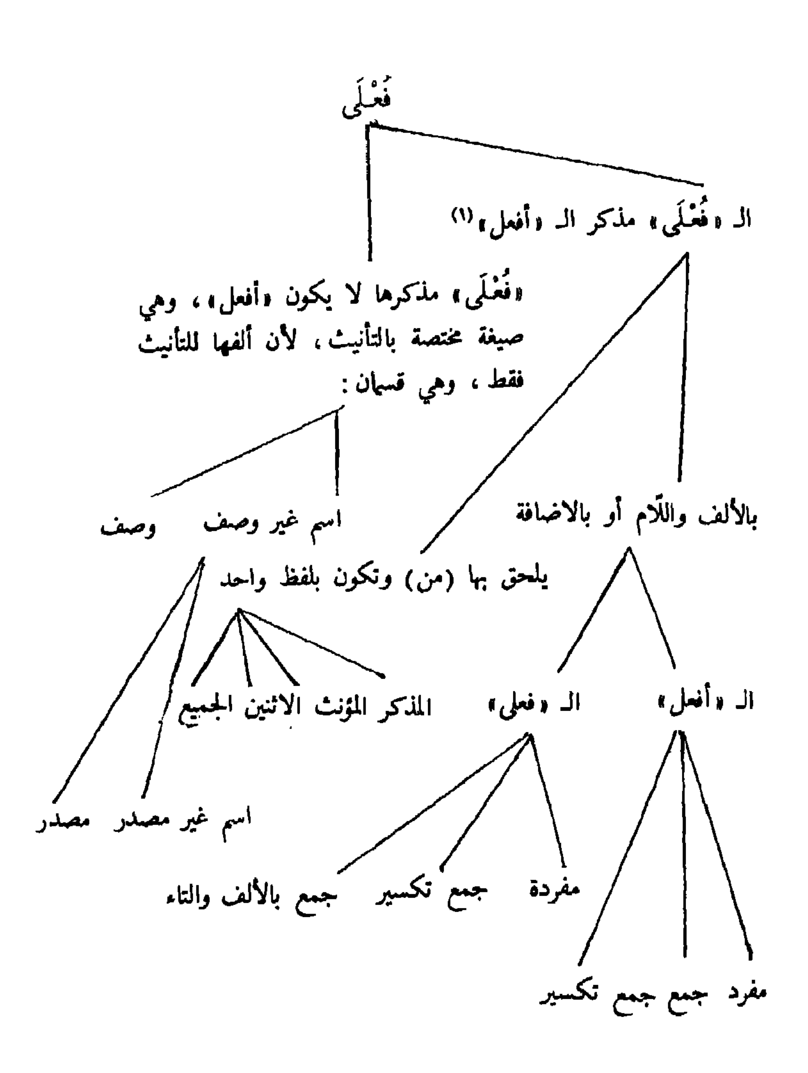
ونستطيع توضيحها بالرسم التالي :

---

(١) أبو بكر الأنباري ، المذكّر والمؤنّث ، ص : ١٧٤ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ، ص : ٣ / ٢١٠ ـــ ٢١١ .

(٣) ابن سيدة ، المخصص ، ص : ١٦ / ٨٤ .



(١) ويمكن أن نلخص أحكام الـ «فُعْلَى» مؤنّث الـ «أفْعَل» — وهي صيغة مشتركة للتذكير والتأنيث — بما يلي: =

«فُعْلَى» التي لا يكون مذكّرها «أفعل»، وهي مختصة ببناء التأنيث، ولا تكون ألفها إلا له:

«فُعْلَى»، هذه، صيغة يختص بناؤها بالتأنيث، ولا يكون

= أ — **لم يستعمل المذكّر أو المؤنّث إلّا بالألف واللام**، نحو: الكبرى، والأكبر، الصغرى والأصغر، والوسطى والأوسط، الطولى والأطول، الدنيا والأدنى.

ب — **جمع الـ «فعلى» إذا كسرت، نحو: الكبر، والصغر، والطول، والعلى.**

ج — **إذا افردت الـ «فعلى»، أو جمعت مكسرة، أو بالألف والتاء، لم تستعمل إلاّ بالألف** واللام أو بالإضافة، تقول: الطولى، والطول، وطولاها، والطوليات، والقصريات..

د — **مذكّر «الفعلى» — مثله مثل المؤنّث — أفرد أو جمع فسلم، أو كسر، نحو:**

«هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً» (الكهف ١٠٣)، وقوله تعالى «اتبعك الأرذلون» (الشعراء ١١١)، و «أكابر مجرميها» (الانعام ١٢٣)، و «ما نراك اتّبعك إلّا الذين هم اراذلنا» (هود ٢٧)، و «إذا انبعث أشقاها» (الشمس ١٢).

هـ — **استعملوا «أخر» و «أخرى» بغير ألف ولام**، مثل «لكع»، وفسق، وأول..

و — الـ «فعلى» مؤنّث الـ «أفعل»، يستعمل على ضربين.

١ — أن يتعلق به (من) في المذكّر والمؤنّث، والاثنين، والجميع، وتسقط الألف واللام، تقول: مررت برجل أفضل من زيد، وبامرأة أفضل من زيد، وبرجلين أفضل من زيد، ...

٢ — إذا دخلت الألف واللام لم تدخل (من) ولم تجتمع معها، تقول: زيد الأفضل، ولا يجوز «زيد الأفضل من عمر».

لغيره ، ولا يلزم دخول الألف واللام عليها معاقبة لمن الجارة ، وهي قسمان :

١ — أن تكون وصفاً ، نحو : حُبْلَى ، خُنْثَى ، رُبَّى ،

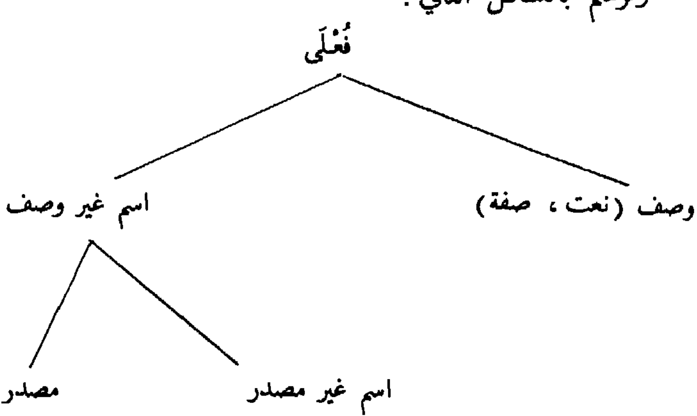
٢ — أن تكون اسماً غير وصف ،

والاسم غير الوصف على ضربين :

١ — اسم غير مصدر ، نحو : البُهْمَى ، وحُزْوَى ، وحُمَّى ، ورُؤْيَا .

٢ — مصدر ، نحو : البُشْرَى ، والرُّجْعَى ، والزُّلْفَى ، والشُّوْرَى [1] .

وترسم بالشكل التالي :



---

(١) الكتاب ، ص :٤ / ٢٥٦ ،وابن سيده ، المخصص ، ص : ١٦ / ٨٧ ، وانظر المذكّر والمؤنّث لأبي بكر الأنباري ،ص : ١٧٤ ، وقال سيبويه ، الكتاب ،=

وحكى سيبويه: «بُهْمَاة»، لكنّ ابن جني يصفه بأنّه «حرف شاذ»، لأنه أدخل الهاء على ألف «فُعْلَى»، وألف «فُعْلَى» لا تكون إلّا للتأنيث».

وهذا يدلّ على نزوع اللغة إلى اعتبار التاء مميز التأنيث الذي قد يبقى وحده، بينما بقية المميزات تتّجه إلى الزوال... بدليل ادخالهم مميز التأنيث الأكثر استعمالاً (التاء) على مميز تأنيث آخر... لكنه يتّجه إلى الزوال (الألف المقصورة)... وإلّا فكيف نقرأ تبرير ابن جني لدخول مميز تأنيث على آخر، بقوله: «والقول

= ص: ٤ / ٣٦٤ «هذا باب ما تقلب فيه الياء واواً، وذلك «فُعْلَى»، إذا كانت اسماً. وذلك: الطُّوبَى، والكُوسَى، لأنّها لا تكون وصفاً بغير ألف ولام، فأجريت مجرى الأسماء التي لا تكون وصفاً، وأما إذا كانت وصفاً بغير ألف ولام فإنّها بمنزلة «فُعْل» منها، يعني بيض. وذلك قولهم: امرأة حِيْكَي. ويدلّك على أنها «فُعْلَى» أنّه لا يكون «فِعْلَى» صفة. ومثلَ ذلك «قِسْمَةٌ ضِيزَى» (الآية ٢٢ من سورة النجم)، فإنّما فرقوا بين الاسم والصفة في هذا كما فرقوا بين فَعْلَى اسماً وفَعْلَى صفة وفي ذات الياء التي الياء فيهن لام. وذلك قولهم: شَرْوَى، وتَقْوَى في الأسماء.

وكذلك فرقوا بين فُعْلَى صفة وفُعْلَى اسماً فيما الياء فيه عين وصارت فُعْلَى ههنا نظيرة فَعْلَى هناك، ولم يجعلوها نظيرة فَعْلَى حيث كانت الياء ثانية، ولكنهم جعلوا فُعْلَى اسماً بمنزلتها، لأنّها إذا ثبتت الضمة في أول حرف قلبت الياء واواً. والفتحة لا تقلب الياء، فكرهوا ان يقلبوا الثانية إذا كانت ساكنة إلاّ كما قلبوا ياء موقن، وإلّا كما قلبوا واو ميزان وقيل. وليس شيء من هذا يقلب وقبله الفتحة. وكما قلبوا ياء يوقن في الفعل». أنظر، أيضاً، المنصف، ص: ٢ / ١٦١ — ١٦٢.

عندي ، في ذلك ، أنّ الذي أدخل الهاء في «بُهْمَاة» ، اعتقد في الألف أنّها ليست للتأنيث... أو كون الذي قال «بُهْمَاة» بناها في أوّل أحوالها على التأنيث... وتكون لا مذكّر لها»[1] .

وأنا أذهب إلى قوله الأول...وهو أنّ الذي أدخل الهاء فيما فيها الألف «اعتقد ، في الألف» ، أنّها ليست للتأنيث ، لأنّ اتّجاه اللغة إلى إماتة الألف كمميز تأنيث... وإحلال التاء محلّه.

ثانياً : «فَعْلَى»

تكون الألف المقصورة في آخر هذه الصيغة لمعنيين:

أ — للتأنيث ،

ب — للالحاق ،

١ — فما جاء ألفه للإلحاق ولم يؤنّث ، قولهم :

الأَرْطَى — فيمن قال أديم مأروط – تصرف في النكرة ، لأن ألفها ليست للتأنيث ؛ ولذلك قالوا : أرطاة ، فألحقوا التاء ، فلو كانت الألف المقصورة للتأنيث لم تدخله التاء ، إذ لا يجتمع في اسم واحد مميزان للتأنيث ، فكل ما جاز دخول التاء عليه من هذه الألفاظ علم أنّ الألف المقصورة فيه للإلحاق دون التأنيث[2] .

---

(١) ابن جنّي ، المنصف ، ص : ١ / ٣٦ — ٣٧.

(٢) سيبويه ، الكتاب ، ص : ٣ / ٢١٠ — ٢١١ ، و ٤ / ٢٥٥ ، والمخصص لابن سيدة ، ص : ١٦ / ٨٨ والمخصص ، ص : ١ / ٣٦ ، والأرطى ، شجر.

ويدل، أيضاً، على أنّ الألف في آخر أرطى للإلحاق بـ «جَعْفَر» قولهم: أديم مأروط، اذا دُبغ بالأرطى، فقد ذهبت الألف في الإشتقاق، ويدلّ، أيضاً، على أنّها ليست للتأنيث، أنها منوّنة، ولو كانت للتأنيث لما نونّت على وجه [1].

العَلْقَى، لأنهم قالوا: عَلْقَاة، وبعض العرب أنَّثَ العَلْقَى، والعجّاج لم ينونّه في قوله (من الرّجز):

يَسْتَنُّ في عَلْقَى وفي مكُور [2].

تَتْرَى، من المواترة، وأبدلت من واوها التاء في أول الكلمة، كما أبدلت في تراث وتخمة. وفيها، أيضاً، ثلاثة أقوال:

أ — يجعل بعضهم الألف في تترى للتأنيث،

ب — وبعضهم يجعلها زائدة للإلحاق بـ «جَعْفَر»،

وهذان الوجهان أشار سيبويه اليهما بقوله: وَتَتْرَى فيها لغتان [3].

أما أبو علي الفارسي فقد اختار الوجه الثاني، أي جعلها

---

(١) المنصف، ص: ١/ ٣٦.

(٢) الكتاب، ص: ٣/ ٢١٢ و ٤/ ٢٥٥، والمخصص، ص: ١٦/ ٨٨.. يصف الراجز ثوراً يرتعي في ضروب من الشجر، والعَلَق: شجر لها أفنان طوال دقاق، والمكور: جمع مكر: بالفتح، نبتة غبيراء مليحاء لها ورق وليس لها زهر. يستنّ: يرتعي.. الشاهد فيه تأنيث «علقى» إذا لم تنون.

(٣) الكتاب، ص: ٢/ ٢١١ و ٤/ ٢٥٥، والمخصص، ص: ١٦/ ٨٨.

زائدة للإلحاق، ولذلك قال: «الوجه عندي ترك الصرف كالدَّعْوَى والنَّجْوَى: لأنّ الألف للإلحاق»[1].

ج — أن تكون الألف المقصورة عوضاً من التنوين. والقياس لا يأباه، وقد ذكر السيرافي هذا الوجه[2].

ويختم سيبويه بقوله إنّ الألف لا تلحق هذه المثل للتأنيث، «ولا نعلمه (فَعْلَى) جاء وصفاً إلّا بالهاء، قالوا: ناقة حَلْبَاةٌ رَكْبَاةٌ»[3].

٢ — الألف في «فَعْلَى» للتأنيث، وليست للإلحاق. فيكون البناء على ضربين:

أ — يكون وصفا،

ب — ويكون اسما غير وصف.

فالاسم الذي هو غير وصف على ضربين:

أ — اسم غير مصدر، نحو: سَلْمَى، رَضْوَى، جَهْوَى، وشَرْوَى، وعَلْقَى[4].

ب — واسم مصدر، نحو: الدَّعْوَى، النَّجْوَى،

---

(١) المخصص، ص: ١٦ / ٨٨.

(٢) الكتاب، ص: ٣ / ٢١١، هامش رقم (٤).

(٣) الكتاب، ص: ٤ / ٢٥٥.

(٤) الكتاب، ص: ٤ / ٢٥٥.

العَدْوَى ، الرَّعْوَى ، والتَّقْوَى ، والفَتْوَى ، واللومى ، وأنشد ابو زيد (من الوافر) :

أمـا تنفكّ تَركبني بِلَوْمِـي
لَهِجْتَ بها كما لَهِجَ الفِصَالُ[1]

وفي التنزيل ﴿واذ هم نجوى﴾[2] فإفرادها حيث يراد بها الجمع يقوي أنّه مصدر[3] .

وأمّا ما كان من «فَعْلَى» وصفاً ، فعلى ضربين ؛ مفرد ، وجمع ،

أ ــ أن يكون مفرداً ، ويكون مؤنَّث «فَعْلَان» ، وذلك نحو : سَكْرَان وسَكْرَى ، رَيَّان وَرَيَّا ، حَرّان وحَرَّى ، صَدْيَان وصَدْيَا ، شَهْوَان وشَهْوَى ، ظَمْآن وظَمْأى ، وهذا مستمرّ في مؤنّث فَعْلَان[4] .

---

(1) المخصص ، ص : ١٦ / ٨٨ .

(2) الاسراء ١٧ / ٤٧ .

(3) المخصص ، ص : ١٦ / ٨٨ .

(4) المخصص ص : ١٦ / ٨٨ ، والكتاب ، ص : ٤ / ٢٥٥ وابن مالك (محمد بن عبد الله الأندلسي) ، **شرح عمدة الحافظ وعمدة اللافظ** ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري ، بغداد : مطبعة العاني (١٣٩٧ هـ ــ ١٩٧٧ م) ، ص : ٨٢٨ .

ولكن ورد، أيضاً، سكران وسكرانة، ريّان وريّانة، صديان وصديانة... الخ.. وسيدرس في مكان آخر.

ب ــ أن يكون جمعاً لما كان ضرباً من آفة وداء، وذلك مثل: جريح وجَرْحَى، كَلِيم وكَلْمَى، وَجِيٌّ وَوَجْيَا... من الوجي. وقالوا: زَمِنٌ وَزَمْنَى، ضَمِنٌ وَضَمْنَى، أَسِيْرٌ وَأَسْرَى، أحمق وحَمْقَى، أنوك وَنَوْكَى[1].

وربَّما تعاقبت «فُعَالى» و «فَعْلَى» على الكلمة، كقولهم: أَسِيْرٌ وأَسْرَى وأُسَارَى، وكَسْلَى وكُسَالَى[2].

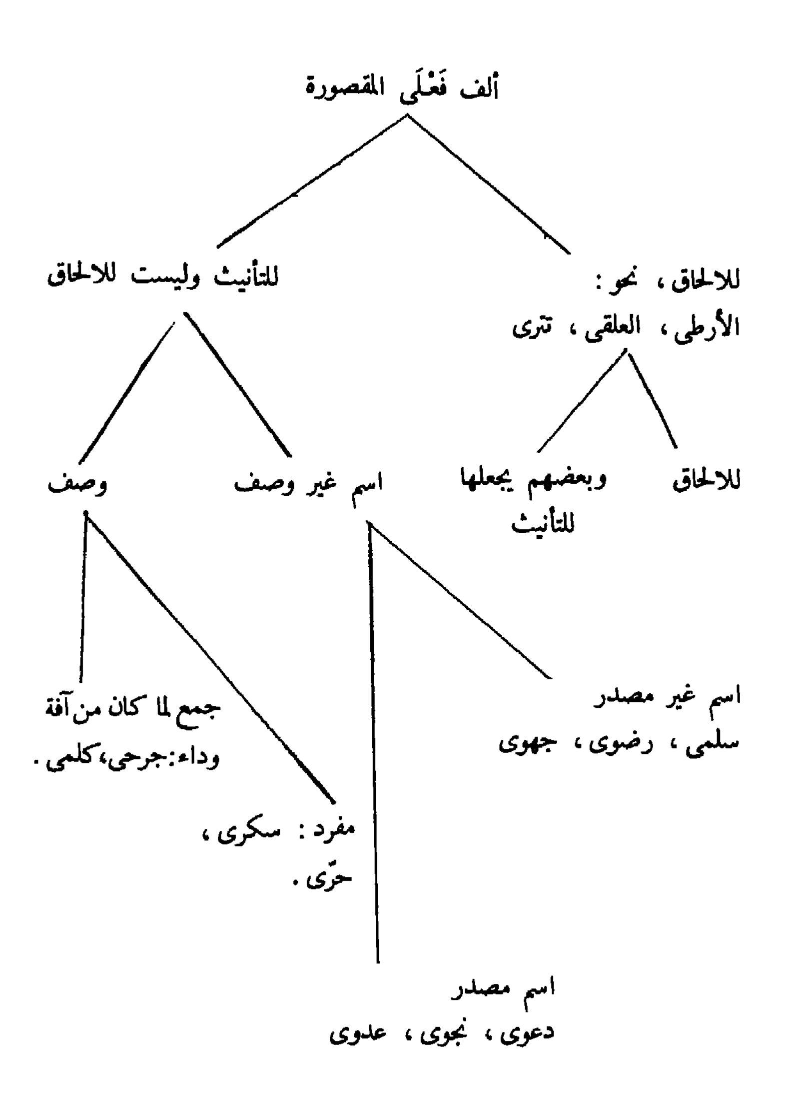
وربَّما تعاقب عليه «فَعْلَى» «وفُعَالَى وفَعَالَى»، كقولم: كَسْلَى وكُسَالَى، كَسَالَى، سَكْرَى، سُكَارَى سَكَارَى[3].

ويمكننا توضيح صيغة «فعلى» بالرسم التالي:

(١) المخصص، ص: ١٦ / ٨٨.

(٢) المخصص، ص: ١٦ / ٨٨.

(٣) المخصص، ص: ١٦ / ٨٨.



* ويلاحظ أنّ ما دخلته الألف للالحاق... قيل في بعضه إنّها للتأنيث.

* **أمّا سَكْرَى، وحرّى**...فسيمر معنا أنّه يقال: **سكرانة... عطشانة**...

ثالثاً: فَعْلَى

ألف فعلى على ضربين:

أ ــ للإلحاق

ب ــ للتأنيث

١ ــ لما جاء ألفه للإلحاق ولم يؤنّث، قولهم:

مِعْزَى، وليس فيها إلّا لغة واحدة، تنون في النكرة[1] والمعرفة[2]، تقول: هذه مِعْزَىً، واشتريت مِعْزَىً، ونظرت إلى مِعْزىً، وإنَّما أجريت (أي نونت) لأن الألف التي فيها تلحقها ببناء «هِجْرَع»، أي بالرّباعي المجرد، الصحيح الرابع، ويقولون في تصغيرها: مُعَيْز[3].

ويدلّ على زيادة الألف في مِعزًى للإلحاق، أنّهم يقولون في معناه: مَعَزٌ، وَمَعْزٌ، فتذهب الألف في الإشتقاق.

---

(١) الكتاب، ص: ٣/ ٢١١ و ٤/ ٢٥٥، والمذكّر والمؤنّث لأبي بكر الأنباري، ص: ١٧٦، والمخصص، ص: ١٦/ ٨٩.

(٢) أبو بكر الانباري، المذكر والمؤنث، ص: ١٧٦.

(٣) أبو بكر الأنباري، المذكّر والمؤنّث، ص: ١٧٦، والمخصص لابن سيدة ص: ١٦/ ٨٩.

مِعْزىً: فعلى.

والألف في آخرها للالحاق، بـ«هِجْرَع»، ويدل على أنها ليست للتأنيث انها منّونة، ولو كانت للتأنيث لما نونت على وجه [1].

ذِفْرَى: فيها مذهبان:

أ — منهم من يجعلها بمنزلة «مِعْزَى» فَيُنوّن، ويقول إنّ الألف قد لحقتها لتلحقها ببناء «هِجْرَع» ويقولون في تصغيرها ذُفَير. [2]

ب — ومنهم من يجعل الألف في آخرها للتأنيث، وليست للإلحاق، ويقول في تصغيرها: ذُفَيْر. ولم ينوّنها! [3]، ولم يصرفها وأُشِذت [4]، وهي أقلّ اللغتين [5].

---

(١) المنصف، ص: ١ / ٣٦.

(٢) أبو بكر الأنباري، المذكّر والمؤنّث، ص: ١٧٦.. فيقولون هذه ذِفرىً أسيلة بتنوين «ذِفْرَىً».

(٣) أبو بكر الأنباري، المذكّر والمؤنّث، ص: ١٧٦.

(٤) الكتاب، ص: ٣ / ٢١١، المخصص، ص: ١٦ / ٨٩، فيقولون هذه ذِفْري أسيلة، دون تنوين.

(٥) الكتاب، ص: ٣ / ٢١١، وانظر المخصص لابن سيدة، ص: ١٦ / ٨٦ والمنصف، ص: ٨٢٨، حيث قال إنّ اجراءها مجرى معزى أقل اللغتين، وان جعلها للتأنيث شاذ.

٢ ـــ **الألف في فِعْلَى للتأنيث وليست للإلحاق... فالاسم** على ضربين:

أ ـــ أحدهما أن يكون **اسماً غير مصدر**، نحو: الشِّيزَى، الدِّفْلَى، الذِّفرَى فيمن لم يصرفها[1].

ب ـــ **والثاني أن يكون مصدراً**، نحو، ذِكْرَى، سِمْيَـى. للعلامة والمسومة / المعلمة[2].

ويلاحظ أنّ «فِعْلَى» لا يكون صفة أبداً، إلّا أن تلحق به تاء التأنيث، نحو: رجل عِزْهَاة، وامرأةٌ سِعْلَاةٌ. الألف في أواخرها للإلحاق ببناء «هِجْرَع» يدلّ على ذلك لحاق مميز التأنيث بها[3].

وحكى أحمد بن يحيى الكلمة بلا «هاء»، فهو، من هذا الوجه، خلاف قول سيبويه السابق[4].

وأما قوله تعالى: ﴿تلك، إذاً، قِسْمَةٌ ضِيْزَى﴾[5]... فليست «ضِيْزَى» على وزن «فِعْلَى» بل على وزن «فُعْلَى»،

---

(١) الكتاب، ص: ٤/ ٢٥٥، والمخصص، ص: ١٦/ ٨٩.

(٢) المصدر أنفسها، وشرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ، ص: ٨٢٨، والمنصف ص: ١/ ٣٦.

(٣) الكتاب، ص: ٤/ ٢٥٥، أبو بكر الأنباري، المذكّر والمؤنّث، ص: ١٧٤، المخصص، ص: ١٦/ ٩٠، المخصص، ص: ١/ ٣٦.

(٤) المخصص، ص: ١٦/ ٩٠.

(٥) سورة النجم ٥٣/٢٢.

والأصل فيها: «ضُوزَى»، على مثال: «حُبْلَى»، فكرهوا أن يقولوا: (ضُوْزَى) بالواو، فيصير كأنّه من الواو، وهو من الياء، فكسروا الضّاد، وجعلوا الواو ياء لانكسار ما قبلها، والقسمة الضِّيْزَى: النّاقِصَة[1] وقال الفرّاء: من العرب من يقول: قِسْمَةٌ ضَيْزَى، وضَأْزَى، وضُؤْزَى — بالهمز —[2] وحكى الكسائي عن عيسى: ضِيزَى[3].

وأما **فِعْلَى** التي تكون جمعاً، فيقول ابن سيده: ما علمته جاء إلّا في حرفين، قالوا:

١ — حِجْلَى: جمع حَجَل، قال الشاعر عبد الله بن الحجاج الثعلبي (من الكامل):

فَارْحَمْ أُصَيْبِيَتِي الذين كَأَنّهم حِجْلَى تَدَرَّجُ بالشَّرَبَّةِ وُقَّعُ[4]

٢ — ظِرْبَي جمع ظَرِبَان، قال العتال الكلابي (من البسيط):

---

(١) الكتاب، ص: ٤ / ٣٦٤، الفرّاء، (أبو زكريا، يحيى بن زياد) المتوفى سنة ٢٥٧ هـ، **معاني القرآن**، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي نجار، مصر: الهيئة العامة للكتاب (١٩٨٠)، ص: ٣ / ٩٨. أبو بكر الأنباري، المذكّر والمؤنّث، ص: ١٧٤ — ١٧٥، المخصص، ص: ١٦ / ٨٩.

(٢) الفرّاء، معاني القرآن، ص: ٣ / ٩٨.

(٣) المصدر نفسه، ص: ٣ / ٩٩.

(٤) المخصص، ص: ١٦ / ٩٠، لسان العرب، مادة طرب، ص: ١ / ٥٧١ ولسان العرب مادة حجل، ص: ١١ / ١٤٣.

يا أمةً وجدتْ مالاً بلا أَحَدٍ
إلّا لِظِرْبَى تَفَلَّسَتْ بين أحْجَار [1]

وأنشد الفرزدق (من الطويل):

وَمَا جعل الظِّرْبَى، القِصَارُ أُنُوفُهَا
إلى الطِّمِّ مِنْ مَوْجِ البِحَارِ الخَضَارِمِ [2]

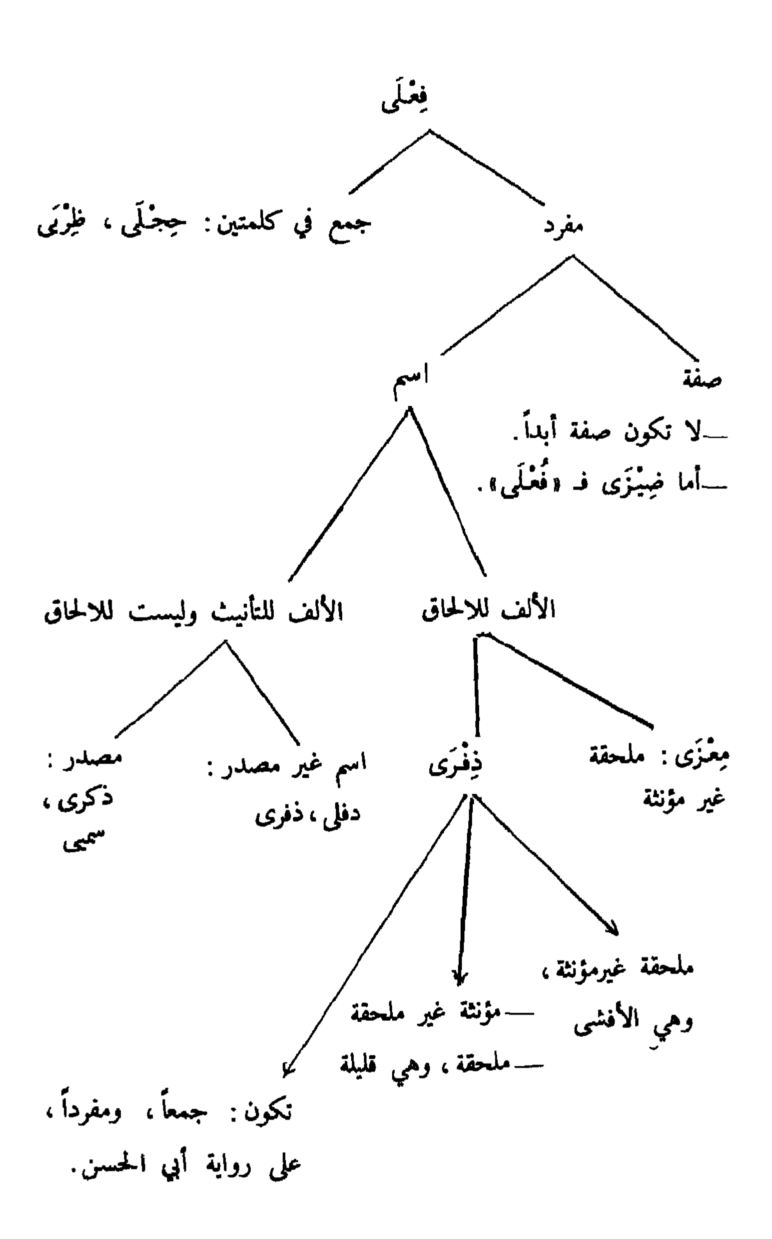
وقال أبو الحسن: إنّ: «دِفْلَى» تكون جمعاً وتكون واحداً [3].

ويمكن توضيح صيغة «فِعْلَى» بالرسم التالي:

(1) المخصص، ص: ١٦ / ٩، وهي دابة صغيرة منتنة.

(2) لسان العرب، مادة ظرب، ص: ١ / ٥٧١.

(3) المخصص، ص: ١٦ / ٩٠.



فِعْلَى
جمع في كلمتين: حِجْلَى ، ظِرْبَى
مفرد
اسم
صفة
ــلا تكون صفة أبداً.
ــأما ضِيْزَى فـ «فُعْلَى».
الألف للتأنيث وليست للالحاق
الألف للالحاق
مصدر : ذكرى ، سمى
اسم غير مصدر : دفلى ، ذفرى
ذِفْرَى
مِعْزَى : ملحقة غير مؤنثة
ملحقة غيرمؤنثة ، وهي الأفشى
ــمؤنثة غير ملحقة
ــملحقة ، وهي قليلة
تكون : جمعاً ، ومفرداً ، على رواية أبي الحسن.

ومما جاء من الأبنية المختصة بالتأنيث، أيضاً:

— **فَعَلَى**، وهي على ضربين: اسم وصفة،

— **فالإسم**، كقولهم: أَجَلَى، ذَفَرَى، نَمَلَى، بَرَدَى، وهي أسماء مواضع، وَفَلَهَى، وهي أرض[1].

— **والصفة**، نحو: جَمَزَى، بَشَكَى، وَمَرَطَى[2]، وقالوا: نَاقَةٌ مَلَسَى، وَزَلَجَى، وهما السَّرِيْعَتَان[3].

وبعض العرب يقول: صَوَرَيْ، قَلَهَيْ، ضَفَوَيْ، فيجعلها ياءً، كأنَّهم وافقوا الذين يقولون أَفْعَيْ، **وهم ناس من قيس وأهل الحجاز**[4]، ويشرح الأب فليش قول سيبويه هذا بقوله إنّ هذا الاستعمال هو **استعمال الفزاريين وناس من قيس**، وهم يقولون: **أَفْعَيْ** في الوقف، **وأَفْعَيْ** في الوصل، وذلك في كلّ الأسماء المنتهية بألف مقصورة[5]، وهو بذلك يشير، أيضاً، إلى قول سيبويه: «كما أنّ بعض العرب يقول: **أَفْعَيَ** لخفاء الألف

---

(١) الكتاب، ص: ٤/ ٢٥٦، والمخصص، ص: ١٦/ ٨٧.

(٢) المصدران أنفسها.

(٣) المخصص، ص: ١٦/ ٨٧.

(٤) الكتاب، ص: ٤/ ٢٥٦.

(٥) Traité de philologie Arabe, V. 1, p. 316 - 317.

في الوقف، فإذا وصل لم يفعل، ومنهم من يقول: أَفْعَيْ في الوقف والوصل، فيجعلها ياء ثابتة»[1]

رابعاً: بقية الصيغ

— «فَعَالَى» و «فُعَالَى»

مرّ معنا أنّه ربّما تعاقبت «فَعَالَى» على الكلمة، كقولهم: أَسِيْرٌ وأَسْرَى، وأَسَارَى، وكَسُوْلٌ وكَسْلَى وكَسَالَى[2] ... بل ربّما تعاقبت عليه «فَعْلَى» وفَعَالَى و «فُعَالَى»، كقولهم كَسُوْل وكَسْلَى وكَسَالَى وكُسَالَى، سَكْرَان وسَكْرَى، وَسَكَارَى، وسُكَارَى[7].

وجاء في لسان العرب: سَكْرَان، والانثى: سَكِرَة، وسَكْرَى، وسَكْرَانَة، الأخيرة عن أبي علي في التذكرة، قال: ومن قال هذا وجب عليه أن يصرف سَكْرَان في النكرة. قال الجوهريّ: **لغة بني أسد سَكْرَانَة**، والاسم السُّكْرُ، بالضم، وأَسْكَرَه الشَّرَابُ، والجمع: سُكَارَى وسَكَارَى وسَكْرَى، وقوله تعالى: ﴿وترى الناسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى﴾[3]، وقرئ: «سَكْرَى وما هم بِسَكْرَى»، ولم يقرأ أحد من القراء،

---

(١) الكتاب، ص: ٣ / ٤١٤.

(٢) المخصص، ص: ١٦ / ٨٨، وانظر فليش
Traité de philologie Arabe, V. 1. p. 315.

(٣) الحج ٢٢ / ٢.

«سَكَارَى» ، بفتح السين ، وهي لغة ، ولا تجوز القراءة بها لأن القراءة سنّة متّبعة[1] ، قال تعالى : ﴿لا تقربوا الصّلاةَ وأنتم سُكَارَى﴾[2] .

وقال أبو الهيثم : **النّعت الذي على فَعْلَان يجمع على فُعَالَى وفَعَالَى ، مثل : أَشْرَان وأُشَارَى وَأَشَارَى ، وَغَيْرَان وقوم غُيَارَى وغَيَارَى**[3] ، أمّا النَّشْوَان فلا يقال في جمعه غير النَّشَاوَى[4] .

وقيل في الوصف : جمل عُلَادَى ، وهو الضخم الشديد... وقيل هو الغليظ من كل شيء[5] .

وجاءت بعض الأسماء كقولهم :

حُبَارَى : وهم اسم طائر معروف ، وهو على شكل الأوزّة ، برأسه وبطنه غبرة ، ولون ظهره وجناحيه كلون السمّاني غالباً ، والجمع حبابير وحباريات على لفظه أيضاً[6] ، وقال الجوهري : الحبارى طائر يقع على الذّكر والأنثى ، واحدها وجمعها سواء ،

---

(1) لسان العرب ، مادة سكر ، ص : ٤ / ٣٧٣ ، وكتاب السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، ص : ٤٣٤.

(2) النساء ٤ / ٤٣.

(3) لسان العرب ، مادة سكر ، ص : ٤ / ٣٧٣.

(4) لسان العرب ، مادة : سكر ، ص : ٤ / ٣٧٣.

(5) لسان العرب ، مادة عاد ، ص : ٣ / ٣٠١.

(6) المصباح المنير ، مادة ، حبر ، ص : ١ / ١٤٢ — ١٤٣.

وفي المثل: «كل شيء يحب ولده حتى الحُبَارَى»، وقولهم: «فلان مَيِّتٌ كَمَدَ الحُبَارَى»، وأدّعى الجوهريّ أنّ ألفه ليست للتأنيث، ولا للإلحاق، وإنّما بني الاسم عليها فصارت كأنّها من الكلمة نفسها، لا تنصرف في معرفة ولا نكرة؛ أي: لا تنوّن[1]، وهذا مخالف لمنهج سيبويه في معالجة هذه الألف، لأنّها لو كانت ليست للتأنيث لا نصرفت[2].

سماني: اسم طائر، وألفه للتأنيث[3]، وجاء في لسان العرب أنّ السماني طائر، واحدته سماناة، وقد يكون السماني واحداً، قال الجوهريّ: ولا تقل سمّاني، بالتشديد[4].

— **فُعَّلَى** — بضم أوله، وفتح ثانيه مع تشديده —، مثل: سُمَّهَى: اسم للباطل والكذب، واسم الهواء، المرتفع[5].

— **فِعَلَّى** — بكسر أوله، وفتح ثانيه، وسكون ثالثه المدغم في مثله — مثل: سِبَطْرَى: مشية التَّبَخْتُر، قال العجاج (مشطور الرجز):

---

(1) لسان العرب، مادة: حبر، ص: ٤/ ١٦٠.

(2) الكتاب، ص: ٣/ ٢١١، والمذكّر والمؤنّث لأبي بكر الأنباري، ص: ١٧٦.

(3) لسان العرب، مادة حبر، ص: ٤/ ١٦٠، هامش رقم (٢).

(4) لسان العرب، مادة سمن، ص: ١٣/ ٢٢٠.

(5) حسن (عباس)، **النحو الوافي**، مصر، دار المعارف، الطبعة الثالثة، ص: ٤/ ٦٠١.

يمشي السِّبَطْرَى مِشْيَةَ التَّبَخْتُر[1]

دِفَقَّى : اسم لمشية فيها تدفق واسراع[2] .

— **فِعِّيلَى** : — بكسر أوله ، فكسر ثانيه مع تشديده — ، مثل :

حِثِّيثَى : هو الحث ، ويقال : أقبلوا دِلِّيلَى ربكم وَحِثِّيثَاه[3] .

خلِّيفَى : اسم بمعنى الخلافة ، الإمارة ، يقال : وإنّه لخليفة بيِّنُ الخلافة والخِلِّيفَى ، وفي حديث عمر ، رضي الله عنه ، : لولا الخِلِّيفَى لَأَذَّنت ، وفي رواية لو أَطَقْتُ الأذان مع الخِلِّيفَى — بالكسر والتشديد والقصر — : الخِلَافة[4] **والخِلِّيفَى** وأمثاله من الأبنية كـ « **الرِّمِّيَّا** ، **والدِّلِّيلَى** ، مصدر يدل على معنى الكثرة ، : يريد به ، بحديث عمر ، كثرة اجتهاده في ضبط أمور الخلافة وتصريف أعنتها[5] .

— **فُعُلَّى** : — بضمتين ، فتشديد ثالثه مع فتحه — ، مثل :

كُفُرَّى والجُفُرَّى : اسم لوعاء فيه طلع النخل ، واسم للطّلع

---

(1) لسان العرب ، مادة سبطر ، ص : ٤ / ٣٤٢.

(2) لسان العرب ، مادة دفق ، ص : ١٠ / ٩٩ ، يقال : جمل دفق ، مثل هجفّ : سريع يتدفق في مشيه ، والأنثى : دفوق ودفاق ودفقّة ودِفَقَّى.

(3) لسان العرب ، مادة حثث ، ص : ٢ /١٢٩.

(4) لسان العرب ، مادة «خلف» ، ص : ٩/ ٨٣ — ٨٤.

(5) لسان العرب ، مادة «خلف» ، ص : ٩/ ٨٣ — ٨٤.

نفسه[1] ، **وَبُذُرَّى** : اسمين بمعنى : التبذير والحذر[2] .

— **فُعَّيْلَى** : بضم أوله وفتح ثانيه المشدد ،مثل **خُلَّيْطَى** ، اسم للاختلاط ، يقال : اختلف القوم ووقعوا في خُلَّيْطَى ؛ أي : اختلط عليهم أمرهم[3] .

قُبَّيْطَى : اسم لنوع من الحلوى[4] .

ولُغَّيْزَى : اسم اللغز[5] .

— **فُعَّالَى** : — بضم أوله وتشديد ثانيه — ، مثل : **شُقَّارَى** ، **وخبَّازَى** : اسم نبتين ، **وخُضَّارَى** : **اسم طائر**[6] .

---

(١) لسان العرب ، مادة «كفر» ، ص : ٥ / ١٤٩ ، «الكُفُرَّى ، والكِفِرَّى ، والكِفَرَّى ، والكُفَرَّى : وعاء طلع النخل ، وهو أيضاً الكافور ، ويقال له ، الكُفُرَّى والجُفُرَّى .

(٢) البُذُرَّى : فُعُلَّى ، من البذر الذي هو الزرع ، وهو راجع إلى التفريق ، والبُذُرَّى : الباطل لسان العَرَب ، مادة بذر ، ص : ٤ / ٥٠ .

(٣) ابن مالك ، الألفية ، مصر : مكتبة الحاج عبد السلام محمد بن شقرون (دون تاريخ) ص : ٦٣ ، حيث قال : «كذاك خُلَّيْطَى مع الشُّقَّارَى » ، وراجع النحو الوافي ، ص : ٤ / ٦٠٢ .

(٤) النحو الوافي ، ص : ٤ / ٦٠٢ .

(٥) النحو الوافي ، ص : ٤ / ٦٠٢ .

(٦) ابن مالك ، ألفية ابن مالك ، مكتبة الحاج عبد السلام ، محمد بن شقرون ، واين ابن‌مالك (ابو عبد الله بدر الدين محمد) ، **شرح ألفيه ابن مالك** . تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، بيروت : دار الجيل (دون تاريخ) ، ص : ٧٥٥ — ٧٥٦ .

هذه أهم الأوزان المشهورة المختصة بالتأنيث ، أو بتعبير أدق التي ألفها الممددة للتأنيث ، وقد جمعها ابن مالك في ألفيته بقوله :

وَأَلِفُ التّأنيثِ: ذاتُ قَصْرِ
وذاتُ مَدٍّ، نحو: أُنثَى الغُرِّ

والاشتهارُ في مَبَانِي الأولى
يُبْدِيْه وَزْنُ أُرَبَى ، والطُّولَى

وَمَرَطَى «ووزن» فَعْلَى جمعاً
أو مصدراً ، أو صفة كَشَبْعَى

وَكَحُبَارَى ، سُمَّهَى ، سِبَطْرَى
ذِكْرَى وَحِثِّيثَى ، مع الكُفُرَّى

كذاك خُلَّيْطَى ، مع الشُّقَّارَى
وأعزُ لغير هذه اسْتِنْدَارا [1]

أي أنّ الأوزان المشهورة التي تختص ألفها بالتأنيث ، كما قدمها ابن مالك[2] ، ونعتبرها تلخيصاً لما مضى ، وهي :

---

(۱) ابن مالك ، الألفيه ، ص : ٦٣.

(۲) ابن ابن مالك ، شرح ألفيه ابن مالك ، ص : ٧٥٦ ، **وأوضح المسالك إلى الفية ابن مالك** لابن هشام ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مصر : المكتبة التجارية الكبرى ، الطبعة الخامسة (١٣٨٦ هـ — ١٩٦٧ م). ص : ٤ / ٢٩٠ — ٢٩١ ،وشرح الفيه ابن مالك لابن الناظم ص: ٧٥٥ — =

— «**فُعَلَى**» نحو: **أُرَبَى**، للدَّاهِيَة، **وأُدَمَى**، **وشُعَبَى**، موضعان، **وأُزَنَى** — لِحَبٍّ يجبّن به اللبن، **وَجُنَفَى** — لموضع، **وَجُعَبَى** لعظام النمل، وهو وزن مشترك بين المقصور والممدود[1].

— «**فُعْلَى**» **اسماً**، كَبُهْمَى، **أو صفةً**، كَحُبْلَى، والطُّوْلَى، **أو مصدراً** كـ «رُجْعَى»،

— «**فَعَلَى**» **اسماً**: كَبَرَدَى، **اسماً ومصدراً**، كَمَرَطَى، **أو صفة**، كـ: حَيَدَى، وهو من المشترك بين المقصور والممدود[2].

— «**فَعْلَى**» **جمعاً**، كـ: صَرْعَى، أو مصدراً، كـ: دَعْوَى، **أو صفة** كـ: سَكْرَى، وشَبْعَى **فإن كان فَعْلَى اسماً** كـ: أَرْطَى، وَعَلْقَى ففي ألفه وجهان[3].

— «**فُعَالَى**» كـ: حُبَارَى، وَسُمَانَى[4].

— «**فُعَالَى**» كـ: سُمَّهَى، وهو الباطل،

= ٧٥٦، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك، ص: ٣/ ٦٤٨، وما بعدها. وشرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، ص: ٢/ ٤٣٣، وابن قتيبة أدب الكاتب، ص: ٥٢٢ وما بعدها.

(١) المصادر أنفسها.

(٢) المصادر أنفسها.

(٣) المصادر أنفسها.

(٤) المصادر أنفسها.

— «**فِعَلَّى**» كـ: سِبَطْرَى، وَدِفَقَّى، لضربين من المشي،

— «**فِعْلَى**» مصدراً، كَذِكْرَى، أو جمعاً كـ: ظِرْبَى وحِجْلَى،

— «**فِعِّيلَى**» كـ: حِثِّيثَى، وخِصِّيصَى، وهِجِّيرَى للعادة، وهو من الأوزان المشتركة بين المقصور والممدود.

— «**فُعُلَّى**» كـ: كُفُرَّى، لوعاء الطلع، وَحُذُرَّى وبُذُرَّى: من الحذر والتبذير، وهو من الأوزان المشتركة بين المقصور والممدود.

— «**فُعَّيْلَى**» كـ: «خُلَّيْطَى، للاختلاط، وَقُبَّيْطَى: للناطف، وسمع منه «عالم بِدُخَّيْلَائِه» من الممدود.

— «**فُعَّالَى**»، كَشُقَّارَى لنبت.

خامساً — أما الأوزان النادرة التي تأتي وألفها للتأنيث، فقد جمع عدداً منها ابن الناظم، بقوله:

ومن الأوزان ما لم ينبه عليها ابن مالك[1]:

فَعَنْلَى، كـ: قَرَبْنَى،

فَوَعْلَى، كـ: خَوَزْلَى،

فَعْلَوَى، كـ: هَرْنَوَى، لنبت.

فَيْعُوْلَى، كـ: فَيْضُوْضَى،

(١) ابن ابن مالك، شرح الفية ابن مالك، ص: ٧٥٦ — ٧٥٧.

فَعُلَايَا، كـ: بُرَحَايَا، وهي العجب (ولم يأت غيرها على وزنها)،

أَفْعُلَاوَى، كـ: أَرْبَعَاوَى، لضرب من مشي الأرنب،

فِعْلُوْتِي، كـ: رِهْبُوْتِي، للرهبة،

فَعْلَلُوْلَى، كـ: حَنْدَقُوْقَى، وهو نبت،

فَعَيْلَى، كـ: شَبَيْخَى،

مِفْعَلَى، كـ: يَهْبَرَى،

مِفْعَلَّى، كـ: مِكْوَرَّى، للعظيم الأرنبة،

فِعْلِلَّى، كـ: شِفْصِلَّى، وهو حِمل نبت، أي طرحه، أو نبات يلتوى على الشجر.

فَعَلَيَّا، كـ: مَرَحَيَّا،

فَعْلَلَايَا، كـ: بَرْدَرَايَا،

فَوَعَالَى، كـ: حَوَلَايَا،

وأضاف عباس حسن[1] :

فَعْيَلَى، مثل: خَيْسَرَى للخسارة،

فَعْوَلَى: اسم نوع من المشي،

ولم يأتِ في الكلام «فَعِلَى»، ولا «فِعَلَ»، ولا فُعُلَى، كما قال سيبويه[2].

---

(١) عباس حسن، النحو الوافي، ص: ٤/ ٦٠٢.

(٢) الكتاب، ص: ٤/ ٢٥٦.

III ـ الألف الممدودة

الألف الممدودة، أو المدّة الزايدة، كما يسميها الفرّاء، هي التي نراها في: الضَّرّاء، والحمراء، والصفراء، وما أشبه ذلك[1]، وفَصَلَ الخطُّ بينها وبين الألف المقصورة، وكتبتْ الممدودةُ ألفاً، والمقصورةُ ياءً[2].

ويلاحظ من يبحث في كتب القدماء أَنّ كلامهم على الألف المقصورة يقترن دائماً بالكلام على الألف الممدودة، ويبدو أَنّ الإحساس بتقاربهما قد دفعهم إلى ذلك، وإلى القول إنّ الخطّ هو الذي فصل بينهما، علماً أنّ التأنيث هو ظاهرة صوتية لا تعالج بالخط، بل تبحث كظاهرة صوتية... وهذا ما أَحسّ به أبو عثمان المازني، فقال «**همزة التأنيث** في مثل حمراء وخنفساء»[3]، ولم يقل الألف الممدودة، أو المدة الزايدة، أي أنه صرّح، في هذا الموضع، بأنّ مميز التأنيث هو الهمزة في الحقيقة، وهو الصواب، كما يقول ابن جنّي، وليس كما يقول من يزعم أنّ المدّة «مميز» التأنيث، لأنّ هذا كلام غير محصّل، وذلك أنّ المدة، إنّما هي الألف التي قبل الهمزة، «مميز» التأنيث

---

(1) الفرّاء، المذكّر والمؤنّث، ص: ١.

(2) ابن فارس، ابو الحسين احمد، **المذكّر والمؤنّث**، تحقيق وتقديم الدكتور رمضان عبد التواب، القاهرة، (١٩٦٩ م)، الطبعة الأولى، ص: ٤٦

(3) المنصف، ص: ١ / ١٥٣.

لا يكون في وسط الكلمة إنّما يكون آخرها، نحو: حمدة، وحبلى[1].

ثم يناقش ابن جنّي هذه الظّاهرة اللغوية بقوله: «ما تنكر أن تكون الألف والهمزة جميعاً «مميز» التأنيث، كما تقول: إنّ الياءين في نحو: «زيديّ»، «وبكري»، «علامة» النسب؟ قيل: هذا ممتنع، لأنا لم نَرَ «مميز» تأنيث غير هذا تكون على حرفين، إنّما هو حرف واحد، نحو الهاء في «طلحة»، والألف في «حبلى».

فان قيل: فان سيبويه يقول في مواضع من الكتاب: فَعَلْتَ بألفي التأنيث، وَصَنَعْتَ بهما، يعني الألف والهمزة؟[2].

قيل: إنَّما قال هذا لأنّ هذه الهمزة لما كانت لا تنفكّ من كون هذه الألف قبلها، وهي مصاحبة لها وغير مفارقة، أطلق هذا اللفظ عليهما تجوّزاً.

ويدلّ على أنّ «الهمزة» وحدها علم التأنيث، أنّك إذا جمعت مثل «صحراء، وخنفساء»، بالألف والتاء، فإنّما تغيّر الهمزة وحدها، وتدع الألف بحالها، وذلك قولهم: «صحراوات، وخنفساوات»، فقلبك الهمزة، في هذا الجميع، نظير حذف التاء من طلحات، لئلا يجتمع في الكلمة «مميزا

---

(1) المنصف، ص: ١/ ١٥٤.

(2) الكتاب، ص: ٣/ ٢١٣ — ٢١٥، والمنصف، ص: ١/ ١٥٤.

تأنيث»... ولو كانت الألف قبلها داخلة معها في أنها «مميز» تأنيث لوجب تغييرها في الجمع، كما وجب تغيير الهمزة لما كانت «مميز» تأنيث، فتركهم الألف بحالها، وتغييرهم الهمزة، دلالته على أنّ الهمزة وحدها «مميز» التأنيث[1].

إنّ مذهب سيبويه واضح، في كتابه، فهو يقول فيها: «هذا باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف، فمنعه ذلك من الانصراف في النكرة والمعرفة، وذلك نحو: حَمْرَاء، وَصَفْرَاء، وخَضْرَاء، وصَحْرَاء، وطَرْفَاء، ونُفْسَاء، وعُشَرَاء، وقُوبَاء، وَفُقَهَاء، وسَابِيَاء، وحَاوِيَاء، وكِبْرِيَاء، ومثله أيضاً: عَاشُورَاء، ومنه أيضاً، أَصْدِقَاء، وأَصْفِيَاء، ومنه: زِمِكَّاء، وَبروكاء، وبَراكاء، ودَبُوْقَاء، وخُنْفَسَاء، وعُنْطُبَاء، وعَقْرَبَاء، وَزَكَرِيَّاء[2].

فقد جاءت الألف في هذه الأبنية كلّها للتأنيث. والألف إذا كانت بعد ألف، مثلها إذا كانت وحدها، إلّا أنّك همزت الآخرة للتحريك، لأنّه لا يلتقي حرفان ساكنان، فصارت الهمزة التي هي بدل من الألف بمنزلة الألف لو لم تبدل، وجرى عليها ما كان يجري عليها اذا كانت ثابتة، كما صارت الهاء في هَرَاق بمنزلة الألف[3].

(1) المنصف، ص: ١/ ١٥٤ — ٥٥

(2) الكتاب، ص: ٣/ ٢١٣.

(3) الكتاب، ص: ٣/ ١١٤.

ثم يجزم سيبويه أنّ الألفين لا تزادان أبداً ، إلّا للتأنيث ، ولا تزادان أبداً لتُلْحقَا بنات الثلاثة بـ «سرْدَاح» ، ونحوها ، لأنّه لم يَرَ قطّ «فَعْلَاء» ، مصروفةً ، كما لم يَرَ شيئاً من بنات الثلاثة فيه ألفان زائدتان مصروفاً[1] .

واضح أن سيبويه يصرح بأنّ هذه الهمزة منقلبة عن ألف بعد ألف ، لكنّ ابن جنّي يجزم بأنه ينبغي أن يعلم أنّ **الهمزة إنّما هي منقلبة عن ألف التأنيث التي في نحو «حبلى ، وبشرى»**. ولكنها لمّا وقعت بعد ألف قبلها زائدة وجب تحريكها ، لئلّا يلتقي ساكنان ، فقلبت همزة ، ويجزم ابن جنّي بأنّ هذا مذهب سيبويه ،وهو الصحيح ،ويدلّ على صحته ،وعلى أنّ هذه الهمزة منقلبة عن ألف التأنيث المفردة ، أنّك إذا أزلت الألف من قبلها بقلبها ، خرجت هي عن الهمزة ، وذلك قولهم في جمع «صَحْرَاء : صَحَارِيّ» ، فهذه الياء الأولى المدغمة هي الألف التي كانت قبل الهمزة في «صحراء» ، انقلبت ياء في الجمع ، لانكسار ما قبلها ، كما تنقلب في جمع مفتاح وغربال اذا قلت : مفاتيح وغرابيل ، فلما انقلبت الألف إلى الياء ، انقلب «مميز» التأنيث الذي كان بعدها في «صحراء» ، ياء لوقوع الياء المنقلبة عن الألف قبلها. وذلك قولك «صحاريّ» ، وزالت الهمزة لزوال الألف الموجبة لها من قبلها. فلو كانت الهمزة في «صحراء» غير منقلبة لم يلزم انقلابها في الجمع ، كما أنّك لو جمعت «قرّاء»

(١) الكتاب ، ص : ٣ / ٢١٤.

لقلت «قرارئ»، وكما قالوا في جمع كوكب «درّئ»، «درارئ»، لما كانت الهمزة أصلاً غير منقلبة. فقولهم «صحاريّ» بلا همز، دلالة على أن الهمزة في «صحراء» منقلبة، إذ لو لم تكن منقلبة لوجب أن تقول: «صحارئ»، كما قالوا «درارئ»... **واذا ثبت أنّها منقلبة في «صحراء»، فيجب أن يكون انقلابها عن الألف التي في مثل «حبلى»**، ولا يجوز أن تكون منقلبة عن ياء، ولا واو، لأنا لا نعلم الياء والواو جاءتا «مميزي» تأنيث في الأسماء، فأما الياء في «تقومين» و «تقعدين»، «فعلامة» الضمير المؤنّث، وليست من جنس «مميزات» التأنيث في الأسماء المتمكنة[1].

وينهي ابن جنّي هذه المرافعة العلمية بقوله «فتأمّل ما ذكرته، فإنه لا يجوز في القياس غيره، وهو رأي أبي علي (الفارسي)، وعليه قول أشياخنا المتقدمين»[2].

إنّ كلام سيبويه، وابن جنّي يضع المسألة في إطارٍ صوتي جديد ومتطوّر... فالألف الممدودة هي، في الأصل، الألف المقصورة... ويبدو، كما تقدّم، أنّ القدماء أحسّوا بذلك، فقال ابن فارس إنّ الخطّ هو الذي يميز بينهما فكتبت الممدودة ألفا، والمقصورة ياء...

---

(١) المنصف، ص: ١ / ١٥٦، وسر صناعة الاعراب لابن جني، ص: ١ / ٩٤ — ١٠٠.

(٢) المنصف، ص: ١ / ١٥٧.

ويبدو لي هذا الاستنتاج أقرب إلى الواقع من جزم بروكلمان القائل انّ الألف الممدودة والألف المقصورة «لاحقتان»، ولهما المعنى نفسه، وهو التأنيث، ولكنهما متغايرتان، وتوجدان في اللّغات الساميّة بطريقة مختلفة، وهما بقايا أكيدة لنظام طبقات قديم ومتطور[1].

فإذا كان الأمر قريباً مما ذكرنا، أو كما ذكرنا، فإنّ الاستنتاج يمتد إلى الألف المقصورة. فقد ذكرنا أنّ الوقف على «الهاء» هو لغة من ينتظرون في كلامهم، وأنّ الأمر يتعلّق بمدّ الفتحة التي قبل مميز التأنيث الأساسي (التاء)، في الأسماء الثلاثية وما فوق، فمن تمهل في الكلام أسقط التاء، ومدّ الفتحة التي قبلها فتولّد ما ظنه النحاة «الهاء» وهذا مشترك بين العربية والآرامية واللهجات العربية الحديثة، حيث تطوّرت هذه «الهاء»، حسب اعتقاد بروكلمان، في الآرامية والعبرية، إلى ألف المدّ[2]، أي أنّ هذا الإسقاط للتاء ولّد الفتحة، في اللغات السامية، حسب استنتاجنا، والهاء، حسب استنتاج بعض النحاة العرب، وبعض المستشرقين.

إذا اسقطت «التاء»، اذاً، تَمَّ التركيز على الفتحة التي قبلها، فتمد هذه الفتحة قليلاً، فتتكون «الألف المقصورة» حسبما يعتقد النحاة، فإذا مدّ المتكلم الفتحة، ومطّها، على لغة من يتمهّل في كلامه، تولّدت «الألف الممدودة»... يؤيّد هذا

(١) Traité de philologie Arabe, V. 1, p. 316.

(٢) بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص: ٩٦.

الاستنتاج ما نجده في كتب اللغة، حيث يقال: ليلة جميلة، — بالتركيز على تاء التأنيث في «ليلة»، ثم قال المتمهّلون «لَيْلَ» جميلة — باسقاط التاء —، ونستطيع كتابتها «لَيْلَى جميلة»، أي بالألف المقصورة، ثم جاء من مطّ الفتحة، ومدّها فتولّدت «الألف المقصورة»، «لَيْلَا» وقال بعضهم «لَيْلَاء»... لكن يجب التنبّه إلى أنّ الهمز ليس لغة كلّ العرب، بل إنّ قوماً منهم لا يتلفّظون بالهمزة في كلامهم أبداً.

وكيفما كان الأمر فقد وردت كلمات مقصورة وممدودة، في الوقت نفسه، فقال الزجاجي، مثلاً، «ومما يمدّ ويقصر» الزِنَى، والشِّرَى، من قصرهما كتبهما بالياء، ومن مدّهما كتبهما بالألف، وكذلك «فَحْوَى» كلامه، و «فَيضُوْضَاء»، و «الهَيْجَاء»، يمدّ ويقصر[1]، وقيل أيضاً، بُكَاء وَبُكَى[2]، غِلِبَّى وغِلِبَّاء[3]

---

(١) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق، كتاب الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية (١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م)، ص: ٢٨٩.

(٢) لسان العرب، مادة «بكا»، ص: ١٤/ ٨٢. وقال «إذا مددت أردت الصّوت الذي يكون مع البكاء، وإذا قصرت أردت الدموع وخروجها.. وقد بكي يبكي بُكاء وَبُكَى.

(٣) لسان العرب، مادة «غلب»، ص: ١/ ٦٥١» يقال: غلبه يغلبه غلبا وغلبا وغلبة ومغلبا وغلبّى، وغلبّى، قالوا: أتذكر أيام الغلبّة والغلبّى، والغلبّى، أي أيام الغلبة وأيام من عزّ بزّ. وانظر
Traité de philologie Arabe, V. 1. p. 319.

سُلحفَى وَسُلَحْفَاء وَسُلَحْفَا وَسُلَحْفَاة وسُلَحْفِيَة، عند بني أسد[1]. وقد تنبّه إلى ذلك الأب فليش، فقال إنّ الهمزة قد اختفت (خصوصاً في لغة الحجاز)، نتيجة ضعف نطقها، فنزعت إلى الاختفاء، أو اختفت تماماً[2].

وقد نبّه الزجاجي إلى أنّه يجوز للشاعر، في ضرورة الشّعر، أن يقصر الممدود، ولا يجوز له مدّ المقصور[3]. وهذا رأي البصريين. أمّا الكوفيون فيوافقون البصريين في جواز قصر الممدود للضّرورة، ويخالفونهم في مدّ المقصور. فبينما «لا يجوز» ذلك عند البصريين أبداً، أجازه الكوفيون محتجين بقول الشاعر (من الرجز):

قَدْ عَلِمَتْ أُمُّ أَبِي السِّعْلَاءِ
وَعَلِمَتْ ذَاكَ مَعَ الجَرَاءِ
أنْ نِعْمَ مَأْكُوْلاً على الخَوَاءِ
يَا لَكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شَيْشَاءِ

---

(١) لسان العرب، مادة «سلحف»، ص: «٩ / ١٦١»، الأنثى، في لغة بني أسد: سلحفاة، قال ابن سيده: السلحفاة، والسلحفاء، والسلحفا، والسلحفية والسلحفاة ـــ بفتح اللام ـــ.

(٢) Traité de philologie Arabe, V. 1, p. 319.

(٣) الزجاجي، كتاب الجمل في النحو، ص: ٣٩٣.

يَنْشَبُ في المَسْعَلِ واللَّهَاءِ
أَنْشَبَ من مآثر حداءِ[1]

فالسّعلاء، والخواء، واللّهاء، كلّه مقصور، في الأصل، ومدّه لضرورة الشّعر، فدلّ على جوازه، وقال الآخر (خفيف):

إنّما الفَقْرَ والغِنَاءُ من الله،
فَهَذَا يُعْطَى، وَهَذَا يُحَدُّ[2]

فمدّ «الغناء»، وهو مقصور، فدلّ على جوازه، وقال الآخر (من الوافر):

سَيُغْنِيْنِي الذي أَغْنَاكَ عَنِّي
فَلَا فَقْرٌ يَدُوْمُ وَلَا غِنَاءُ[3]

---

(1) أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، بيروت: دار الفكر، ص: ٢ / ٧٤٦، وشرح الفية ابن مالك لابن الناظم، ص: ٧٦١، وشرح المفصل لابن يعيش ص: ٦ / ٤٢، والخصائص لابن جنّي، ص: ٢ / ٢٣١ و ٢ / ٣١٨، ولسان العرب، مادة «شيش»، ص: ٦ / ٣١١.

(2) الانصاف في مسائل الخلاف، ص: ٢ / ٧٤٧، ويحدّ ـ بالبناء للمجهول: يمنع ويحرم.

(3) الانصاف في مسائل الخلاف، ص: ٢ / ٧٤٧، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، ص: ٤ / ٢٩٧، الشاهد ٥٣٧.

فمدّ «ولا غناء»، وهو، في الأصل، (ولا غِنى) — بكسر الغين — مقصوراً، وقال الآخر (خفيف):

لَمْ نُرَحِّبْ بأَنْ شَخَصْتَ، وَلَكِنْ
مَرْحَبًا بالرِّضَاءِ مِنْكَ وَأَهْلَا [1]

فقال «بالرّضاءِ»، وأصلَه «بالرضى»، مقصوراً، فمدّه إلى «الرضاء».

فهذه الأمثلة تدلّ على جواز مدّ المقصور، كما جاز قصر الممدود، وأما ما ادّعاه البصريون من جواز قصر الممدود، ومنع مدّ المقصور، ففيه نظر، لأنّهم ادّعوا أنّه لا يجوز مدّ المقصور لأن المقصور هو الأصل، لو جوّزنا مدّ المقصور لأدّى ذلك إلى أن نردّه إلى غير أصل، وذلك لا يجوز، وعلى هذا يخرج قصر الممدود، فإنّه إنّما جاز لأنّه ردّ إلى أصل، بخلاف مدّ المقصور، لأنّه ردّ إلى غير أصل، وليس من ضرورة أن يجوز الردّ إلى أصل أنه يجوز الردّ إلى غير أصل، وهذا لا إشكال فيه»، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيين، فيتمّ بتأويلها على غير الوجه الذي ذهب اليه الكوفيون، كقولهم مثلاً، «الغناء» في البيت الأخير، مصدر لـ «غانيت» لا مصدر لـ «غنيت» [2].

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: ٢ / ٧٤٩.

(2) الانصاف في مسائل الخلاف، ص: ٢ / ٧٤٥ وما بعدها، وأوضح المسالك ص: ٤ / ٢٩٧.

انّ استقراء كلام العرب لا يخدم الفرضيّة البصريّة ، في هذه المسألة ، وقد وصف ابن هشام تأوّل البصريين، بأنّه تعسّف[1] ، وأجدر بها شهادة من نحوي كبير... لأنّ الواقع اللغويّ لا يجعل عملية مدّ المقصور خاضعة للسّماع وحده ، بل يخضعها ، أيضاً ، للقياس ، لأنّه يجوز في ضرورة الشّعر اشباع الحركات التي هي الضّمة ، والكسرة ، والفتحة ، فينشأ عنها الواو ، والياء ، والألف ، كقول الراجز :

وا ، بأبي ثغرك ذاك المعسول
كَأَنَّ في أَنْيَابِه القَرَنْفُوْلُ[2]

فأشبع الضم ، فنشأت الواو ، لأنّه أراد القَرَنْفُل ، وقال الآخر (من الرجز) :

خود أناة كالمهاة عطبول
كَأَنَّ في أَنْيَابِهَا القَرَنْفُولُ[3]

وقال الشاعر (الرجز) :

---

(١) ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ص : ٤ / ٢٩٧.

(٢) الانصاف في مسائل الخلاف ، ص : ٢ / ٧٤٩ ، و ١ / ٢٤ ، ولسان العرب ، سادة «قرنفل» ، ص : ١١ / ٥٥٦.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص : ١ / ٢٤ ، و ٢ / ٧٤٩ ، ولسان العرب ، مادة «قرنفل» ، ص : ١ / ٥٥٦.

أَقُولُ إذ خَرَّتْ عَلَى الكَلْكَالِ
يَا نَاقَتَا مَا جُلْتِ مِنْ مَجَالِ[1]

أراد الكلكل، فأشبع فتحة الكاف الثانية، فنشأت الألف،

وقال الشاعر (من الرجز):

لَا عَهْدَ لِي بِنِيْضَالْ
أَصْبَحْتُ كَالشَّنِّ البَالْ[2]

أشبع كسرة النون من «بِنِضال»، فتولدت «الياء»، فأصبحت «بِنِيْضَالِ».

فاذا كان ما ذكرنا جائزاً في ضرورة الشعر، بالإجماع، جاز أن يشبع الفتحة قبل الألف المقصورة، فتنشأ عنها الألف، فيلتحق بالممدود[3] ... وبذلك يعلم أنّ مدّ المقصور لا يقتصر على السّماع وحده، بل قد يخضع للقياس، أيضاً، في ضرورة الشّعر.

ولكن تركيزهم القول «في ضرورة الشعر» قد يخدع القارئ غير المتأنّي... لأنّنا نرى أنّهم لا يعرفون الاسم أممدود هو أم

(١) الانصاف في مسائل الخلاف، ص: ١ / ٢٥، و ٢ / ٧٤٩، ولسان العرب مدادة «كلل» ص: ١١ / ٥٩٦.

(٢) الانصاف في مسائل الخلاف، ص: ١ / ٢٩، و ٢ / ٧٤٩، ولسان العرب، مادة «نضل»، ص: ١١ / ٦٦٥.

(٣) الانصاف في مسائل الخلاف، ص: ٢ / ٧٤٩.

مقصور ، فيعمدون إلى إلحاق مثل هذه الأسماء بالمقصور دون الممدود ، كما يقول البصريون (١) ، أو أنّهم يلجأون ، أحياناً ، إلى «الخطّ» ليفصلوا بين الألف المقصورة والألف الممدودة (٢) ... بل إنّ كثيراً من الأوزان جاءت بالوجهين ، المدّ والقصر (٣) ، وسيأتي ذكرها .

أمّا الأبنية التي تلحقها الألف الممدودة للتأنيث ، فعلى ضروب منها :

— **فَعْلَاء** : وهي لا تكون أبداً ، إلّا للتأنيث ، ولا تكون همزتها إلّا منقلبة عن ألفه ، فهي ، في هذا الباب ، مثل «فِعْلَى» في باب الألف المقصورة ، وفِعْلَى وَفَعَلَى ، وتكون اسماً ، وصفة (٤) .

أولاً — فَعْلَاء : اسم

فاذا كانت اسماً كانت على ثلاثة أضرب : اسم غير مصدر ، واسم مصدر ، واسم يراد به الجمع :

---

(١) الانصاف في مسائل الخلاف ، ص : ٢ / ٧٤٩.

ابن فارس ، المذكّر والمؤنّث ، ص : ٤٦.

(٢) همع الهوامع ، ص : ٦ / ٧٧.

(٣) الكتاب ، ص : ٤ / ٢٥٧ ، ابن سيدة ، المخصص ، ص : ١٦ / ٩١ ، أوضح المسالك ، ص : ٣ / ٦٥١ وابن عقيل (بهاء الدين عبد الله) ، (ت ٧٦٩ هـ) ، **شرح ابن عقيل** ، تحقيق محي الدين عبد الحميد ، مصر : مطبعة لسعادة ، الطبعة الرابعة عشرة (١٣٨٤ هـ — ١٩٦٤ م) ص : ٢ / ٤٣٥.

أ ــ **اسم غير مصدر**، كقولهم: الصَّحْرَاء، والبيداء، وسيناء، والهضّاء، وهي الجماعة من النّاس، وأنشد (الوافر):

اليه تلجأ الهضّاء طرّا
فليس بقائل هجر الجادى[1]

والجمّاء من قولهم «الجمّاء الغفير»، والجرباء، السماء، والعلياء[2].

وقد يقصّرون بعض هذه الأسماء الممدودة، كقولهم: الهيجاء، والهيجا، قال أبو علي الفارسي، وسمعت أبا اسحق ينشد (الوافر):

وأربد فارس الهيجا اذا ما
تقعّرت المشاجر بالفئام[3]

---

(١) ابن سيده، المخصص، ص: ١٦/ ٩١.

(٢) المصدر نفسه، ص: ١٦/ ٩١. ويضيف ابن سيده أنّه لو قيل: فَلِمَ لا يكون «العلياء» صفة، ويكون ذكره «الأعلى» كقولك الحمراء والأحمر، فالقول ان «العلياء ليس بوصف، إنما هو اسم. الا ترى أن استعمالهم ايّاها، استعمال الاسماء في نحو.

ألا يَا بَيْتُ بالعلياء بيتٌ ولولا حبُّ أهْلِكَ مَا أتَيْتُ

ولو كان صفة كالحمراء، لصحّت الواو التي هي لام من عَلَوْت، كما صحت في القَنواء والعَشواء ونحو ذلك، وليس الأعلى كالأحمر، إنّما الأعلى كالأفضل لا يستعمل إلّا بالألف واللام أو بمن.

(٣) المصدر نفسه، ص: ١٦/ ٩١.

وقال آخر: «إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا»[1].

والمحذوف من الألفين هي الأولى الزائدة، لأنّ الآخرة لِمَعْنَىً، ولو كانت المحذوفة الآخرة لصرفت الاسم كما تصرف في التصغير إذا حقرت نحو: حُبَارَى في النكرة[2].

ب — «فَعْلَاء» اسم مصدر:

ومما جاء منه السَّرَّاء، والضَّرَّاء، والبَأْسَاء، والنَّعْمَاء[3] وفي التنزيل ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ نَعْمَاءَ بَعْدَ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُ﴾[4].

ج — «فَعْلَاء» اسم يراد به الجمع، عند سيبويه، فقولهم: القضباء، والطَّرفاء والحلفاء[5]، ومن هذا الباب، على قول الخليل، وسيبويه، قولهم: أشياء[6].

والسؤال هل لهذا الجمع واحد أم لا واحد له؟

حكى أبو عثمان عن الأصمعي قال: واحد «القضباء:

---

(1) المخصص، ص: ١٦ / ٩١.

(2) المصدر نفسه، ص: ١٦ / ٩١.

(3) ابن سيدة، المخصص، ص: ١٦ / ٩٢.

(4) هود ١١ / ١٠.

(5) الكتاب، ص: ٤ / ٢٥٧.

(6) ابن سيدة، المخصص، ١٦ / ٩٢ — ٩٣. وانظر وزن «أشياء»، وأقوال العلماء في وزنها كتاب «أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب»، ص: ١٢٤ — ٢٠٦.

قصبة ، وواحد «الطّرفاء» : طرفة ، وواحد الحلفاء ، حَلِفَة ، مثل : وَجِلَة ، مخالفة لأختيها ، وكيف كان الأمر فالخلاف لم يقع في أن كل واحد من هذه الحروف جمع ، وإنّما الخلاف هل لهذا الجمع واحد أم لا واحد له [1] ،وما ذكر من أنّ الطرفاء وأختيها، من أنه يراد به الجمع ، قول سيبويه[2] .

ثانياً — «فَعْلَاء» صفة : وهي على ضربين :

أ — فَعْلاء مؤنّث أفعل ،

ب — فعلاء لم يستعمل مذكره : أفعل .

أما فعلاء مؤنّث أفعل ،فنحو : سوداء ، وصفراء ، وزرقاء ، وما كان من ذلك مذكره أفعل ، نحو : أبيض ، وأسود ، وأزرق ، وكل فعلاء من هذا الضّرب فمذكّره أفعل في الأمر العام[3] .

«فعلاء» — صفة ، وليست مؤنّث «أفعل»

وردت صفات على وزن «فَعْلَاء» للمؤنّث ، وليست مؤنّث «أفعل» ، وذلك :

---

(١) ابن سيدة ، المخصص ، ص : ١٦/ ٩٣ — ٩٤ .

(٢) المخصص ، ص : ١٦ / ٩٣ .

(٣) الكتاب ، ص : ٤ / ٢٥٧ ، والمخصص ، ص : ١٦ / ٩٤ ، وشرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، ص : ٢ / ٤٣٥ ، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك ، ص : ٣ / ٦٥١ .

أ ـــ إمّا لامتناع معناها في الخلقة ،

ب ـــ وإما لرفضهم استعماله .

ـــ قالوا : **امرأة عَفْلَاء** ، ولا يكون للمذكّر[1] . وجاء في لسان العرب «مادة» «عفل» ، يقال للمرأة : يَا عَفْلَاء ، والعفل من النساء : بُظَارة المرأة ،وحكى الأزهريّ عن ابن الأعرابي : قال : العَفَل : نبات لحم ينبت في قُبُلِ المرأة ، وهو القَرَن في الناقة مثل : العَفَل في المرأة. والعَفَل لا يكون في الأَبكار ولا يصيب المرأة إلّا بعد ما تلد.

وقال ابن دريد : العَفَل في الرجال غِلَظٌ يحدث في الدُّبُر ، وفي النساء غِلَظٌ يحدث في الرَّحِمِ[2] . ومن حديث ابن عباس : أَرْبَعٌ لا يَجُزْنَ في البيع ولا النّكاحِ : المجنونة ، والمجذومة ، والبَرْصَاء ، والعَفْلَاء[3] .

ـــ **امرأة حَسْنَاء** ، ولا يقال «رَجُلٌ أَحْسَنُ»[4] .

ـــ وقالوا : **ديمة هَطْلَاء** ، **فَعْلَاء** ، لا أَفْعَلَ لها ، ومطر هَطِل وهَطَّال ، والهَطْل : المطر المتفرق العظيم القطر ، وهو مطر

---

(١) المخصص لابن سيدة ، ص : ١٦ / ٩٤.

(٢) لسان العرب ، مادة «عفل» ، ص : ١١ / ٤٥٧.

(٣) لسان العرب ، مادة «عفل» ، ١١ / ٤٥٨ ، وشرح ابن عقيل ، ص : ٢ / ٤٣٥ .

(٤) شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، ص : ٢ / ٤٣٥.

دائم مع سكون وضعف،[1] ولم يقولوا : مطر أهطل ، بل مطر : هطل[2] .

— وقالوا : **هي الدّاهِيَةُ الدّهْيَاء ، والدُّهْوَاء**[3] ،

وقالوا : عرب عاربة وعرباء صرحاء[4] .

وقالوا : فرس أو ناقة : رَوْغَاء ؛ أي حديدة القِيَادِ ، ولا يوصف به المذكّر ، فلا يقال «جَمَلٌ أَرْوَغُ»[5] .

«فعلاء» صفة ، مستعملة استعمال الأسماء :

ربّما استعملوا بعض هذه الصفات استعمال الأسماء ، نحو : أبطح ، وأبرق ، وأجرع . وكسروه تكسير الأسماء ، فقالوا : أجارع ، وأباطح ، وكذلك كان قياس «فعلاء» وقالوا : بطحاء وبطاح ، وبرقاء وبراق[6] .

---

(١) المخصص ، ص : ١٦ / ٩٤ ، ولسان العرب ، مادة «هطل» ، ص : ١١ / ٦٩٨ وما بعدها.

(٢) المخصص ، ص : ١٦ / ٩٤ . وشرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، ص : ٢ / ٤٣٥ .

(٣) المخصص ، ص : ١٦ / ٩٤ . ولسان العرب ، مادة «دها» ، ص : ١٤ / ٢٧٥ .

(٤) المخصص ، ص : ١٦ / ٩٤ ، ولسان العرب ، مادة «عرب» ، ص : ١ / ٥٨٦ .

(٥) شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، ص : ٢ / ٤٣٥ .

(٦) المخصص ، ص : ١٦ / ٩٤ .

البطحاء : مسيل فيه دقاق الحصى ، والأبطح : مسيل واسع فيه دقاق الحصى ، وقيل ، عن ابن سيده : بطحاء الوادي : تراب الوادي ، وهو تراب لين مما جرفته السيول[1].

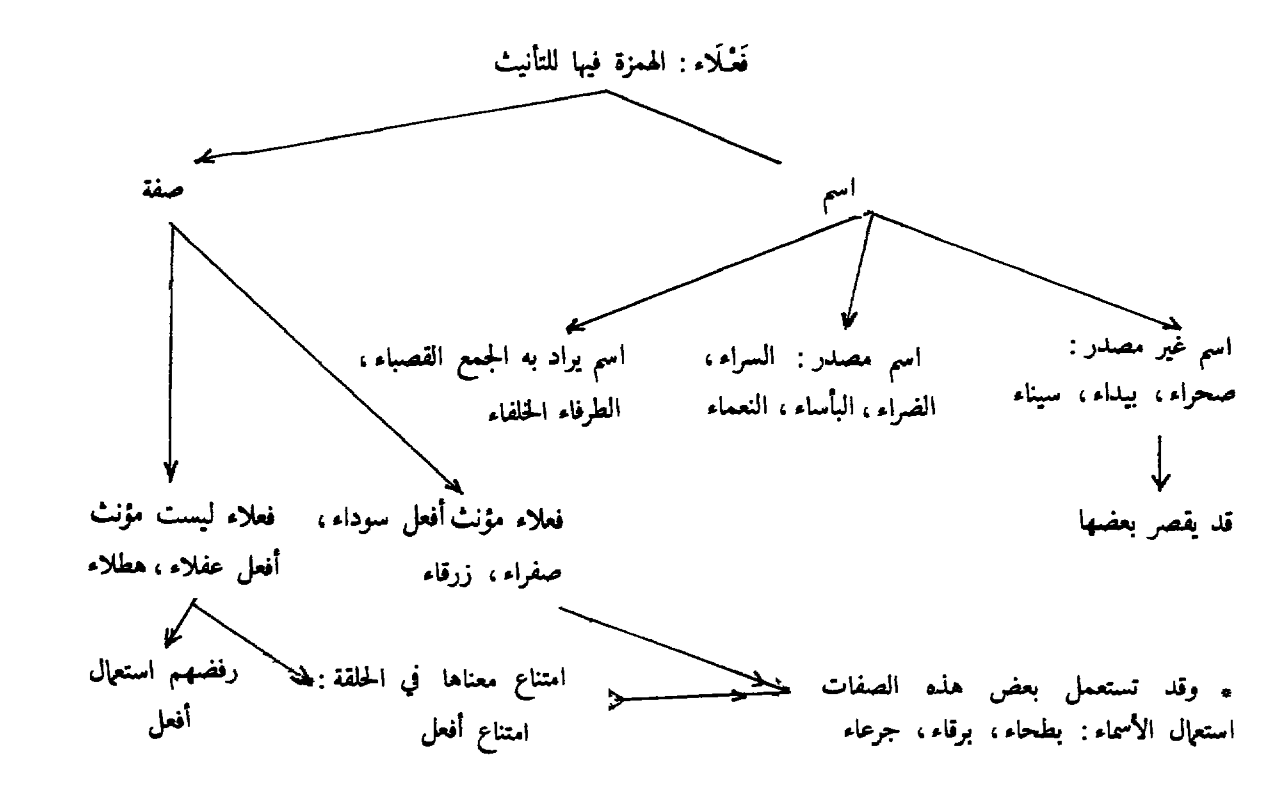
والجَرَعَة والجَرْعة والأَجْرَع والجَرْعاء : الأرض ذات الحزونة تشاكل الرمل ، وقيل هي السهلة المستوية ، وقيل : هي الدّعص ، لا تنبت شيئاً[2].

ويمكننا توضيح صيغة «فعلاء» على النحو التالي :

---

(١) لسان العرب ، مادة «بطح» ، ص : ٢ / ٤١٢ وما بعدها.

(٢) لسان العرب ، مادة «جرع» ، ص : ٨ / ٤٦.


فَعْلَاء : الهمزة فيها للتأنيث
اسم
صفة
اسم غير مصدر : صحراء ، بيداء ، سيناء
قد يقصر بعضها
اسم مصدر : السراء ، الضراء ، البأساء ، النعماء
اسم يراد به الجمع القصباء ، الطرفاء الحلفاء
فعلاء مؤنث أفعل سوداء ، صفراء ، زرقاء
فعلاء ليست مؤنث أفعل عفلاء ، هطلاء
* وقد تستعمل بعض هذه الصفات استعمال الأسماء : بطحاء ، برقاء ، جرعاء
امتناع معناها في الخلقة : امتناع أفعل
رفضهم استعمال أفعل

«**فُعَلَاء**» — بضم الفاء، وفتح العين — وألف هذه الصيغة للتأنيث دائماً [1]، وتكون في الاسم والصفة،

أولاً: فالاسم، نحو: القُوبَاء، والرُّحَضَاء والخُيَلَاء [2]،

فالقُوبَاء: داء معروف، يتقشر جلد الانسان، وينتشر ويتسع، ويعالج بالرّيق، وقد ورد **هذا الاسم ممدوداً ومقصوراً**،

قال الراجز: وهل تُدَاوَى القُوبَا بالرِّيقَة [3]

فأسقط الهمزة من آخره،

وقال ابن قنان الراجز:

يَـا عَـجَـبَـا لهذه الفَـلِيْـقَـه
هَـلْ تَـغْـلِبَنَّ القُوبَاءُ الرِّيقَه [4]

قال الفرّاء: القُوبَاء: تؤنّث وتذكّر، وتحرك، وتسكّن، فيقال: هذه قُوبَاءُ، فلا تصرف في معرفة ولا نكرة، وتلحق بباب فُقَهَاء، وهو نادر، وتقول في التخفيف: هذه قُوباءُ، فلا

---

(١) سيبوية، الكتاب، ص: ٤/ ٢٥٧.

(٢) سيبويه، الكتاب، ص: ٤/ ٢٥٧.

(٣) لسان العرب، مادة قوب، ص: ١ / ٦٩٢ وما بعدها.

(٤) لسان العرب، مادة قوب، ص: ١ / ٦٩٣، والراجز ابن قنان تعجب من هذا الخزاز الخبيث، كيف يزيله الريق، والفليقة: الداهية.

تصرف في المعرفة، وتصرف في النكرة. وتقول قُوَبَاءُ، تَنْصَرِفُ في المعرفة والنكرة، وتُلْحَقُ بباب طُومارٍ[1].

وقال ابن الأعرابي: القُوَبَاءُ واحدة القُوْبَة، والقُوَبَة، قال ابن سيدة: ولا أدري كيف هذا؟ لأن فُعْلَة وَفُعَلَة لا يكونان جَمْعاً لفُعْلاء، ولا هما من أبنية الجمع[2].

وجاء في اللسان أنّ القُوْبَاءُ والقُوَبَاءُ مؤنثة لا تنصرف، وجمعها قُوَبٌ[3].

الخُشَشَاء والخُشْشَاءُ والخُشَّا: العظم الدقيق العاري من الشعر، الناتي، خلف الأذن، وهو مثل القُوَبَاءُ والقُوْبَاءُ، بالتحريك، فسكنت استثقالاً للحركة على الواو لأن «فَعْلاء»، بالتسكين، ليس من أبنيتهم، وهو وزن قليل في العربية وفي حديث عمر: أنّ قَبِيْصَة بن جابر قال لعمر: إنِّي رَمَيْتُ ظَبْيَاً وَأَنَا مُحْرِم فأصبتُ خُشَشَاءَهُ فَأَسِنَ فمات.

قال أبو عبيده: الخُشَشَاءُ همزته منقلبة عن ألف التأنيث[4].

---

(1) لسان العرب، مادة «قوب»، ص: ١/ ٦٩٢ — ٦٩٣.

(2) لسان العرب، مادة «قوب»، ص: ١/ ٦٩٣.

(3) لسان العرب، مادة «قوب»، ص: ١/ ٦٩٣.

(4) لسان العرب، مادة: خشش، ص: ٦/ ٢٩٦ — ٢٩٧.

والرُّحَضَاءُ: يقال: رَحِضَ الرّجلُ رَحْضاً: عَرِقَ حتى كأنّه غُسِلَ جَسَدُهُ، والرُّحَضَاءُ: العَرَقُ مشتق من ذلك. وفي حديث نزول الوحي: فَمَسَحَ عنه الرُّحَضَاء، وهو عرق يغسل الجلد لكثرته، وكثيراً ما يستعمل في عرق الحُمَّى والمرض. والرُّحَضَاءُ: العرق في أثر الحُمَّى. والرُّحَضَاءُ: الحُمَّى بعرق[1].

الخُيَلَاءُ: الخُيَلَاءُ والخِيَلَاءُ — بالضم والكسر، — الكِبْرُ والعُجْبُ، وقد اختال فهو مُخْتَال. وفي الحديث: من الخُيَلَاء ما يحبُّهُ اللهُ في الصَّدَقَةِ وفي الحرب، أمّا الصدقة فإنّه تهزّه أرْيَحِيَّةُ السَّخَاء فيعطيها طيّبةً بها نَفْسُهُ ولا يستكثر كثيراً ولا يُعْطِي منها شيئاً إلّا وهو له مُسْتَقِل، وأمّا الحرب فانه يتقدم فيها بنشاط وقوة ونخوة وجنان، ومنه الحديث: بئس العَبْدُ عَبْدٌ تَخَيَّلَ واخْتَال. وهو تفعّل وافتعل منه[2].

وقال ابن بري: الخُيَلَاءُ، وقياسه، عنده، الخُوَلَاء، وإنّما قلبت الواو فيه ياء حملا على الإخْتِيَال، كما قالوا مَشِيْب، حيث قالوا شِيَب فأتبعوه مَشِيباً[3].

---

(١) لسان العرب، مادة «رحض»، ص: ٧/ ١٥٤.

(٢) لسان العرب، مادة «خيل»، ص: ١١ / ٢٢٨.

(٣) لسان العرب، مادة «خيل»، ص: ١١ / ٢٢٨.

ثانياً: والصفة، نحو: العُشَرَاءُ، والنُّفَسَاءُ [1]

نَاقَةٌ عُشَرَاءُ: مضى لحملها عشرة أشهر، وقيل ثمانية، وإذا وضعت الناقة لتمام سنة فهي عُشَرَاءُ أيضاً [2].

وقيل العُشَرَاءُ من الإبل كالنُّفَسَاء من النّساء، وقد اتّسع استعمال هذه الكلمة حتى قيل لكل حامل عُشَرَاء، وأكثر ما يطلق على الخيل والإبل، ويقال:

نَاقَةٌ عُشَرَاء، وناقتان عُشَرَاوَان، والجمع: عُشَرَاوات، يبدلون من همزة التأنيث واواً، وعشار كسّروه على ذلك [3].

امرأة نُفَسَاءُ ونَفَسَاءُ وَنَفْسَاءُ: ولدت، وقال ثعلب: النُّفَسَاءُ: الوالدة، والحامل، والحائض، والجمع من كل ذلك: نُفَسَاوات وَنِفَاس، ونُفَاس، وَنُفَّس، وَنُفُس ونُفَّاس [4]

وقال الجوهري: وليس في الكلام «فُعَلَاء» يجمع على فِعَال غير «نُفَسَاء وعُشَرَاء» ويجمع، أيضاً، على: نُفَسَاوات،

---

(١) الكتاب، ص: ٤/ ٢٥٨.

(٢) لسان العرب، مادة «عشر»، ص: ٤/ ٥٧٢.

(٣) لسان العرب، مادة «عشر»، ص: ٤/ ٥٧٢.

(٤) لسان العرب، مادة «نفس»، ص: ٦/ ٢٣٨ — ٢٣٩.

وعُشَرَاوات ، ومرأتان نُفَسَاوان ، أبدلوا من همزة التأنيث واواً [1] .

ثالثاً : «فُعَلَاء» جمع :

قال سيبويه «فُعَلَاء» كثير إذا كسّر عليه الواحد في الجمع ، نحو : الخُلَفَاء والحُلَفَاء ، والحُنَفَاء [2] .

فالحُنَفَاءُ : جمع حَنِيْف ، وهو المائل إلى الاسلام ، الثابتُ عليه ، وفي الحديث : بُعِثتُ بالحنيفية السَّمْحة السهلة [3] .

وقال الزجاجي : الحنيف في الجاهلية من كان يحج البيت ، ويغتسل من الجنابة ، ويَخْتَتِنُ ، فلمّا جاء الإسلام كان الحنيفُ المسلمَ ، وقيل له حَنِيف لعدوله عن الشِّرك ، وفي الحديث : «خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاء» ، أي طاهري الأعضاء من المعاصي ، لا أنّهم خلقهم مسلمين كلهم [4] .

الحُلَفَاء والأَحْلَاف ، جمع الحَلِيْف ، وهو المحالف ، يقال : حَالَفَ فلانٌ فلاناً ، فهو حليفه ، وبينهما حِلْفٌ ، لأنّهما تحالفا

---

(1) لسان العرب ، مادة «نفس» ، ص : ٦ / ٢٣٨ — ٢٣٩ .

(2) الكتاب ، ص : ٤ / ٢٥٨ .

(3) لسان العرب ، ص : ٩ / ٨٥ ، مادة «حنف» .

(4) لسان العرب ، مادة «حنف» ، ص : ٩ / ٥٨ .

بالأَيْمَان أن يكون أمرهما واحداً بالوفاء ، فلما لزم ذلك عندهم في الأحلاف التي في العشائر والقبائل صار كلّ شيء لزم شيئاً فلم يفارقه فهو حليفه ، حتى يقال : حَلِيْفُ الجُوْدِ ، وفلان حليف الإِكْثَارِ ، وفلانٌ حَلِيف الإِقْلَالِ ، وحَالَفَ فلانٌ بَثَّهُ وحُزْنَهُ ؛ أي لازَمَهُ [1] .

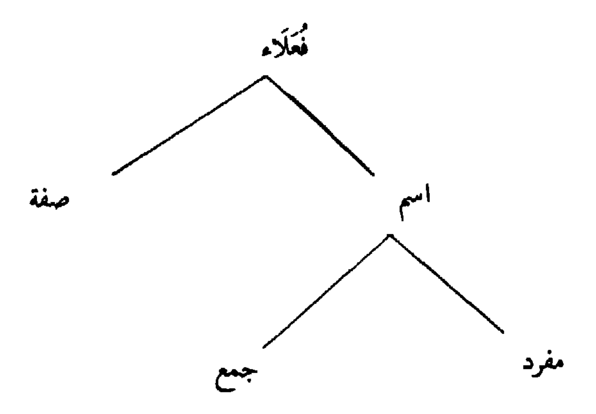
الخُلَفَاء والخَلَائِف ، جمع خَلِيف وَخليفَة ، « فالخَلَفُ » في قولهم نعم الخَلَفُ وبئس الخَلَفُ ، وخَلَفُ صِدْقٍ ، وخَلَفُ سَوْءٍ ، وخَلَفٌ صَالِحٌ ، وَخَلَفٌ طَالِحٌ ، وهو في الأصل مصدر سمّي به من يكون خليفة .

والخليفة من يقوم مقام الذاهب ، ويسدّ مسدّه ، والهاء فيه للمبالغة ، وجمعه الخُلَفَاء ، على معنى التذكير ، لا على اللفظ ، مثل : ظَرِيف وظُرَفَاء ، ويجمع على اللفظ : خَلَائِف ، كظَرِيْفَة وظَرَائِف [2] . ويمكن تَوضيحْ « فُعَلَاء » بالرسم التالي :

---

(1) لسان العرب ، مادة «حلف» ، ص : ٩/ ٥٤ ــ ٥٥ .

(2) لسان العرب ، مادة «خلف» ، ص : ٩/ ٨٩ .



«فَعَلَاءُ» — بفتح الفاء والعين —

يكون هذا الوزن في الاسم، وهو قليل، نحو: «قَرَمَاء، وجَنَفَاء[1]. ويكون في الصفة على رأي بعض اللغويين والنحاة، ولا يكون عند بعضهم الآخر.

فالإسم، كقولهم:

قَرَمَاء: اسم موضع، حكاه سيبويه، وأنشد قول السليك بن السليكة، (من الوافر):

عَـلَى، قَـرَمَـاء عـاليـة شواه
كَـأَنَّ بَيَـاضَ غُـرَّتِـهِ خِـمَارُ[2]

(1) الكتاب، ص: ٤ / ٢٥٨، **أدب الكاتب**، بيروت: دار صادر (١٣٨٧ هـ — ١٩٦٧ م)، ص: ٦١٦.

(2) الكتاب، ص: ٤ / ٢٥٨، وقد ذكر صاحب اللسان البيت منسوباً إلى =

وقال ابن الاعرابي : هي قَرْمَاء — بسكون الراء — ، وكذلك أنشد البيت على « قَرْمَاء » ساكنة ، وقال : هي أكمة معروفة ، وقال : قرماء ، هنا ، ناقة بها قرم ، في أنفها ، أي وسم ، قال : ولا أدري وجهه ، ولا يعطيه معنى البيت(٣) .

وقال ابن الانباري في كتابه المقصور والممدود : جاء على « فعلاء » ، يقال له : سحناء : أي الهيئة ، وله ثأداء : أي أمة ، وقرماء : اسم أرض ، وأنشد البيت ، وقال : كتبت عنه بالقاف ، وكان عندنا : فرماء لأرض بمصر ، قال : فلا أدري « قرماء » أرض بنجد ، « وفرماء » بمصر(٤) . والجوهري ذكره بالفاء ، أيضاً ، لكن ابن يعيش يعتبر ذلك تصحيفا(٥) .

وقد عدّها الفرّاء مقصورة مدّها الشاعر ضرورة(٦) .

= سيبويه مع تغيير طفيف في أوله ، إذ قال « علا » بدل « على » . لسان العرب ، مادة « قرم » ، ص : ١٢ / ٤٧٥ . ولكن ذكره دون تغيير في مادة « ثأد » ، ص : ٣ / ١٠٢ ، ابن قتيبة ، **أدب الكاتب** ، ص : ٦١٦ حيث ذكر البيت دون تغيير ، وشرح المفصل لابن يعيش ، ص : ٦ / ١٣٠ .

(٣) لسان العرب ، مادة « قرم » ، ص : ١٢ / ٤٧٥ .

(٤) لسان العرب ، مادة « قرم » ، ص : ١٢ / ٤٧٥ .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ، ص : ٦ / ١٢٩ — ١٣٠ .

(٦) المصدر نفسه ، ص : ٦ / ١٢٩ ، هامش رقم (١) .

جَنَفَاءُ : اسم موضع ، حكاه سيبويه ، وأنشد لزياد بن سيّار الفزاري ، (من الوافر) :

رَحَلْتُ إليكَ مِنْ جَنْفَاءَ حتَّى
أَنَخْتُ فِنَاءَ بيتِك بالمَطَالِ[1]

وجنفاء ، في هذا البيت ، ماء لمعاوية بن عامر[2]

وفي حديث غزوة خيبر ذكر «جَنْفَاء» ، هي بفتح الجيم وسكون النون والمد ، ماء من مياه بني فزارة[3] .

وفي المحكم أن جَنَفَى ، بالجيم والنون والفاء ، والقصر ، موضع ، وأنه **بالمد** ، أيضاً ، موضع[4] .

حَسَدَاءُ : قال الشيخ أبو محمد بن بريّ : قد جاء على «فَعَلَاء» ستة أمثلة ، ثلاثة في الصفات ، وهي : ثَأَدَاءُ ، وسَحَنَاءُ ، ونَفَسَاءُ ، وثلاثة في أسماء المواضع ، وهي : **جَنَفَاء** (ثم

---

(١) الكتاب ، ص : ٤ / ٢٥٨ ، وأدب الكاتب ، ص : ٦١٦ ، ولسان العرب ، مادة «جنف» ، ص : ٩ / ٣٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ، ص : ٦ / ١٢٩ ، ولسان العرب ، مادة «ثأد» ، ص : ٣ / ١٠٢ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ، ص : ٦ / ١٢٩ .

(٣) لسان العرب ، مادة «جنف» ، ص : ٩ / ٣٤ .

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ص : ٤ / ٢٩٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ، ص : ٦ / ١٢٩ ، هامش رقم (٢) .

ذكر البيت السابق) وَقَرَّمَاء (ثم ذكر البيت السابق)، وَحَسَدَاءُ، قال لبيد (وافر):

فَبِتْنَا حيثُ أَمْسَيْنَا ثلاثاً
على حَسَدَاءَ تَنْبَحُنَا الكِلابُ[1]

وهذا الموضع لم يذكره سيبويه.

«فَعَلَاءُ» صفة:

هل تأتي الصفة على وزن «فَعَلَاء»؟

أنكر سيبويه ذلك، وقال: «لا نعلمه جاء وصفاً»[2].

لكن انكار سيبويه، وعدم علمه في مجيء «فَعَلَاء» وصفاً، لم يسكت ابن السّكيت، الذي قال: ليس في الكلام «فَعَلَاء»، بالتحريك، إلّا حرف واحد، وهو الثَّأَدَاء، وقد يسكن يعني في الصفات، قال: وأما الأسماء فقد جاء فيه حرفان «قَرَمَاء وجَنَفَاء»، وهما موضعان[3].

---

(١) لسان العرب، مادة: «ثأد»، ص: ٣/ ١٠٢.

(٢) الكتاب، ص: ٤/ ٢٥٨.

(٣) أدب الكاتب، ص: ٦١٦، ولسان العرب، مادة: «ثأد»، ص: ٣/ ١٠١. وشرح المفصل لابن يعيش، ص: ٦/ ١٢٩ — ١٣٠. وأوضح السالك إلى الفية ابن مالك، ص: ٤/ ٢٩٢.

أمّا الشيخ أبو محمد بن بري، فقد جعل أسماء الأماكن ثلاثة، وهي: جَنَفَاء، وقَرَمَاء، وحَسَدَاء، وجعل الصفات على هذا الوزن ثلاثة أيضاً، وهي: الثَّأَدَاء، والنَّفَسَاء، لغة في نُفَسَاء، وسَحَنَاء[1].

والثَّأَدَاء والثَّأْدَاء، والدَّأْثَاء: الأَمَةُ، قيل: ما أنا بابن ثَأْدَاء، ولا ثَأَدَاء، أي لست بعاجز، وقيل: لم أكن بخيلاً لئيماً، وهذا المعنى أراد الذي قال لعمر بن الخطاب، رضي الله تعالى عنه، عام الرَّمَادَة: لقد انكشفتْ وما كنتَ فيها ابنَ ثَأْدَاء، أي لم تكن فيها كابن الأَمَةِ لئيماً، فقال: ذلك لو كنت أُنفق عليهم من مال الخطاب[2]. وقيل في الثَّأَدَاء ما قيل في الدَّأْثَاء من أنّها الأَمَة والحَمْقَاء جميعاً. وما له ثَئِدَتْ أمه: كما يقال: حَمِقَتْ[3].

أمّا الفرّاء، فقال: الثَّأَدَاء والدَّأَثَاءُ — على القلب — الأمَة، قال أبو عبيد: ولم أسمع أحداً يقول ذا بالفتح غير الفرّاء، والمعروف: ثَأْدَاء ودَأْثَاء، قال الكميت (وافر).

---

(١) لسان العرب، مادة «ثأد»، ص، ٣/ ١٠١.

(٢) هذه اجابة عمر على من اجابه عندما قال في عام الرمّادَة: «لقد هممت أن أجعل مع كلّ أهل بيت من المسلمين مثلهم، فإن الإنسان لا يهلك على نصف شبعه، فقيل له: لو فعلت ذلك ما كنت فيها بان ثأداء يعني بابن أمة، أي ما كنت لئيماً، وقيل: ضعيفاً عاجزاً — لسان العرب مادة «ثأد»، ص: ٣/ ١٠١.

(٣) لسان العرب، مادة: ثأد، ص: ٣/ ١٠١.

وَمَـا كـنّـا بني ثَـأْدَاء لَمَّا
شَفَيْـنَا بـالأَسِنَّةِ كـلَّ وَتْرِ[1]

نَفَسَاءُ، نَفْسَاءُ، ونُفَسَاءُ لوالدة الحامل والحائض، والجمع من كلّ ذلك نُفْسَاوَات، نفوس، ونُفَاس، ونُفَّس، ونُفُس، ونُفَّاس، ذكرها ابن البريّ[2].

سَحَنَاء: السَّحْنَة والسَّحَنَة، والسَّحْنَاء والسَّحَنَاء: لين البشرة والنعمة، وقيل: الهيئة، واللون، والحال، قالها ابن بريّ[3]، وكان الفرّاء يقول: السَّحَنَاء، والثَّأَدَاء، بالتحريك، قال أبو عبيد: ولم أسمع أحداً يقولها بالتحريك غيره، وقال ابن كيسان: إنّما حركتا لمكان حرف الحلق[4].

«فِعَلَاءُ» — بكسر الفاء وفتح العين —

---

(١) أدب الكاتب، ص: ٦١٦، ولسان العرب، مادة «ثأد»، ص: ٣ / ١٠١.

(٢) لسان العرب، مادة «نفس»، ص: ٦ / ٢٣٩، ومادة «ثأد»، ص: ٣ / ١٠١.

(٣) لسان العرب، مادة «ثأد»، ص: ٣ / ١٠١، ومادة «سحن»، ص: ١٣ / ٢٠٤.

(٤) لسان العرب، مادة «سحن»، ص: ١٣ / ٢٠٤.

جاء في الأسماء، كقولهم: الخِيَلاء والسِّيَرَاء[1].

السِّيَرَاء والسيراء: ضرب من البرود، وقيل: هو ثوب مسير، فيه خطوط تعمل من القز، كالسيور، وقيل: برود يخالطها حرير، قال الشمَّاخ (طويل):

فَـقَـالَ إِزَارٌ شَرْعَبِيٌّ وَأَرْبَعٌ
مِنَ السِّيَرَاءِ، أو أَوَاقٍ نَوَاجِزُ

وقيل هي من ثياب اليمن[2].

والسِّيَرَاء: الذهب الصافي.

والسِّيَرَاء: برد فيه خطوط صفر، قال النابغة (كامل):

صَفْـرَاءُ كَالسِّيَرَاءِ أُكْمِلَ خَلْقُهَا
كَالغُصْنِ، في غُلَوَائِهِ المُتَأَوِّدِ[3]

وفي الحديث: أَهْدَى اليه أُكَيْدِرُ دُوْمَةَ حُلَّةً سِيَرَاءَ، قال ابن

---

(1) الكتاب، ص: ٤/ ٢٥٨.

(2) لسان العرب، مادة «سير»، ص: ٤/ ٣٩٠.

(3) لسان العرب، مادة «سير»، ص: ٤/ ٣٩٠.

الأثير: هو نوع من البرود يخالطه حرير كالسُّيُوْرِ، وهو فِعَلَاء من السَّيْرِ المقدِّ[1].

والسِّيَرَاءُ: ضَرْبٌ من النَّبْت، وهي أيضاً، القِرْفَةُ اللازقة بالنَّوَاةِ[2]،

والسِّيَرَاءُ: الجريدة من جرائد النّخل[3].

الخِيَلَاءُ والخُيَلَاءُ والأَخْيَلُ والخَيْلَةُ والمَخِيْلَةُ، والخَالُ والخَيْل، كلّه: الكِبْر والعُجْبُ[4].

وقال سيبويه «**ولا نعلمه جاء وصفاً**»[5].

«**أَفْعَلَاءُ**» ــ بفتح العين ــ كَالأَرْبَعَاء[6].

«**أَفْعِلَاء**» ــ بكسر العين: قال سيبويه، ولا نعلمه جاء إلّا في الأَرْبِعَاء[7].

---

(١) لسان العرب، مادة «سير»، ص: ٤/ ٣٩٠.

(٢) لسان العرب، مادة «سير»، ص: ٤/ ٣٩٠.

(٣) لسان العرب، مادة «سير»، ص: ٤/ ٣٩٠.

(٤) الكتاب، ص: ٤/ ٢٥٨، ولسان العرب، مادة «خيل»، ص: ٣/ ٢٢٨.

(٥) الكتاب، ص: ٤/ ٢٥٨.

(٦) ابن مالك، شرح ألفية ابن مالك، ص: ٧٥٧، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، ص: ٤/ ٢٩١، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك، ص: ٣/ ٦٥١ وشرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، ص: ٢/ ٤٣٦.

(٧) الكتاب، ص: ٤/ ٢٤٨، والمصادر السابقة كلها.

«**أَفْعُلَاء**» ــ بضم العين ــ كالأَرْبُعَاء[1] .

كقولهم لليوم الرابع من أيام الأسبوع : أَرْبَعَاء ، وأَرْبِعَاء ، وأَرْبُعَاء[2] ، لأنّ أول الأيام عندهم «الأحد» ، بدليل هذه التسمية ، ثم الاثنان ، ثم الثلاثاء ، ثم الأربعاء ، ولكنهم اختصوه بهذا البناء كما اختصوا الدَّبَرَانَ والسِّمَاك لما ذهبوا اليه من الفرق[3] .

قال الأزهري : من قال «أَرْبِعَاء» ــ بكسر الهاء ــ حمله على أَسْعِدَاء[4] ،

وقال الجوهري : وحكي عن بعض بني أسد الأَرْبَعَاء «بفتح الباء» ، والتثنية : أَرْبَعَاوَان ، والجمع : أَرْبَعَاوَات حُمِل عَلى قياس «قَصْبَاء» ، وما أشبهها[5] .

---

(١) ابن مالك ، شرح ألفية ابن مالك ، ص : ٧٥٧ ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام ، ص : ٤/ ٢٩١ ، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك ، ص : ٣/ ٦٥١ ، وشرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، ص : ٢/ ٤٣٦ . وهمع الهوامع للسيوطي ، ص : ٦/ ٧٣ .

(٢) المصادر أنفسها.

(٣) لسان العرب ، مادة «ربع» ، ص : ٨/ ١٠٩ .

(٤) لسان العرب ، مادة «ربع» ، ص : ٨/ ١٠٩ .

(٥) لسان العرب ، مادة «ربع» ، ص : ٨/ ١٠٩ .

ومن العرب **من ذكّر الأَرْبعاء وأفرده** ، كأبي زياد الذي يقول — عن اللحياني — **مضى الأربعاء بما فيه**[1] .

وكان أبو الجراح — عن اللحياني — يقول : مضت الأَربعاء بما فيهن : فيؤنّث ، ويجمع ، يخرجه مخرج العدد[2] .

وحكي عن ثعلب في جمعه : أَرَابِيْع ، قال ابن سيده ، ولست من هذا على ثقة[3] .

والأَرْبُعَاء والأَرْبُعاوَى : عمود من أَعْمِدَة الخِباء[4] .

والأَرْبِعَاء — جمع الربيع — : الساقية الصغيرة تجري إلى النخل ، حِجازية[5] . وَمَشَتْ الأَرْنَبُ الأُرْبَعَا — بضم الهمزة ، وفتح الباء ، والقصر — : ضرب من المشي[6] وتربع في جلوسه ، وجلس الأُرْبَعَا — بضم الهمزة ، وفتح الباء والقصر — : ضرب من الجلوس ، يعني جمع : جلسة : وحكى كراع : جلس الأَرْبُعَاوى : أي متربّعاً[7] .

---

(١) لسان العرب ، مادة «ربع» ، ص : ٨/ ١٠٩ .

(٢) لسان العرب ، مادة «ربع» ، ص : ٨/ ١٠٩ .

(٣) لسان العرب ، مادة «ربع» ، ص : ٨/ ١٠٩ .

(٤) لسان العرب ، مادة «ربع» ، ص : ٨/ ١٠٩ وهمع الهوامع ، ص : ٦/ ٧٣ ، وشرح ابن ابن مالك لألفية ابن مالك ، ص : ٧٥٧ .

(٥) لسان العرب ، مادة «ربع» ، ص : ٨/ ١٠٧ .

(٦) لسان العرب ، مادة «ربع» ، ص : ٨/ ١٠٩ .

(٧) لسان العرب ، مادة «ربع» ، ص : ٨/ ١٠٩ .

«**إفْعِلَاءُ**» ، بكسر الهمزة وسكون الفاء وكسر العين — قال سيبويه : ولا نعلمه جاء الا في «الإِرْبِعَاء» ، وهو اسم[1] .

أما **الأَفْعِلَاءُ** مكسّراً عليه الواحد للجمع فكثير ، نحو : أَنْصِبَاء ، وأَصْدِقَاء ، وأَصْفِيَاء[2] .

وَأَفْعَلَاءُ — بفتح العين — من **الأبنية المشتركة** ، ذكر ذلك ابن مالك في التسهيل. ومن المقصور قولهم : أَجْفَلَى[3] .

«**فَعْلَلَاءُ**» : كَـ : عَقْرَبَاءُ : موضع[4] ، أو لأنثى العقارب[5] .

وهو من الأبنية المشتركة ، ومن المقصورة : فَرْنَتَى : اسم امرأة[6] .

---

(١) الكتاب ، ص : ٤ / ٢٤٨.

(٢) الكتاب ، ص : ٤ / ٢٤٨.

(٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ص : ٣/ ٦٥١.

(٤) شرح ابن ابن مالك لألفية ابن مالك ، ص : ٧٥٧ ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ص : ٣/ ٦٥٢ ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ص : ٤/ ٢٩١ ، وهمع الهوامع ، ص : ٦/ ٧٣ ، ولسان العرب ، مادة «عقرب» ، ص : ١/ ٦٢٥.

(٥) شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، ص : ٢ / ٤٣٦ ، ولسان العرب ، مادة «عقرب» ، ص : ١/ ٦٢٤.

(٦) شرح الأشموني على ألفية ، ص : ٧٥٨ ، واوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ص : ٤/ ٢٩١ ، وشرح الأشموني ، ص : ٣/ ٦٥٢ ، وشرح ابن عقيل ، ص : ٢/ ٤٣٦ ، وهمع الهوامع ، ص : ٦/ ٧٣.

«**فُعْلُلَاءُ**» بضم الأول والثالث كـ: **قُرْفُصَاء**[1]، ولم يجيء إلّا اسماً[2] وحكى ابن القطّاع أنّه يقال: **القُرْفُصَى**، بالقصر، **فعلى هذا يكون مشتركاً**، ويجوز في ثالثه الفتح والضم[3]، يقال: جلس الرجل القِرْفِصَا، والقَرْفَصَا، والقُرْفُصَا: وهو أن يجلس على أَلْيَتَيْه ويُلْزِق فخذيه ببطنه، ويَحْتَبِي بيديه، وزاد ابن جنّي: القُرْفُصَاء، وقال هو على الإتباع. **والقُرْفُصَاء**: ضرب من القعود **يُمَدُّ ويُقْصَرُ**[4].

فِعَلِلَاءُ وفِعْلَلَاءُ كـ: هِنْدِبَاء وهِنْدَبَاء، والهِنْدَبَا، والهِنْدَب: كلّ ذلك بَقْلَةٌ، **يمدّ ويقصر**. وقال كراع: هي الهِنْدَابَا، مفتوح الدال مقصور، والهِنْدَبَاء أيضاً مفتوح الداخل ممدود، قال: ولا نظير لواحد منهما[5].

وقال أبو حنيفة واحد الهندباء... **هِنْدِبَاءة**[6].

فِعَالَاءُـ بكسر الفاء ـ نحو: **قِصَاصَاءُ**: اللقصاص،

---

(1) ابن ابن مالك، شرح الألفية، ص: ٧٥٨، وأوضح المالك إلى ألفية ابن مالك، ص: ٤/ ٢٩١، وشرح الأسموني، ص: ٣/ ٦٥٢، وشرح ابن عقيل، ص: ٢/ ٤٣٦. وهمع الهوامع، ص: ٦/ ٧٣.

(2) شرح الأشموني، ص: ٣/ ٦٥٢.

(3) المصدر نفسه، ص: ٣/ ٦٥٢.

(4) لسان العرب، مادة: «قرفص» ص: ٧/ ٧١ — ٧٢.

(5) لسان العرب، مادة هندب، ص: ١/ ٧٨٨.. وانظر همع الهوامع، ص: ٦/ ٧٣.

(6) لسان العرب، مادة «هندب»، ص: ١/٧٨٨.

حكاه ابن دُرَيد، ولا يحفظ غيره[1] وجاء في لسان العرب: القِصاصُ، والقِصَاصَاءُ، والقُصَاصَاءُ: القَدُ، وهو القتل بالقتل، أو الجرح بالجرح[2].

فَعَالَاءُ — بفتح أوله وثانيه — **تكون اسماً**، نحو: **ثَلَاثَاء**، وعَجَاسَاء، أي تَقَاعُس[3]، **بَرَاسَاء**، بمعنى الناس، يقال: ما أدري أيّ البَرَاسَاء هو[4]، وأيّ البَرْنَسَاء، هو: أيّ الناس هو[5]، **وبَرَاكَاء**، بمعنى البروك[6]، يقال بَرَاكَاءُ القِتال: شدّته[7]، وبَرَاكَاء: لمعظم الشيء[8].

وتأتي صفة، كقولهم: طَبَاقَاء: للرجل الذي ينطبق عليه أمره[9] ورجل عياياء[10].

---

(1) ابن ابن مالك، شرح الألفية، ص: ٧٥٧، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص: ٤/ ٢٩١، وشرح ابن عقيل، ص: ٢/ ٤٣٦، وشرح الأشموني، ص: ٣/ ٦٥٢، وهمع الهوامع، ص: ٦/ ٧٥.

(2) لسان العرب، مادة «قصص»، ص: ٧/ ٧٦.

(3) الكتاب، ص: ٤/ ٢٥٤.

(4) شرح ابن ابن مالك، ص: ٧٥٨، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص: ٤/ ٢٩١، وشرح ابن عقيل، ص: ٢/ ٤٣٦، وشرح الأشموني، ص: ٣/ ٦٥٢، وهمع الهوامع، ص: ٦/ ٧٥.

(5) شرح ابن ابن مالك، ص: ٧٥٨، وشرح ابن عقيل، ص: ٢/ ٤٣٦.

(6) أوضح المسالك، ص: ٤/ ٢٩١.

(7) شرح الأشموني، ص: ٣/ ٦٥٢.

(8) همع الهوامع، ص: ٦/ ٧٥.

(9) الكتاب، ص: ٦/ ٧٥.

(10) الكتاب، ص: ٤/ ٢٥٤.

«فَاعُولاء» : كـ : عَاشُورَاء[1] ، **وهو من المشترك** ، ومن المقصورة : بَادُولى : اسم موضع[2] . **وقد ذكر سيبويه أنّ «أقصى ما تُلْحَق (الألف) للتأنيث سابعة ، في مَعْيُوْرَاء ، وعَاشُوْرَاء»** ، وهو قليل لا نعلمه جاء وصفاً[3] وعَاشُوْرَاء وعَشُوْرَاء : ممدودان : اليوم العاشر من المحرّم ، وقيل التاسع[4] ،

وقال الأزهري : لم يسمع في أمثلة الأسماء اسماً على «فَاعُوْلَاء» إلّا أحرف قليلة[5] .

وقال ابن بُزُرح : الضَّارُوْرَاء الضرّاء ، والسَّارُوْرَاء السّرّاء ، والدَّلُوْلَاء الدلال[6] ، وقال ابن الأعرابي : الخَابُوْرَاء : موضع ، وقد ألحق به : ناعُوْسَاء[7] .

فَاعِلَاءُ ـــ بفتح الأول وكسر الثالث ـــ كـ : «قَاصِعَاء» ،

---

(1) شرح ابن مالك ، ص : ٧٥٨ ، وأوضح المسالك ، ص : ٤ / ٢٩١ ، وشرح الأشموني ، ص : ٣ / ٦٥٢ ، وشرح ابن عقيل ، ص : ٢ / ٤٣٦.

(2) شرح الأشموني ، ص : ٣ / ٦٥٢.

(3) الكتاب ، ص: ٤ / ٢٦٤ و ٤ / ٢٥٠.

(4) لسان العرب ، مادة «عشر» ، ص : ٤ / ٥٦٨ وما بعدها.

(5) لسان العرب ، مادة «عشر» ، ص : ٤ / ٥٦٨ وما بعدها.

(6) لسان العرب ، مادة «عشر» ص : ٤ / ٥٦٨ وما بعدها.

(7) لسان العرب ، مادة «عشر» ص : ٤ / ٥٦٨ وما بعدها.

لأحد جِحَرَة اليربوع[1] ، ونَافِقَاء: لحُجر اليربوع أيضاً[2] ، والسَّابِيَاء ، وقال سيبويه : ولا نعلمه جاء وصفاً[3] .

فَاعَلَاءُ — بفتح الأول والثالث — كـ: خَازَبَاءُ[4] وناقة خَزِبَةٌ وخَزْبَاءُ: وَارِمَةُ الضرع ، وقيل: الخَزَبُ: ضيق أحاليل الناقة والشاة من ورمٍ أو كثرة لحم ، والخزباء: الناقة التي في رحمها تآليل تتأذى بها[5] ، والخزباء: ذباب يكون في الأرض[6] .

وقد زادها أبو حيان على التسهيل[7]... لكن سيبويه قد قال : وليس في الكلام فَاعَلَاءُ[8] .

فَاعُلَاءُ — بفتح الأول وضم الثالث — وقد زادها أبو حيان على التسهيل ، كـ: قَافُلَاء ، وشَاصُلَاء : لنبت[9] .

---

(1) الكتاب ، ص: ٤ / ٢٥٠ ، وشرح ابن ابن مالك ، ص : ٧٥٨ ، أوضح المسالك ، ص: ٤ / ٢٩١ ، وشرح الأشموني ، ص : ٣ / ٦٥٢ ، وشرح ابن عقيل ، ص : ٢ / ٤٣٦ ، وهمع الهوامع ، ص: ٦ / ٧٥.

(2) الكتاب ، ص : ٤ / ٢٥٠.

(3) الكتاب ، ص : ٤ / ٢٥٠.

(4) همع الهوامع ، ص: ٩ / ٧٥.

(5) لسان العرب ، مادة : خزب ، ص: ١ / ٣٠٩ — ٣١٠.

(6) لسان العرب ، مادة «حزب» ، ص : ١ / ٣٠٩ — ٣١٠.

(7) همع الهوامع ، ص: ٦ / ٧٥.

(8) همع الهوامع ، ص: ٥ / ٧٥.

(9) الكتاب ، ص: ٤ / ٢٥٥.

فِعْلِيَاءُ : — بكسر الأول وسكون الثاني — ويكون في الاسم والصفة ، وهو قليل .

فالاسم ، نحو : كبرياء ، وسيمياء ،

والصفة نحو : جِرْبِياء [1] ، أي شمال [2] .

فَعُوْلَاء : — بفتح أوله وضم ثانيه — نحو : دَبُوْقَاء ، بَرُوْكَاء ، وجَلُولَاء وهو قليل ولا نعلمه جاء وصفاً [3] .

مَفْعُولَاءُ : ويكون في الاسم والصفة ،

فالاسم ، نحو : مَعْيُوراء ، الجماعة الأعيار ،

والصفة ، نحو : مَعْلُوْجَاء ، ومشيوخاء [4] ، ومأتوناء لجماعة ، ولجماعة العلوج ، والشيوخ ، والأتن [5] .

فُعُولَاءُ — بضم أوله وثانيه — نحو : عُشُوْرَاء : اليوم العاشر

---

(١) الكتاب ، ص : ٤ / ٢٦٣ .

(٢) همع الهوامع ، ص : ٦ / ٧٥ .

(٣) الكتاب ، ص : ٤ / ٢٦٣ .

(٤) الكتاب ، ص : ٤ / ٢٦٤ .

(٥) همع الهوامع ، ص : ٦ / ٧٦ .

من أيام المحرّم ،قال أبو حيان : وذكر بعض الكوفيين فيه القصر ، فيكون من الأبنية المشتركة[1] .

مَفْعِلَاءُ ، قالوا : مَرْعِزَاء ، وهو قليل[2] ، وقد ذكرها السيوطي بتشديد اللام «مَفْعِلَّاءُ» كـ : مَرِّعِزَّاء[3] وهو الزغب الذي تحت شعر العنز. وذكر ابن يعيش مثلاً آخر وهو : مَشْيِخَاء : للاختلاط[4] .

فَعِيلَاءُ ، وهو قليل ، قالوا : عَجِيْسَاء ، وهو اسم ، وقَرِيْثَاء ، وهو اسم[5] ، وكَرِيْثَاء ، وهما نوعان من البُسْر[6] .

فُنْعُلَاءُ — بضم أوله وثالثه ، وهو قليل ، قالوا : عُنْصُلَاء ، وهو اسم[7] ،

فُنْعَلَاءُ — بضم أوله وفتح ثالثه — وهو قليل ، قالوا : خُنْفَسَاءُ ، وعُنْصَلَاءُ ، وحُنْظَبَاءُ ، وهي أسماء[8] .

---

(١) همع الهوامع ، ص : ٦/ ٧٤.
(٢) الكتاب ، ص : ٤/ ٢٦٤ .
(٣) همع الهوامع ، ص : ٦/ ٧٤.
(٤) شرح الأشموني ، ص : ٣/ ٦٥٣.
(٥) الكتاب ، ص : ٤/ ٢٦٣ .
(٦) أوضح المسالك ، ، ص : ٤/ ٢٩٣ ، وشرح ابن ابن مالك ، ص : ٧٥٨.
(٧) الكتاب ، ص : ٤/ ٢٦١ .
(٨) الكتاب ، ص : ٤/ ٢٦١ .

فَوْعَلَاءُ، وهو قليل، قالوا: حَوْصَلَاءُ، وهو اسم[1].

فُعَيْلِيَاءُ — بالضم — كـ: مُزَيْقِيَاء،: اسم ملك باليمن، وهو عمرو بن عامر حسب ما قال الأشموني، وَمُطَيْطِيَاء[2].

قال أبو حيّان: ولم يذكره إلّا ابنُ القطاع، وتبعه ابن مالك، وكأنّهم رأوا أن الياء ياء تصغير، فكأنه في الأصل بني على (فعلياء)، وإنْ لم ينطق به، فيكون كما لو صغرت كِبْرِيَاء (كُبَيْرِيَاء)، وما جاء في لسانهم على هيئة المصغّر وصفاً، فإنّه لَا يثبت بناء أصلياً[3]. وقد عدّه ابن ابن مالك من الأبنية التي لم ينبه والده عليها[4].

وقد ذكر شرّاح ألفية ابن مالك أوزاناً لم ينبه الناظم عليها، منها:

فَيْعَلَاءُ: نحو: دَيْكَسَاء؛ للقطيع من الغنم، هكذا ذكرها ابن الناظم بفتح الأول وسكون الثاني وفتح الثالث[5]. أما

---

(١) الكتاب، ص: ٤/ ٢٦١.

(٢) ابن ابن مالك، شرح الألفية، ص: ٧٥٨، وشرح الأشموني، ص: ٣/ ٦٥٣ وهمع الهوامع، ص: ٦/ ٧٤.

(٣) همع الهوامع، ص: ٦/ ٧٤.

(٤) شرح ابن ابن مالك، ص: ٧٥٧ و ٧٥٨.

(٥) شرح ابن ابن مالك، ص: ٧٥٨.

الأشموني فذكرها بكسر الأول وفتح الثاني وسكون الثالث، فقال: فِيَعْلَاء نحو: دِيَكْسَاء: لقطعة من الغنم[1].

تَفْعُلَاءُ: كـ: تَرْكُضَاء: لضرب من المشي[2] وهو مشية التبختر[3]،

يَفَاعِلَاءُ نحو: يَنَابِعَاء: لمكان[4]،

فَعْنَالاءُ: نحو: بَرْنَاسَاء، بمعنى نَبَراسَاء، وهم الناس[5]،

فَعَنْلَاء: نحو: بَرَنْسَاء، وهم الناس ،

فِعْلِلَاءُ: نحو: طِرْمِسَاء: الليلة المظلمة[7]،

فُعْلَلَاءُ: كـ: سُلْحَفَاء[8]،

فَعْلُوْلَاءُ: نحو: مَعْكُوْكَاء، وبَعْكُوْكَاء: للشر والجلبة[9].

---

(١) شرح الأشموني، ص: ٣/ ٦٥٣.

(٢) شرح ابن ابن مالك، ص: ٧٥٨، وشرح الأشموني، ص: ٣/ ٦٥٣.

(٣) شرح الأشموني، ص: ٣/ ٦٥٣ وقد حركها بفتح الأول وسكون الثاني وكسر الثالث.

(٤) شرح الأشموني، ص: ٣/ ٦٥٣.

(٥) شرح الأشموني، ص: ٣/ ٦٥٣.

(٦) شرح الأشموني، ص: ٣/ ٦٥٣.

(٧) شرح الأشموني، ص: ٣/ ٦٥٣.

(٨) شرح ابن مالك، ص: ٧٥٨.

(٩) شرح الأشموني، ص: ٣/ ٦٥٣.

فَعِيْلَاء : كـ : خَصِيْصَاء [1] .

فُعَالِلَاءُ : كـ : جُمَادِبَاء ، لجرادة كبيرة خضراء [2] .

فَعَلِيَّاء : كـ : زَكَرِيَّاء [3] .

— أبنية مشتركة بين المقصور والممدود

ويلاحظ أنّ أبنية كثيرة جاءت مشتركة بين المقصور والممدود... أحصي منها :

١ — **فَعَلَى** — بفتحتين ،

فالمقصور

اسم ، نحو : أَجَلَى ، لموضع ، وبَرَدَى : نهر دمشق ،

وصفة نحو : جَمَزَى ، وَبَشَكَى ، لضرب من العدو ، وجَعَلَى : للدعوة العامة ، ونَقَرَى للخاصة .

والممدود لا يحفظ منه الّا : فَرَحَاء ، وجَنَفَاء : موضعان ، ودَأَثَاء ، وهي الأَمَة...

وقد تقدم الكلام على هذا الوزن [4] .

٢ — **فُعْلَى** — بالضم والسكون فالفتح —

---

(١) شرح ابن ابن مالك ، ص : ٧٥٨.

(٢) شرح ابن ابن مالك ، ص : ٧٥٨.

(٣) شرح ابن ابن مالك ، ص : ٧٥٨.

(٤) هذه الدراسة ، ص : ٢٥٣ و٣٠١ ، وهمه الهوامع ، ص : ٦ / ٧٧.

فالمقصور لم يرد إلّا اسماً، نحو: شُعْبَى، لموضع، وأُرْبَى للدّاهية.

والممدود يكون اسماً وصفة،

فالاسم: نحو: خُشَشَاء: لعظم خلف الأذن، وصُعَدَاء: للتنفس، ورُحَضَاء: لعرق الحمّى.

والصفة كـ: نُفَسَاء، وناقة عُشَرَاء.

وقد تقدم الكلام على هذا الوزن[1].

٣ — **فَعْلَلَى** — بفتح الفاء واللام — لم يرد إلّا اسماً.

فالمقصور، كـ: قَهْقَرَى: لنوع المشي، وفَرْتَنَى: لامرأة، وقَرْقَرَى: لموضع.

والممدود، نحو: عَقْرَبَاء....

وقد تقدم الكلام على هذا الوزن[2].

وعدّ ابن مالك هذه الأوزان الثلاثة في الكافية من المختصات بالمقصورة[3]، وفي التسهيل من المشتركة[4]، قال أبو حيان وهو الصحيح[5].

---

(١) هذه الدراسة، ص: ٢٤٩ و ٢٩٥، وهمع الهوامع، ص: ٦/ ٧٧.

(٢) هذه الدراسة، ص: ٣١١، وهمع الهوامع، ص: ٦/ ٧٧ — ٧٨.

(٣) ابن مالك، متن الكافية الشافية في علم العربية، مصر: مطبعة الهلال بالفجالة (١٩١٤/ ١٣٣٢ هـ) ص: ١٠١.

(٤) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص: ٢٥٦.

(٥) همع الهوامع، ص: ٦/ ٧٨.

٤ ــ **فِعْلِلَى** ــ بكسر الفاء واللام ــ ولم يرد الّا اسماء ،

فالمقصور ، كـ : هربدى : لمشية الهرابدة ، وهو عدو ثقيل ،

والممدود ، كـ : هِنْدِباء : لبقلة ، وطرمساء ، للظلمة ، وجلحطاء : لأرض لا شجر فيها.

وقد تقدم الكلام على هذا الوزن[1] .

٥ ــ **فَوْعَلَى** ــ بفتح الفاء والعين ــ ولم يرد إلّا اسماً ،

فالمقصور ، كـ : خَوْزَلَى : لمشية التبختر ،

والممدود ، كـ : حَوْصَلا ،

وقد تقدم الكلام على هذا الوزن[2] .

٦ ــ **فَيْعَلَى** ــ بفتح الفاء واللام

فالمقصور ، كـ : خَيْزَلَى ، ودَيْكَسَى لغة في : دَيْكِسَاء ، وهي القطعة من النِعم ،

والممدود ، كـ : ديكساء ،

قال أبو حيان : ولم يثبت هذا الوزن إلّا ابن القطاع ، وتبعه

---

(١) هذه الدراسة ، ص : ٣١٢ ، وتسهيل الفوائد ، ص : ٢٥٦ ، وهمع الهوامع ، ص : ٦ / ٧٨.

(٢) هذه الدراسة ، ص : ٣١٨ ، وتسهيل الفوائد ، ص : ٢٥٧ ، وهمع الهوامع ص : ٦ / ٧٨.

ابن مالك ، وقال غيره : هو فَعْلَلَاء وفَعْلَلَى : فلم يثبت فَيْعَلَى للممدود[1] ، وقد تقدم الكلام على هذا الوزن[2] .

٧ — **فَعِيْلَى وَفَعِيْلَاء**

فالمقصور ، نحو : كَثْيَرَى ،

والممدود ، نحو : قريشاء ، وكَرِيثاء لنوع من البسر ،

وقد تقدم الكلام على هذا الوزن[3] .

٨ — **فِعِّيْلَى** : بكسرتين وتشديد العين ،

فالمقصور لم يرد إلّا مصدراً ، نحو : حِثِّيْثَى : للحث ، وهِجِّيْري : للعادة .

والممدود لم يحفظ منه الا : فخيِّراء ، وخصيِّصاء ، ومكيِّناء ، وقد تقدم الكلام عليه[4] .

٩ — **فَاعُولَى** — بضم العين —

فالمقصور ، نحو : بَادُولَى : البلد ،

---

(١) هذه الدراسة ، ص : ٣١٨ ، وتسهيل الفوائد ، ص : ٢٥٧ ، همع الهوامع ، ص : ٦ / ٧٩.

(٢) همع الهوامع ، ص : ٦ / ٧٩ ، وهذه الدراسة ، ص : ٣١٨.

(٣) هذه الدراسة ، ص : ٣١٧ ، وتسهيل الفوائد ، ص : ٢٥٧ ، وهمع الهوامع ، ص : ٦ / ٧٩.

(٤) هذه الدراسة ، ص : ٢٩٦ ، وتسهيل الفوائد ، ص : ٢٥٧ ، وهمع الهوامع ص : ٦ / ٧٩.

والممدود، نحو: عَاشُوراء، وصَارُوراء: للضّرر، وقد تقدم الكلام عليه[1].

١٠ — **إفْعِيْلَى** — بكسر الهمزة والعين —

فالمقصور، نحو: إهْجِيْرَى، وإجْرِيا: للعادة، ولا يحفظ غيرهما،

والممدود، نحو: إهْجِيْرَاء، وإجْرِيَّاء... لغة فيها، وإحْلِيْلَاء: موضع[2].

١١ — **فِعِلَّى**:

فالمقصور نحو: قِطِيَّى: لنبت، وزِحِكَّى، وزِمِجَّى،

والممدود، نحو: زِمِجَّاء، وزِمِكَّاء،

وقد عدّ ابن مالك هذا الوزن في الكافية من المختص بالمقصور[3]، وفي التسهيل من المشترك[4]، قال أبو حيان «وهو الصحيح»[5].

---

(١) هذه الدراسة، ص: ٣١٤، وتسهيل الفوائد، ص: ٢٥٧، وهمع الهوامع ص: ٦ / ٧٩.

(٢) همع الهوامع، ص: ٦ / ٧٩ — ٨٠، وتسهيل الفوائد، ص: ٢٥٧.

(٣) ابن مالك، متن الكافية في علم العربية، ص: ١٠١.

(٤) ابن مالك، تسهيل الفوائد، ص: ٢٥٧.

(٥) همع الهوامع، ص: ٦ / ٨٠.

١٢ — **فَعْلُوْلَى** — بفتح الفاء وسكون العين وضم اللام —

فالمقصور، نحو: فَوْضُوْضَى،

والممدود، نحو: مَعْكُوْكَاء، وبَعْكُوْكَاء: للسر والجلبة،

وقد تقدم الكلام عليه[١].

١٣ — **فَعَلِيَّا** — بفتحتين وكسر اللام —

فالمقصور، نحو: زَكَرِيَّا،

والممدود، نحو: زَكَرِيَّاء،

وقد تقدم الكلام عليه[٢].

١٤ — **فُعَّيْلَى** — بضم الفاء وتشديد العين المفتوحة[٣] —

فالمقصور، نحو: خُلَّيْطَى: للاختلاط، ولُغَّيْزَى: للغز، وقُبَّيْطَا: للناطف.

والممدود، نحو: دُخَّيْلَاء،

١٥ — **فُعَنْلَى** — بضم ففتح فسكون[٤] —

---

(١) هذه الدراسة، ص: ٣١٩، وتسهيل الفوائد، ص: ٢٥٧، وهمع الهوامع، ص: ٦ / ٨٠.

(٢) هذه الدراسة، ص: ٣٢٠، وتسهيل الفوائد، ص: ٢٥٧، وهمع الهوامع، ص: ٦ / ٨٠.

(٣) همع الهوامع ص: ٦ / ٨٠، وتسهيل الفوائد، ص: ٢٥٧.

(٤) همع الهوامع، ص: ٦ / ٨١، وتسهيل الفوائد، ص: ٢٥٧.

فالمقصور ، نحو : جُلَنْدَى ، اسم ملك ،

والممدود ، نحو : جُلَنْدَاء .

١٦ — **أَفْعَلَى** — بفتح فسكون ففتح —

فالمقصور ، نحو : أَجَنْلَى : للدعوة العامة ، وَأَوْجَلَى : موضع ،

والممدود ، نحو : الأربعاء ، والأجفلاء .

وقد تقدم الكلام عليه [1] .

١٧ — **يُفَاعِلَى** — بضم أوله —

فالمقصور — كما ينص أبو حيان — يُنَابِعَى ،

والممدود ، يُنَابِعَاء .

وقد تقدم الكلام عليه [2] .

١٨ — **فُعَالِلَى** — بضم ففتح فكسر اللام —

فالمقصور ، نحو : جُخَادِبَى ،

والممدود ، نحو : جُخَادِبَاء .

وقد تقدم الكلام عليه [3] .

---

(١) هذه الدراسة ، ص : ٣٠٨ ، وتسهيل الفوائد ، ص : ٢٥٧ ، وهمع الهوامع ، ص : ٦ / ٨١.

(٢) هذه الدراسة ، ص : ٣١٩.

(٣) هذه الدراسة ، ص : ٣٢٠ ، وتسهيل الفوائد ، ص : ٢٥٧ ، وهمع الهوامع ، ص : ٦ / ٨١.

١٩ ــ **فَعُوْلَى** ــ بالفتح فالضم ــ

فالمقصور، كـ: عُبَيْد سَنُوْطَى: اسم أو لقب، وقَطُوْرَى: قبيلة في جرهم، وحَضُوْرَى: لموضع، وجَلُوْلَا، وحَرُوْرَا ــ لموضعين.

والممدود، نحو، دَبُوْقَاء: وبَرُوكاء، وجَلُوْلَاء...

وهو قليل ولم يأتِ منه وصف.

وقد تقدم الكلام عليه[١].

وقد اعتبره ابن مالك في التسهيل مختصّاً بالممدود، وهو رأي ابن عصفور[٢].

وعدّه ابن القوطية، وابن القطاع من المشرك... واعتبر أبو حيان هذا الرأي هو الصحيح[٣].

٢٠ ــ **فَعَوْلَى** ــ بفتحتين وسكون الواو[٤] ــ

فالمقصور، كـ: شَرَوْرَى: لموضع، وخَجَوْجَى: للطويل الرِّجلين.

---

(١) هذه الدراسة، ص: ٣١٧، وتسهيل الفوائد، ص: ٢٥٧، وهمع الهوامع، ص: ٦/ ٨١.

(٢) تسهيل الفوائد، ص: ٢٥٦، وهمع الهوامع، ص: ٦/ ٨٢.

(٣) همع الهوامع، ص: ٦/ ٨٢.

(٤) همع الهوامع، ص: ٦/ ٨٢.

والممدود : خَجَوْجَاء.

وقال في لسان العرب : الخَجَوْجَى : الطويل الرِّجلين، يُمَدّ ويقصر، وهو فَعَوْعَل ، **والأنثى** : **خَجَوْجَاة** ، وريح. خجوجَاةَ : دائمة الهبوب شديدة المرّ[1].

٢١ — **فَاعِلَّى** —

فالمقصور ، نحو ، قَافِلَّا ،

والممدود ، نحو : قَافِلَّاء[2].

٢٢ — **فُعَلَّى** — بضم الفاء وفتح العين ، وتشديد اللام ،

فالمقصور ، نحو : عُرَضَّى : من الاعتراض ،

والممدود ، نحو : سُلَحْفَاء[3].

---

(١) لسان العرب ، مادة : «خجا» ، ص : ١٤ / ٢٢٤.

(٢) همع الهوامع ، ص : ٦ / ٨٢.

(٣) همع الهوامع ، ص : ٦ / ٨٢.

١٧- الكسرة

صرّح سيبويه بأنّ الكسر مما يؤنّث به، تقول: إنَّكِ ذاهبة، وأنتِ ذاهبة، وتقول: هاتِي هذا للجارية، وتقول: هذِي أمة الله، واضْرِبِي، إذا أردت المؤنّث، وإنّما الكسرة من الياء[1].

يفهم من هذا النص، ومن غيره، أنّ الكسرة من مميزات التأنيث، وهي تدخل على:

١ ـــ **الضمائر**، نحو: أنتِ، والكاف من إنّكِ...، وهذِي... على رأي سيبويه الذي ذهب إلى أنّ الكسرة من الياء، كما تقدّم، وعلى رأي هشام بن معاوية، الذي ذهب إلى أنّ كسرة الذال علامة التأنيث، والاسم الذال، و «ها» دخل للتنبيه[2] وسيأتي الكلام على «هذِي وهذى وهاذِ...».

٢ ـــ **في الأفعال**، في الأمر، كقولهم: اضْرِبِي، إذا أردت به المؤنّث.

٣ ـــ **في الأسماء** التي على وزن «فَعَالِ»، وهو على أضرب عدة، وهي:

---

(١) الكتاب، ص: ٣ / ٢٧٢، وللمقتضب للمبرد، ص: ٣ / ٣٧٤، المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (ت ٢٨٥)، **والكامل في اللغة والأدب**، بيروت: مكتبة المعارف (دون تاريخ)، ص: ١ / ٢٧٩ والمذكّر والمؤنّث لأبي بكر الأنباري، ص: ١٦٦ و ١٨٢ و ١٨٦ والأمالي الشجرية، ص: ٢ / ١١١.

(٢) أبو بكر الأنباري، المذكّر والمؤنّث، ص: ١٨٢،

الأول: المؤنّث المعرفة المعدول، وهو اسم للفعل، ويكون مكسور الآخر، كقولهم: نَزَالِ يا فتى، أي: انزل، قال زهير (من الكامل):

وَلَنِعْمَ حَشْوَ الدِّرعِ أنتَ إذا
دُعِيَتْ **نَزَال** وَلُجَّ في الذّعر[1]

وكقول زيد الخيل (وافر)
وَقَدْ عَلِمَتْ سَلَامَةُ أَنَّ سَيْفِي
كَرِيْـهُ كُلَّمَا دُعِيَتْ نَزَالِ[2]

وكقولهم: تَرَاكِ يا زيدُ، أي: اتركه، قال الطُفيل بن يزيد الحارثي، (من الرجز):
تَـرَاكِـهَـا مِنْ إبلٍ تَـرَاكِـهَا
أَلَا تَرَى الموتَ لَدَى أَوْرَاكِهَا[3]

---

(١) الكتاب، ص: ٣/ ٢٧١، وديوان زهير، والمقتضب للمبرد، ص: ١/٢٧٩، والأمالي الشجرية، ص: ٢/١١١، الانصاف في مسائل الخلاف، ص: ٢/ ٢٣٥، المذكّر والمؤنّث لأبي بكر الأنباري، ص: ٦٠١.

(٢) المقتضب للمبرد، ص: ٣/ ٣٧١، والكامل للمبرد، ص: ١/ ٢٧٩، والأمالي الشجرية، ص: ٢/ ١١١.

(٣) الكتاب، ص: ٣/ ٢٧١، و ١/ ٢٤١ والمقتضب للمبرد، ص: ٣/ ٣٦٩، والكامل للمبرد، ص: ١/ ٢٧٩، والأمالي الشجرية، ص: ٢/ ١١١، والمخصص لابن سيدة، ص: ١٧/ ٧٣ والمذكّر والمؤنّث لأبي بكر الأنباري، ص: ٦٠٠ حيث استعمل (دَرَاكَها) بدل (تَرَاكَها).

ومثله قول الآخر (من الرجز):

مَنَاعِهَا مِنْ إبلٍ مَنَاعِهَا
أَلَا تَرَى المَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا[1]

ومثلها «نَظَار»، كقول رؤبة (من الرجز):

«نَظَارِ» كَي أَرْكَبَهَا نَظَارِ[2].

وقال أبو النجم (من الرجز):

حَذَارِ مِنْ أَرْمَاحِنَا حَذَارِ[3]
حتَّى يصيرَ الليلُ كالنَّهَارِ

---

(١) الكتاب، ص: ٣/ ٢٧٠ و ١/ ٢٤٢، المقتضب للمبرد، ص: ٣/ ٣٧٠، والمخصص لأبن سيده، ص: ١٧/ ٦٣، والأمالي الشجرية، ص: ٢/ ١١١، والمذكّر والمؤنّث لأبي بكر الأنباري، ص: ٦٠١.

(٢) الكتاب، ص: ٣/ ٢٧١، وقد نسبه سيبويه لرؤبة، وليس في ديوانه، وقد نسبه المبرد في الكامل لأبي للنجم، ص: ١/ ٢٧٩، وانظر المقتضب للمبرد، ص: ٣/ ٣٧٠ حيث ذكر في المرتين «اركبه» بدل «اركبها»، الأمالي الشجرية، ص: ٢/ ١١١، والمخصص لابن سيده، ص: ١٧/ ٦٣.

(٣) الكتاب، ص: ٣/ ١٧١، وبعده، كما في هامش رقم (٣)
حتى يصير الليل كالنهار أو تجعلوا دونكم وَبَار
ينظر ايضاً: المقتضب للمبرد، ص: ٣/ ٣٧٠، والكامل للمبرد، ص: ١/ ٢٧٩، حيث نسبه لرؤبة، وثعلب (احمد بن يحيى، ابو العباس) **ومجالس ثعلب**، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مصر: دار المعارف، الطبعة الثالثة، ص: ٥٨٣، والأمالي الشجرية، ص: ٢/ ١١٠.

ويقال للضَّبُع : دَبَابِ ، أي : دِبِّي[1] .

ويقال نَعَاءِ ، قال الشاعر (عبد مناف بن ربيع) (من الطويل) :

نَعَاءِ ابنَ لَيْلَى للسَّمَاحة والنَّدَى
وَأَيْدي شَمَالٍ بار ذاتِ الأناملِ[2]

أي : أنْعِ ، وقال جرير (من الطويل) :

نَـعَـاءِ أبـا ليلى لـكلّ طِـمِرَّةٍ
وَجَرْدَاءَ مِثْلِ القوس سَمْحٍ حُجُوْلُهَا[3]

وقد ذكر السيوطي ، عن الصغاني ، ألفاظاً عدّة جاءت بمعنى الأمر،وهي : نَعَاءِ ، دَبَابِ ، ضَرَابِ ، شَتَاتِ ، حَمَادِ ، رَصَادِ ، عَرَادِ ، حَضَارِ ، نَظَارِ ، خَنَاسِ ، مَسَاسِ ، قَطَاطِ ، لَطَاطِ ، يعاط ، دَهَاعِ ، سَمَاعِ ، مَنَاعِ ، نَزَافِ ، عَلاَقِ ، بَرَاكِ ،

---

(1) الكتاب ، ص : ٣/ ٢٧٢ .

(2) الكتاب ، ص : ٣/ ٢٧٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف، ص : ٢/ ٥٣٨ .

(3) الكتاب ، ص : ٣/ ٢٧٢ .. والبيت نسبه سيبويه لجرير وليس في ديوانه ، وانظر الانصاف في مسائل الخلاف ، ص : ٢/ ٥٣٨ .

تَرَاكِ، دَرَاكِ، مَسَاكِ، فَعَالِ، قَوَالِ، ونزالِ[1]، ونقل عن الجمهرة.بَدَادِ، أي لبيدِ[2].

والثاني: فَعَال المعدولة عن الصفة الغالبة، والحالّة محلّ الاسم. وقد تكون في النداء أو في غير النداء.

١ — لمّا جاء منادى

يَا خَبَاثِ، أي: يا خبيثة... وهو اسم للخبيثة.

يا لَكَاعِ، أي: يا لَكْعَاء... وهو اسم لِلُّكْعَاء، واللكاعة: اللؤم والحمق[3] يا فَسَاقِ، أي يَا فَاسِقَة... وهو اسم للفاسقة[4].

وقد أورد السيوطي، عن الصغاني، قولهم في سبّ الأنثى: يا رَطَابِ، يا خَبَاثِ، يا خَنَاثِ، يا ذَخَارِ، يا غَدَارِ، يا ضَنَازِ،

---

(١) السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، **المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها**، شرح وتعليق محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل ابراهيم، مصر: دار احياء الكتب العربية (دون تاريخ)، ص: ٢ / ١٣١.

(٢) السيوطي، المزهر، ص: ٢ / ١٣٢.

(٣) الكتاب، ص: ٣ / ٢٧٢ — ٢٧٣، والكامل للمبرد، ص: ١ / ٢٧٩، والمزهر للسيوطي، ص: ٢ / ١٣٢.

(٤) الكامل للمبرد، ص: ١ / ٢٧٩، والمزهر للسيوطي، ص: ٢ / ١٣٢.

يا قَفَاسِ، يا لَكَاعِ ، يا خَضَافِ، يا حَبَاقِ، يا خَزَاقِ، ويا فَسَاقِ[1] .

٢ — ومما جاء غير منادى :

قولهم للضَّبُع : جَعَارِ ، وهو اسم للجاعرة ، أي الضَّبُع ، كقول النابغة الجعدي (من الطويل) :

فقلتُ لها عيثي جَعَارِ وَجَرِّري
بلحم امرئٍ لم يَشْهَد اليومَ نَاصِرُه[2]

ويقال للضّبع ، أيضاً ، قَثَامِ ، أَنَّها تقثم ، أي : تقطع[3] .

وكقولهم : حلاق يا فتى ، أي : المنيّة لأنّها خَالِقَة ، فهي معدولة عنها ، وسميت المنيّة : حَلَاقِ : لأنّها تحلق ، قال الشاعر (الكامل) :

لَحِقَتْ حَلَاقِ بهم على أكسائهمْ
ضَرْبَ الرِّقَابِ ولا يُهِمُّ المَغْنَمُ[4]

---

(١) المزهر، ص: ٢/ ١٣٢.

(٢) الكتاب ، ص: ٣/ ٢٧٣ ، والمقتضب للمبرد ، ص: ٢٧٥ ، والأمالي الشجرية ص: ٢/ ١١٣ ، والمخصص ، ص: ١٧ / ٦٤.

(٣) الكتاب ، ص: ٣/ ٢٧٣.

(٤) الكتاب ، ص: ٣/ ٢٧٣ .. ونسب البيت للأخزم بن قارب الطائي ، أو المقعد بن عمر ، أنظر ايضاً : المقتضب للمبرد ، ص : ٣/ ٣٧٢، والأمالي الشجرية ص : ٢/ ١١٤ ، ولسان العرب ، مادة حلق ، والمخصص لابن سيدة ، ص : ١٧/ ٦٤.

وقال المهلهل (من الخفيف) :

مَا أُرَجِّي بالعيش بَعْدَ نَدَامَى
قَدْ أَرَاهُم سُقُوا بِكَأْسٍ حَلَاقِ[1]

فَعَالِ المعدولة عن المصدر للمبالغة ، كقولهم :

فَجَار... معدولة عن الفَجرة[2] ، قال النابغة الذبياني (من الكامل) :

إِنَّا اقْتَسمنَا خُطَّتَيْنَا بيننا
فَحَمَلْتُ بَرَّةً واحْتَمَلْتَ فَجَارِ[3]

ويلاحظ أنّ سيبويه ومن اتبعه قد جعلوا فَجَارِ ، في قول النابغة الذبياني ، من المصادر المعدولة ، ولكن ابن سيده يعتبرها صفة غالبة ، لأنّه جعل فَجَار ، في البيت ، نقيض بَرَّة ، وَبَرَّة ، صفة ، تقول : رَجُلٌ بَرٌّ وامرأة بَرَّةٌ ، فهما عنده ، وعند الشاعر ، على رأيه ، صفتان لمصدرين، فكأن الشاعر قال : فحملتُ الخصلة

(1) الكتاب ، ص : ٣ / ٢٧٣ ، والمقتضب للمبرد ، ص : ٣ / ٣٧٣ ، والأمالي الشجرية ، ص : ٢ / ١١٤ والمخصص لابن سيده ، ص : ١٧ / ٦٤ ، ولسان العرب ، مادة «حلق» ، والمذكّر والمؤنّث لأبي بكر الأنباري ، ص : ٦٠٢.

(2) الكتاب ، ص : ٣ / ٢٧٤ .

(3) ديوان النابغة الذبياني ، ص : ٣٤ والكتاب ، ص : ٣ / ٢٧٤ ، مجالس ثعلب ، ص : ٢ /٣٩٦ ، والخصائص لابن جنّي ، ص : ٢ / ٢٩٨ ، والأمالي الشجرية ، ص : ٢ / ١١٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ، ص : ٤ / ٥٣ ، والكامل للمبرد ، ص : ١ / ٢٨٠ ، والمخصص لابن سيدة ، ص : ١٧ / ٦٤.

البَرَّة، وحملتَ الخصلة الفاجرة، كما تقول الخصلة القبيحة والحسنة، وهما صفتان، وجعل بَرَّة معرفة عُرِّفَ بها ما كان جميلاً مستحسناً»[1]

يَسَار... معدولة عن المَيْسَرَة[2]، ويقال: انظرني حتى يَسَارِ: أي إلى المسيرةَ[3]، قال الشاعر (من الطويل):

فَقَالَ امْكُثِي حَتَّى يَسَارِ لَعَلَّنَا
نَحُجُّ مَعاً، قالت: أَعَاماً وَقَابِلَهْ[4]

بَدَادِ... كقول النابغة الجعديّ (من الكامل):

وذكرتَ مِنْ لَبَنِ المُحَلَّقِ شُرْبَةً
والخَيْلُ تَعْدُو بالصَّعِيدِ بَدَادِ[5]

فهذا بمنزلة قوله: تعدو بَدَدَاً، إلّا أنّه معدول عن حدّه

---

(1) المخصص، ص: ١٧ / ٦٥.
(2) الكتاب، ص: ٣ / ٢٧٥.
(3) شرح المفصل لابن يعيش، ص: ٤ / ٥٥.
(4) الكتب، ص: ٣ / ٢٧٤، وشرح المفصل لابن يعيش، ص: ٤ / ٥٥.
(5) **ديوان الجعديّ**، ص: ٢٤١، ويروي البيت لحسان، ديوان حسان، ص: ١٠٨، الكتاب، ص: ٣ / ٢٧٥، مجالس ثعلب، ص: ٢ / ٤٥٩ ونسب محقق الكتاب البيت لعوف بن عطية التيميّ، المقتضب للمبرد، ص: ٣ / ٣٧١، والأمالي الشجرية، ص: ٢ / ١١٣، وشرح المفصل لابن يعيش، ص: ٤ / ٥٤، والمخصص لابن سيدة، ص: ١٧ / ٦٤، ولسان العرب، مادة «بدد»؛ ص: ٣ / ٧٨.

مؤنّثاً[1]. فَبَدَادِ في موضع الحال، وهو في معنى مصدر مؤنّث معرفة، وقد فسّره سيبويه فقال معناه: تعدو بَدَداً، غير أنّ بَدَادِ ليست بمعدولة عن بَدَدٍ، لأنّ بَدَداً نكرة، وإنّما هي معدولة عن البدّة أو المبادّة أو غير ذلك من ألفاظ المصادر المعرفة المؤنّثات[2].

وَجَمَادِ للجمود... **وحَمَادِ** للمحمدة، قال المتلمس (من البسيط):

جَـمَـادِ لها جَـمَـادِ ولا تـقـولي
طوالَ الدَّهْرِ ما ذُكِرَتْ حَمَادِ[3]

وإنّما يريد جموداً وحمداً، غير أن اللفظ الذي عدل عنه هذا اللفظ كأنه الجَمْـدَة والحَمْـدَة، أو ما جَرَى مجرى هذا من المؤنّث المعرفة[4].

فَعَالِ اسم علم مؤنّث، نحو: حَذَامِ، قَطَامِ، رَقَاشِ، وَغَلابِ، عدلوهن من: حَاذِمَة، قَاطِمَة، رَاقِشَة، وَغَالِبَة[5].

---

(١) الكتاب، ص: ٣/ ٢٧٥.

(٢) المخصص، ص: ١٧ / ٦٤.

(٣) الكتاب، ص: ٣/ ٢٧٦، الأمالي الشجرية، ص: ٢/ ١١٣، وشرح المفصل لابن يعيش، ص: ٤/ ٥٥، المخصص، ص: ١٧/ ٦٥.

(٤) المخصص، ص: ١٧ / ٦٥.

(٥) الأمالي الشجرية، ص: ٢/ ١١٤، والكامل للمبرد، ص: ١/ ٢٨٠، والمقتضب للمبرد، ص: ٣/ ٣٦٨، و ٣/ ٣٧٣. وَحَذَامِ من الحذم، وله=

وفي فَعَالِ هذه لغتان ؛ الكسر والإعراب غير المصروف،

فأمّا الكسر، فلغة أهل الحجاز[1] ، كقول الشاعر (من الوافر) :

إذا قالت حَذَامِ فَصَدِّقُوْهَا

فإنَّ القَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ[2]

وكقول النابغة (من الوافر) :

أَتَاركَةٌ تدللها قَطَامِ وَظِنًّا بالتحية والكلام[3]

وأمّا اعرابه اعراب الاسم غير المصروف فلغة بني تميم، الذين يقولون :

جاءت قَطَامُ، ورأيتُ قَطَامَ، ومررت بِقَطَامَ ، فهي عندهم

= معنيان، القطع والشيء الخفيف، وقَطَام من القطم، وهو القطع، أو هو الشهوة، يقال : فحل قطم إذا كان يشتهي الضراب. ورقاش من الرقش وهو مثل النقش، ومنه حيّة رَقْشَاء إذا كانت منقّطة..

(1) الكتاب، ص : ٣/ ٢٧٨، والأمالي الشجرية، ص: ٢/ ١١٤، والكامل للمبرد، ص : ١/ ٢٨٠، والمقتضب للمبرد، ص: ٣/ ٣٧٣.

(2) الأمالي الشجرية، ص: ٢/ ١١٥، والمذكّر والمؤنّث لأبي بكر الأنباري، ص: ٦٠٠، والخصائص، ص : ٢ / ١٧٨، ولسان العرب، مادة : حذم، ورقش.

(3) الأمالي الشجرية، ص : ٢/ ١١٥، والمذكّر والمؤنّث لأبي بكر الأنباري، ص: ٥٩٩، وديوان النابغة الذبياني، ص : ١٥٨.

كزينب ، وسعاد ، ونوار ، يرفعونه بلا تنوين ، وينصبونه في موضع النصب والخفض بغير تنوين[1].

وأمّا الأسماء المنتهية براء فانّ أهل الحجاز وبني تميم متفقون على بنائه على الكسر[2] ، ويبدو أنّ بني تميم هم الذين أخذوا لغة الحجازيين، لأنّ «الحجازية هي اللغة الأولى القُدمَى»[3].

ويعلل الخليل والسيرافي سبب تخلي بني تميم عن لغتهم ، في هذه المسألة ، واتباعهم اللغة الحجازية ، بسبب الرّاء ، لأنَّ بني تميم يختارون الإمالة ، واذا ضَمُّوا الرّاء ثقلت عليهم الإمالة ، وإذا كسروها خفت أكثر من خفتها في غير الرّاء ؛ لأنّ الرّاء حرف مكرر ، والكسرة فيها مكررة كأنّها كسرتان ، فصار كسر الراء أقوى في الإمالة من كسر غيرها ، فصار ضمّ الرّاء في منع الإمالة أشدّ من منع غيرها من الحروف ، فلذا اختاروا موافقة أهل الحجاز[4] فما جاء وآخره راء : سَفَارِ ، وهو اسم ماء. حَضَارِ ، وهو اسم كوكب ، ولكنهما مؤنّثان كَمَاوِيَّة والشِّعْرَى ، كأن تلك اسم الماءة ، وهذه اسم الكوكبة[5].

---

(١) الكتاب ، ص : ٣ / ٢٧٧ ، والأمالي الشجرية ، ص : ٢ / ١١٥ ، والمذكّر والمؤنّث لأبي بكر الأنباري ، ص : ٢٩٩ و ٦٠٠ ، والكامل للمبرد ، ص : ١ / ٢٨٠ .

(٢) الكتاب ، ص : ٣ / ٢٧٨ .

(٣) الكتاب ، ص : ٣ / ٢٧٨ .

(٤) الكتاب ، ص : ٣ / ٢٧٨ ، والهامش رقم (٢) .

(٥) الكتاب ، ص : ٣ / ٢٧٩ .

وَشَفَار: لقب بني فزارة، ويقال وقع في بنات **طَيَارِ** وَطَمَار، أي في دَوَاهٍ، **وَفَجَارِ**: اسم للفجرة، وَيَسَارِ: اسم للميسرة[1].

ولكن قد يجوز أن ترفع وتنصب ما كان في آخره الرّاء، كقول الأعشى (من مجزوء البسيط):

مَــرَّ دَهْــرٌ عَــلَى وَبَــارِ
فَــهَــلَــكَتْ جَــهْــرَةً وَبَــارُ[2]

لكن قد يكون ذلك بسبب أنّ قوافي القصيدة مرفوعة كما أشار سيبويه.

بقي أن نشير إلى أنّ «فَعَالِ» جاءت لتدلّ على أسماء المواضع، وذلك كقولهم:

شَرَاءِ، حَذَابِ، بَلَادِ، شَغَارِ، ضَمَارِ، طَمَارِ، طَفَارِ، قَمَارِ، مَطَارِ، وَبَارِ، ضَعَاطِ، بَقَاعِ، مَلَاعِ، نَطَاعِ، شَرَافِ، صَرَافِ، لَصَافِ، سَفَالِ، طَمَام، عَطَامِ، فهذه كلّها أسماء مواضع، ومنها: صَلَاحِ: من أسماء جبال[3].

(١) المزهر، ص: ٢/ ١٣٢، و ٢/ ١٣٣.

(٢) الأعشى الكبير (ميمون بن قيس، **ديوان الأعشى**، شرح وتعليق الدكتور احمد محمد حسين، بيروت: المكتب الشرقي للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية (١٣٨٨ هـ/ ١٩٦٨ م)، ص: ٣١٧، حيث قال (مرّحَدّ) بدل قول سيبويه (مرّ دهْر).

(٣) المزهر، ص: ٢/ ١٣١.

كما بقي أن نشير إلى ما جاء معدولاً عن حدّه من بناء الأربعة، كقول الشاعر أبي النجم العجلي (من الرجز):

حتى اذا كان على مطار
يمناه واليسرى على الثرثار
قالت له ريح الصبا: قرقار
واختلط المعروف بالانكار[1]

فإنّما يريد بذلك قالت له: قَرْقِر بالرّعد للسَّحَابِ، وكذلك عَرْعَارِ، وهو بمنزلة قرقار، وهي لعبة، إنّما هي من عَرْعَرْتُ، ونظيرها من الثلاثة خَرَّاجِ، أي اخرجوا، وهي لعبة أيضاً[2].

ولم يأتِ هذا البناء من الرباعي إلّا قليلاً[3] كما قال الزمخشري وابن يعيش، ولكن المبرّد غلّط سيبويه — الذي جعله قياساً — في هذا، وقال: إنّه ليس بإثبات الأربعة من الفعل عدل، وإنما قَرْقَارِ، وعَرْعَارِ حكاية للصوت، كما يقال: فاق غاق... وما أشبه ذلك من الأصوات[4].

---

(١) الكتاب، ص: ٣/ ٢٧٦، وشرح المفصل لابن يعيش، ص: ٤/ ٥١، ولسان العرب مادة قرر، ص: ٥/ ٨٩ حيث قال، ايضاً، انه لم يسمع العدل الا في «عرعار»، و «قرقار». ومطار والثرثار: موضعان.

(٢) الكتاب، ص: ٣/ ٢٧٦.

(٣) المفصّل، ص: ١٥٦، وشرح المفصل لابن يعيش، ص: ٤/ ٥١ — ٥٢.

(٤) الكتاب، ص: ٣/ ٢٧٦ — ٢٧٧، هامش رقم (٥)،

٧ — الياء

أجمع النحويون على استعمال الياء مميز تأنيث في الفعل المضارع، وفي فعل الأمر كقولك: أنتِ، يا هندُ، تضربين، ولن تضربي، ولم تضربِي... واضربِي فلاناً[١]... **ولكنهم لم، يتفقوا على جعل الياء مميز تأنيث في الأسماء.**

فقد ذكر سيبويه أنّ الكسر مما يؤنّث به، وأنّ الكسرة من الياء[٢] وقال أبو بكر الأنباري إنّ «الياء» من «هذي» هي مميز تأنيث يستعمل في الأسماء[٣]، وقال جماعة من النحويين: هي ياء التأنيث[٤].

---

(١) أبو بكر الأنباري، المذكّر والمؤنّث، ص: ١٨٦، و
— الرماني (ابو الحسن علي بن عيسى) (٢٩٦ هـ — ٣٨٤ هـ)، **معاني الحروف**، تحقيق الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي، القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر (دون تاريخ)، ص: ١٤٧.
—المرادي (ابو الحسن بن قاسم)، **الجنى الداني في حروف المعاني**: تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والاستاذ محمد نديم فاضل، بيروت: دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثانية (٢٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م)، ص: ١٨١.
— ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي محمد الله، بيروت: دار الفكر، الطبعة الثانية (١٩٦٩ م)، ص: ١/ ٤١٢.

(٢) الكتاب، ص: ٣/ ٢٧٢.

(٣) المذكّر والمؤنّث لأبي بكر الأنباري، ص: ١٦٦ و ١٨٢.

(٤) المذكّر والمؤنّث لأبي بكر الأنباري، ص: ١٨٢.

لكن هشام بن معاوية رفض اعتبار «الياء» من «هَذِي» مميّز تأنيث، لأنّ كسرة الذال — عنده — هي مميّز التأنيث، والاسم الذال، و (ها) للتنبيه، ولم يذكر «الياء» في نهاية الاسم، لكنه ذكر «الهاء» واعتبرها «تكثيراً للاسم»[1].

وقد ردّ ابن يعيش قول من قال إنّ «الياء» هي مميز التأنيث في «هَذِي»، وقال إنّ التأنيث فيها مستفاد من الصيغة، رغم أنّه قال إنّ «ذِي»، هي تأنيث «ذَا»... لكن وزنه «فِعْل» كـ «بِنْت»؛ لأنّ «الياء» فيه أصل وليست للتأنيث، إنّما هي عين الكلمة، واللام محذوفة كما كانت في «ذا» كذلك، والتأنيث مستفاد من الصيغة، وصحّت «الياء» لانكسار ما قبلها[2].

فهل يستطيع الباحث تعميم القول بأن «الياء» من مميزات التأنيث في الأسماء اعتماداً على كلمة واحدة غير متفق عليها؟

وهل يستطيع الباحث القول إنّ «الياء» ما هي إلّا كسرة مشبعة؟

اني أميل إلى اعتبارها كسرة اشبعت في النطق فظهرت وكأنّها «ياء»... بل وأميل إلى اعتبارها نوعاً من المدّ الصوتي الذي لا

---

(١) المذكّر والمؤنّث لأبي بكر الأنباري، ص: ١٨٢... وقال الفرّاء إنّ الهاء التي بعد الذال بدل من الياء في هذي، وفي «هذه، لغات، هذِه قامت، وهذِي قامت، وهَاذِ قامت، وذِه قامت، وذِي قامت».

(٢) شرح المفصّل لابن يعيش، ص: ٣/ ١٣١.

يستطيع الناطق به إلّا أن يقف على هاء السكت... وأعتقد أنّ ما يقوّي ما أذهب اليه، قول الفرّاء: الهاء التي بعد الذال بدل من الياء في هذي[1]، ويقويه، أيضاً، قولهم إنّ في (هذي) لغات عدّة، هي: هَذِي، وهَذِهِ، وهَاذِ، وذِه قامت، وذِي قامت... وذِهِي قامت[2]. ويقوّى ما أذهب اليه، أيضاً، اختلافهم في جعل الياء عين الكلمة، أو في اعتبارها زائدة[4].

وكيفما كان الأمر فإنّ الباحث يستطيع الجزم بأنّهم خصّصوا (ذَا) للمذكّر، و(ذِي) للمؤنّث... الأول يشار به إلى المذكّر، والثاني يشار به إلى المؤنّث... ولا بدّ أن يكون المشار اليه، في الحالين، موجوداً يراه المتكلم والمخاطب... ولكنه لا يستطيع الجزم بجعلهم فتحة الذال للتذكير، وكسرة الذال للتأنيث وإن كان هذا الوجه محتملاً وجائزاً، كما لا يستطيع الجزم بجعل الياء

---

(1) المذكّر والمؤنّث لأبي بكر الأنباري، ص: ١٨٢، وابن يعيش، شرح المفصل ص: ٣/ ١٣١.

(2) المذكّر والمؤنّث لأبي بكر الأنباري، ص: ١٨٢، وابن يعيش، شرح المفصل ص: ٣/ ١٣١، **لسان العرب**، بيروت: دار لسان العرب، اعداد وتصنيف يوسف خياط ونديم مرعشلي، ص: ١/ ١٠٤٦ — ١٠٤٧، حيث قال: ويقال: ذِهِي، الياء لبيان الهاء شبهها بهاء الاضمار في بهي، وهَذِي وهَذِهِي وهذِهِ، الهاء في الوصل والوقف ساكنة إذا لم يلقها ساكن، وهذه كلها في معنى ذِي، عن ابن الاعرابي: وأنشد:

قلت لها: يَا هَذِ هي هذا إثمٌ

هَل لكِ في قاضٍ اليه نَحتَكِم؟

للتأنيث... وإن كان ذلك جائزاً ومحتملاً... كما لا يستطيع الجزم بأنّ صيغة (ذِي أو هَذِي) للتأنيث... وإنْ كان ذلك محتملاً وجائزاً.

ويستطيع الباحث أن يرسم الصورة التالية لـ: (ذَا) ولما يقابلها في المؤنّث[1].

ذا:

- م / تا ...حيث يلاحظ التقابل بين المصوتين d/t
  وهو ما يسمّى بتعاقب الصوامت أو تبادلها
  alternance consonatique
- ذِي ... تعاقب المصوتات أو تبادلها
  alternance vocalique
- ذِه (الفتحة / الكسرة) كلّ منها بادئة للنوع،
- تِي فالذال + الفتحة... مميز التذكير...
  والتاء + الكسرة... مميز التأنيث.

بل إنّ الكسرة نفسها، كما مرّ، هي مميز تأنيث... فتخصيص «ذا» للمذكّر و (ذِي) للمؤنّث هو تعاقب مصوتات كما قال الأب فليش...

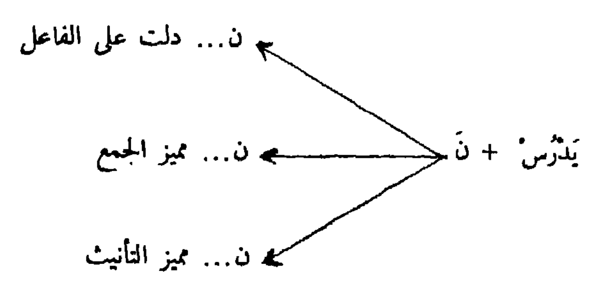
(١) Traité de philologie Arabe, V. 2, p. 33.

VI ـ النون

النون مميز من مميزات التأنيث لحقت الأفعال والأسماء...

ـــ **أمّا النون التي تلحق الأفعال فكقولك** : النساء قَعَدْنَ وَقُمْنَ... وهنّ يَقُمْنَ وأنتنّ تَدْرُسْنَ[1] .

ويلاحظ أنّ في النون التي تلحق الأفعال ثلاث علامات :



وأمّا النون التي تلحق بالأسماء المذكّرة فتجعلها مؤنّثة ، فكقولك : هُنَّ وَأَنْتُنَّ[2]. لكن أيّ النونين هي مميز التأنيث في (أَنْتُنْ نَ) و (هُنْ نَ)؟ يقول النحويون إنّ النون الثانية المفتوحة هي مميز التأنيث ، أما النون الأولى ، فقد أدخلت لتسهّل إلحاق مميز التأنيث ، لأنّ سبيل نون التأنيث ألّا يكون قبلها إلّا حرف ساكن[3] ، فالأصل ، إذاً :

---

(1) الكتاب ، ص : ٤/ ١٩٩ . المذكّر والمؤنّث لأبي بكر الأنباري ، ص : ١٦٧ و ١٨٦ .

(2) الكتاب ، ص : ٤/ ١٩٩ ، والمذكّر والمؤنّث لأبي بكر الأنباري ، ص : ١٦٦ و ١٨٢ .

(3) المذكّر والمؤنّث ، لأبي بكر الأنباري ، ص : ١٨٢ .

مفرد مذكر	مؤنّث	جمع مذكر	جمع مؤنّث
أَنْتَ	أَنْتِ	أَنْتُ + م	أَنْتُ (نْ) نَ...

فهي :

أنْ + ت

→ تَ + م (مما يفرض تغيير حركة التاء إلى الضم بدل الفتح).

→ تِ + ن (مما يفرض تغيير حركة التاء إلى الضم بدل الكسر بعد إدخال نون ساكنة).

خاتمة الباب الثاني

يمكن تلخيص هذا الباب بالقول إنّ مميز التأنيث «التاء»، سواء أكانت مربوطة وما قبلها مفتوح، أم مفتوحة وما قبلها ساكن، وسواء اعتبرنا «التاءين»؛ المربوطة والمفتوحة، من أصل واحد، وأن إحداهما قد تطورت، في مرحلة موغلة في القدم، عن الثانية، أم أن كلّ واحدة منهما جاءت مستقلة عن الأخرى... فالتاء، بنوعيها، هي مميز التأنيث الذي أخذت به اللغة العربية منذ القدم... وكان مقدّراً لهذا المميز أن يكون مميز التأنيث الوحيد، في اللغة العربية، لولا تدخل النحاة الذين خلطوا بين اللهجات وبين اللغة الواحدة، وخلطوا بين مستويات اللغة الواحدة، فجاءت «قواعدهم» مشوّشة، مضطربة، متناقضة، أحياناً، لتدلّ على قصورهم من جهة، وعلى وقوفهم في وجه تطوّر اللغة من جهة ثانية.

وكشف هذا الباب حقيقة علمية ثانية تنحصر في القول إنّ الدراسة اللغوية الصحيحة يجب أن تعالج هذا الموضوع في **اللغة المسموعة**، كما نطق بها أصحابها، وفي لهجاتها المتعددة، لا كما فرضها النحاة واللغويون في «اللغة المكتوبة»، وكما تخيّلوا أنّها تكتب...

لقد بيّنت هذه الدراسة أن مميز التأنيث «التاء» هو الأكثر انتشاراً، ويكاد أن يكون المميز القياسي الوحيد... أما بقية المميزات فتكاد تكون مسموعة، تحفظ، ولا يقاس عليها، وذلك في كلمات وصيغ احتفظت بها الكتب اللغوية والمعجمات لتدلّ على مرحلة من التطور، وعلى مرحلة من الاضطراب والتشويش في وضع قواعد اللغة...

ويمكن أن نلخص فرضيتنا بالقول إنّه لو قدر للغة العربية أن تتطور، بشكل طبيعي، وحسب خصائصها ومميزاتها، لعمّ مميز التأنيث «التاء» كلمات اللغة العربية المؤنثة كلّها، بما في ذلك تلك الأوزان والصيغ التي زعم النحاة أنّ مميز التأنيث لا يتصل بها...

الخاتمة

حدّدت هذه الدراسة مصطلحات عدّة ، شكّلت المنطلقات المنهجية لعمل اتّسم بتمييز مستويات الدرس اللغوي من بعضها البعض ، وهي : المستوى الصوتي ، والمعجمي ، والمورفولوجي ؛ ومنه صرف الاسم وتصريف الفعل ، والنحوي ، والجملي ، والأسلوبي ... مما سمح باعتماد «المميز» La marque بعد تمييزه من العلامة والمورفيم ، في دراسة التعريف والتنكير ، والإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ...

وقد التزمت هذه الدراسة بهذه المنطلقات المنهجية ، وبنيت على أساسها ، مما سمح — بعد استعراض أقوال المستشرقين والنحاة واللغويين — بالقول إنّ التأنيث ، في اللغة العربية ، لا يمثّل فكرة «الطبقات الأدنى — الأقل قيمة» ، ولا يصدر عن تأملات لاهوتية أو خرافيّة ... لأنّ التذكير ، في العربية ، يعني القوة ، والشّجاعة ، والأنفة ، والإباء ، والصّلابة ، بينما يعني التأنيث السّهولة ، واللين ، **والإنبات** ، إذ **الأنيث** أصل الباب كلّه ، وهو يعني اللين ، أي أن العربي أطلق على الأنثى ما يعتقده سهلاً ، ليناً ، وخصباً ، لأن الأنثى اذا لم تكن كذلك ، فكيف يتسنّى لها أن تخصب وتنبت؟ وكيف توصّل العربي إلى تشبيه الأرض المنبتة بالمرأة فسمّاها «الأنيث» ، إذا لم تكن منهجيّة الإخصاب والإنبات والتطور هي التي حكمت تفكيره منذ القدم

في بيئة صحراوية قاسية؟ ألا تشبه لواحق التأنيث أو زوائده ، أو مميزاته — كما ارتضيناها — أولاد المرأة يلحقون بها ، ويميزونها من غيرها؟ وكيف يؤنّث الجاهلي أسماء آلهته : اللات ، والعزّى ، ومناة الثالثة الأخرى إذا كان التأنيث ، عنده ، يدلّ على «الأدنى — الأقل قيمة»؟ بل كيف يؤنّث الجاهلي أسماء القبائل إذا كان التأنيث يمثل «الأدنى — الأقل قيمة» ، أو الخرافة. والقبيلة بالنسبة للجاهلي هي كالماء للسمك؟

درست ، بعد ذلك ، مميزات التأنيث الثمانية : التاء المربوطة ، والتاء المفتوحة ، والألف والتاء ، والألف المقصورة ، والألف الممدودة ، والكسرة ، والياء ، والنون... وخرجت بنتيجة أوّلية تفرض على الباحث التفريق بين اللغة كـ «أصوات» ، وبين لغة الكتابة ، أي التفريق بين اللغة المنطوقة« واللغة المكتوبة»...وكذلك التفريق بين اللهجات ، ودراسة دورها في تأليف اللغة العربية الفصحى ، أو اللغة الموحّدة.

— **فالطّائيّون** ، **والحميريون** ، **وبعض بني أسد** ، مثلاً ، يقفون على كلّ اسم مؤنّث بالتاء ، ولا يقفون «بالهاء» ، فيقولون ، مثلاً : مسلمت ، آيت ، غلصمت ، أمت ، طلحت ، بعدمت ، بنت ، أخت... الخ. ولا تزال بقايا هذه اللهجات موجودة في لهجات بعض اللبنانيين.

— **وقبيلة طيّئ** ، مثلاً ، من القبائل التي كانت تؤثر الوقوف على آخر الاسم المؤنّث بـ «الهاء» مطلقاً ، فيقولون : الشّجره ،

الأمه، المسلمه، البقره، الغلصمه، الطلحه... الخ. بل إنّهم وقفوا على ما جمع بألف وتاء، كجمع المؤنث السالم، بالهاء، فقالوا: «دفن البناه من المكرماه»، أي دفن البنات من المكرمات... فهذه لغة ثانية غير اللغة الأولى.

فالقضية، كما بيّنت، ليست قضية تاء مربوطة أو مفتوحة، أو هاء، أو قلب التاء هاء أو العكس، وليست قضية ألف ممدودة أو مقصورة، وليست قضية ياء أو كسرة، أو نون... القضية هي قضية «صوتية» وقضية «لهجات» تداخلت، فيما بعد، فاضطر النحاة واللغويون إلى التنظير للغة موحدة، تشكّلت من لغات القبائل، أو من لهجاتها، مما أوقع الدارسين في خطأ منهجي... وأعتقد أنّ الخروج من هذا الخطأ يكون بتوفر الباحثين على دراسة اللهجات العربية بدقة وأناة، وموضوعية، وكما هي، وهي موجودة، لمن أراد ذلك، في المعجمات العربية التي احتفظت بلغات العرب، وفي كتب القراءات القرآنية، مع اشارات قيّمة، أحياناً، من لغويينا القدامى الذين سجلوا ما وصلوا اليه في كتبهم النحوية، وهي كثيرة بحيث يصعب حصرها.

لقد احتفظت «اللغة المكتوبة» بمميزات التأنيث، أو لنقل إنّها فرضت مميزات التأنيث، وخاصة «التاء»، على الناطقين بالعربية، منذ عصر التدوين حتى الآن، وإلّا فما الفرق صوتياً بين «شَجَرَا، وحبلى وعصا»؟

تنصب دراسة مميزات التأنيث، اذاً، على اللغة المكتوبة،

وليس على لغة العربي المنطوقة ، وأكاد أقول على اللغة كما فرضها اللغويون والنحاة ، وكما تخيّلوا اللغة المكتوبة على أنها رسمٌ «أمين» لصوت العربي المنطوق...

وقد بيّنت أنّ «التاء» هي المميز الأكثر انتشاراً... أو المميز القياسي الوحيد في اللغة العربية ، أما بقيّة المميزات فتكاد تكون مسموعة ، تحفظ ، ولا يقاس عليها ، وذلك في كلماتٍ ، وصيغ احتفظت بها الكتب القديمة والمعجمات.

وقد خرجت ، بعد دراسة مئات الكلمات العربية ، بالنتائج التالية :

أولاً : المؤنث الحقيقي :

١ — يعتبر المؤنث الحقيقي ، الذي له فرج الأنثى ، لغوياً ، مؤنثاً ، سواء اتّصل به مميز التأنيث أم لم يتصل ، كقولهم : انسان للذكر والأنثى ، وبعير للذكر والأنثى ؛ أي أن العربي قال ، في أول الأمر ، إنسان ، عجوز ، بعير... الخ ، ليدلّ بها على الذكر والأنثى ، لأنه لم يكن يملك ، في فترة تاريخية ما ، القدرة العقلية والثقافية والحضارية التي تؤهله لتمييز الذكر من الأنثى ، بل كان لا يبالي أذكراً كان هذا الحيوان أم انثى ، لأنّه لم يكن بحاجة إلى هذا التمييز... ولم يكن يملك وسائل التمييز ، فكان أن أطلق اسماً على كلّ حيوان... ثم تطورت اللغة بتطوره ، وارتقت بارتقائه ، فميّز الذكر من الأنثى بمميز التأنيث «التاء» ، فقال : انسان وانسانة ، عجوز وعجوزة ، بعير وبعيرة... الخ.

٢ — الأسماء التي يتّصل بها مميز التأنيث، وتدلّ على المذكر والمؤنث، كقولهم: بقرة، جرادة وغنمة... الخ، عاد العربي وأسقط منها مميز التأنيث حين أراد الذكر وحده، وأبقى مميز التأنيث متّصلاً بالكلمة عندما أراد الأنثى وحدها، فقال: بقر وبقرة، جراد وجرادة، غنم وغنمة، سخل وسخلة... الخ. أي ان ما نجده، في كتبنا القديمة، دالاً، بمميز التأنيث، على المذكر والمؤنث لا يعدو أن يكون معرضاً لما كانت عليه اللغة في مرحلة ما موغلة في القدم، ثم استطاعت اللغة أن تخصّص «التاء» للدلالة على التأنيث في مثل هذه الكلمات، وإنْ كانت تدلّ على الوحدة من هذه الأصناف في الوقت عينه.

٣ — في اللغة أسماء قد يكون لفظ مؤنّثها مخالفاً للفظ المذكر منها، أي ان الاسم المصاغ للتأنيث خاصّ بالمؤنث، والاسم الخاص بالمذكر مختصّ به، كقولهم: رجل وامرأة، غلام وجارية، شيخ وعجوز، حمار وأتان... الخ، أخضعتها اللغة للتقعيد، مرة من التأنيث إلى التذكير، كقولهم: امرأة وامروء، ومرّة من التذكير إلى التأنيث، فأدخلت مميز التأنيث على ما اعتقده بعضهم مختصاً بالمذكر، فأصبح المُمَيَّزُ منها يدلّ على المؤنث، وغيرُ المُمَيَّزِ يدلّ على المذكر، عندما أخذ مميز التأنيث من الأسماء التي تحمله، فأصبح ما يحمل المميّز يدلّ على التأنيث، وما سلبَ منه يدلّ على التذكير... فأصبحوا يقولون: رجل ورجلة، امروء وامرأة، غلام وغلامة، شيخ وشيخة، عجوز وعجوزة، حمار وحمارة، أتان وأتانة... الخ.

١ — أدخلت اللغة العربية مميز التأنيث في معظم الكلمات التي يجوز فيها التذكير والتأنيث إذا كانت غير متصلة به ، وذلك في أسماء الأيام ، والشهور ، والظروف ، والأدوات ، والحروف ، وأسماء القبائل ، وكقولهم : العنق ، والعضد ، والفؤاد ، واللسان... الخ ، مما يسمح بالقول إنّ اللغة العربية جنحت إلى تذكير كلّ ما ليس بمؤنث حقيقي ، إذا كان غير متّصل بمميز التأنيث ، وبإمكاننا اعتبار ما تجرأ عليه العرب منذ الجاهلية ، قانوناً أساسياً ، وقياسياً ، اتّبعه العرب في الجاهلية ، ونستطيع ، اليوم ، أن نتّبعه ، دون أن نخطِّئَ أحداً... إذ ليس من حقّ أحد أن يُخَطِّئَ هذه القبيلة أو تلك ، كما أنّه لم يعد بوسع أحد ، بعد الذي بيّناه ، أن يتصدَّ لناطق بتذكير ما ليس بمؤنث حقيقي ، وغير متصل بمميز التأنيث ، ويقول له : أخطأت... أو أصبت...

فالمؤنّث من الأسماء ، هو المُمَيَّزُ بِمُمَيِّزِ التأنيث ،

والمذكّر من الأسماء هو غير المُمَيَّزِ ،

وأما ما ورد في الكتب القديمة على أنّه مذكر ومؤنّث في الوقت نفسه ، ولا يحمل مميز التأنيث فلا يُخَطَّأُ من يُؤَنِّثُهُ ، كما لا يُخَطَّأُ من يُذَكِّرُهُ.

ثالثاً : الصّيغ «المختصّة» بالمؤنث :

أما الصّيغ التي قالوا إنّها لا تكون إلّا مجرّدة من مميز التأنيث ، لأنّها تختصّ بالمؤنّث دون المذكّر ، كـ : امرأة نِضْو (فِعْل) ، ورَهْو (فَعْل) ، وسَلْفَع (فَعْلَل) ، وحَائِض (فَاعِل) ، ومُحْمِق (مُفْعِل) ، ومَلُوْل (فَعُوْل) ، وسَتِيْر (فَعِيْل) ، ومُصْبِ (مُفْعِل) ، ومِعْطَار (مِفْعَال) ، ومِغْلِيْم (مِفْعِيْل) ، وناقة مُعَضِّل (مُفَعِّل) ، فقد بيّنت هذه الدراسة أن مميز التأنيث قد اتّصل بها ، فأصبحت هذه الأوزان التي جاءت وصفاً للأنثى ، خاضعة ، بدورها ، لفكرة تمييز المؤنث من المذكر بمميز التأنيث «التاء» ، بحيث يقال رجل نِضْو وامرأة نِضْوة ، رجل رَهْو وامرأة رَهْوة ، رجل سَلْفَع وإمرأة سَلْفَعَة ، رجل مُحْمِق وامرأة مُحْمِقَة ، رجل مَلُول وامرأة مَلُوْلَة ، رجل سَتِير وامرأة سَتِيْرَة ، رجل مُصْب وامرأة مُصْبِية ، رجل مِعْطَار وامرأة مِعْطَارَة ، رجل مِغْلِيْم وامرأة مِغْلِيْمَة ، وبعير مُعَضِّل وناقة مُعَضِّلَة... الخ.

* * *

يرى الباحث أن مميز التأنيث «التاء» قد استعمل في كلمات اللغة ، لتمييز المؤنث من المذكّر ، دون النّظر إلى وزن الكلمة ، أو معناها ، أو اختصاصها بالأنثى دون الذكر ، وأصبح بامكاننا أن نوجز الدراسة كلّها بما يلي :

١ — كل كلمة دخلها مميز التأنيث هي مؤنثة لغوياً.

٢ — كلّ كلمة لم يدخلها مميز التأنيث هي مذكرة لغوياً. أما ما سمع فيه التأنيث فيحفظ ولا يُقاس عليه.

٣ — كلّ مؤنّث حقيقي هو مؤنث لغوي (مقعَّد).

٤ — يدخل مميز التأنيث الصيغ التي قال النحاة واللغويون إنّ التاء لا تدخلها إذا كانت صفة للأنثى، أي إذا كانت صفة لما تختص به الأنثى.

* * *

وأعتقد أنّ هذا الذي توصّلتُ إليه ليس بالشيء اليسير، وهو يحلّ مشكلة لازمت اللغة العربية والناطقين بها دون أن يجدوا حلاًّ موفقاً لها قبل دراستنا هذه.

وأصبح، الآن، بإمكان العرب إدخال مصطلح «الصرف» بشكل عام، ومصطلح «التذكير والتأنيث» بشكل خاص في الكومبيوتير... مما يسهّل تعلّمه، واستعماله بشكل سريع، وسليم، في الكلام، وفي الكتابة، وفي الترجمة الآلية.

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: الكتب النحوية واللغوية العامة:

١ — الأخفش الأوسط (ابو الحسن، سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري) المتوفى سنة ٢١٥ هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق الدكتور فائز فارس، جزءان، الطبعة الثانية (١٤٠١ هـ — ١٩٨١ م).

٢ — الأزهري (خالد، الشيخ)، **شرح التصريح على التوضيح**، القاهرة: المكتبة التجارية (١٣٥٨ هـ).

٣ — الاستراباذى (رضي الدين)، **شرح الكافية في النحو**، بيروت: دار الكتب العلمية (نسخة مصورة) (دون تاريخ).

٤ — الأشموني، **منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى (١٣٧٥ هـ — ١٩٥٥ م).

٥ — أنيس (ابراهيم، الدكتور):

— **من أسرار اللغة**، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، الطبعة الثالثة (١٩٦٦ م).

— **في اللهجات العربية**، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، الطبعة الرابعة (١٩٧٣ م ت).

٧ — الأنباري (ابو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن، المتوفى سنة ٣٢٨ هـ)، **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مصر: دار المعارف، الطبعة الثانية.

٨ — الأنباري (ابو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن مصعب، المتوفى سنة ٥٧٧ هـ)، **الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الفكر.

٩ — الباقي (محمد فؤاد عبد)، **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**، بيروت: شركة خياط (دون تاريخ).

١٠ — باي (ماريو)، **أسس علم اللغة**، ترجمة الدكتور أحمد مختار عمر، ليبيا: منشورات جامعة طرابلس (١٩٧٣ م).

١١ — براجستراسر، **التطور النحوي**، القاهرة (١٩٢٩ م).

١٢ — بروكلمان (كارل)، **فقه اللغات السامية**، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب، الرياض: مطبوعات جامعة الرياض (١٣٩٧ هـ — ١٩٧٣ م).

C. BROCKELMANN, **Grundriss der Vergleichen de grammatik der Semitischen**, I. Bund laut und Forsen Lehre, Berlin, 1908.

١٣ — بكر (السيد يعقوب، الدكتور)، **دراسات مقارنة في المعجم العربي** بيروت: منشورات جامعة بيروت العربية (١٩٧٠ م).

١٤ — الثعالبي (ابو منصور، اسماعيل النيسابوري)، **فقه اللغة، وسر العربية**، بيروت: دار الكتب العلمية (نسخة مصورة) (دون تاريخ).

١٥ — ثعلب (أبو العباس، أحمد بن يحيى)، **مجالس ثعلب**، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مصر: دار المعارف، الطبعة الثالثة.

VAN GENNP; **Religion, mœurs et légendes,** Paris, 1908 - 1909.

١٧ الجوهري، **الصحاح في اللغة والعلوم**، تجديد صحاح العلامة الجوهري والمصطلحات العلمية والفنية للمجامع العربية، اعداد وتصنيف: نديم مرعشلي، واسامة مرعشلي، تقديم عبد الله العلايلي، بيروت: دار الحضارة، الطبعة الأولى (١٩٧٤ م).

١٨ — جويدي (اغناطيوس)، **المختصر في علم اللغة العربية الجنوبية**، القاهرة (١٩٣٠ م).

١٩ — حسن (عباس)، **النحو الوافي**، مصر: دار المعارف، الطبعة الثالثة.

٢٠ — ابو حيّان (أثير الدين، الأندلسي، المتوفى سنة ٧٤٥ هـ)،

— **البحر المحيط**، الرياض: مطبعة النصر الحديثة (١٩٧٠ م)،

— **الامتاع والمؤانسة**، تصحيح وضبط وشرح أحمد أمين، وأحمد الزين، بيروت: مكتبة الحياة (دون تاريخ).

٢٢ — ابن خالويه (ابو عبد الله، الحسين بن أحمد، المتوفى سنة ٣٧٠ هـ):

— **اعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم**، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية (١٣٦٠ هـ — ١٩٤١ م).

— **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق الدكتور عبد العال سالم، بيروت: دار الشروق، الطبعة الثانية (١٣٩٧ هـ — ١٩٧٧ م).

— **ليس في كلام العرب**، تحقيق عبد الغفور عطار، مصر: دار مصر للطباعة، (دون تاريخ).

٢٥ — خرما (نايف)، **أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة**، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، رقم (٩)، رمضان / شوال ١٣٩٨ هـ سبتمبر ١٩٨٢ م).

٢٦ — الخولي (محمد علي، الدكتور)، **معجم علم اللغة النظري**، بيروت: مكتبة لبنان (١٩٨٢ م).

٢٧ — الخوارزمي (ابو عبد الله، محمد بن يوسف)، **مفاتيح العلوم**، ليدن (١٨٩٥ م).

DIXON Rebert, **What is language?** Longman 1966.

٢٩ — الراجحي (عبده، الدكتور)، **النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج**، بيروت: دار النهضة العربية (١٩٧٩ م).

W. WRIGHT, **Lectures of the comparative grammar of the Semitic languages**, Cambridge, 1980.

٣١ — ابن رشد، **تلخيص الخطابة**، تحقيق الدكتور محمد سليم سالم، القاهرة (١٩٦٧ م).

٣٢ — الرماني (ابو الحسن، علي بن عيسى المتوفى سنة ٣٨٤ هـ)، **معاني الحروف**، تحقيق الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي، القاهرة: دار النهضة مصر للطبع والنشر (دون تاريخ).

٣٣ — الزبيدي (ابو بكر، محمد بن الحسن)، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم، مصر: دار المعارف (١٩٧٣ م).

٣٤ — الزجاجي (ابو القاسم، عبد الرحمن ابن اسحاق، المتوفي سنة ٣٣٧ هـ):

— **أمالي الزجاجي**، تحقيق عبد السلام هارون، مصر: المؤسسة الحديثة، الطبعة الأولى.

— **الجمل في النحو**، تحقيق علي توفيق الحمد، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية (١٤٠٥ هـ — ١٩٨٥ م).
— **مجالس العلماء**، تحقيق عبد السلام هارون، الكويت: مطبعة حكومة الكويت (١٩٦٢ م).

٣٧ — الزمخشري (ابو القاسم، محمد بن عمر، المتوفى سنة ٥٣٨ هـ)، **المفصل في علم العربية**، بيروت: دار الجيل، الطبعة الثانية (دون تاريخ).

٣٨ — ابن زنجلة (ابو زرعة، عبد الرحمن بن محمد)، **حجة القراءات**، تحقيق سعيد الافغاني، بنغازي: منشورات جامعة بنغازي، (الطبعة الأولى) (١٣٩٤ هـ — ١٩٧٤ م).

٣٩ — السامرائي (ابراهيم، الدكتور)،
— **فقه اللغة المقارن**، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية (١٩٧٨م).
— **النحو العربي، نقد وبناء**، بيروت: دار الصادق (دون تاريخ).

٤١ — ابن السراج (ابو بكر، محمد)، **الأصول في النحو**، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى (١٤٠٥ هـ — ١٩٨٥ م).

٤٢ — السعران (محمود، الدكتور):
— **علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي**، مصر: دار المعارف (١٩٦٢ م).
— **اللغة والمجتمع، رأي ومنهج**، مصر: دار المعارف (١٩٦٣ م).

٤٤ — ابن السّكيت (يعقوب بن اسحاق، المتوفى سنة ٢٤٩ هـ)، **اصلاح المنطق**، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، مصر: دار المعارف.

F. De SAUSSURE, **Cours de liinguistique générale**, Paris, Payot, 1980.

٤٦ — ابن سيده (ابو الحسين، علي بن اسماعيل النحوي، الأندلسي، المتوفى سنة ٤٥٨ هـ)، **المخصص**، تحقيق لجنة احياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة بيروت (دون تاريخ).

٤٧ — السيرافي (ابو سعيد، الحسن بن عبدالله، المتوفى سنة ٣٦٨ هـ)، **أخبار النحويين البصريين**، اعتنى بنشره فرينس كرنكو، بيروت: المطبعة الكاثوليكية (١٩٣٦ م).

٤٨ — السيوطي (جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، المتوفى سنة ٩١١ هـ)

— **الأشباه والنظائر في النحو**، حيدر آباد: مطبعة دائرة المعارف، الطبعة الثانية (١٣٥٩ هـ).

— **المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها**، شرح وتعليق محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البيجاوى، ومحمد ابو الفضل ابراهيم، مصر: دار احياء الكتب العربية.

— **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة: والدكتور عبد العال سالم مكرم، الكويت: دار البحوث العلمية (١٣٩٤ هـ — ١٩٧٥ م).

٥١ — سيبويه، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة: دار القلم ودار الكاتب العربي، والهيئة العامة للكتاب (١٩٦٦ م، ١٩٦٨ م، ١٩٧٥ م).

٥٢ ــ ابن الشجري (ابو السعادات، ضياء الدين)، **الأمالي الشجرية**، حيدر أباد (١٣٤٩ هـ).

Adam SCHEFE, **Language et connaissance**, Paris, Antropos, 1967.

٥٤ ــ الطبرسي (ابو علي، الفضل بن الحسن)، **مجمع البيان في تفسير القرآن**، بيروت: دار الحياة (١٣٨٠ هـ ــ ١٩٦١ م).

٥٥ ــ ابو الطيب اللغوي (عبد الواحد بن علي)، **مراتب النحويين**، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم، مصر: دار نهضة مصر، الطبعة الثانية (١٩٧٤ م).

٥٦ ــ العسكري (ابو هلال)، **التلخيص في معرفة الأشياء**، تحقيق عزة حسن، دمشق (١٩٦٩ م).

٥٧ ــ ابو عبيدة (معمر بن المثنى، المتوفى سنة ٢١٠ هـ)، **مجاز القرآن**، تحقيق فؤاد سزكين، القاهرة: مكتبة الخانجي / دار الفكر، الطبعة الثانية (١٣٩٠ هـ ــ ١٩٧٠ م).

٥٨ ــ ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله، المتوفى سنة ٧٦٦ هـ)، **شرح ابن عقيل**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مصر: مطبعة السعادة، الطبعة الرابعة عشرة (١٣٨٤ هـ ــ ١٩٦٤ م).

٥٩ ــ علي (أسعد، الدكتور)، **تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي**، بيروت: دار النعمان، الطبعة الأولى (١٣٨٨ هـ ــ ١٩٦٨ م).

٦٠ ــ الغلاييني (مصطفى، الشيخ)، **جامع الدروس العربية**، صيدا: المكتبة العصرية (١٣٩١ هـ ــ ١٩٧١ م).

٦١ ــ الفارابي، **احصاء العلوم**، تحقيق وتقديم وتعليق الدكتور عثمان أمين، مصر: دار الفكر العربي، الطبعة الثانية (١٩٤٩ م).

٦٢ ــ ابن فارس (ابو الحسين، أحمد المتوفى سنة ٣٩٥ هـ)، **الصاحبي**

في فقه اللغة وسنن العربية، تحقيق وتقديم الدكتور مصطفى الشويمي، بيروت: مطبعة بدران (١٣٨٢ هـ — ١٩٦٣ م).

٦٣ — الفراء (ابو زكريا، يحيى بن زياد، المتوفى سنة ٢٠٧ هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، مصر: الهيئة العامة للكتاب (١٩٨٠ م).

٦٤ — الفراهيدي (الخليل بن أحمد)، **الجمل في النحو**، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى (١٤٠٥ هـ — ١٩٨٥ م).

٦٥ — فليش (هنري)، **العربية الفصحى: نحو بناء لغوي جديد**، تعريب وتحقيق الدكتور عبد الصبور شاهين، بيروت: دار المشرق، الطبعة الثانية (١٩٨٣ م).

H. FLEISCH, **Traité de philologie Arabe**, Beyrouth, imprimerie Catholique, 1961.

٦٧ — فندريس، **اللغة**، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية (١٩٥٠ م).

٦٨ — الفيومي (أحمد بن محمد بن علي المقري)، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**، بيروت: دار الكتب العلمية (دون تاريخ).

٦٩ — ابن قتيبة:

— **أدب الكاتب**، بيروت: دار صادر (١٣٨٧ هـ — ١٩٦٧ م).

— **الشعر والشعراء**، قسطنطينة، الطبعة الأولى (١٢٨٢ هـ).

٧١ — كريستل (دايفد)، **التعريف بعلم اللغة**، ترجمة الدكتور حلمي

خليل ، مصر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الأولى (١٩٧٩ م).

٧٢ ــ كمال (ربحي ، الدكتور) ، **دروس اللغة العبرية** ، بيروت : دار العلم للملايين (١٩٦٣ م).

٧٣ ــ ابن مالك (محمد بن عبد الله الأندلسي) :

ــ **ألفية ابن مالك** ، مصر : مكتبة الحاج عبد السلام محمد بن شقرون (دون تاريخ).

ــ **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** ، تحقيق وتقديم محمد كامل بركات ، مصر : دار الكاتب العربي (١٣٨٧ هـ ــ ١٩٦٧ م).

ــ **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ** ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري ، بغداد : مطبعة العاني (١٣٩٧ هـ ــ ١٩٧٧ م).

ــ **متن الكافية الشافية في علم العربية** ، مصر : مطبعة الهلال (١٣٣٢ هـ ــ ١٩١٤ م).

٧٧ ــ ابن ابن مالك (بدر الدين) ، **شرح ألفية ابن مالك** ، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد عبد الحميد ، بيروت : دار الجيل (دون تاريخ).

٧٨ ــ المبرد (ابو العباس ، محمد بن يزيد ، المتوفى سنة ٣٨٥ هـ) ،

ــ **الكامل في اللغة والأدب** ، بيروت : مكتبة المعارف (دون تاريخ).

ــ **المقتضب** ، تحقيق ، محمد بعد الخالق عضيمة ، بيروت : عالم الكتب (تصوير).

٨٠ ــ ابن مجاهد ، **السبعة في القراءات** ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، مصر : دار المعارف ، الطبعة الثانية (١٩٧٢ م).

٨١ — مجمع اللغة العربية بالقاهرة، **كتاب في أصول اللغة**، اخراج وضبط وتعليق محمد خلف الله أحمد وآخرين، القاهرة، الهيئة العامة (١٣٨٨ هـ — ١٩٦٩ م).

٨٢ — المرادي (ابو الحسن، بن القاسم)، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والاستاذ محمد نديم فاضل، بيروت دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثانية (١٤٠٣ هـ — ١٩٨٣ م).

٨٣ — المسدّي (عبد السلام، الدكتور)، **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، طرابلس الغرب، الدار العربية للكتاب (١٩٨١ م).

٨٤ — مغنية (محمد جواد)، **فقه الامام جعفر الصادق**، بيروت: دار الجواد، الطبعة الرابعة (١٤٠٢ هـ — ١٩٨٢ م).

٨٥ — ابن منظور، **لسان العرب**، بيروت: دار صادر (دون تاريخ).

C. MEINHOF. **Die sprachen der Hamiten**, Hamburg, 1912.

٨٧ — نخلة (رفائيل اليسوعي)، **غرائب اللغة العربية**، بيروت: المطبعة الكاثوليكية، الطبعة الثانية.

٨٨ — ابن هشام الأنصاري:

— **اوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مصر: المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الخامسة (١٣٨٦ هـ — ١٩٦٧ م).

— **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مصر: مطبعة السعادة.

— **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مصر: مطبعة السعادة، الطبعة الثانية عشرة (١٣٨٦ هـ — ١٩٦٦ م).

— **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ومراجعة سعيد الأفغاني، بيروت: دار الفكر، الطبعة الثانية (١٩٦٩ م).
٩٢ — أ. ولفنسون (أبو ذؤيب)، **تاريخ اللغات السامية**، بيروت: دار القلم، الطبعة الأولى (١٩٨٠ م).
٩٣ — ابن يعيش (موفق الدين)، **شرح المفصل**، بيروت: عالم الكتب (دون تاريخ).

* * *

ثانياً: المصادر والمراجع المتعلقة بعلوم الصرف والتصريف

٩٤ — الاستراباذي (رضي الدين)، **شرح شافية ابن الحاجب في التصريف والخط**، تحقيق وضبط وشرح محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الكتب العلمية (١٣٩٥ هـ — ١٩٧٥ م) (نسخة مصورة).
٩٥ — بشير (كمال، محمد الدكتور):
— **دراسات في علم اللغة العام**، القسم الثاني، مصر: دار المعارف (١٩٦٩ م).
— **علم اللغة العام: الأصوات**، مصر: دار المعارف (١٩٧٣ م).
٩٧ — ابن جماعة (عز الدين محمد بن أحمد المتوفى سنة ٨١٦ هـ)، **حاشية على شرح الجاربردى** (ضمن مجموعة الشافية في التصريف والخط)، المطبعة العامرة (١٣١٠ هـ).
٩٨ — ابن جني (ابو الفتح، عثمان)

— **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، مصر: دار الكتب (١٩٥٢ م).
— **سر صناعة الاعراب**، تحقيق مصطفى السقا، ومحمد الزفزاف، وابراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي (١٣٧٣ هـ — ١٩٥٤ م).
— **المنصف في شرح كتاب «التصريف» لأبي عثمان المازني**، تحقيق ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي (١٣٧٣ هـ — ١٩٥٤ م).

١٠١ — ابن الحاجب (ابو عمرو، المتوفى سنة ٦٤٦ هـ)، **الشافية في التصريف والخط**، قسطنطينة، مطبعة الجوائب (١٣٠٢ هـ).

١٠٢ — حسّان (تمام، الدكتور)، **اللغة العربية، معناها ومبناها**، مصر: الهيئة العامة للكتاب (١٩٧٣ م).

١٠٣ — عبد الصبور (شاهين، الدكتور)، **المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة في الصرف العربي**، بيروت: مؤسسة الرسالة (١٤٠٠ هـ — ١٩٨٠ م).

١٠٤ — ابن عصفور (علي بن مؤمن الاشبيلي)، **الممتع في التصريف**، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، سوريا: المكتبة العربية بحلب، الطبعة الأولى (١٣٩٠ هـ — ١٩٧٠ م).

١٠٥ — نور الدين (عصام، الدكتور):
— **أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب**، بيروت: المؤسسة الجامعية، الطبعة الأولى (١٤٠٢ هـ — ١٩٨٢ م).
— **الفعل والزمن**، بيروت: المؤسسة الجامعية، الطبعة الأولى (١٤٠٤ هـ — ١٩٨٤ م).

* * *

ثالثاً: المصادر والمراجع المتعلقة بتصريف الاسم عموماً وبتذكيره وتأنيثه خصوصاً:

L. ADAM, **Le genre dans les diverses langues**, Paris, 1883

١٠٨ — الأنباري (ابو بكر، محمد بن القاسم)، **المذكر والمؤنث**، تحقيق الدكتور طارق الجنابي، بغداد: وزارة الأوقاف (١٩٧٨ م).

١٠٩ — الأنباري (ابو البركات، عبد الرحمن بن محمد)، **البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث**، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، القاهرة: دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى (١٩٧٠ م).

١١٠ — ابن جني، **المذكر والمؤنث**، مجلة المقتبس الدمشقية، شهرية، أنشأها محمد كرد علي، المجلد الثامن، الجزء السابع (١٣٣٢ هـ — ١٩١٤ م)، ص: ٥١١ — ٥١٥.

١١١ — ابن الحاجب، **المؤنثات السماعية**، نشرها الأب لويس شيخو وهافر، في «البلغة في شذور اللغة»، بيروت: المطبعة الكاثوليكية، الطبعة الثانية (١٩١٤ م).

١١٢ — الحامض (ابو موسى، سليمان بن محمد المتوفى سنة ٣٠٥ هـ)، **ما يذكر وما يؤنث من الانسان واللباس**، تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي، بغداد: مطبعة الارشاد (١٩٦٤ م)، من كتاب رسائل في اللغة.

١١٣ — السجستاني (ابو حاتم، المتوفى سنة ٢٥٥ هـ)، **المذكر والمؤنث**، تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي (دون تاريخ، ودون ذكر المكان).

١١٤ — ابن سلمة (المفضل، المتوفى سنة ٣٠٠ هـ)، **مختصر المذكر**

والمؤنث، تحقيق وتقديم الدكتور رمضان عبد التواب، القاهرة (١٩٧٢ م).

١١٥ — طحان (ريمون، الدكتور):

— **الألسنية العربية**، بيروت: دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى (١٩٧٢ م).

— **فنون التقعيد وعلوم الألسنية**، (بالاشتراك مع الدكتورة دنيز بيطار طحان)، بيروت: دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى.

١١٧ — ابن فارس (ابو الحسين، أحمد)، **المذكر والمؤنث**، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، القاهرة، الطبعة الأولى (١٩٦٩ م).

١١٨ — الفراء (ابو زكريا، يحيى بن زياد)، **المذكر والمؤنث**، نشر مصطفى أحمد الزرقا، حلب: المطبعة العلمية، الطبعة الأولى (١٣٤٥ هـ).

١١٩ — نور الدين (عصام، الدكتور)،

— **الإنسان والحيوان: تذكيرهما وتأنيثهما**، (مخطوط).

— **الصّيغ المحيّرة: تذكيرها وتأنيثها**، (مخطوط).

— **المحايد: تذكيره وتأنيثه**، (مخطوط).

— **المصطلح الصرفي: المذكر والمؤنث**، اطروحة دكتوراه في الآداب — فئة أولى — في اللغة العربية وآدابها، جامعة القديس يوسف (اليسوعية) — كلية الآداب والعلوم الانسانية، فرع الآداب العربية، بيروت (١٩٨٧ م).

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث النبوية(*)

(*) الحديث والأثر مرتبان على أوائل الحروف بحسب روايتها في هذه الدراسة.

فهرس لغات القبائل(*)

أولاً : الوقوف على التاء هاء

— دفن البناه من المكرماه ١٧١ ، ١٧٧ ، ٣٥٣ .

— الشجره ، الأمه ، المسلمه ،
البقره ، الغلصمه ٣٥٤ — ٣٥٥.

ثانياً : الوقوف على الهاء تاء

— يا أهل سورت البقرت
١٧٢ ، ١٧٤ .

— ما أحفظ منها من آيت

— مسلمت ، غلصمت ، أمت ،
جحفت ، بعدمت

— من رجز ورد مرتين في هذه
الدراسة — ١٦٤ ، ١٤٧ ، ٢٠٢ ،
٣٥٤.

(*) لم نفهرس لغات العرب في التذكير والتأنيث لأننا نعتبر الدراسة كلّها فهرساً لها ، ولكننا اكتفينا بإيراد وقوف بعضهم على التاء هاء ، ووقوف بعضهم الآخر على الهاء تاء.

ـــ هذا طلحت، وهذا حمزت،
وهذه أمت، وهذه فاطمت،
وهذه بنت، وهذه أخت.

ـــ عليك السلام والرحمت،
ووضعته في المشكات، وهذه
جمرت ١٩٢، ٢٠١، ٣٠٣،
٣٥٤.

فهرس الشواهد الشعرية

فهرس القبائل والأمم(*)

(*) اعتمدنا الحرف الأول من اسم القبيلة أو الجماعة دون النظر إلى «الأب» أو «الابن» أو إلى «أل» التعريف.

فهرس الأعلام

— د —

— ذ —

— ر —

— ز —

— س —

— ن —

— هـ —

— ي —

للمؤلف :

أولاً : الكتب :

١ — تقديم لكتاب جرجي زيدان «**تاريخ اللغة العربية**»، بيروت : دار الحداثة (١٩٨٠ م).

٢ — «**أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب**»، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر (١٤٠٢ هـ — ١٩٨٢ م).

٣ — «**الفعل والزمن**»، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر (١٤٠٤ هـ — ١٩٨٤ م).

٤ — «**المصطلح الصرفي — مميزات التذكير والتأنيث**»، بيروت : الشركة العالمية للكتاب (دار الكتاب العالمي — مكتبة المدرسة)، الطبعة الأولى (١٤٠٩ هـ — ١٩٨٨ م).

٥ — **ابن هشام الأنصاري النحوي — حياته ومنهجه النحوي**، (مخطوط).

٦ — **الفعل — بناؤه واعرابه**، (مخطوط).

٧ — «**المحايد**» **أو المذكر والمؤنث من غير الحيوان**، (مخطوط).

٨ — **الصيغ المحيّرة : تذكيرها وتأنيثها**، (مخطوط).

٩ — **المذكر والمؤنث** (مخطوط).

ثانياً : البحوث :

١ — «**واضع علم النحو**»، بيروت : مجلة الغدير، العدد (٢)، ربيع الأول (١٤٠١ هـ) — كانون الثاني (يناير) ١٩٨١ م، ص : ٨٩ — ٩٥.

٢ — «**صعوبة النحو أو وهم الصعوبة**»، بيروت : مجلة الغدير، العدد

(٧)، شعبان (١٤٠١ هـ) — حزيران (يونيو) ١٩٨١ م، ص: ٧١ — ٧٧.

٣ — «بطاقة انتساب للعروبة في الأدب اللبناني»، بيروت: مجلة الرابطة، السنة (٣)، العدد (٦٠)، ١٨ حزيران ١٩٨١ م، ص: ٩.

٤ — «أضواء على آراء زكي الأرسوزي السياسية»، بيروت: مجلة الفكر العربي، السنة (٣)، العدد (٢٢)، أيلول (سبتمبر) / تشرين الأول (اكتوبر)، ١٩٨١ م، ص: ٥٨٨ — ٦٢٠.

٥ — «أصالة العربية في نظرية زكي الأرسوزي اللغوية»، بيروت: مجلة دراسات عربية، السنة (١٨)، العدد (٣)، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢ م، ص: ٧٥ — ٩٦.

٦ — «منهج النحو العربي والمنهج الوصفي الغربي»، بيروت: مجلة دراسات عربية، السنة (١٨)، العدد (٦)، نيسان (ابريل)، ١٩٨٢ م، ص: ١١٧ — ١٢٦.

٧ — «منهج جرجي زيدان في دراسة اللغة العربية»، بيروت: مجلة دراسات عربية، السنة (١٨)، العدد (٧)، أيار (مايو)، ١٩٨٢ م، ص: ١١١ — ١٢٢.

٨ — «منهج ابن هشام النحوي من خلال شواهده»، بيروت: مجلة الباحث، السنة (٥)، العدد (٢٦)، آذار — نيسان ١٩٨٣ م، ص: ٩٧ — ١٢٢.

٩ — «موقف ابن هشام الأنصاري من النحاة»، بيروت: مجلة دراسات عربية، العدد: «صيف السنة العشرون»، ١٩٨٤ م، ص: ٩٦ — ١٠٤.

١٠ — «فقه اللغة والفيلولوجيا: بحث في المصطلح»، بيروت: مجلة

الفكر العربي، السنة (٧)، العدد (٤٢)، حزيران (يونيو) ١٩٨٦، ص: ٣٣٦ — ٣٤٨.

١١ — «نشأة النحو العربي»، بيروت: مجلة دراسات عربية، السنة (٢٤)، العدد (٥)، آذار (مارس)، ١٩٨٨ م، ص: ٣٩ — ٥٣.

١٢ — «المحايد» أو المذكر والمؤنث من غير الحيوان»، بيروت: مجلة دراسات عربية، السنة (٢٤)، العددان (٧ — ٨)، أيار/ حزيران (مايو — يونيو)، ١٩٨٨ م، ص: ٢٦ — ٥٤.

١٣ — «سائر الأشياء القريبة مما يذكر ويؤنث»، بيروت: مجلة دراسات عربية، السنة (٢٤)، العدد (١٠)، آب (اغسطس)، ١٩٨٨ م، ص: ٨٩ — ١٣٦.

١٤ — المفرد والمثنى والجمع (مخطوط).

١٥ — التذكير والتأنيث (مخطوط).

١٦ — «المعرف والمنكّر (مخطوط).

ثالثاً: نقد الكتب:

١ — «أساسيات النحو العربي» تقريب النحو بتحديث شواهده، بيروت: جريدة السفير، الاثنين ١٧ / ٣/ ١٩٨٠ م، ص: ٧.

٢ — «الشعر الشعبي اللبناني بين العامية والفصحى»، بيروت: مجلة دراسات عربية، السنة (١٧)، العدد (٩)، تموز (يوليو)، ١٩٨١ م، ص: ١٤٧ — ١٥٢.

٣ — «الإشارة إلى أدب الإمارة للمرادي»، بيروت: جريدة النهار، الخميس ١٥/ ١٠/ ١٩٨١ م، ص: ٧.

٤ — **«المعرفة الاجتماعية في أدب جبران»**. بيروت : مجلة دراسات عربية ، السنة (١٨)، العدد (١) تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١ م ، ص : ١٣٥ — ١٤٣ .

٥ — **«مناقشة كتاب الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية»**، بيروت : جريدة النهار ، الخميس ٩ / ١٢ / ١٩٨٢ م ، ص : ٩.

٦ — **«حول كتاب تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام»**. بيروت : مجلة دراسات عربية ، السنة (١٩). العدد (٣) ،كانون الثاني ، ١٩٨٣ ، ص : ١٤٧ — ١٥١ .

٧ — **«المورد / قاموس انكليزي — عربي)**، بيروت : مجلة الفكر العربي ، السنة (٩) ، العدد (٥٢) ، آب (اغسطس) ١٩٨٨ ، ص : ٢٨١ — ٢٨٤.

٨ — **«فنون التقعيد وعلوم الألسنية»**. بيروت : مجلة دراسات عربية ، السنة (٢٤) ، العدد (١١) ، ايلول (سبتمبر) ١٩٨٨ م ، ص : ١١٧ — ١٢٢.

رابعاً : مقالات صحفية :

١ — **اللغة العربية واستمرار التحديات / جدلية العلاقة بين اللغة والفكر**. جريدة اللواء ، الخميس ٢٦ أيار ١٩٨٨ ، ص : ٦.

٢ — **اللغة العربية السليمة في المدارس الرسمية / التعميم الذي نحتاجه لانقاذ ما تبقى** ، **جريدة اللواء** ، الجمعة ١٧ حزيران ١٩٨٨ ، ص : ١٠.

٣ — **أيّها المثقفون تعالوا نصنع الزمن.** جريدة اللواء. الثلاثاء ٢١ حزيران ١٩٨٨ . ص : ٦.

٤ — **المرأة واشكالية الحرية في الوطن العربي / مسألة التأنيث والتذكير في الكلمات العربية .** جريدة اللواء. الثلاثاء ٢٨ حزيران ١٩٨٨ . ص : ٦.

فهرس محتويات

المصطلح الصرفي : مميزات التذكير والتأنيث

المكتبة الجامعية

رقم العدد	العنوان	المؤلف
١	الأدب المقارن والأدب العام (طبعة فريدة ومنقحة ١٩٨٣)	ريمون طحان
٢ — ٣	الألسنية العربية (الطبعة الثانية ١٩٨١)	ريمون طحان
٤ —	نظريات في اللغة	أنيس فريحة
٥ — ٦ — ٧	في الشعر العربي القديم	كمال اليازجي
٨ — ٩	فنون التقعيد وعلوم الألسنية	ريمون طحان دنيز بيطار طحان
١٠ — ١١	اللغة العربية وتحديات العصر	ريمون طحان دنيز بيطار طحان
١٢ — ١٣	مصطلح الأدب الانتقادي المعاصر	ريمون طحان دنيز بيطار طحان
١٤ — ١٥	أسس البحوث الجامعية اللغوية والأدبية	ريمون طحان دنيز بيطار طحان
١٦ — ١٧	قضايا السرد عند نجيب محفوظ	وليد نجار
١٨ — ١٩	المصطلح الصرفي — مميزات التذكير والتأنيث	عصام نور الدين.

المصطلح الصرفي — مميزات التذكير والتأنيث

ميّزنا، في هذه الدراسة، المصطلح الصرفي من التصريفي، وتكلّمنا على المميز، ووظيفته، وصلاحيته لخصائص اللغة العربيّة، التي لم تتقبلْ مصطلح المورفيم والعلامة.

وبيّنّا، في هذه الدراسة، أنّ مميّز التأنيث «التاء» قد استعمل في كلمات اللغة، لتمييز المؤنث من المذكر، دون النظر إلى وزن الكلمة، أو معناها، أو اختصاصها بالأنثى دون الذكر. وأصبح بإمكاننا أن نوجز ما توصّلنا إليه بما يلي:

— كلّ كلمة دخلها مميز التأنيث هي مؤنّثة لغوياً.
— كلّ كلمة لم يدخلها مميز التأنيث هي مذكرة لغوياً... أما ما سمع فيه التأنيث فيحفظ ولا يقاس عليه.
— كلّ مؤنث حقيقي هو مؤنث لغوي (مقعّد).
— يدخل مميز التأنيث «التاء» الصيغ التي قال النحاة واللغويون إنّ التاء لا تدخلها إذا كانت مما تختصّ به الأنثى.
— بإمكان العرب، بعد دراستنا هذه، إدخال مصطلح التذكير والتأنيث في «الكومبيوتر»، مما يسهّل تعلّمه، واستعماله بشكل سريع، وسليم، في الكلام، وفي الكتابة، وفي الترجمة الآلية.

عصام نور الدين